

ⴰⵎⵎⴰⵙ ⵏ ⴰⴳⵓⵔⴰ ⵉ ⵜⵖⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⵜⵉⵏⵎⴰⵙⵉⵏ ⴷ ⵜⵉⵎⵓⵏⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⵔⵜⴰⵏⵉⵏ.
Agora Center for Media, Social, and Political Studies

مجلة أڭورا للدراسات والأبحاث

Agora Journal for Studies and Research

مجلة علمية فصلية محكمة

تعنى بالدراسات الإعلامية والاجتماعية والسياسية

A peer-reviewed quarterly journal specializing in media, social, and political studies.

العدد الأول

يناير 2026



Agora Center for Media, Social, and Political Studies

الإيداع القانوني

2025PE0068

ملف الصحافة

2025/01

الترقيم الدولي

3119-6470

الهيئة الاستشارية للمجلة

اللجنة العلمية

من خارج المغرب



فهرس المحتويات

شروط النشر

- يشترط في البحث ألا يكون منشورا من قبل، وأن يتسم بالراهنية والعمق، وأن تتميز مراجعه الأساسية بالجدة والتنوع؛
- تقبل البحوث باللغات الآتية: اللغة العربية - الأمازيغية - الفرنسية - الإنجليزية-
- يشترط أن يكون عدد كلمات المقالة بين 4000 و 6000 كلمة.
- يرجى إرفاق ملخص للمقالة 250 كلمة كحد أقصى) بنفس لغة المقالة، مع ذكر نبذة عن السيرة العلمية للباحث؛
- ترسل البحوث باللغة العربية ببرنامج (Word) خط(Sakkale Majalla) ، حجم 16 في المتن و 12 في الهامش و 1.5 في interligne وباللغة الفرنسية أو الإنجليزية بخط حجم 12 في المتن و10 في الهامش.
- يلزم احترام الضوابط العلمية والأخلاقية في كل ما يتعلق بالتوثيق والتهميش، وإثبات الإحالات متسلسلة أسفل كل صفحة دون استرسال؛
- تخضع البحوث والدراسات على محكمين من ذوي الخبرة وحسب تخصص المقال؛
- تقبل البحوث الفردية وكذا الجماعية في حدود شخصين؛
- تتولى اللجنة العلمية إبلاغ الكاتب بتسلم مادته حال ورودها، ثم إبلاغه لاحقا بقرار الهيئة العلمية حول مدى صلاحية مادته للنشر، سواء كانت مقبولة للنشر كما هو، أو تحتاج إلى تعديلات أو تحسينات قبل النشر، أو رفضها في حال كانت غير مناسبة المعايير المجلة.



تقديم:

يشكل صدور العدد الأول من مجلة أڭورا للدراسات والأبحاث محطة فارقة في مسار البحث العلمي المغربي والعربي، وتتويجا لجهد مؤسس لفضاء علمي محكم، يجمع بين التنوع المنهجي والانفتاح على الحقول المعرفية المتقاطعة مع الإعلام بكل أبعاده: الاجتماعي، والسياسي، والثقافي، والقانوني.

ففي عصر تتعاظم فيه المركزية الرمزية والمادية للإعلام، لم يعد هذا الأخير مجرد ناقل للوقائع، بل تحوا إلى فاعل رئيس في إنتاج المعرفة وصناعة المعنى وإعادة تشكيل الفضاءات العمومية، فلقد أعادت التحولات الرقمية والاجتماعية رسم خريطة التأثير، وابتكرت آليات جديدة لإدارة الرأي العام وتوزيع السلطات والرموز داخل المجتمع ومن هنا، فإن دراسة الإعلام اليوم أصبحت مفتاحا أساسيا لفك تشابك الديناميات المجتمعية المعقدة، وقراءة التفاعلات بين السلطة والهوية والتواصل.

وانطلاقا من هذه الرؤية، تسعى مجلة أڭورا للدراسات والأبحاث الصادرة عن مركز أڭورا للدراسات الإعلامية والاجتماعية والسياسية إلى تأسيس منبر أكاديمي رصين، يحفز على التفاعل النقدي مع هذه التحولات، ويساهم في بناء خطاب تحليلي متين قادر على قراءة الممارسات الإعلامية في سياقاتها المحلية والعربية والدولية.

في هذا العدد الافتتاحي: إطلالة على أبحاث متنوعة وحيوية

يحتوي العدد على مجموعة من الدراسات التي تعكس غنى الإشكاليات البحثية في الحقل، ومن أبرزها:

التواصل السياسي في العصر الرقمي: تطرح دراسة تحليلية نقدية إشكاليات النماذج الكلاسيكية للفضاء العمومي (كنموذج هابرماس) في تفسير الديناميات الجديدة. وتكشف كيف أعادت الفضاءات الرقمية والمضادة، بدعم من الخوارزميات ومنطق "ما بعد الحقيقة"، تشكيل آليات التعبير والمشاركة والتأثير في السلوك السياسي.

الإعلام وإعادة إنتاج المجال العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تقدم دراسة أخرى قراءة متشعبة تجمع بين الإعلام التقليدي والرقمي، لتبيِّن تحوُّل الإعلام من وسيط إلى فاعل سياسي ودبلوماسي بحد ذاته. وتكشف الدراسة عن صعود نموذج جديد للاحتجاج الشبكي، والتحدي البنيوي الذي يشكله التضليل الإعلامي للثقة والاستقرار السياسي والدبلوماسي.

الإعلام العمومي المغربي والدور التربوي: في سياق محلي، تستعرض ورقة بحثية العلاقة بين الإعلام وتنمية القيم لدى الناشئة. وتخلص إلى محدودية البرامج الحالية في مجال التربية الإعلامية، وسط هيمنة المصادر الرقمية، مما يفرض الحاجة إلى تطوير رؤية شاملة لمضامين تربوية ترسخ قيم المواطنة والمسؤولية، وتلائم الخصوصية الثقافية والنفسية للشباب المغربي.

محاور أخرى غنية: لا يتوقف العدد عند هذا الحد، بل يتناول موضوعات بالغة الأهمية مثل:

- **البعد النوعي في الدبلوماسية الناعمة ودور المرأة كفاعل رئيس في التأثير القيمي والثقافي.**
- **ظاهرة الشعبوية الرقمية وتحولات الخطاب السياسي في الفضاءات الافتراضية.**
- **التواصل المؤسساتي الرقمي في القطاع الصحي كأداة لمكافحة التضليل.**
- **جهود المغرب في مواجهة التطرف عبر الحكامة السردية والإعلام.**
- **دراسات قانونية وسياسية تُناقش إشكالية محاكمة الرؤساء، والممارسة الانتخابية بالمغرب، ومعوقات المشاركة السياسية.**
- **نحو فضاء أكاديمي متجدد**

يعكس هذا التنوع الموضوعي الرؤية المنهجية لمجلة أڭورا، القائمة على التكامل بين التخصصات والصرامة العلمية والانفتاح الفكري. فهي تسعى لتقديم تحليل شامل للإعلام بوصفه حقلاً مركبًا، يتقاطع مع جميع مناحي الحياة المجتمعية.

بهذا، يُشكِّل هذا العدد الافتتاحي لبنةً أساسية في تأسيس قاعدة أكاديمية نقدية، وتقديم منصة داعمة للباحثين الشباب لإنتاج معرفة علمية متجددة، قادرة على مواكبة تعقيدات العصر الرقمي ورهاناته.

إن هيئة تحرير مجلة أڭورا للدراسات والأبحاث تُعلن عن هذا الانطلاق، راجيةً أن يكون هذا العدد نواةً لمنبر علمي رصين يسهم في توسيع آفاق البحث النقدي، وتعزيز الفهم العلمي للإعلام، وإثراء الحوار الأكاديمي المنفتح والمتعدد الرؤى.

رشيد العزوزي

مدير النشر

عضو المكتب التنفيذي لمركز أڭورا للدراسات الإعلامية والاجتماعية والسياسية

التواصل السياسي وتحولات الفضاء العمومي

Political Communication and Transformations of the Public Sphere

وليد اتباتو

أستاذ باحث في الإعلام والتواصل

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، المغرب

ملخص

يتناول هذا المقال التحولات العميقة التي يشهدها التواصل السياسي في ظل صعود الفضاءات الرقمية، حيث لم تعد النماذج الكلاسيكية للفضاء العمومي قادرة على تفسير ديناميات المشاركة والتأثير الجديدة. يستعرض المقال تطور مفهوم التواصل السياسي وتنوع تعريفاته، وينتقد محدودية النموذج الهابرماسي، مقابل إبراز دور الفضاء العمومي المضاد والفضاء العمومي الافتراضي في توسيع إمكانيات التعبير والمشاركة. كما يناقش أثر الخوارزميات وصعود عصر ما بعد الحقيقة في تعزيز الانتقال من الإقناع إلى تشكيل وتوجيه السلوك السياسي. ويخلص إلى ضرورة بناء مقاربة جديدة تضمن شفافية الفضاء الرقمي وحماية الممارسة الديمقراطية.

الكلمات المفتاح: التواصل السياسي، الفضاء العمومي، الفضاء العمومي المضاد، الفضاء العمومي الافتراضي

Abstract

This article explores the deep transformations reshaping political communication in the digital age, where classical models of the public sphere are no longer sufficient to explain new dynamics of participation and influence. It traces the evolution of political communication, critiques the limits of the Habermasian model, and highlights the role of counter-publics and the virtual public sphere in expanding expressive and participatory possibilities. The article also examines the impact of algorithms and the rise of the post-truth era in shifting political communication from persuasion to behavioral shaping. It concludes by calling for a renewed framework that ensures digital transparency and protects democratic practice.

Keywords :Public Sphere, Counter-Public Sphere, Virtual Public Sphere, Virtual Public Sphere.

مقدمة

يعرف التواصل السياسي اليوم تحولات متسارعة، يتقاطع فيها ما هو نظري بما هو ميداني، وما هو تقليدي بما هو رقمي، داخل فضاء عمومي لم يعد يحتمل التعريفات الكلاسيكية التي سادت منذ هابرماس. فمنذ أن ارتبط هذا الحقل بتحليل الخطاب السياسي ومسارات تأثيره، أضحى يشكل منظومة معقدة تُعاد صياغتها باستمرار بفعل تحولات الإعلام، وصعود الفاعلين الجدد، واتساع دائرة المشاركة السياسية عبر المنصات الرقمية. وفي قلب هذا التحول، لم تعد الأسئلة المعيارية حول طبيعة الخطاب أو وظيفته كافية، بل أصبح من الضروري إعادة مساءلة المفهوم ذاته: ما التواصل السياسي؟ من يملكه؟ وكيف يعاد تشكيله داخل فضاءات هجينة تجمع بين السياسي والإعلامي والاجتماعي؟ إن هذا المقال يحاول مساءلة الإطار المفاهيمي للتواصل السياسي عبر تتبّع مساراته النظرية، وتحليل علاقته بتحولات الفضاء العمومي، وصولاً إلى بروز الفضاء العمومي الافتراضي بوصفه امتداداً نقدياً وبديلاً عن النماذج التقليدية.

1. التواصل السياسي: إشكالية المفهوم والخصوصية

يطرح التواصل السياسي إشكاليات عديدة، يرتبط بعضها بشقه النظري المتعلق بتحديد المفهوم ومجال الاشتغال، والآخر عملي يرتبط بالممارسة الديمقراطية وآليات التأثير. وإذا كانت بدايات التواصل السياسي تهتم بدراسة التواصل الحكومي اتجاه الناخبين، وتبادل الخطابات السياسية بين الأغلبية والمعارضة، فإن مجال الدراسة قد اتسع اليوم ليشمل دور وسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام، وتأثير استطلاعات الرأي في الحياة السياسية، والتسويق السياسي والدعاية السياسية بالتركيز على الفترات الانتخابية[1].

إن الغرض من استعراض ما سيأتي من تعاريف، لم يكن بهدف تقديم أكبر عدد من التعاريف، إنما الهدف هو بسط عديد التعاريف التي تعكس مختلف التيارات الفرونكوفونية والأنجلوساكسونية وغيرها، من أجل الاستقرار على تعريف موحد سيكون العتبة الأولى لمساءلة هذا المفهوم والوقوف عند إشكالية الخصوصية.

يعرف التواصل السياسي بأنه ذلك العلم الذي يدرس مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي يزاولها القائمون بالعملية الاتصالية من أجل تحقيق أهداف سياسية. وينصب جوهره على إحداث

[1] موسى سعاف، مهارات التواصل السياسي سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، ط 1، ص 21، 2016.

التأثيرات وتغيير الاتجاهات والآراء لدى الجمهور المستقبل؛ لتحقيق أهداف محددة يسعى لها القائم بالعملية الاتصالية[2].

يعرف ماكنيرMcNair التواصل السياسي بأنه تواصل هادف حول السياسة والذي يتضمن كل أشكال التواصل التي يقوم بها الفاعلون السياسيون لتحقيق أهداف معينة. ويشرح ماكنير هذا التعريف بكونه يتضمن:

- ❑ كل مستويات الاتصال التي يعتمدها الفاعل السياسي لبلوغ أهداف وغايات معينة.
- ❑ الاتصال الموجه للفاعلين السياسيين من غير أولئك المشتغلين بالسياسة، كالناخبين وكتاب الأعمدة الصحفية ... إلخ
- ❑ الاتصال الذي يتناوله الفاعلين السياسيين وممن لا تنطبق عليهم هذه الصفة أيضا، والمتعلق بأنشطتهم كما تتضمنها التقارير الإخبارية والافتتاحيات والأشكال الأخرى من التناول الإعلامي لأخبار السياسة والسياسيين[3].

ويعرفه جون ميدو J. Medow بأنه الطريقة التي تؤثر بها الظروف السياسية على تشكيل مضمون الاتصال وكمياته، أو الطريقة التي تقوم فيها ظروف الاتصال بتشكيل السياسية[4].

ويعد تعريف محمد بن سعود البشر من أهم التعاريف العربية التي قدمت في هذا المجال، حيث يعتبر "أنه النشاط السياسي الموجه الذي يقوم به الساسة أو الإعلاميون أو عامة أفراد الشعب، والذي يعكس أهدافا سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية وتؤثر في الرأي العام أو في الحياة الخاصة للأفراد والشعوب من خلال وسائل الاتصال المتعددة. ويدعم هذا التعريف بقوله : "أن الاتصال السياسي هو النشاط الذي يحدث في البيئة السياسية، سواء كان متعلقا بالسلطة وأعمالها أو طرق ممارستها للسلطة داخل حدودها أو خارجها، وهذا النشاط تعكسه وسائل الاتصال والتي يتخذها منبرا لهم لإيصال صوتهم إلى الجماهير[5]".

أما دومينك وولتن Dominique Wolton، يعرف التواصل السياسي بكونه "الفضاء الذي يتم فيه تبادل الخطابات المتناقضة للفاعلين الثلاث المتلكين لشرعية الحديث علنا عن السياسة، والمتمثلين في الساسة والصحفيين، والرأي العام من خلال استطلاعات الرأي. وهكذا فالحديث عن التواصل السياسي

---

[2] محمد حمدان، الاتصال السياسي. مقترب نظري تطبيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002ن ص 13.

[3] McNair, An Introduction to political communication, 2011, p4.

[4] سعد آل سعود، الاتصال والإعلام السياسي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2019، ص 20.

[5] محمد بن سعود البشر. مقدمة في الاتصال السياسي، العبيكان للنشر، السعودية، 2008، ص 16.

يستوجب وجود الفضاء العمومي، كون – التواصل السياسي- يمثل التقاطع الأصغر بين ثلاث فضاءات رمزية هي : الفضاء العمومي، والفضاء السياسي، والفضاء التواصلي[6]".

وتكمن خصوصية هذا التعريف في كون دومينيك وولتن يرى أن التواصل السياسي يتشكل أساسا من خلال المواجهات بين الفاعلين السياسيين والاختلافات التي تطبع خطابات الساسة والصحفيين والرأي العام، باعتبار كل جانب منهم يمتلك شرعية الحديث علنا عن السياسة، وهو بذلك يرهن وجود تواصل سياسي بوجود فضاء عمومي. ومنه فالتواصل السياسي يشكل تقاطعا بين الفضاءات الثلاثة الرمزية ؛ هي الفضاء العمومي، والفضاء السياسي، والفضاء التواصلي.

يمكن القول إذا، أن التواصل السياسي يتحدد مفهومه انطلاقا من تحديد ماهية الفضاء السياسي والفاعلين الرئيسيين فيه، وبذلك يصبح التواصل السياسي هو تبادل لآراء وأفكار متعارضة عن السياسة وبشكل مباشر وظاهر بين رجال السياسة والصحفيين والرأي العام. ويظهر هذا البعد التفاعلي في الخطاب التواصلي السياسي، لأن الجوانب المشكلة لظاهرة التواصل السياسي لا يجمعها توجه فكري واحد أو خلفية سياسية واحدة ولا نفس الموقع الاجتماعي والمشروعية. لكن بحكم تقاسم الكل لمجال عمومي مدني مشترك (الديمقراطية) ولكون الفضاء التواصلي هو جزء من الفضاء العمومي مجسدا في وسائل الإعلام، فإن كل تلك الأطراف (صحفيون، سياسيون، رأي عام) يشكلون الإطار المرجعي لتفعيل العملية الديمقراطية والمشاركة السياسية لعامة الناس بالاعتماد على وسائل الإعلام[7]"، وهكذا يصبح التواصل السياسي "محرك الفضاء العمومي".

وانطلاقاً من هذا التعدد المفاهيمي واختلاف المقاربات التي قاربت التواصل السياسي، يتبيّن أن هذا الحقل لم يعد مجرد آلية للإقناع أو أداة لنقل الخطاب السياسي، بل أصبح بنية مركّبة تتفاعل داخلها السلطة والإعلام والجمهور وفق منطق يحدده الفضاء العمومي بشقيه السياسي والتواصلي. كما يتضح أن تعريف التواصل السياسي ليس تعريفً كونيًّ ثابتا، بل يتشكل وفق طبيعة البيئة السياسية والنظام السياسي في كل بلد؛ فالمفاهيم التي تتطور داخل أنظمة ديمقراطية ليبرالية، تعتمد على حرية التعبير وتعددية الإعلام، لا تنطبق بالشكل نفسه على الأنظمة السلطوية أو الهجينة حيث يهيمن الفاعل السياسي على الفضاء العمومي ويُضيَّق مجال التداول العمومي. ولذلك فإن التواصل السياسي يكتسب خصوصيته من طبيعة السلطة، ومن مستوى استقلالية الإعلام، ومن مدى تمكّن الرأي العام من

---

[6] Dominique Wolton, « Les contradictions de la communication politique »,Hermès, La Revue 1995/3 (n° 17-18), p108 .

[7] آلان تورين. ما الديمقراطية، ترجمة عبود كسوحة، وزارة الثقافة السورية، 2000. عن جمال الرزن، من العزل إلى الانقلاب إلى التداول الديمقراطي: المجددات السوسيوثقافية للاتصال السياسي في العالم العربي.

التعبير والمساءلة، وهو ما يجعل فهمه يستوجب قراءة سياقية لكل نموذج سياسي على حدة.

وبذلك يصبح التواصل السياسي، كما يظهر من خلال التعاريف المستعرضة، آلية مركزية لإنتاج المعنى داخل الفضاء العمومي، ومحركاً أساسيا لإعادة تشكيل العلاقة بين الفاعلين الثلاثة: الساسة، الصحفيون، والرأي العام. وهو ما يجعل تحليل التواصل السياسي رهيناً بفهم طبيعة الفضاء العمومي الذي يحتضنه، وحدود اشتغاله، وقدرته على ضمان تداول حر وفعّال للخطابات. ومن هنا تبرز الحاجة إلى الانتقال نحو دراسة تحولات هذا الفضاء ذاته، خاصة في ظل التحول الرقمي الذي أعاد توزيع أدوار الفاعلين وفتح إمكانيات جديدة للتعبير والمشاركة والاحتجاج،

2- خصائص الفضاء العمومي وحدوده

اهتم يورغن هابرماس Jurgen Habermas بدراسة الاعتماد على النقاش والتفكير العمومي في الديمقراطيات الغربية الناشئة في عصر الأنوار. وإذا كنا نعتبر الديمقراطية نظاما سياسيا تكون فيه السلطة ملكا للشعب، ففي هذه الديمقراطية توجد الدولة من جهة، ومن جهة أخرى، هناك المجتمع المدني المتكون من أفراد "خاصين". بين هذين الكيانين الناتجين عن الثورات البرجوازية، هناك مساحة وسيطة يسميها هبرماس "الفضاء العمومي Espace Publique ". بينما يشير دومينيك وولتن إلى أن إيمانويل كانط Emmanuelle Kant هو أول من صاغ هذا المفهوم[8]. وأن هابرماس هو الذي أشاع استخدام فكرة الفضاء العمومي في التحليل السياسي. ويعتبر وولتن أن التمييز بين الدولة والمجتمع المدني أنه أمر أساسي في تأسيس المجال العمومي بالنسبة لهبرماس. هذا الأخير يعرف الفضاء العمومي على أنه " فضاء لأشخاص خاصين مجتمعين على شكل عموم، هؤلاء الأشخاص يدافعون عن هذا الفضاء العمومي المنظم من طرف السلطة، وهم في نفس الوقت ضدها، وذلك من أجل نقاش حول المصلحة العامة يؤدي إلى إمكانية تحديد الرأي العام". وهو الفضاء الوسيط بين المجتمع والدولة، ويمكن القول أنه "ينتمي إلى ما يسمى في السياسة بالمجتمع المدني[9]".

وقد اعتبر Serge Proulx سيرج برولكس وفيليب بريتون Philippe Breton" أن الأمر يتعلق بـ"نموذج عقلاني واتصالي للفضاء العمومي باعتباره مجالا للنقاش[10]". وبالتالي فهو ذلك الفضاء المفتوح الذي يجتمع فيه الأفراد لصياغة رأي عام والتحول بفضله أو ممن خلاله إلى مواطنين

[8] Penser la communication, France, Flammarionm 1997m p.379.

[9] Craig Calhom. Habermas and the public sphere, 4 printing, Massachusetts, and London England, mite press Cambridge, 1996.

[10] Philippe Breton, Serge Proulx ,L´explosion de la communication à l´aube du XXIe siècle, 2006.p.205.

تجمعهم آراء وقيم وغايات واحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التبادل العقلاني لوجهات النظر حول قضايا تخص المصلحة العامة هو ما يتيح فرز الرأي العام، وهو كذلك وسيلة المواطنين للضغط على الدولة[11].

يؤكد هابرماس على أن تكريس الإرادة الشعبية التي يعتبرها تصورا معياريا للفضاء العمومي تتم من خلال السلطة التواصلية. وبالتالي فهابرماس يؤكد على الجانب التواصلي لأفراد المجتمع، "فسيطرة التواصل هي تكريس للإرادة الشعبية، والتواصل حسب نظريته النقدية التواصلية هو الذي يؤدي عن طريق الحوار والنقاش العقلاني الحر إلى حقيقة مشتركة[12]".

ويفترض هابرماس، ضرورة توافر أربعة شروط أو محددات رئيسية حتى تتمكن وسائل التواصل من القيام بوظائفها الديمقراطية وهي: القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع، وحماية مصالح المجتمع، وتوفير المعلومات للجمهور، وأخيرا المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية. وإذا كان استغلال وظائف وسائل الاعلام التقليدية في الفضاء العمومي من صحافة مكتوبة، وإذاعة وتلفزيون كفضاء عمومي محتضن للنقاش العام والتداول الديمقراطي في الدول الغربية، فإنه في الدول العربية قد استحوذت السلطة السياسية على الفضاء العمومي. وبالتالي عناك غياب شروط توفر فضاء عمومي. وفي ظل هذا الاستحواذ، لم تستطع باقي الأطراف المشكلة لهذا الفضاء، سواء الفاعل المدني أو الفاعل السياسي أو الفاعل الإعلامي ممارسة وظائفها، فأصبحت مؤسسات الوساطة عاجزة عن لعب الدور المنوط بها، وأصبحت الحركات الاحتجاجية تتخذ أشكالا أخرى غير تلك التي عهدناها، وباتت تخلق لنفسها مساحات جديدة تتمرد من خلالها على المؤسسات.

وهكذا، لم يعد مفهوم الفضاء العمومي، بصيغته التقليدية، قادراً على استيعاب حجم التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، ولا على الإجابة عن الأسئلة الجوهرية التي يثيرها التواصل السياسي بخصوص الأدوار وحدود الفاعلين داخله. ومع اتساع رقعة التفاعلات الرقمية وتغير بنية المشاركة العمومية، بات هذا المفهوم الكلاسيكي عاجزاً عن تفسير ديناميات الواقع الجديد. ومن ثَم، تبرز الحاجة إلى بلورة تصورات بديلة تستوعب الإبدالات الراهنة، وتنفتح على التحولات المستجدة، وتتمكن من احتضان مختلف الفئات الاجتماعية وخصوصياتها وحساسياتها ضمن رؤية أكثر شمولا ومرونة.

---

[11] Jürgen Habermas, L´espace public.Archélogie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, Paris : Payot. 1978.p,23.

[12] رباب بن عياش، رمزية الفضاء العمومي الافتراضي في الجزائر (دراسة سيميولوجية لعينة من المدونات وصفحات موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" خلال الانتخابات الرئاسية أبريل 2014)، قسم الاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، 2015.

3- من الفضاء العمومي إلى الفضاء العمومي المضاد

في مقدّمته للترجمة الفرنسية لكتاب أوسكار نيغت «الفضاء العمومي المضاد» L'espace public oppositionnel، يشير ألكسندر نومان Alexander Neumann إلى أن "هذا الكتاب هو بمثابة نظرية بديلة لنظرية الفضاء العمومي بمفهومها الهابرمسي. ويعتبر نيغت أن الفضاء العمومي لهابرماس هو نتاج تاريخي للتجربة البورجوازية الإنجليزية في القرن السابع عشر والذي تشكل بفعل ميلاد تعددية حزبية وإعلامية، ساهمت بشكل كبير حينها في بروز أشكال من التعابير العمومية التي تحررت من الذهنية الإقطاعية[13].

ويتعلق الأمر، في جوهره، بكشف محدودية الفضاء العمومي البورجوازي الذي احتفى به هابرماس كفضاء عقلاني شامل، بينما هو في الواقع فضاء مشروط ومسيّج لا يستوعب سوى الفئات القادرة على الولوج إلى أدوات التعبير والتمثيل. وقد كان هذا الانغلاق سبباً مباشراً في دفع أوسكار نيغت Oskar Negt وألكسندر كلوج Alexandre Kluge إلى توجيه نقد حاد لليبرالية الهابرماسية، معتبرين أن نموذج الفضاء العمومي كما صاغه هابرماس يُعيد إنتاج الإقصاء الاجتماعي تحت غطاء العقلانية والتداول. ففئات واسعة من العمال، النساء، الأقليات، والطبقات المسحوقة، لم تكن جزءاً من هذا "النقاش العمومي" المفترض، بل كانت غائبة عنه بنيوياً.

ويُظهر الرجوع إلى التاريخ الأمريكي والأوروبي أن لحظات التحول الكبرى لم يصنعها الفضاء العمومي الرسمي، بل القوى التي اشتغلت خارجه: حركات الحقوق المدنية، النقابات، حركات النساء، الاحتجاجات الشبابية... جميعها اخترعت فضاءاتها المضادة، وابتدعت أساليب جديدة للمطالبة والاحتجاج، وانتزعت عبرها اعترافاً وحقوقاً لم يكن من الممكن تحصيلها داخل فضاء عمومي يهيمن عليه منطق الطبقة والنخبة. وهكذا، فإن الفضاء العمومي المضاد لم يكن خياراً نظرياً، بل ضرورة تاريخية فرضتها البنى الإقصائية للفضاء العمومي البورجوازي نفسه

وقد طور نيغت وكلوج "مفهوم الفضاء العمومي المضاد" كمفهوم يتجاوز مفهوم هابرماس وتصوره للفضاء العمومي البورجوازي ونموذجه المثالي، اقتناعا منه أن "الأشكال التاريخية للفضاء العمومي تتغير[14]"، لذلك يجب الحديث عن أشكال مختلفة من الفضاء العمومي حسب كل حقبة

[13] رفيق ارطبي، عندما يطفح الفضاء العمومي الهابرماسي، تأملات في كتاب أوسكار نيغت: الفضاء العمومي المضاد، ترجمة سمير أوكيلي، كتاب المجال العام من المفهوم إلى التداول نحو مقاربات متعددة، ط 1، يناير، مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، سلسلة مغارب، الكتاب 1، ص 119.

[14] Oskar Negt, A, Kluge : l´espace public oppositionnel , traduction par Alexander Neumann, Payot, Paris, 2007, p 22.

تاريخية، حيث تحمل كل واحدة معها بوادر جديدة تعبر عن الديمقراطية حسب طبيعة تلك الحقبة. وهذا ما أكدته فولكمر Volkmer، والتي قدمت رؤيتها التحليلية "للفضاء العمومي العالمي Global public sphere " بربطها له بحقبة تاريخية جديدة، فهي بذلك تصر على ضرورة تعزيز هذه الرؤية بالانفتاح على الثقافات العامة، وتاريخها الكامل، وتحولاتها، خارج السياق الغربي[15].

وفي ظل ما يشهده العالم اليوم من تطور تكنولوجي وتحث تأثير الثورة الاتصالية الكبرى وفي قلبها "شبكة الانترنيت"، بزغ هذا الأخير ليصبح بمثابة جيب من جيوب المقاومة ضد ما يمارسه الفضاء العمومي البورجوازي، ومن خلال ما أتاحه من فسحة للتعبير والنقد ونقل الاحتجاج من الشارع إلى مواقع التواصل الاجتماعي، قصد الحشد والتنظيم، ثم العودة به مجددا إلى الشارع. ومنه ظهور "فضاء عمومي جديد"، يمارس فيه الأفراد حريتهم في معارضة النظام السياسي الذي ينتمون إليه. وبالتالي خلق فضاء اجتماعي يتسم بحرية، ويخلو من القيود التي تضعها السلطة السياسية، أو يوحي بذلك على الأقل.

ومع ذلك، فقد أثار الفضاء العمومي الجديد، العديد من الإشكالات، الناتجة عن تأثير الإعلام التفاعلي. حيث خلق وظائف جديدة غير الوظائف الكلاسيكية للتواصل في الفضاء العمومي القديم، والتي من شأنها إعادة صياغة مفهوم الفضاء العمومي بعد اتساعه واتساع آفاقه.

4- الفضاء العمومي الافتراضي: نحو فضاء عمومي جديد

إذا كان الفضاء العمومي هو فضاء للجمهور الحامل لرأي عام ذو وظيفة نقدية، وإذا كان مبدأ العمومية مرتبط بهذا الجمهور المكون من مختلف فئات المجتمع ومشاربه، فإن التطور التكنولوجي شكل ظهور آلية جديدة تجعلنا نتحدث عن فضاء عمومي "بنخب جديدة متمركزة خلف شاشات إلكترونية، باختلاف مواقع التواصل التي أصبحت المجال العمومي الجديد والمؤثر على خلق فضاء عمومي متنوع الأبعاد يحتضن أنماطا متعددة من التفاعل، تستطيع من موقعها على توجيه الرأي العام وتوحيده وعقلنته مما يؤثر في السلطة كيفما كانت سياسية أو اقتصادية[16]".

هذا المجال الجديد تطلق عليه العديد من التسميات، ما بين الفضاء العمومي الافتراضي Espace public virtuel، الفضاء العمومي الرقمي Espace public numérique، أو الفضاء العمومي المتصل L´espace

---

[15] Peter Dahlgren, The global public sphere: public communication in the age of reflective interdependence, Information, Communication & Society, Media & Communicatiom Studies (MKV), Lund University Lundm, Sweden, 2015.

[16] مصطفى اعليوي، هابرماس والفضاء العمومي "حملة مقاطعون نموذجا"، موقع الجزيرة، 2018: https://bit.ly/3x7PgXi

public en ligne. ويعرفه جويل روزناس Joel de Rosnay بوصفه فضاء يجمع بين مكونين هما: الفضاء والزمان الإلكترونيين[17]. ويحيل على شبكة علمية تربط بين كل الأدمغة الفردية المرتبطة على المستوى العالمي والتي تشكل ما يسمى ب"الدماغ الكوني Cerveau Planétaire".

ويوضح محمد كرّو Mohemmed Kerro أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة قد ساهمت في تطوير فضاء عمومي وطني وعالمي مفتوح للنقاش والحجاج والتفكير السياسي[18]. وهو مجال للتعبير الفردي والجماعي، تطور بفضل الشبكات الاجتماعية التي تلبي الحاجيات التواصلية الأفراد. ولم يعد ينظر إليه كمساحة افتراضية فقط، بل أصبحت اليوم أرضية فعلية، يجد من خلالها مستخدمو الإنترنت الذين يعيشون في مدن ودول مختلفة وحتى في قارات مختلفة، أنفسهم دون الخضوع لقيود الزمان والمكان.

من بين الخصائص التي تميز الفضاء العمومي الافتراضي عن الفضاء العمومي التقليدي[19]:

- ❑ إعادة تشكيل الحدود بين العام والخاص: أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تمثل فضاءات لبناء الهوية الفردية واستعراض الذات، ويطل من خلالها الناس على العوالم الذاتية لآخرين، وأصبح الأفراد كما الجماعات كما المؤسسات مطالبين بإعادة تموقعهم به، وهو ما يستوجب من الفاعلين التكوين العالي والمعرفة الجيدة.
- ❑ أشكال جديدة من الفعل الاجتماعي: حيث سمحت مواقع التواصل الاجتماعي للنخب السياسية المهمشة بتجاوز آليات تغييبها من المجال العمومي التقليدي الذي يخضع للسلطة، وشكلت أيضا فضاءات يحكمها الانسجام الفكري والإنتاج الكبير للمضامين السياسية والثقافية...إلخ
- ❑ جماليات جديدة: اعتماد الطرق التعبيرية من صور وفيديوهات ونصوص أو السرد القصصي للتعبير عن الآراء والأفكار ذات العلاقة بالشأن العام.
- ❑ المستخدم المبتكر: تحول الجمهور في الفضاء العمومي الافتراضي إلى جمهور منتج

---

[17] Joel de Rosnay, L'Homme Symbiotique, Regard sur la troisième millénaire. Paris, Le Seuil, 1995, p : 166.

[18] Kerro Mohammed, Public et privé en islam. Espaces, autorités et libertés. Connaissance du Maghreb. Tunis : Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, 2002, p 17-42.

[19] هواري حمزة، مواقع التواصل الاجتماعية والفضاء العمومي درتسة المجتمعات الافتراضية عبر الفايسبوك وتناولها لقضية الفساد في سونطراك، جامعة الجزائر 3، 2014.

للمحتوى، فهو ليس مساحة تمثيلية تتحدث فيه النخبة باسم الجماهير، كما هو الشأن في الفضاء العمومي النخبوي، فالمستخدم في الفضاء العمومي الافتراضي يبتكر وينتج مضامين قد تتعلق باتجاهاته الذاتية ومواقفه ذات العلاقة بالشأن العام.

- نخب جديدة: أفرزت مواقع التواصل الاجتماعي نخبا جديدة، متكونة من المدونين ومشرفي الصفحات على الفي سبوك يديرون النقاش ويدبرونه.

إن الإعلام التفاعلي قد عزز ظهور هذا الفضاء العمومي الافتراضي، والذي تجلى من خلاله أحداث وشخصيات وقضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية كانت مخفية عن الفضاء العمومي التقليدي، وأصبح للأفراد القدرة على التعبير عن آرائهم وتقديم أفكار تهم القضايا ذات الصلة بالشأن العام، وحسب دومينيك كاردون Dominique Cardon فأن القيمة الكبرى لهذا الفضاء تكمن في تمكينه الأفراد من المشاركة في النقاشات العامة بدرجات متفاوتة أكثر بكثير من ذي قبل[20]. كما أصبح لمؤسسات المجتمع المدني القدرة على "تجميع أو رصد المصلحة الفضلى للأفراد" وهو ما يعتبر ركيزة لتعزيز الممارسة الديمقراطية. فلعب الإعلام الجديد دورا مهما في هذا الفضاء الجديد خاصة بالنسبة لبعض الدول ذات الأنظمة السياسية الديكتاتورية أو السلطوية والتي تعاني من قصور وظائف الإعلامي العمومي أو الخاص، إضافة إلى عجز مؤسسات الوساطة عن لعب الدور المنوط بها واختلال وظائفها، والتي من المفروض أن تنظم نقاشا حقيقا يجعل الأفراد يتجهون إلى استخدام الإعلام الجديد وبالتالي الانتقال عبره إلى فضاء جديد وبديل للممارسة السياسية.

وقد خلق هذا الانتقال تحولات كبيرة في شروط الممارسة السياسية "التي انفتحت أكثر على الفاعل الافتراضي وقدرته على الوصول إلى المعلومة وكذا اختراقها والعمل على توظيفها بما يقلب موازين القوى ويعمل على إعادة توزيعها تبعا للمصالح وتوجهات الصراع السياسي[21]".

وهكذا، فإن الفضاء العمومي الافتراضي لم يعد مجرد امتداد تكنولوجي لفضاء هابرماس الكلاسيكي، بل أصبح مجالاً معرفياً وسياسياً جديداً يعيد تعريف جوهر "العمومية" نفسها. ففي اللحظة التي تحوّل فيها المستخدم العادي إلى فاعل مؤثر، والخوارزمية إلى وسيط ناظم للظهور والاختفاء، لم تعد السلطة تُمارس فقط من فوق، بل أصبحت تُعاد صياغتها عبر شبكات معقدة من التفاعلات اليومية. إن ما نراه اليوم لا يمثل اتساعاً للفضاء العمومي بقدر ما يمثل تفكيكاً جذرياً لأسسه

---

[20] Rémy Rieffel, Sociologie des medias. France : éditions ellipses, 2015.

[21] عبد الرزاق أبلال، الافتراضي وتحولات الفعل السياسي، مجلة باحثون، العدد 1، مارس 2017.

القديمة؛ تفكيكاً لمفهوم الجمهور، ولموقع النخبة، ولطبيعة المعلومة، وللحدود بين الرأي والتأثير، وبين الحقيقة والبناء التفاعلي للحقيقة.

وبذلك يغدو الفضاء العمومي الرقمي فضاءً مزدوجاً؛ يحرّر بقدر ما يقيّد، يفتح إمكانيات المشاركة بقدر ما يخلق أشكالا جديدة من الهيمنة، يمكّن الأفراد من التعبير بقدر ما يعيد ترتيبهم داخل خرائط خوارزمية غير مرئية. ومن هنا تنبع الحاجة الملحّة إلى إعادة التفكير في التواصل السياسي، ليس بوصفه علاقة بين فاعلين، بل كمنظومة معرفية وتكنولوجية تُنشئ ذاتها ذاتيا، وتدفعنا إلى مساءلة حدود الديمقراطية في زمن تحول فيه الفضاء العمومي إلى صراع معقّد بين السلطة والرأي العام والخوارزمية.

خاتمة

يتضح من خلال تتبّع المسار التاريخي والنظري للتواصل السياسي أنّ التحولات التي شهدها الفضاء العمومي، من المجال البورجوازي الهابرماسي إلى الفضاء العمومي المضاد ثم الفضاء العمومي الافتراضي، لم تكن مجرد انتقالات تقنية أو مفاهيمية، بل كانت تحولات بنيوية مست جوهر العملية الديمقراطية وأعادت رسم الحدود بين الدولة والمجتمع والإعلام. وقد ساهمت الثورة الرقمية في بروز فاعلين جدد وظهور أشكال غير مسبوقة من النقاش العمومي، كما خلقت مساحات موسعة للمساءلة والمقاومة لم تكن ممكنة داخل الفضاء التقليدي.

لكن أخطر ما حملته هذه التحولات يتجلى في الانتقال من مرحلة التأثير إلى مرحلة التنبؤ بالسلوك السياسي، ومن التحكم في الرسائل إلى التحكم في الأشخاص أنفسهم. لقد شكلت فضيحة Cambridge Analytica نقطة تحوّل عالمية كشفت مدى قدرة الخوارزميات على اختراق الحياة الخاصة للأفراد وتوجيه اختياراتهم الانتخابية عبر تحليل البيانات الدقيقة (micro-targeting)، بما يجعل حدود الديمقراطية قابلة للاهتزاز أمام شركات التكنولوجيا وشبكات النفوذ الرقمية. وهكذا لم يعد التواصل السياسي مجرد آلية، بل أصبح منظومة خوارزمية تشتغل على توقع السلوك وتعديله، عبر نماذج تنبؤية تتجاوز قدرات الفاعل السياسي التقليدي.

ويتعزّز هذا التحوّل مع دخولنا عصر ما بعد الحقيقة، حيث تُصاغ القناعات السياسية بناءً على الانفعالات أكثر من الوقائع، وتتنافس الحقائق مع الأخبار الزائفة، ويصبح الخيال الرقمي قادرا على إنتاج واقع بديل يفوق في تأثيره الواقع الفعلي. وبذلك يتخذ التواصل السياسي ملامح جديدة تُذيب الحدود بين الإقناع والمناورة، وبين المعرفة والتضليل، وبين المشاركة الحرة والهيمنة الخفية، مما يفرض

تحديات جوهرية على الممارسة الديمقراطية.

إن إعادة التفكير في التواصل السياسي اليوم لا يمكن فصله عن إعادة التفكير في الفضاء العمومي ذاته، وعن ضرورة ابتكار آليات جديدة توازن بين حرية التعبير وحماية الفضاء العمومي من تغوّل الخوارزميات. فمستقبل السياسة، في ظل الإعلام التفاعلي والذكاء الاصطناعي، بات مرهونا بقدرة المجتمعات على بناء فضاءات رقمية أكثر شفافية وشمولا، وعلى تطوير تربية إعلامية نقدية تمكن المواطن من إدراك مخاطر التلاعب المعلوماتي والتوجيه الخوارزمي. ومن هنا يصبح فهم التحول الرقمي في التواصل السياسي ليس مجرد خيار معرفي، بل شرطا لفهم المستقبل السياسي للعالم وإمكانيات إعادة تشكيله.

لائحة المراجع

- آلان تورين. ما الديمقراطية، تردمع عبود كسوحة، وزارة الثقافة السورية، 2000.
- رباب بن عياش، رمزية الفضاء العمومي الافتراضي في الجزائر (دراسة سيميولوجية لعينة من المدونات وصفحات موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" خلال الانتخابات الرئاسية أبريل 2014)، قسم الاتصال، كلية علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، 2015.
- رفيق ارطبي، عندما يطفح الفضاء العمومي الهابرماسي، تأملات في كتاب أوسكار نيغت: الفضاء العمومي المضاد، ترجمة سمير أوكيلي، كتاب المجال العام من المفهوم إلى التداول نحو مقاربات متعددة، ط 1، يناير، مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، سلسلة مغارب، الكتاب 1.
- سعد آل سعود، الاتصال والإعلام السياسي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2019.
- عبد الرزاق أبلال، الافتراضي وتحولات الفعل السياسي، مجلة باحثون، العدد 1، مارس 2017.
- محمد بن سعود البشر. مقدمة في الاتصال السياسي، العبيكان للنشر، السعودية، 2008.
- محمد حمدان، الاتصال السياسي. مقترب نظري تطبيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- مصطفى اعليوي، هابرماس والفضاء العمومي "حملة مقاطعون نموذجا"، موقع الجزيرة، 2018: https://bit.ly/3x7PgXi
- موسى سعاف، مهارات التواصل السياسي سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية

السياسية، ط 1، 2016.

- ❑ هواري حمزة، مواقع التواصل الاجتماعية والفضاء العمومي دراسة المجتمعات الافتراضية عبر الفايسبوك وتناولها لقضية الفساد في سونطراك، جامعة الجزائر 3، 2014.
- ❑ Craig Calhom. Habermas and the public sphere, 4 printing, Massachusetts, and London England, mite press Cambridge, 1996.
- ❑ Dominique Wolton, « Les contradictions de la communication politique »,Hermès, La Revue 1995/3 (n° 17-18)..
- ❑ Joel de Rosnay, L´Homme Symbiotique, Regard sur la troisième millénaire. Paris, Le Seuil, 1995 .
- ❑ Jürgen Habermas, L´espace public.Archélogie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, Paris : Payot. 1978.
- ❑ Kerro Mohammed, Public et privé en islam. Espaces, autorités et libertés. Connaissance du Maghreb. Tunis : Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, 2002.
- ❑ Philippe Breton, Serge Proulx ,L´explosion de la communication à l´aube du XXIe siècle, 2006.
- ❑ McNair, An Introduction to political communication, 2011 .
- ❑ Oskar Negt, A, Kluge : l´espace public oppositionnel , traduction par Alexander Neumann, Payot, Paris, 2007.
- ❑ Penser la communication, France, Flammarionm 1997.
- ❑ Peter Dahlgren, The global public sphere: public communication in the age of reflective interdependence, *Information, Communication & Society,* Media & Communicatiom Studies (MKV), Lund University Lundm, Sweden, 2015.
- ❑ Rémy Rieffel, Sociologie des medias. Framce : éditions ellipses, 2015 .

في تقاطع العلاقة بين الإعلامي والسياسي والدبلوماسي بمنطقة "المينا"

"At the intersection of the relationship between the media professional, the politician, and the diplomat in the MENA region."

أنوار لكحل

إعلامي بقناة MEDI1TV وباحث في الإعلام السياسي

الملخص:

تسعى هذه الورقة إلى تحليل الدور المتشابك للإعلام في تشكيل الديناميكيات السياسية والاجتماعية والدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا)، بالاستناد إلى مدخل متعدد المستويات يجمع بين الإعلام التقليدي، والإعلام الرقمي، والقوة الناعمة الرقمية، وظواهر التضليل والاستقطاب.

تنطلق الدراسة من سؤال مركزي مفاده: كيف يعيد الإعلام - بأشكاله المختلفة - إنتاج المجال السياسي والعمومي في المينا، وما هي انعكاسات ذلك على الاستقرار الداخلي والعلاقات الدولية؟

تبيّن الورقة، أولاً، أنّ الإعلام التقليدي ما يزال يمارس نفوذاً مهماً عبر آليات تحديد الأجندة والتأطير التي تسمح له بتوجيه الرأي العام وصياغة الأولويات السياسية، أمّا في المستوى الثاني، فتوضح الدراسة كيف أنتج الإعلام الرقمي نموذجاً جديداً للاحتجاج يقوم على التعبئة الشبكية، و«منطق الفعل الاتصالي»، والخوارزميات التي تضخم المحتوى الاحتجاجي وتحوّله إلى قوة تعبئة عابرة للحدود، وفي المستوى الثالث، تكشف الورقة عن صعود القوة الناعمة الرقمية كأداة دبلوماسية مركزية، تستخدمها الدول والفاعلون غير الحكوميين لبناء السرديات وتوجيه الانطباعات الدولية. كما توضح أنّ التضليل الإعلامي بات يشكل تهديداً بنيوياً يطال الثقة، والاستقرار السياسي، والعملية الدبلوماسية، بينما يسهم الإعلام -في مستواه الخامس- في تعميق أزمات الهوية والاستقطاب داخل المجتمعات، مما يضعف التماسك الاجتماعي ويعقّد مسارات الإصلاح السياسي.

تخلص الورقة إلى أن الإعلام في المينا لم يعد مجرد وسيط، بل فاعل سياسي ودبلوماسي يعيد تشكيل المجال العمومي، ويؤثر في توازنات السلطة، ويصوغ صورة الدول داخلياً وخارجياً، وبالتالي، فإن فهم التحولات الإعلامية يمثل شرطاً ضرورياً لقراءة مستقبل المنطقة واستقرارها السياسي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: : القوة الناعمة، الدعاية السياسية، الاجندة الخارجية، الدبلوماسية، التأطير.

Abstract:

This paper examines the multifaceted role of media in shaping political, social, and diplomatic dynamics in the Middle East and North Africa (MENA) region through an integrated analytical framework that encompasses traditional media, digital media, digital soft power, disinformation, and identity-based polarization. The study is guided by a central question: How do different media ecosystems reconfigure the political and public spheres in the MENA region, and what are the implications for domestic stability and international relations?

Findings indicate that traditional media continue to exert influence through agenda-setting and framing mechanisms, which structure political priorities and public perceptions. At a second level, the paper demonstrates how digital media have generated new models of protest based on networked mobilization, the logic of connective action, and algorithmic amplification—mechanisms that have transformed social movements into decentralized, cross-border communicative networks.

Third, the study highlights the emergence of digital soft power as a strategic tool deployed by states and non-state actors to construct narratives, shape international reputation, and engage in symbolic competition within the global arena. Simultaneously, the paper shows that disinformation ecosystems undermine trust, weaken institutional legitimacy, and create vulnerabilities that extend into the diplomatic field. Finally, the analysis reveals that media—both traditional and digital—play a critical role in deepening identity-based and sectarian polarization, fragmenting social cohesion and complicating political reform trajectories across the region.

The paper concludes that media in the MENA region have evolved from being mere conduits of information to becoming political and diplomatic actors in their own right, capable of influencing power relations, redefining public discourse, and reshaping the region's sociopolitical landscape. Understanding these transformations is essential for assessing the future stability and governance of MENA societies.

Keywords:

Digital Media, Soft Power, Networked Protest, Disinformation, Identity Polarization

المقدمة:

تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا) بمكانة جيوسياسية واستراتيجية بالغة الأهمية، مما يجعلها محوراً للصراعات السياسية والتفاعلات الدولية، لذلك يلعب الإعلام دوراً محورياً في تشكيل الرأي العام المحلي والدولي، وتأطير الخطاب السياسي، والتأثير على العلاقات بين الدول في المنطقة. تهدف هذه الورقة إلى تحليل العلاقة بين الإعلام والسياسة والعلاقات الدولية في منطقة المينا، مع التركيز على دور الإعلام التقليدي والجديد في التحولات السياسية والاجتماعية، ومن خلالها نستحضر ثلاث نظريات رئيسية، منها نظرية الأجندة الإعلامية (Agenda-Setting Theory) التي توضح كيف يسهم الإعلام في تحديد أولويات القضايا السياسية، ثم نظرية التأطير (Framing Theory) التي تسلط الضوء على كيفية تأثير صياغة الرسائل الإعلامية على إدراك الجمهور، ونظرية القوة الناعمة (Soft Power) التي تركز على دور الإعلام كأداة لتعزيز النفوذ الثقافي والسياسي.

وتناقش هذه الورقة البحثية دور الإعلام في التحولات السياسية، عن طريق إعادة تعريف الإعلام التقليدي كالقنوات التلفزيونية والصحف التي لعبت دوراً رئيسياً في تغطية الأحداث الكبرى كالثورات والصراعات، وكذلك تسليط الضوء أكثر على تعريف الإعلام الرقمي الذي يتميز بتأثيره العابر للحدود، حيث أصبح وسيلة رئيسية لنقل المعلومات وتنظيم الحركات الاحتجاجية، كما حدث في الربيع العربي.

وتتطرق الورقة البحثية للتأثيرات على العلاقات الدولية، عبر مسألة بناء الصورة النمطية، التي ساهم الإعلام الدولي في تشكيل صور إيجابية أو سلبية لدول المنطقة بناءً على أجندات سياسية، ثم التأثير على السياسات الخارجية، حيث استخدمت بعض الدول الإعلام للتأثير على الرأي العام الدولي ودعم مواقفها في النزاعات الإقليمية، والتنافس الإعلامي حيث شهدت المنطقة ظهور قنوات إعلامية إقليمية ودولية تتنافس على صياغة السرديات حول القضايا الحساسة.

وتشير الورقة البحثية إلى خطورة التضليل الإعلامي وانتشار الأخبار الزائفة والدعاية السياسية، وتحدي الرقابة التي تحد من حرية التعبير وتعيق تطور الإعلام المستقل، وخطر الاستقطاب الإعلامي، الذي يعزز الانقسامات السياسية والطائفية.

ومن نتائج وخلاصات الورقة اعتبار الإعلام يلعب دوراً مزدوجًا في منطقة المينا، حيث يمكن أن يكون أداة للتغيير الإيجابي أو أداة لتعميق الانقسامات، كما أن تطور الإعلام الرقمي يعيد تشكيل ديناميكيات العلاقات بين الفاعلين السياسيين والمجتمعات.

الإشكالية:

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا) تحولاً عميقاً في بنية الاتصال السياسي بفعل تداخل الإعلام التقليدي والرقمي وصعود القوة الناعمة الرقمية واتساع فضاءات التضليل والهوية. وفي ظل هذا الواقع المتسارع، تبرز حاجة ملحّة لفهم كيفية تأثير الإعلام -بمختلف وسائله- في إعادة تشكيل المجال العمومي، وتوجيه الرأي العام، وإنتاج السرديات السياسية والدبلوماسية،وعليه، تتمحور الإشكالية المركزية لهذه الدراسة حول السؤال الآتي:

كيف يعيد الإعلام، بأشكاله التقليدية والرقمية والرمزية، إنتاج الحقل السياسي والدبلوماسي في منطقة المينا، وما انعكاسات ذلك على الاستقرار الاجتماعي والسياسي وعلى العلاقات الدولية؟

السؤال المنطلق:

إلى أي حد يُسهم الإعلام في إعادة تشكيل المجال العمومي والسياسي والدبلوماسي في المينا؟

هذا السؤال ينطلق منه بناء الهيكلة التفصيلية للدراسة ويتفرع إلى أسئلة جزئية/محاور بحث.

أسئلة البحث (المحاور الخمسة):

السؤال الأول / الإعلام التقليدي: كيف تساهم القنوات التلفزيونية والصحف في تحديد الأجندة وتأطير القضايا الكبرى في المينا، وما أثر ذلك على توجيه الرأي العام؟

السؤال الثاني / الإعلام الرقمي: ما هي الآليات الاتصالية والتقنية التي يستخدمها الإعلام الرقمي لتنظيم الحركات الاحتجاجية وتعبئة المجتمع، وكيف تعيد هذه الآليات تشكيل الفعل السياسي؟

السؤال الثالث /القوة الناعمة الرقمية: كيف توظّف الدول والفاعلون غير الحكوميين الإعلام الرقمي في بناء القوة الناعمة وصناعة السرديات والتأثير الدبلوماسي العابر للحدود؟

السؤال الرابع /التضليل الإعلامي: ما آثار الأخبار الزائفة والتضليل الرقمي على استقرار المجتمعات، وكيف تمتد هذه الظاهرة لتؤثر في العلاقات الدبلوماسية بين دول المينا؟

السؤال الخامس /أزمات الهوية والاستقطاب: كيف يسهم الإعلام في تعزيز الانقسام الهوياتي والطائفي، وما تداعيات ذلك على التماسك الاجتماعي والمسار السياسي في المنطقة؟

هذه الأسئلة هي نفسها المحاور الخمسة للبحث، وتشكّل العمود الفقري للتحليل.

المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية متعددة المستويات (Multi-layered Analytical Approach)، تستند إلى التكامل بين ثلاث مقاربات رئيسية:

المنهج التحليلي-الوصفي (Analytical–Descriptive Method)

لتفكيك أدوار الإعلام التقليدي والرقمي في تشكيل الرأي العام، عبر تحليل:

آليات تحديد الأجندة (Agenda-Setting)، وتقنيات التأطير الإعلامي (Framing)، وآليات التغطية في القنوات والصحف.

منهج تحليل الخطاب والمحتوى (Discourse & Content Analysis)

ويُستخدم لتحليل: الخطابات الرقمية الاحتجاجية، السرديات الدبلوماسية، المحتوى المتداول عبر الهاشتاغات، وتقنيات التضليل الإعلامي وصناعة الصور النمطية. ويوجَّه هذا المنهج بمفاهيم مستمدة من أعمال Castells، Bennett، Segerberg، و Entman.

المنهج المقارن (Comparative Approach)

لتفسير الاختلاف في تأثير الإعلام بين حالات متعددة داخل المينا، مثل:

المغرب، تونس، مصر، السودان، لبنان والعراق.

ويتيح هذا المنهج فهم التشابهات والاختلافات في أشكال التعبئة والاستقطاب والتضليل.

مبررات الاختيار المنهجي

- ❑ تعقيد الظاهرة يتطلب تعدداً منهجياً وليس أداة واحدة.
- ❑ تعدد مستويات التحليل (إعلام تقليدي، رقمي، دبلوماسي، هوياتي).
- ❑ تشابك الفاعلين (دول، فواعل رقمية، فاعلون شبكيون، جماهير).
- ❑ تداخل المجالات (الرأي العام، الدبلوماسية، الاحتجاج، الهوية...).

المحور الأول: تأثير الإعلام التقليدي (القنوات التلفزيونية والصحف) ودورها في تشكيل الرأي العام في "المينا"

يحتفظ الإعلام التقليدي، رغم التحولات الرقمية المتسارعة، بمكانة مركزية في تشكيل الوعي السياسي داخل منطقة المينا. فقد ظلّت القنوات التلفزيونية والصحف الورقية فاعلاً مؤثّراً في تحديد أولويات النقاش العمومي، وتأطير الأحداث الكبرى، وتصريف السرديات السياسية، خاصة في اللحظات التأسيسية مثل الثورات، النزاعات، والتحولات الدستورية. ويكشف تحليل هذا الدور عن ديناميكيات معقدة تجمع بين السلط الرمزية، صناعة المعنى، وإنتاج الرأي العام.

أولاً: القنوات التلفزيونية / هندسة الأجندة وصناعة الإطار البصري

تمثل القنوات التلفزيونية في المينا -وفق منظور نظرية الأجندة الإعلامية- فاعلاً يحدد ليس فقط ما يجب أن يعرفه الجمهور، بل ما ينبغي أن يشكّل أولوية داخل المجال العمومي. يشير[1] Dahlgrenإلى أن وسائل الإعلام، عبر عملية الانتقاء والترتيب، تُحوّل قضية معينة إلى «حدث مركزي» داخل المخيال الجماعي. وقد برز هذا بوضوح خلال أحداث الربيع العربي، حيث لعبت قنوات مثل الجزيرة والعربية دوراً محورياً في تحويل المطالب الاحتجاجية إلى قضية سياسية ذات صدى إقليمي.[2]

ولا يقتصر تأثير التلفزيون على ترتيب القضايا، بل يمتد إلى طريقة تقديمها. فالإطار البصري - المباشر، المتكرر، الدرامي أحياناً - يصبح جزءاً من «بناء المعنى» السياسي. وتظهر الأبحاث أن التغطيات التلفزيونية في المنطقة تمارس دوراً مضاعفاً: فهي تنقل الحدث، لكنها في الآن ذاته تُعيد صياغته عبر انتقاء زوايا محددة، واستخدام لغة تُوجّه اتجاهات المتلقي وتؤثر في تفسيره للظرفية السياسية.[3]

ثانيا: الصحافة المكتوبة - التأطير العميق وصياغة النقاش العمومي

رغم تراجعها الكمي، لا تزال الصحافة المكتوبة تشكل فضاءً تحليلياً أساسياً داخل الحقل الإعلامي. فبفضل التحليل المتعمق ومواد الرأي، تمارس الصحف دوراً نوعياً يتمثل في تأطير القضايا عبر سرديات تحليلية تسهم في تشكيل تصورات الجمهور. وتعتبر نظرية التأطير (Framing Theory) لـ

[1] Dahlgren, P. (2005). The Media and Political Communication in a Globalizing World

[2] Hafez, K. (2011). "The Arab Spring: The Media's Role in Social Movement Outcomes." International Journal of Communication.

[3] Somaiya, R. (2016). "The Role of Media in the Arab Uprisings." Gulf Studies Center.

Entman (1993) إطاراً تفسيرياً لفهم كيف تساهم الصحافة في بناء «عدسات» يتلقى من خلالها الجمهور القضايا السياسية. فالخبر لا يُقدَّم بصيغته الخام، بل يُعاد ترتيبه، وتحديد عناصره المركزية، وتفسيره داخل إطار يوجه استقبال المتلقي.[4]

وتشير دراسات van Zoonen (2006) إلى أن الصحافة المكتوبة في الميناء لعبت دوراً في تثقيف الجمهور سياسياً من خلال تقديم محتوى حول الانتخابات، الإصلاحات، أو السياسات العمومية، ما عزز من قدرة فئات واسعة على المشاركة في الحياة العامة.[5] وبذلك يصبح دورها مزدوجاً:

تفسير الأحداث بما يتيح للقارئ رسم مواقف واعية، وإنتاج خطاب نقدي ضروري لتعددية المجال العمومي.

يكشف تحليل الإعلام التقليدي في الميناء أن القنوات التلفزيونية والصحف لا تعمل كوسائط محايدة، بل كفاعلين مؤثرين في تشكيل الرأي العام، وترتيب أولويات النقاش العام، وصياغة السرديات السياسية. ويؤكد هذا الدور الحاجة إلى قراءة نقدية للبنى الإعلامية في المنطقة، خصوصاً بالنظر إلى ارتباطها، غالباً، بالبنيات السلطوية أو بالمصالح الاقتصادية والسياسية.

المحور الثاني: دور الإعلام الرقمي وآليات التنظيم الاحتجاجي والتعبئة الاجتماعية في فضاء الميناء

أحدث الإعلام الرقمي في العقدين الأخيرين تحولاً جذرياً في ديناميات الفعل الاحتجاجي داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث انتقل الحراك الاجتماعي من نماذج التعبئة التقليدية إلى أنماط جديدة تتأسس على الشبكات الرقمية، والتفاعل الفوري، والخوارزميات، وتداول الصورة كأداة مقاومة. وقد أضحت المنصات الرقمية وفق ما يؤكد Castells (2012) بيئة إنتاج اجتماعي وسياسي" تُعيد تعريف علاقة المواطن بالفضاء العمومي، وتمنح الحركات الاحتجاجية قدرة غير مسبوقة على بناء السرديات، وتوسيع دوائر التأثير، والتنسيق التنظيمي.[6]

وفي هذا السياق، يمكن فهم فاعلية الإعلام الرقمي في الميناء عبر مستويين متكاملين: المنصات الرقمية كشبكات تنظيمية جديدة للحركات الاحتجاجية، والتكتيكات الرقمية وآليات التعبئة النكية.

---

[4] Entman, R. (1993). "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm." Journal of Communication.

[5] SEP van Zoonen, L. (2006). "Audience Research and the Politics of the News." Theory and Society.

[6] Castells, M. (2012). Networks of Outrage and Hope. Polity Press.

أولاً: المنصات الرقمية كشبكات تنظيمية جديدة للحركات الاحتجاجية

أفرزت المنصات الرقمية تحوّلاً عميقاً في أنماط التنظيم الاحتجاجي، إذ انتقلت الحركات من البنى الهرمية الصلبة إلى منطق الاتصال الشبكي حيث يصبح المحتوى الرقمي في حد ذاته أداة قيادة موجِّهة لسيرورة التعبئة. فالصورة والوسم والفيديو لم تعد عناصر تواصلية فحسب، بل آليات تُنتج حولها روابط مرنة تسمح باندماج الفاعل العادي في عملية التنظيم دون الحاجة إلى هياكل مركزية. وفي هذا السياق نشأ فضاء عمومي رقمي مضاد يتجاوز الوسائط التقليدية، يتيح إنتاج معرفة سياسية بديلة وتداول خطاب نقدي مستقل، ويحوّل الأفراد إلى فاعلين مساهمين في صناعة المعنى السياسي بدل الاقتصار على استهلاكه. كما أسهمت الشبكات الاجتماعية في تسهيل تنسيق الاحتجاجات عبر تسريع انتقال المعلومات المتعلقة بالمسارات والمواقع وتوقيت الحشد، مما مكّن الحركات من بناء زخم جماهيري فوري يتحدى احتكار الدولة والإعلام التقليدي لقنوات التعبير. وهكذا بات الفعل الجماعي يتحرك داخل بنية اتصالية أفقية تعتمد على التدفقات المستمرة للمحتوى وعلى القدرة اللحظية للمنصات في إعادة تشكيل مسارات التعبئة، وهو ما تؤكده التحليلات الحديثة حول تطور الحركات الاجتماعية في عصر المنصات الرقمية.[7]

ثانيا: التكتيكات الرقمية وآليات التعبئة الذكية في المينا

تبيّن ديناميات الفاعلية الاحتجاجية في المينا أن الإعلام الرقمي تجاوز حدود التواصل ليصبح تكنولوجيا تعبئة متكاملة توظّف الأدوات البصرية والخوارزميات والتطبيقات المشفّرة في بناء موجات احتجاجية هجينة. فالهاشتاغات تحولت إلى آليات تأطير تنتج سرديات موحدة عابرة للحدود، إذ تسمح بانتقال القضايا من فضائها المحلي نحو نقاش عالمي، وتخلق حالة شعورية مشتركة تربط الأفراد داخل مجتمعات افتراضية تتقاسم الغضب ذاته. كما أصبح الفيديو القصير والبث المباشر مصدراً لسلطة سردية موازية، حيث يلتقطان الحدث في لحظته ويقدمان «الحضور الافتراضي» بوصفه أداة لتفكيك الرواية الرسمية وإعادة توزيع سلطة الصورة بما يمنح المحتجين قدرة على تمثيل ذواتهم خارج القنوات التقليدية. وإلى جانب ذلك، تلعب الخوارزميات دوراً حاسماً في تضخيم المحتوى الاحتجاجي ذي الشحنة العاطفية، ما يعزز التعبئة العاطفية ويرفع احتمالات الانتقال من التفاعل الرقمي إلى النزول الميداني، فيما تتيح التطبيقات المشفّرة فضاءً آمناً للتنسيق اللوجستي وتبادل الخرائط والخطط وتجنب الرقابة والتتبع، وهو ما ساعد حركات عديدة في المنطقة على تعزيز مناعتها ضد

[7] Tufekci, Z. (2017). Twitter and Tear Gas: The Power and Fragility of Networked Protest. Yale University Press

الاختراق. وهكذا يتشكل الفعل الاحتجاجي اليوم بوصفه محصلة تفاعل معقد بين البنية التقنية ورهانات الفعل السياسي، حيث تلتقي أدوات التعبئة الرقمية مع طموحات الجماعات في إعادة توزيع السلطة الرمزية في المجال العمومي الجديد، وهو ما تؤكده الأدبيات المعاصرة حول العلاقة بين الاحتجاج والشبكات الرقمية.

أنتج الإعلام الرقمي في المينا نموذجاً احتجاجياً هجينا يجمع بين:

- ❑ الشبكية (Networked) : حيث التنظيم أفقي، مرن، يقوم على الروابط لا القيادات.
- ❑ التفاعلية (Interactive) : حيث المحتوى يُنتج جماعياً ويُستقبل جماعياً.
- ❑ الخوارزمية (Algorithmic) : حيث تقود المنصات عملية التضخيم والانتشار.
- ❑ الذاتية–التوثيقية (Self-Documenting) : حيث يصبح الفرد شاهداً ومنتجاً للحقيقة.

وبذلك لا يعود الإعلام الرقمي مجرد أداة احتجاج، بل بنية سياسية تعيد تشكيل علاقة المجتمع بالدولة، وتفتح أمام الفاعلين إمكانيات جديدة للتفاوض الرمزي، وصناعة السرديات، والحضور في المجال العمومي.

المحور الثالث: القوة الناعمة الرقمية وإعادة تشكيل النفوذ السياسي في المينا

أصبحت القوة الناعمة الرقمية أحد أهم مداخل فهم التحولات الكبرى التي تشهدها منطقة المينا خلال العقد الأخير، إذ لم يعد النفوذ السياسي للدول رهيناً بالأدوات العسكرية أو الاقتصادية، بل أصبح مرتكزاً على القدرة على تشكيل الصور الذهنية، وإنتاج قيم قابلة للانتشار، وبناء سرديات جاذبة داخل الفضاء الرقمي العابر للحدود. وقد أسهم التطور المتسارع في المنصات الرقمية في جعل هذا النفوذ أكثر سيولة، وأكثر قدرة على التأثير في الجمهورين المحلي والدولي، كما أتاح للدول والفاعلين غير الحكوميين إمكانات جديدة لصياغة حضور سياسي وثقافي متجدد.

أولاً: تطور مفهوم القوة الناعمة في البيئة الرقمية

يعود أصل مفهوم «القوة الناعمة» إلى جوزيف ناي[8] (Nye, 2004) الذي عرّفها بكونها القدرة على الحصول على ما تريد عبر الإقناع والجاذبية بدل الإكراه. غير أنّ ما يحدث اليوم في الفضاء الرقمي يتجاوز التصور التقليدي لناي، إذ تطورت القوة الناعمة لتصبح قوة «شبكية»، قائمة على التفاعل

[8] علي باكير، نحو إطار نظري في صناعة القوة الناعمة، مجلة سياسات عربية، العدد 53، المجلد 9، نونبر 2021

الفوري، وعلى مضامين تنتشر بالسرعة نفسها التي تُنتج بها. فأصبحت المنصات الاجتماعية «مُضاعِفاً للقوة الناعمة»، لأنها توفر بيئة تنتقل فيها الرموز والثقافات والسرديات السياسية بسرعة غير مسبوقة، مما يتيح للدول الصغيرة أو المتوسطة إمكانية بناء نفوذ يفوق وزنها الجيوستراتيجي التقليدي.

وقد برز هذا التحول بوضوح في دول مثل الإمارات وقطر وتركيا، حيث اعتمدت هذه الدول على استراتيجيات رقمية لتسويق صور ذهنية جديدة، سواء عبر المنصات الإخبارية الدولية أو عبر الحملات الرقمية المصممة بعناية.

ثانيا : الدبلوماسية الرقمية وصناعة الصورة الذهنية للدول

تعتمد الدبلوماسية الرقمية على استخدام أدوات التواصل الاجتماعي لإدارة العلاقات الدولية، وتوجيه الرسائل السياسية، والتأثير على الرأي العام العالمي. ويشير بيورن هانسن (Hanson, 2024) إلى أن الدبلوماسية الرقمية لم تعد مجرد قناة تكميلية، بل أصبحت «أداة صلبة ضمن القوة الناعمة»، لأنها تمنح الدول القدرة على مخاطبة الشعوب مباشرة دون وسيط إعلامي تقليدي.[9]

أ- بناء هوية رقمية للدولة (State Digital Branding)

تستخدم العديد من دول المينا المنصات الرقمية لبناء «علامة دولة» (Nation Branding) قائمة على:

- ❑ إبراز الحداثة والانفتاح؛
- ❑ تسويق روايات دبلوماسية مرغوبة؛
- ❑ خلق انطباع إيجابي حول الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وقد نجحت الإمارات وقطر والسعودية في بناء صورة دولة ذات رؤية مستقبلية، مستخدمة حملات رقمية متقنة تستهدف الجمهور الدولي. وتُظهر دراسات أن هذه الحملات ليست ارتجالية، بل هي جزء من دبلوماسية عمومية مُمنهجة تهدف لإعادة تشكيل تمثلات الرأي العام العالمي تجاه المنطقة.

ب- المنابر الإخبارية العابرة للحدود

برزت قنوات مثل الجزيرة وRT Arabic والعربية كأدوات قوة ناعمة رقمية، نظراً لانتشار محتواها على يوتيوب وX وفيسبوك. وثبت، أن القنوات الإخبارية الدولية تمارس تأثيراً يتجاوز بثّها التلفزيوني،

---

[9] أندرس بيورن هانسن سفير مملكة الدنمارك لدى الإمارات العربية المتحدة في كلمة بمركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية بتاريخ 14 مارس 2024

لأن المحتوى القصير (Short-form content) الذي تنتجه لمواقع التواصل يسمح لها بالتغلغل في دوائر رقمية جديدة، وتوجيه أجندة القضايا الإقليمية.

ثالثا: المنصات الرقمية كسلاح ناعم في الصراعات الإقليمية

لم تعد القوة الناعمة الرقمية أداة للاقتناع فحسب، بل تحوّلت إلى مكوّن في «الصراعات الرمزية» بين دول المينا. فخلال الأزمات الخليجية (2017–2021)، لعبت الحملات الرقمية دوراً مركزياً في تشكيل السرديات المتنافسة، وفي توجيه الرأي العام المحلي والإقليمي. تبين أن الحملات المنظمة التي اعتمدت على الجيوش الإلكترونية (Digital Armies) أصبحت امتداداً للسياسات الخارجية.

أ- حروب الهاشتاغ (Hashtag Wars)

تُظهر تحليلات مركز كارنيغي للشرق الأوسط أن الصراع على الهاشتاغات أصبح أداة ضغط دبلوماسي غير مباشر، إذ تنتج الدول آلاف المنشورات لتوجيه السردية وتضخيمها خوارزمياً. وفي هذا السياق، لم تعد الحركات الاحتجاجية وحدها من تستخدم الهاشتاغات، بل أيضاً:

- الحكومات،
- الأحزاب،
- اللوبيات الإقليمية،
- المنظمات العابرة للحدود.

ب- الفيديو القصير كسلاح تأثيري

يبرز باركر وهاين (Parker & Hein, 2022) أن الفيديو القصير أصبح أداة علاقات عامة سياسية بامتياز، حيث يمكن لدولة ما أن تُعيد تعريف صورتها في أقل من 60 ثانية عبر محتوى مصمم للانتشار الفيروسي.

وقد استثمرت دول المغرب العربي وتركيا ودول الخليج هذا النوع من المحتوى لتسويق سرديات وطنية جديدة تستهدف الأجيال الشابة محلياً وفي الشتات.[10]

[10] Parker, T., & Hein, M. (2022). Short-form political content and public diplomacy. International Media Quarterly, 6(1), 22–39.

رابعا: القوة الناعمة الرقمية الفاعلة من خارج الدولة

أحد أبرز مظاهر التحول في المينا هو ظهور فاعلين غير حكوميين يمتلكون قوة ناعمة رقمية تفوق في بعض الحالات تأثير مؤسسات الدولة. ويشير جيسون لينش (Lynch, 2016) إلى أنّ شبكات المؤثرين السياسيين، والمجتمعات الرقمية، والحركات الحقوقية العابرة للحدود أسست فضاءات جديدة تُنافس النفوذ الرسمي.[11]

أ- المؤثرون السياسيون (Political Influencers)

أصبح بعض المؤثرين قادرين على تغيير اتجاه النقاش السياسي عبر فيديو واحد أو بث مباشر، نظراً لامتلاكهم رأسمالاً رمزياً لا يتوفر غالباً للفاعلين التقليديين.

ب- المنظمات الحقوقية الرقمية

مثل «هيومن رايتس ووتش» و«العفو الدولية» التي تمتلك حضوراً هائلاً على المنصات، وقد أظهرت قدرتها على الضغط على حكومات المنطقة عبر حملات رقمية موثقة.

تكشف مراجعة الأدبيات وتحليل الممارسات الرقمية في المينا أن القوة الناعمة الرقمية أصبحت اليوم:

- ❑ أداة مركزية في السياسة الخارجية؛
- ❑ وسيلة للتأثير والتعبئة الداخلية؛
- ❑ وشكلاً جديداً من التنافس الجيوسياسي؛
- ❑ وآلية لإعادة توزيع السلطة الرمزية بين الدولة والفاعلين الجدد.

وبذلك تُبرز القوة الناعمة الرقمية أن معركة النفوذ لم تعد تُحسم بالقوة العسكرية أو الاقتصادية، بل بالقدرة على السيطرة على السردية، وإنتاج صورة ذهنية جذّابة، وصياغة معنى يُقنع الداخل والخارج في آن واحد.

المحور الرابع: التضليل الإعلامي والآثار البنيوية للأخبار الزائفة على استقرار المجتمعات والدبلوماسية في المينا

يمثل التضليل الإعلامي أحد أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، ولا سيما في

[11] Lynch, J. (2016). New Arab publics and digital activism. Columbia University Press

منطقة المينا التي تشهد تداخلاً معقداً بين الهشاشة السياسية، الاستقطاب الاجتماعي، والتنافس الجيوسياسي. وقد أدى الانتقال من الإعلام الخاضع للتحرير إلى الفضاء الرقمي المفتوح إلى تفاقم ظاهرة الأخبار الزائفة (Fake News) والمعلومات المضلِّلة (Misinformation) والمعلومات المُغرِضة (Disinformation)، بما لها من آثار عميقة على الاستقرار والسلم الاجتماعي والدبلوماسية بين الدول.

أولا: بيئة إنتاج التضليل: من الدعاية التقليدية إلى «الصناعة الخوارزمية»

تبيّن الأدبيات الحديثة، كما في دراسة Wardle وDerakhshan، أن التضليل لم يعد مجرد رسائل مغلوطة بقدر ما أصبح نظاماً اتصالياً متكاملاً يقوم على تفاعل منصات التواصل مع الخوارزميات والحسابات الوهمية وغرف التضخيم والروبوتات الآلية، بشكل يجعل إنتاج التضليل وتدويره عملية بنيانية لا حدثاً عابراً. وفي سياق المينا، تكشف أعمال Marc Owen Jones أن هذا النظام يتغذّى على شبكات متخصصة تُعرف بالأسواق الرقمية التي تتولى شراء المتابعين وتضخيم الروايات وصناعة بروباغندا مضادة ضمن صراعات سياسية وإقليمية محتدمة. وتندرج هذه الظواهر جميعها ضمن ما تصفه Zuboff بـ«اقتصاد المراقبة»، حيث تُستغل البيانات الشخصية لإعادة تشكيل التجارب الإعلامية وتوجيه رسائل مضللة مصممة بعناية لاستهداف جماعات معينة، فيتحول التضليل إلى عملية دقيقة تعتمد على تقنيات تحليل السلوك الرقمي وإدارة الانتباه أكثر مما تعتمد على إنتاج المحتوى الزائف ذاته.[12]

ثانيا: الآثار الاجتماعية: تفكك الثقة وارتفاع قابلية العنف

توضح الأدبيات المعاصرة، كما في دراسة Allcott وGentzkow، أن أولى نتائج انتشار التضليل تتمثل في إضعاف الثقة في المؤسسات والإعلام والعملية السياسية، إذ تؤدي كثافة الأخبار الزائفة إلى تراجع الثقة العامة وارتفاع مستويات العدائية تجاه المختلف. وفي "المينا"، ساهمت حملات التضليل في تكريس بيئات استقطاب طائفي كما في لبنان والعراق، وتعميق الخوف من العدو الداخلي أو الخارجي، وإعادة إنتاج خطاب الكراهية عبر سرديات مؤامراتية وثّقتها Schoemaker وStremlau. كما تشير أبحاث Howard وزملائه إلى أن التضليل قادر على تحويل الخلافات السياسية إلى صراعات اجتماعية مفتوحة، بما يضعف قدرة الدولة على إدارة التوتر بآليات مؤسساتية، ويزيد قابلية المجتمع للانقسام والعنف في ظل بيئة رقمية مشبعة بالمحتوى التحريضي.[13]

---

[12] Wardle, C., & Derakhshan, H. (2017). Information disorder: Toward an interdisciplinary framework for research and policymaking. Council of Europe.

[13] Allcott, H., & Gentzkow, M. (2017). Social media and fake news in the 2016 election. Journal of Economic Perspectives, 31(2), 211–236.

ثالثا: الآثار السياسية: تقويض العملية الديمقراطية

تشير تقارير منظمة فريدوم هاوس إلى أن التضليل يُعد سبباً رئيسياً في تراجع جودة الديمقراطية في منطقة المينا، إذ تبيّن الدراسات الحديثة مثل أعمال Benkler وزملائه أن الأخبار الزائفة غالباً ما تنتشر بسرعة أكبر من الأخبار الحقيقية لأن المحتوى الصادم يثير استجابات عاطفية قوية. وقد تجلّت هذه الظاهرة في المنطقة من خلال حالات واضحة مثل حملات التضليل الانتخابي في تونس 2019 عبر صفحات ممولة، وحملات بروباغندا رقمية في مصر بعد 2013 أسست لروايات غير قابلة للنقاش، واستخدام حسابات وهمية لتوجيه النقاش العام في المغرب والجزائر والسودان خلال الفترات الحساسة سياسياً. وتُضعف هذه الممارسات ما يسميه هابرماس «الحوار الديمقراطي» من خلال إغراق المجال العمومي بمحتوى مشوش، مما يجعل اتخاذ القرار المستنير شبه مستحيل ويهدد قدرة المجتمعات على ممارسة الرقابة المدنية والشفافية في السياق الديمقراطي.[14]

رابعا: الآثار الدبلوماسية: تضليل كجزء من السياسة الخارجية

أصبح التضليل اليوم جزءاً من التنافس الجيوسياسي، حيث تستخدم الدول المعلومات المضللة للتأثير على سياسات الدول المنافسة وتقويض استقرارها فيما يُعرف بالعمليات النشطة وفقاً لرؤية Thomas Rid. وقد تجلّى ذلك في حملات تأثير عابرة للحدود استخدمت فيها بعض دول المينا منصات التواصل الاجتماعي لتشكيل سرديات حول قضايا حساسة مثل الأزمة الخليجية، الحرب في ليبيا، التطبيع، والصراع المغربي–الجزائري حول الصحراء، ما ساهم في خلق سياقات سياسية متوترة. وعند انتشار معلومات مضللة حول تصريحات مسؤولين أو أحداث دولية، تتخذ الدول قرارات مبنية على وقائع غير دقيقة، مما يؤدي إلى سوء فهم مصطنع وقد يتطور إلى أزمات دبلوماسية كما وثّق Oxford Internet Institute العديد من الحالات الواقعية. كما أن فقدان الدولة السيطرة على سرديتها الدولية يضعف قدرتها التفاوضية ويقلل من تأثيرها في السياسة الخارجية، إذ يرى Nye أن القوة الناعمة تتلاشى عندما تُلوّث البيئة المعلوماتية، لأن الشرعية الرمزية والسياسية تعتمد أساساً على المصداقية والثقة في المعلومات المتداولة.[15]

[14] Benkler, Y., Faris, R., & Roberts, H. (2018). Network propaganda: Manipulation, disinformation, and radicalization in American politics. Oxford University Press.

[15] Rid, T. (2020). Active measures: The secret history of disinformation and political warfare. Farrar, Straus and Giroux.

خامسا: الآثار الأمنية: الهشاشة الرقمية وتضخّم التهديدات الهجينة

التضليل جزء من «الحرب الهجينة» (Hybrid Warfare)، كما يصفها Frank Hoffman 2018))،[16]حيث تمتزج الأدوات العسكرية والرقمية والنفسية.في المينا، يُسهم التضليل في:

- ❑ إضعاف الروح الوطنية،
- ❑ خلق فوضى معرفية (Information Chaos) ،
- ❑ إمكانية استغلال الانقسامات الداخلية من طرف قوى خارجية.

تبيّن دراسة UNDP (2021) أن المجتمعات التي تتعرض لحملات تضليل مكثفة تكون أكثر عرضة للتطرف، والعنف السياسي، وتراجع الثقة في الدولة، وهي عوامل تهدد الاستقرار والأمن القومي.[17]

سادسا: لماذا يتأثر المواطن في المينا أكثر بالتضليل؟

يكون الجمهور في السياقات غير الديمقراطية أكثر عرضة للمعلومة البديلة لأنه يفترض مسبقاً أنّ الإعلام الرسمي يخفي «الحقيقة»، ويجعل نقص التربية الإعلامية، وضعف الشفافية الحكومية، والاستقطاب الطائفي، من المنطقة بيئة مثالية لتضخم الأخبار المزيفة.

التضليل الإعلامي في منطقة المينا ليس مجرد ظاهرة معزولة، بل يشكل بنية تأثير عميقة تنتج آثاراً مركبة تهدد الثقة العامة وتقوض شرعية المؤسسات وتزيد من الاستقطاب وتفتح المجال أمام توترات دبلوماسية خطيرة وتعيد تشكيل موازين القوة داخل الدولة وخارجها. ومع صعود تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، تزداد خطورة هذه الظاهرة حيث تصبح الحدود بين الحقيقة والزيف غير مرئية، مما يستدعي تطوير سياسات عمومية جديدة تهدف إلى بناء مناعة رقمية وتعزيز الدبلوماسية الإعلامية القائمة على الشفافية والمصداقية.[18]

المحور الخامس: أزمات الهوية والانقسام ودور الإعلام في تعزيز الاستقطاب السياسي والطائفي وتداعياته على العلاقات الاجتماعية والسياسية في المينا

يشكل الاستقطاب السياسي والطائفي أحد أبرز التحديات البنيوية في منطقة المينا، حيث تتقاطع البنى الهوياتية (الدينية، الطائفية، العرقية) مع بيئة إعلامية مضطربة تُسهم في تضخيم الاختلافات

---

[16] Hoffman, F. (2018). Hybrid threats and information warfare. National Defense University Press.

[17] UNDP. (2021). Digital vulnerability in the Arab region. United Nations Development Programme.

[18] Oxford Internet Institute. (2020). Computational propaganda research project

وتحويلها إلى صراعات وجودية. ومع توسع الفضاء الرقمي، أصبح الإعلام -التقليدي والرقمي معاً- ليس فقط ناقلاً للتوترات، بل منتجاً لها.

أولاً: الإعلام والانقسام الهوياتي في المينا

تُظهر الدراسات الحديثة أن الإعلام التقليدي والرقمي في منطقة المينا لا يقتصر دوره على نقل الأخبار، بل يساهم في إعادة إنتاج الانقسامات الاجتماعية والهوياتية عبر آليات التأطير والانتقاء والتكرار، حيث يحدد التأطير ما يجب التفكير فيه وكيفية التفكير فيه وتستغله بعض القنوات السياسية والمولة إقليمياً لصياغة سرديات طائفية وجهوية تخلق شعوراً بالعدو الداخلي وتحول الاختلاف السياسي إلى تهديد وجودي. تلعب شبكات التواصل الاجتماعي دوراً مضاعفاً في هذا السياق عبر غرف الصدى والخوارزميات التي تقدم المحتوى المتوافق مع المعتقدات مسببة استقطاباً عاطفياً حاداً يجعل الخصم السياسي مكروهاً ويعزز الانغلاق المعرفي. هذه الديناميات تؤدي إلى تفتت النسيج الاجتماعي، صعود الهويات الدفاعية، وتآكل الثقة بين الفاعلين الاجتماعيين، بدل خلق مساحة مشتركة للانتماء.

ثانيا: التداعيات السياسية والدبلوماسية للانقسامات الإعلامية

يمتد تأثير الإعلام المنحاز إلى المجال السياسي والدبلوماسي، إذ يعمق الانقسامات الحزبية ويضعف قدرة الأحزاب على تقديم برامج توافقية ويعيق فرض السياسات العمومية ويقضي على مركز الاعتدال السياسي، ما يجعل السياسة معركة صفرية ويعرقل الحوار والتفاوض الديمقراطي. وعلى المستوى الخارجي، تؤدي الانقسامات الإعلامية إلى تصدير الخطابات الطائفية وتشويه صورة الدول على الساحة الدولية، بينما تستغل القوى الكبرى هذه البيئة لتعزيز نفوذها عبر دعم سرديات طرف على حساب آخر وتمويل محتوى رقمي موجه، ما يقوض القوة الناعمة للدول ويضعف دبلوماسيتها العامة. إن مواجهة هذه الظاهرة تستلزم بناء تربية إعلامية مجتمعية، إصلاح البيئة الاتصالية، تعزيز استقلالية الإعلام، وتحقيق مصالحة هوياتية تعيد بناء الثقة بين الفاعلين الاجتماعيين وتحد من التصعيد السياسي والدبلوماسي.[19]

خلاصات تركيبية:

لم يعد الإعلام في "المينا" وسيطاً، بل فاعلاً بنيوياً في السياسة، وتكشف هذه الورقة أن الإعلام -التقليدي والرقمي- يمارس دوراً متزايداً في إنتاج المجال السياسي، وصياغة الخطاب العمومي، وتحديد

[19] UNESCO. (2020). Social cohesion and media in the Arab world.=

اتجاهات الرأي العام، وهو بذلك ينتقل من وظيفة النقل إلى وظيفة صناعة المعنى والشرعية السياسية.

يحافظ الإعلام التقليدي على سلطته من خلال تحديد الأجندة والتأطير. فالقنوات التلفزيونية والصحف الورقية تظل مؤثرة في ترتيب أولويات النقاش السياسي وتوجيه التفسير العمومي للأحداث، خصوصاً خلال الأزمات والثورات. ويبرز ذلك في قدرة التلفزيون على هندسة الإطار البصري، والصحافة على إنتاج تأطير تحليلي عميق.

أعاد الإعلام الرقمي تعريف الاحتجاج عبر نموذج «التعبئة الشبكية». بيّنت الورقة أن الفضاء الرقمي يُنتج شكلاً جديداً من الفعل الاحتجاجي يقوم على: التنظيم الأفقي، المحتوى بوصفه قيادة، الآليات الخوارزمية، والتعبئة الذاتية.

وهو ما يجعل الحركات الاجتماعية في المينا أكثر سيولة، وأكثر قدرة على تجاوز الوساطات التقليدية.

أصبحت القوة الناعمة الرقمية امتداداً للدبلوماسية في المنطقة. فالدول والفاعلون غير الحكوميين يوظفون المنصات الرقمية لبناء سرديات وطنية وتشكيل الانطباعات الدولية. وتتيح هذه القوة الناعمة الرقمية أدوات جديدة للمنافسة الجيوسياسية، وصياغة الصورة الذهنية، واستمالة الرأي العام العالمي.

يمثل التضليل الإعلامي خطراً عميقاً على الاستقرار السياسي والدبلوماسي. توضح الورقة أن الأخبار الزائفة تُضعف الثقة في المؤسسات، وتُربك المجال العمومي، وقد تُنتج أزمات دبلوماسية مبنية على سرديات زائفة. كما أنها تشكل جزءاً من "الحرب المعلوماتية" التي تستخدمها بعض الدول أو الجماعات لتعزيز مصالحها.

تعيد التحولات الإعلامية في المينا صياغة علاقة المواطن بالدولة. فالإعلام التقليدي يشكل الإطار، والإعلام الرقمي يوفر أدوات المقاومة، بينما التضليل والاستقطاب يخلقان تحديات جديدة للشرعية. وهذا التفاعل يجعل المنطقة أمام نموذج إعلامي/سياسي مركّب يستدعي تحليلاً متعدد الأبعاد.

تحليل المشهد الإعلامي شرط لفهم مستقبل الاستقرار والدبلوماسية. إذ تبرهن الورقة أن قراءة التحولات الإعلامية ليست ترفاً أكاديمياً، بل ضرورة لتقدير اتجاهات التغيير السياسي والاجتماعي، وإدراك علاقات القوة الجديدة، واستشراف شكل العلاقات الدولية القادمة في المينا.

الخاتمة:

تُبرز هذه الورقة، من خلال تحليل متعدد المستويات، أن الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم يعد مجرد قناة لنقل المعلومات، بل أصبح بنية فاعلة في إنتاج السياسة وصياغة السرديات وتوجيه العلاقات بين الدولة والمجتمع. فمن خلال آليات تحديد الأجندة والتأطير، يواصل الإعلام التقليدي ممارسة تأثير واسع على الرأي العام، لاسيما في اللحظات المفصلية التي تتسم بالتوتر أو التحول السياسي. وفي المقابل، أعاد الإعلام الرقمي تشكيل مفهوم الفعل الجماعي عبر ما أسماه الباحثون «التعبئة الشبكية»، حيث تحلّ الشبكات، والمحتوى، والخوارزميات محل الهياكل التنظيمية التقليدية، مما فتح المجال أمام أشكال جديدة من الاحتجاج والمشاركة السياسية تتجاوز الرقابة وتمتد خارج الحدود الوطنية.

ويبيّن التحليل كذلك أنّ القوة الناعمة الرقمية أصبحت أداة مركزية في العمل الدبلوماسي، إذ تستثمر الدول والفاعلون غير الحكوميين الفضاءات الرقمية للتأثير في الرأي العام الدولي، وبناء صورة ذهنية مرغوبة، وخوض منافسة رمزية تتجاوز الأدوات التقليدية للدبلوماسية. ومع ذلك، تكشف الورقة الوجه المظلم لهذا التحول من خلال صعود التضليل الإعلامي والأخبار الزائفة، التي أصبحت تهدد الثقة العامة والمؤسسات، وتؤثر في استقرار الدول والعلاقات فيما بينها، وتشكل جزءاً من «الحرب المعلوماتية» المتنامية في المنطقة.

في السياق ذاته، يتضح أن الإعلام يسهم -بقصد أو من غير قصد- في تعزيز أزمات الهوية والانقسام الطائفي والسياسي، حيث تؤدي غرف الصدى الرقمية وخوارزميات التضخيم إلى تعميق الفواصل الاجتماعية وتحويل الاختلاف السياسي إلى خصومة وجودية، الأمر الذي يضعف التماسك الوطني ويعقّد مسارات الإصلاح.

وعليه، فإن فهم المشهد الإعلامي في المينا لا يمكن أن يتم بمعزل عن ديناميكيات السلطة والهوية والدبلوماسية. ذلك أن التحولات المتسارعة في البيئة الاتصالية تُعيد صياغة علاقة المواطن بالدولة، وتُنتج تحديات جديدة للشرعية والاستقرار، وتفتح في الوقت ذاته إمكانيات غير مسبوقة للمشاركة والتعبئة والتأثير العالمي. وتخلص الورقة إلى أنّ تطوير سياسات إعلامية شاملة، وتعزيز التربية الإعلامية، وبناء مناعة رقمية مجتمعية، يشكل مدخلاً ضرورياً لضمان أن تظل القوة الإعلامية في المنطقة أداةً لتعزيز التنمية والسلام، لا مصدراً لتفكيك المجتمعات أو تهديد العلاقات الدولية.

لائحة المصادر والمراجع:

- Dahlgren, P. (2005). The Media and Political Communication in a Globalizing World
- Hafez, K. (2011). "The Arab Spring: The Media's Role in Social Movement Outcomes." International Journal of Communication.
- Somaiya, R. (2016). "The Role of Media in the Arab Uprisings." Gulf Studies Center.
- Entman, R. (1993). "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm." Journal of Communication.
- van Zoonen, L. (2006). "Audience Research and the Politics of the News." Theory and Society.
- Castells, M. (2012). Networks of Outrage and Hope. Polity Press.
- Tufekci, Z. (2017). *Twitter and Tear Gas: The Power and Fragility of Networked Protest.* Yale University Press
- علي باكير، نحو إطار نظري في صناعة القوة الناعمة، مجلة سياسات عربية، العدد 53، المجلد 9، نونبر 2021
- أندرس بيورن هانسن سفير مملكة الدنمارك لدى الإمارات العربية المتحدة في كلمة بمركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية بتاريخ 14 مارس 2024
- Parker, T., & Hein, M. (2022). Short-form political content and public diplomacy. International Media Quarterly, 6(1), 22–39.
- Lynch, J. (2016). New Arab publics and digital activism. Columbia University Press
- Wardle, C., & Derakhshan, H. (2017). Information disorder: Toward an interdisciplinary framework for research and policymaking. Council of Europe.
- Allcott, H., & Gentzkow, M. (2017). Social media and fake news in the 2016 election. Journal of Economic Perspectives, 31(2), 211–236.
- Benkler, Y., Faris, R., & Roberts, H. (2018). Network propaganda: Manipulation, disinformation, and radicalization in American politics. Oxford University Press.
- Rid, T. (2020). Active measures: The secret history of disinformation and political warfare.

Farrar, Straus and Giroux.

- Hoffman, F. (2018). Hybrid threats and information warfare. National Defense University Press.
- UNDP. (2021). Digital vulnerability in the Arab region. United Nations Development Programme.
- Oxford Internet Institute. (2020). Computational propaganda research project
- UNESCO. (2020). Social cohesion and media in the Arab world.

الإعلام الرقمي وإعادة تشكيل الفعل التواصلي: مقاربة نقدية في السياق المعاصر

"Digital Media and the Reshaping of Communicative Action:

A Critical Approach in the Contemporary Context."

عبد المنعم ضمير

دكتور في الإعلام والتواصل

الملخص:

يشهد الفعل التواصلي البشري في ظل الإعلام الرقمي تحولات عميقة أعادت تشكيل أنماط التفاعل الإنساني والاجتماعي والثقافي، ولم تعد الممارسات التواصلية مقيدة بعنصري الزمان والمكان، بل اكتسبت أبعادًا جديدة ترتبط بالتحولات المعرفية والسلوكية التي يعيشها الإنسان المعاصر.

يسعى هذا المقال إلى تقديم قراءة تحليلية نقدية لهذه التحولات من خلال استحضار النظرية النقدية للفعل التواصلي عند يورغن هابرماس، بوصفها إطارًا لفهم التحولات التي أحدثها الإعلام الرقمي في بنية الحوار، والهوية، والمشاركة المجتمعية، والخطاب العام. كما يستند البحث إلى البعد الأخلاقي في فكر طه عبد الرحمان، باعتباره مسارًا مكملاً للرؤية النقدية الغربية، لتأسيس تواصل إنساني راشد ومسؤول داخل الفضاء الرقمي.

وتخلص الدراسة إلى أن تطوير الفعل التواصلي في ظل التحول الرقمي يستوجب إعادة بناء العلاقة بين التقنية والقيم، تحقيقًا لتوازن يضمن حضور البعد الإنساني والأخلاقي في الممارسات التواصلية، ويعزز فرص التواصل الفعّال والمستنير في العصر الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الإعلام الرقمي، الفعل التواصلي، التحول الرقمي، التواصل الأخلاقي.

Abstract

Human communicative action is undergoing profound transformations in the context of digital media, reshaping patterns of human, social, and cultural interaction. Communicative practices are no longer constrained by the elements of time and space; instead, they have acquired new dimensions linked to the cognitive and behavioral shifts experienced by contemporary humans.

This article aims to provide a critical analytical reading of these transformations by invoking Jürgen Habermas's Critical Theory of Communicative Action. This theory serves as a framework for understanding the changes brought about by digital media in the structure of dialogue, identity, civic participation, and public discourse. The research also draws upon the ethical dimension in the thought of Taha Abderrahman as a trajectory that complements the Western critical perspective, aiming to establish a rational and responsible human communication within the digital space.

The study concludes that developing communicative action amidst digital transformation necessitates a reconstruction of the relationship between technology and values, in order to achieve a balance that ensures the presence of the human and ethical dimensions in communicative practices, thereby enhancing the prospects for effective and enlightened communication in the digital age.

Keywords: Digital Media, Communicative Action, Digital Transformation, Ethical Communication.

المقدمة:

شكل الفعل التواصلي محوراً أساسيًا في فهم العمليات الاجتماعية والثقافية، حيث يمثل الوسيلة التي من خلالها يتم تبادل المعرفة والمعلومات وبناء التفاهم بين الأفراد والجماعات. وقد قدم الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس نموذجًا نظريًا للفعل التواصلي يقوم على الحوار العقلاني والتفاهم المشترك، بعيدًا عن الإكراه أو التلاعب الرمزي، ويؤكد على أن التواصل الفعّال هو أساس المشاركة الديمقراطية وبناء المجتمع المدني.

ومع ظهور الإعلام الرقمي وانتشاره الواسع خلال العقود الأخيرة، ظهرت تحولات جوهرية في طبيعة هذا الفعل. فقد أصبح التواصل فوريًا ومتعدد القنوات، وأتاح للأفراد إمكانية التفاعل والمشاركة في إنتاج المحتوى، بما يعيد توزيع السلطة الرمزية التقليدية في الإعلام. كما أدى ظهور الشبكات الاجتماعية والمنصات الرقمية المتعددة الوسائط إلى إعادة تشكيل الهوية الفردية والجماعية، وتطوير أشكال جديدة من الانتماءات الاجتماعية والثقافية.

تمثل هذه التحولات تحديًا نظريًا وعمليًا لدراسة الفعل التواصلي، إذ لم يعد التواصل مقتصراً على النقل المباشر للمعلومات، بل أصبح عملية ديناميكية متعددة الأبعاد تجمع بين الفرد والجماعة، بين الزمان والمكان، وبين التفاعل اللحظي والتحليل الاستراتيجي للمعلومات. كما أنها تطرح أسئلة أخلاقية وفلسفية حول مصداقية المعلومات، وحرية التعبير، والحدود بين المشاركة المدنية والتحكم الرقمي في المحتوى.

تكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم قراءة نقدية للفعل التواصلي في سياق الإعلام الرقمي المعاصر، مع التركيز على تأثير التحولات التقنية والاجتماعية والثقافية والفلسفية على التواصل. كما تهدف الدراسة إلى تقديم أمثلة تطبيقية ودراسات حالة تظهر كيف يمكن للإعلام الرقمي أن يكون أداة لتعزيز الحوار العقلاني والمشاركة المجتمعية، أو، في المقابل، أن يمثل تهديدًا لتماسك المجتمع والجودة الاتصالية.

وبالتالي، يسعى المقال إلى تحليل الإعلام الرقمي ليس فقط كأداة تقنية، بل كمنظومة متكاملة تؤثر في الفعل التواصلي، وتطرح تحديات وفرصًا جديدة أمام الأفراد والجماعات في السياق المعاصر. إن فهم هذه التحولات يساعد على تطوير سياسات إعلامية وتعليمية تعزز الوعي النقدي والمهارات الاتصالية الرقمية، بما يضمن استفادة المجتمع من إمكانات الإعلام الرقمي بطريقة إيجابية وفعّالة.

الإشكالية:

مع التحولات التي أحدثها الإعلام الرقمي في وسائل التواصل، أصبح الفعل التواصلي الحديث يواجه تحديات مركبة على المستويات التقنية، الاجتماعية، الثقافية والفلسفية. فبينما يتيح الإعلام الرقمي فرصًا كبيرة للتفاعل والمشاركة، فإنه في الوقت نفسه يطرح تساؤلات جوهرية تتعلق بـ:

1. جودة الحوار والتفاهم المشترك: هل يساهم الإعلام الرقمي في تعزيز الحوار العقلاني أم أنه يؤدي إلى انتشار المعلومات المغلوطة والتشتت المعرفي؟
2. تأثير الخوارزميات على التعددية الفكرية: إلى أي مدى تؤثر آليات التحكم في المحتوى الرقمي على حرية الرأي وتعددية وجهات النظر؟
3. إعادة تشكيل الهوية والانتماءات الاجتماعية: كيف يعيد الإعلام الرقمي تشكيل الهوية الفردية والجماعية والانتماءات الاجتماعية والثقافية؟
4. البعد الأخلاقي والفلسفي للتواصل الرقمي: ما هي القيم والمعايير التي ينبغي أن توجه استخدام الإعلام الرقمي لضمان تواصل مسؤول ومستند إلى مبادئ الفعل التواصلي العقلاني؟

تكمن الإشكالية إذن في فهم تأثير الإعلام الرقمي على الفعل التواصلي، ومعرفة كيف يمكن استثماره لتعزيز الحوار والمشاركة المجتمعية، وفي الوقت ذاته، التعرف على المخاطر التي قد تهدد جودة التفاعل الاجتماعي والفكري.

المحور الأول: التحولات التقنية والفكرية للإعلام الرقمي:

لقد أحدث الإعلام الرقمي تحولات جذرية في الفعل التواصلي البشري، إذ لم تعد الممارسات التواصلية محصورة بالزمان أو المكان، بل أصبحت مرتبطة بتدفق مستمر للمعلومات في الوقت الفعلي، مع إمكانية التفاعل اللحظي بين الأفراد والجماعات في فضاءات متعددة الأبعاد، ما يعكس التحولات المعرفية والسلوكية للمجتمع المعاصر[1]. وقد ساهمت الأدوات الرقمية، مثل شبكات التواصل الاجتماعي والمنصات التفاعلية، في تمكين الأفراد من التواصل المباشر مع جمهور واسع دون وساطة تقليدية، وإتاحة الإنتاج المشترك للمحتوى، مما عزز المشاركة الجماعية في الفعل التواصلي[2]. كما وفرت

---

[1] Castells, M., Communication Power, Oxford University Press, P 89, 2009.

[2] Jenkins, H., Confronting the Challenges of Participatory Culture, MIT Press, P 50, 2018,

تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتحليل الخوارزمي أدوات متقدمة لفهم سلوكيات المستخدمين وأنماط التواصل، مما منح الفعل التواصلي الرقمي أبعادًا غير مسبوقة من الفعالية والدقة.[3]

1. الإعلام التقليدي وبدايات التحول نحو الرقمنة:

قبل ظهور الإعلام الرقمي، كانت وسائل الإعلام تعتمد بشكل أساسي على الصحافة الورقية، والإذاعة، والتلفزيون، والتي كانت ترتكز على نموذج اتصال أحادي الاتجاه، حيث تقوم جهة واحدة بإنتاج المحتوى ونشره إلى الجمهور دون تلقي استجابة فورية. كان هذا النموذج فعالًا لعقود طويلة، غير أنه واجه عدة تحديات بنيوية، أبرزها محدودية التفاعل، إذ لم يكن للجمهور القدرة على المشاركة أو التعبير عن آرائه بسهولة، إضافة إلى الاعتماد على الوسطاء مثل المؤسسات الإعلامية الكبرى التي تتحكم في تدفق المعلومات، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع، مما جعل الفعل الإعلامي مقتصرًا على جهات محددة تملك الموارد التقنية والمالية الكافية[4].

ومع نهاية القرن العشرين، بدأت ملامح التحول الرقمي في الظهور، إذ شرعت وسائل الإعلام التقليدية في تبني التكنولوجيا الرقمية كوسيلة لتطوير أدائها وتحسين جودة محتواها. فانتشرت الصحف الإلكترونية على نطاق واسع، مما أدى إلى انخفاض الاعتماد على الطباعة الورقية، وظهرت القنوات التلفزيونية الرقمية التي وفرت محتوى أكثر تنوعًا وجودة أعلى، كما شرعت المؤسسات الإعلامية في رقمنة أرشيفها، ما أتاح للجمهور الوصول إلى المحتوى بسهولة ويسر.[5] ومع ذلك، لم يكن هذا التحول كافيًا لإحداث ثورة في الممارسات الإعلامية، إلى أن جاءت المرحلة المفصلية المتمثلة في ظهور الإنترنت، التي شكلت قطيعة مع النموذج الاتصالي الكلاسيكي، وفتحت المجال أمام وسائط جديدة تفاعلية تتيح للجمهور المشاركة في صناعة الخطاب الإعلامي ذاته[6].

2. التحولات التقنية في البيئة الرقمية:

شكّل الانتقال من الإعلام التقليدي إلى الإعلام الرقمي نقطة تحول كبرى في تاريخ الفعل التواصلي، حيث انتقل الإعلام من منطق البث المركزي إلى منطق الشبكة المفتوحة التي تتيح التفاعل الأفقي بين مختلف الفاعلين. فقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية بنية تحتية معرفية جديدة تستوعب

[3] Lévy, P., Collective Intelligence : Mankind's Emerging World in Cyberspace, Perseus Books, P120, 2019

[4] Floridi, L., The Fourth Revolution: How the Infosphere is Reshaping Human Reality, Oxford University Press, 2014, P115.

[5] McQuail, D., Mass Communication Theory, Sage Publications, P55, 2010

[6] Pavlik, J. V., Journalism and New Media, Columbia University Press, P22, 2001,

النص والصوت والصورة في وسائط متعددة الوسائط، مما جعل الرسالة الإعلامية أكثر تكاملاً وتفاعلاً.[7] كما أسهم انتشار الإنترنت في إلغاء الحدود الجغرافية وتوسيع دائرة التأثير، بحيث أصبح كل مستخدم محتملاً أن يكون منتجًا للمعرفة والمعلومة، مما خلق مفهوم "الإعلام المواطن" الذي يعبر عن التحول من المتلقي السلبي إلى المشارك الفعّال في إنتاج المعنى.

كما وفرت تطبيقات الذكاء الاصطناعي إمكانيات هائلة في تحليل الخطابات والاتجاهات العامة، وفي تخصيص المحتوى وفق اهتمامات الجمهور، ما أدى إلى إعادة تعريف العلاقة بين المرسل والمتلقي. غير أن هذا التطور التقني لا يخلو من إشكالات معرفية وأخلاقية تتعلق بسلطة الخوارزميات وتوجيه الرأي العام، وهو ما يجعل النقاش حول الإعلام الرقمي يتجاوز البعد التقني ليشمل الأبعاد الفلسفية والقيمية للفعل التواصلي.

3. التحولات الفكرية والرمزية للإعلام الرقمي .

على الصعيد الفكري، أدى الإعلام الرقمي إلى إعادة تشكيل طبيعة الحوار البشري، إذ أصبح يعتمد على السرعة والتفاعلية اللحظية، ما استلزم من الأفراد إعادة ترتيب أولوياتهم في الاستماع والتحليل والاستجابة. كما أصبح للفضاءات الرقمية دور محوري في إعادة بناء الهوية الفردية والجماعية، إذ باتت للوسائط الرقمية القدرة على صياغة الصور الذاتية للأفراد وتعزيز الانتماءات الثقافية والاجتماعية أو زعزعتها[8]. وقد أشار طه عبد الرحمن إلى أن هذه الأدوات الرقمية قد تؤدي إلى رقمنة الإنسان وإعادة تعريف الفعل الإنساني داخل الفضاء الافتراضي، مما يطرح تساؤلات أخلاقية وفكرية حول حدود التفاعل البشري والاعتماد على الآلة[9].

وتتفاعل التحولات التقنية والفكرية بشكل مستمر لتعزيز أو تقليص جودة الفعل التواصلي. فالأدوات التقنية توفر الإمكانيات، بينما الإطار الفكري يوجه استخدامها بما يتوافق مع القيم الإنسانية والأخلاقية. وقد شدد هابرماس على أن التواصل العقلاني والهادف هو الضمان الأساسي لفعل تواصلي فعال، سواء في العالم الواقعي أو الرقمي.[10]كما يرى عبد الله العروي أن الجمع بين البعد التقني والفكري ضروري لضمان تواصل مستنير ومسؤول، إذ لا يقتصر الإعلام الرقمي على كونه

---

[7] Castells, M., The Internet Galaxy: Reflections on the Internet, Business, and Society, Oxford University Press, P23,2003.

[8] Habermas, J., The Theory of Communicative Action, Vol.1, Beacon Press, P101, 1984

[9] طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للعصر الحديث، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012، ص. 108.

[10] طه عبد الرحمن، المرجع نفسه، ص. 102.

وسيلة لنقل المعلومات، بل يشكل منظومة متكاملة تجمع التقنية والمعرفة والقيم الإنسانية.[11]

وبناءً على ما سبق، فإن التحولات التقنية والفكرية للإعلام الرقمي لا تقتصر على تطوير أدوات جديدة، بل تمتد إلى إعادة تعريف الإنسان لذاته ولمعنى التواصل في سياق تغلب عليه الخوارزميات والمعلوماتية. ومن ثم، فإن إدراك هذه التحولات من منظور نقدي يُعد شرطاً أساسياً لفهم طبيعة الفعل التواصلي في العالم المعاصر.

المحور الثاني: التحول الرقمي وإعادة صياغة مفهوم الفعل التواصلي: من الاتصال التقليدي إلى التفاعل الشبكي:

عرف الفعل التواصلي تحوّلًا نوعيًّا مع بروز البيئة الرقمية التي أحدثت قطيعة إبستمولوجية مع النماذج الاتصالية الكلاسيكية. فقد انتقل الإنسان من مرحلة كان فيها الاتصال عملية خطية أحادية الاتجاه، كما نظّر لها كلود شانون وويفر في نموذجهما الشهير، إلى مرحلة جديدة يغدو فيها التواصل عملية تفاعلية متعددة الاتجاهات تتقاطع فيها الأدوار بين المرسل والمتلقي في فضاء رقمي مفتوح ومتغير.

لقد كان الاتصال في الإعلام التقليدي يعتمد على نموذج بسيط يقوم على الإرسال من طرف واحد إلى جمهور متلقٍ سلبي، وهو ما جعل عملية التفاعل محدودة ومقيدة بزمن ومكان محددين. أما الإعلام الرقمي فقد أعاد صياغة هذا النموذج من خلال وسائط جديدة كسرت الحدود الزمنية والمكانية، وجعلت من الفعل التواصلي عملية حية ومتجددة تتضمن المشاركة والتفاعل والإنتاج المشترك للمعنى[12].

لقد غيّر التحول الرقمي بنية الفعل التواصلي من حيث طبيعة الوسيط ومن حيث وظائف الفاعلين. إذ لم يعد المتلقي مجرد مستهلك للمعلومة، بل أصبح فاعلاً مشاركاً يخلق المحتوى، يعلّق عليه، ويعيد تداوله، مما أدى إلى نشوء مفهوم «المواطن الصحفي» و«الإعلام التشاركي». وقد أدّى هذا التحول إلى بروز أنماط تواصلية جديدة، تقوم على ما يُعرف بـ«التفاعل الشبكي» (Networked Interaction)، حيث يصبح كل فاعل رقمي عقدة في شبكة معقدة من التبادلات الرمزية والمعرفية.[13]

كما ساهمت المنصات الرقمية مثل شبكات التواصل الاجتماعي، والمدونات، والبودكاست، والمحتوى

---

[11] عبد الله العروي، أفق التاريخ والثقافة: مقاربات في الفكر الاجتماعي والسياسي العربي، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2001، ص. 130.

[12] Castells, M. ،The Rise of the Network Society ،Oxford: Blackwell,P :67, 2009.

[13] Jenkins, H. ،Convergence Culture: Where Old and New Media Collide ،New York: NYU Press,P :45, 2006.

المرئي التفاعلي، في تحويل التواصل من فعل لغوي صرف إلى تجربة متعددة الوسائط، يتداخل فيها النص والصورة والصوت والحركة في بنية رقمية واحدة. وهذا ما جعل الفعل التواصلي يكتسب بعدًا جماليًا ومعرفيًا جديدًا، تتقاطع فيه الرمزية اللغوية مع الأيقونية والسمعية، فيما يمكن تسميته بـ "تواصليّة الوسائط المتعددة" [14](Multimodal Communication)

إن إعادة صياغة الفعل التواصلي في البيئة الرقمية لا تنحصر في الوسائط فحسب، بل تمتد إلى المفاهيم والقيم التي تحكم الفعل ذاته. ففي حين كان التواصل التقليدي يسعى إلى تحقيق التفاهم المتبادل عبر الحوار المباشر، أصبح التواصل الرقمي ينزع نحو السرعة والانتشار والكمّ، وهو ما أحدث انزياحًا من «التواصل العقلاني» إلى «التواصل الشبكي»، ومن التفاعل القائم على الحجة إلى التفاعل القائم على الرمز والإشارة والمحتوى المختصر. وهنا تبرز إشكالية التوازن بين الكمية والنوعية في الممارسات الاتصالية الجديدة[15].

وتبرز في هذا السياق نماذج تواصلية رقمية متعددة، من أبرزها:

- النموذج التفاعلي في شبكات التواصل الاجتماعي، حيث يصبح كل مستخدم مرسلاً ومستقبلاً في الوقت نفسه، ويُنتج خطاباً يساهم في تشكيل الرأي العام.
- النموذج الحواري في المنصات التعليمية الرقمية (مثل MOOCs، الذي يتيح تفاعلات متعددة المستويات بين الأساتذة والطلبة عبر وسائط بصرية وصوتية ونصية.
- النموذج التشاركي في المحتوى الجماعي، كما في ويكيبيديا، حيث يُعاد تعريف الفعل التواصلي باعتباره إنتاجًا جماعيًا للمعرفة.

كل هذه النماذج تبيّن أن التحول الرقمي لم يقتصر على تحديث أدوات التواصل، بل أحدث تحوّلًا في النسق القيمي والمعرفي الذي يحكم الممارسة الاتصالية ذاتها. فالفعل التواصلي الرقمي أصبح يقوم على مبادئ الانفتاح، المشاركة، التفاعل، والتعدد في مصادر المعنى، وهي سمات تعكس ما يسميه بيير ليفي بـ«الذكاء الجمعي [16]»، حيث يُنتج الفهم المشترك داخل فضاء رقمي تشاركي متشابك.

ولعل هذا التحول يعكس –في عمقه– انتقال الإنسان من مرحلة الاتصال بوصفه تبادلًا

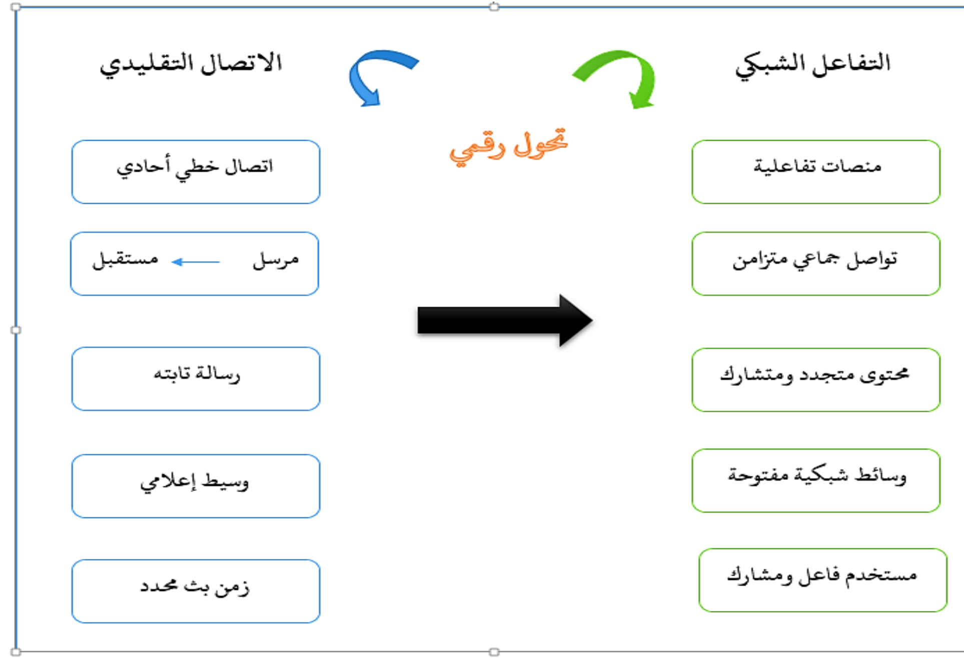
---

[14] Miller, V. ،Understanding Digital Culture ،London: SAGE,P :102, 2011

[15] Habermas, J. ،The Theory of Communicative Action, Boston: Beacon Press,P :99, 1984.

[16] Lévy, P. ،L'intelligence collective: Pour une anthropologie du cyberespace, Paris: La Découverte,P128 , 1997.

للمعلومات إلى مرحلة جديدة يُصبح فيها التواصل فعلاً لبناء الذات والمعنى في الفضاء الرقمي[17]، بما يحمله من تحديات معرفية وأخلاقية وتكنولوجية. فالتفاعل الشبكي لم يعد مجرد وسيلة، بل غاية في ذاته، إذ أصبح يمثل صورة الإنسان المعاصر في بحثه الدائم عن الاعتراف والمشاركة والتأثير داخل عالم رقمي متصل لا يعرف الانفصال.[18]



خطاطة رقم 1: توضح التحول الرقمي وإعادة صياغة الفعل التواصلي الرقمي.

تُبرز هذه الخطاطة التحول البنيوي الذي عرفه الفعل التواصلي بفعل الثورة الرقمية، حيث انتقل من نموذج تقليدي يعتمد على التفاعل المباشر واللغة المشتركة، إلى نموذج جديد يقوم على الوساطة التقنية والتفاعلية داخل فضاءات رقمية متعددة الأبعاد. فالتحول من "الفعل التواصلي الكلاسيكي" إلى "الفعل التواصلي الرقمي" لم يكن مجرد انتقال في الوسائل، بل في الوظائف والدلالات والغايات، إذ أصبح الفعل التواصلي اليوم يندرج ضمن دينامية شاملة يعاد فيها تشكيل المعاني، وإعادة تعريف الفاعلين، وتوزيع السلطة الرمزية داخل الفضاء العمومي الافتراضي.

وفي ضوء هذه المعطيات، يمُكِن القول إنّ الفعل التواصلي في البيئة الرقمية لم يعد مجرّد أداة لنقل المعلومة، بل أصبح أداة لإنتاج المعنى وبناء الثقة، الأمر الذي يمهّد للانتقال الطبيعي نحو المحور الثالث المتعلق بآفاق تطوير التواصل الإداري في ظل التحول الرقمي.

---

[17] بن جلون، عبد اللطيف، التواصل والإعلام في العصر الرقمي، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2019، ص. 54.

[18] الهاشمي، محمد، الفعل التواصلي في زمن الإعلام الجديد، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص. 77.

المحور الثالث: آفاق تطوير الفعل التواصلي في ظل التحول الرقمي:

يمثل التحول الرقمي لحظة مفصلية في تطور الفعل التواصلي الإنساني، حيث لم يعد التواصل مقتصراً على الأطر التقليدية كاللغة المباشرة أو الوسائط الخطية، بل أصبح اليوم فعلاً متجدداً يتخذ أشكالًا متعددة تتيح الاندماج والتفاعل والمشاركة الجماعية في فضاءات رقمية مفتوحة. ويقتضي هذا التحول مقاربة جديدة للفعل التواصلي تستند إلى أبعاد معرفية، وأخلاقية، وثقافية تسهم في توجيه الممارسة الرقمية نحو تحقيق التفاهم الإنساني لا التنازع المعلوماتي.

لقد أسهم الإعلام الرقمي في إعادة تشكيل الوعي التواصلي عبر ما وفره من تقنيات جديدة أتاحت إمكانات التعبير والمشاركة الواسعة، إلا أن هذا الانفتاح أفرز أيضًا تحديات تتعلق بموثوقية المعلومة، وتضخم الذات الافتراضية، وتراجع قيم الحوار الهادئ. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تجديد الفعل التواصلي من خلال إعادة إحياء المنطق الأخلاقي الذي يجعل من التواصل الرقمي وسيلةً للترقي لا أداةً للتنازع.

إن تصور الفعل التواصلي في البيئة الرقمية لا يمكن أن يظل حبيس الرؤية التقنية البحتة، بل يجب أن يتأسس على الوعي بالغايات الإنسانية التي يقوم عليها التواصل، وهو ما يجعل من البعد القيمي ركيزة أساسية في توجيه السلوك التواصلي. ومن هذا المنطلق، يمكن استثمار الفكر الأخلاقي العربي المعاصر، خاصة لدى طه عبد الرحمن، الذي يرى أن التواصل يجب أن يُبنى على قيم الأمانة، والصدق، والتزكية، باعتبارها مبادئ تؤهل الإنسان للسمو في فضائه الرقمي، وتُعيد للتواصل بعده الإنساني المفقود[19].

وبالنظر إلى ما تطرحه الفضاءات الرقمية من إمكانات غير محدودة للتفاعل، فإن تطوير الفعل التواصلي في هذا السياق يتطلب ترسيخ مجموعة من الآفاق العملية، من بينها:

أولًا، دمج الوعي النقدي في الممارسة الرقمية، من خلال تعليم الأجيال الجديدة كيفية التحقق من المعلومة ومساءلة الخطاب الافتراضي بدل استهلاكه. هذا الوعي النقدي يوازي ما دعا إليه يورغن هابرماس في نقده للعقل الأداتي، حين رأى أن التحرر الحقيقي لا يتحقق إلا عبر تواصل عقلاني قائم على الحوار لا التلقين.[20]

---

[19] طه عبد الرحمن، روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2006، ص. 145.

[20] Habermas, J., Théorie de l'agir communicationnel, Paris: Fayard, 1981, p. 92.

ثانيًا، تطوير التربية الإعلامية والرقمية باعتبارها مدخلاً أساسيًا لبناء مواطن رقمي فاعل وأخلاقي، قادر على ممارسة التواصل المسؤول في بيئات مفتوحة. إن هذه التربية لا تهدف فقط إلى اكتساب المهارات التقنية، بل إلى تشكيل الوعي الأخلاقي والجمالي في التعامل مع الفضاء العمومي الرقمي.[21]

ثالثًا، تعزيز ثقافة الحوار والاختلاف، بوصفها أساسًا لكل فعل تواصلي ناجح. فالتواصل الرقمي لا ينجح إلا حين يُدار ضمن منطق الاعتراف المتبادل، حيث تتحول المنصات إلى فضاءات للتفاهم المشترك لا ميادين للتجريح والإلغاء. وهذا ما أكده *شارل تايلور* في حديثه عن "سياسات الاعتراف"، حيث يرى أن الهوية لا تتشكل إلا في فضاء تواصلي يعترف بالآخر ويمنحه حق الاختلاف .[22]

رابعًا، تفعيل البعد القيمي في تصميم المنصات والخوارزميات، بحيث يُراعى في بناء النظم الرقمية احترام الخصوصية والكرامة الإنسانية، وتُوجَّه التكنولوجيا لخدمة الإنسان لا العكس. إن هذا البعد هو ما يسميه طه عبد الرحمن بـ"التحكم الأخلاقي في التقنية"، حيث لا يكون الإنسان تابعًا للأداة، بل مؤطرًا لها بقيمه.[23]

إن تطوير الفعل التواصلي في ظل التحول الرقمي يقتضي أيضًا تحقيق التوازن بين البعد التقني والبعد الإنساني، بحيث لا تتحول الوسائط إلى غاية في ذاتها، بل إلى أدوات لخدمة المعنى والمضمون. فالتحدي الحقيقي اليوم ليس في وفرة القنوات، بل في جودة المعنى الإنساني الذي يمر عبرها. ومن هنا، يصبح تطوير الفعل التواصلي رهينًا بإعادة الاعتبار للإنسان كفاعل أخلاقي حر، قادر على استعمال التكنولوجيا دون أن يفقد هويته أو قيمه.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن آفاق تطوير الفعل التواصلي في العصر الرقمي تتجه نحو دمج الفكر النقدي بالأخلاق الرقمية، بما يتيح الانتقال من مرحلة الاستخدام الميكانيكي للوسائط إلى مرحلة المسؤولية التشاركية في إنتاج المعنى. وهكذا يتحول الفعل التواصلي إلى سيرورة تفاعلية، يُسهم فيها الجميع في بناء خطاب رقمي رشيد، يؤسس لتواصل حضاري متجدد يقوم على العقل والأخلاق معًا.

---

[21] عبد المجيد النجار، القيم من منظور إسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2004، ص. 77.

[22] Taylor, C., The Politics of Recognition, Princeton University Press, 1994, p. 45.

[23] طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، ص. 112.

خاتمة:

يتضح من خلال هذا البحث أن التحولات العميقة التي أحدثها الإعلام الرقمي لم تقتصر على البنية التقنية للاتصال، بل طالت جوهر الفعل التواصلي ذاته، بحيث أعادت تشكيل أنماط الفهم والتفاعل والتبادل المعرفي في الفضاء العمومي. فقد أفرزت البيئة الرقمية نمطًا جديدًا من التواصل يتميز بالسرعة والتفاعلية والانفتاح، غير أنها في المقابل، أفرزت أيضًا مظاهر جديدة من الاغتراب الرمزي، والتفكك في المعايير الأخلاقية، وتراجع الحوار العقلاني الذي يعد جوهر الفعل التواصلي كما صاغه هابرماس.

إن التحول الرقمي، وإن كان قد أعاد تعريف الزمان والمكان في الممارسات التواصلية، فإنه في المقابل فرض على الفكر الإنساني ضرورة إعادة بناء منظومة القيم المؤطرة للفعل التواصلي، بحيث تتكامل التقنية مع الأخلاق، والعقلانية مع الإنسانية. فالتواصل في الفضاء الرقمي لا يمكن أن يكون فعلاً تحرريًا إلا إذا تأسس على الصدق، والاحترام، والاعتراف المتبادل، وهي مبادئ أصيلة في نظرية الفعل التواصلي كما بلورها يورغن هابرماس، وأعاد صياغتها طه عبد الرحمن في ضوء الرؤية الأخلاقية الإسلامية الحديثة.[24] .

من ثمّ، فإنّ مستقبل الفعل التواصلي في العصر الرقمي لن يُقاس بمدى التطور التقني فقط، بل بمدى قدرة الإنسان على تحويل التكنولوجيا إلى فضاء إنساني للقيم والمعنى. وهذا هو الرهان الأكبر الذي يواجه المجتمعات المعاصرة: كيف يمكن بناء تواصل رقمي إنساني يعيد الاعتبار للفاعلية الأخلاقية في بيئة تتسارع فيها الأدوات وتضيق فيها المعاني؟

التوصيات:

- ❑ تعزيز التربية الإعلامية والرقمية في المناهج التعليمية، بهدف تمكين الأفراد من التفكير النقدي في الخطاب الرقمي وفهم آليات تأثيره في تشكيل الوعي والسلوك.
- ❑ إرساء أخلاقيات تواصلية رقمية مستمدة من الفعل التواصلي العقلاني، تضمن التوازن بين حرية التعبير واحترام القيم الإنسانية في الفضاءات الرقمية.
- ❑ تشجيع البحث الأكاديمي متعدد التخصصات الذي يدمج بين علوم الإعلام، والفلسفة، وعلم الاجتماع، من أجل فهم أعمق لآثار التحول الرقمي على البنى الثقافية والمعرفية.

---

[24] طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000، ص. 98.

- مراجعة السياسات الرقمية والإعلامية لضمان عدالة الوصول إلى المعلومة، والحد من أشكال التلاعب بالبيانات والخوارزميات التي قد تضر بالمجال العمومي.
- تفعيل مقاربات نقدية محلية تستند إلى الخصوصيات الثقافية العربية والإسلامية في تحليل الفعل التواصلي الرقمي، بما يضمن استقلالية فكرية وإبداعية عن النماذج الغربية المهيمنة.
- إعادة بناء العلاقة بين الإعلام والمجتمع المدني في الفضاء الرقمي بما يعزز ثقافة الحوار والمشاركة المواطِنة، ويعيد للفعل التواصلي قيمه الأصلية في تحقيق التفاهم والتكامل الاجتماعي.

المصادر والمراجع:

أولًا: المراجع العربية:

- عبد الرحمان، طه، سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000.
- عبد الرحمان، طه، روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2012.
- عبد الرحمان، طه، العمل الديني وتجديد العقل، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1989.
- العيادي، فتحي، التحول الرقمي والمجتمع الافتراضي: مقاربات في الاتصال والثقافة، تونس: دار سراس للنشر، 2018.
- الكتاني، المهدي، الفعل التواصلي بين النظرية والتطبيق في ضوء التحول الرقمي، الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2022.
- الحداد، محمد، التواصل في العصر الرقمي: نحو وعي جديد بالذات والآخر، بيروت: دار المدار الإسلامي، 2020.
- الحسين، عبد الله (2023). "التحول الرقمي كمدخل لتطوير الأداء الإداري". مجلة البحوث الإدارية، المجلد 15، العدد 2.
- بن داوود، مريم (2021). "التوثيق الإداري في ظل الرقمنة: نحو إدارة معرفة فعالة". مجلة الإدارة والتنمية، جامعة محمد الخامس.

- الخطيب، رامي (2019). التواصل المؤسساتي والإدارة الإلكترونية: دراسة في التحولات الرقمية. عمان: دار المسيرة.
- السعيدي، يوسف (2020). "الرقمنة والإصلاح الإداري في الدول النامية: الواقع والآفاق". مجلة الإدارة والسياسات العامة، العدد 12.
- المجلس الأعلى للحسابات (2022). تقرير حول التحول الرقمي في المرافق العمومية بالمغرب. الرباط.
- وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة (2023). الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي. الرباط.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Habermas, J., *The Theory of Communicative Action, Volume 1: Reason and* the Rationalization of Society, Boston: Beacon Press, 1984.
- Habermas, J., The Theory of Communicative Action, Volume 2: Lifeworld and System – A Critique of Functionalist Reason, Boston: Beacon Press, 1987.
- Lévy, P., Cyberculture: Rapport au Conseil de l'Europe, Paris: Éditions Odile Jacob, 1997.
- Castells, M., The Rise of the Network Society, Oxford: Blackwell Publishers, 1996.
- Rheingold, H., The Virtual Community: Homesteading on the Electronic Frontier, Cambridge, MA: MIT Press, 1993.
- Jenkins, H., Convergence Culture: Where Old and New Media Collide, New York: New York University Press, 2006.
- Turkle, S., Alone Together: Why We Expect More from Technology and Less from Each Other, New York: Basic Books, 2011.

المضامين التربوية في الإعلام العمومي المغربي: أية فعالية في التنشئة؟

"Educational Content in Moroccan Public Media: How Effective Is It in Socialization?"

إسماعيل العماري

طالب باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – مكناس

الملخص:

يستعرض هذا البحث فعالية المضامين التربوية في الإعلام العمومي المغربي، مع التركيز على دوره في التنشئة الاجتماعية للناشئة من أطفال وشباب. يشير البحث إلى أن الإعلام العمومي يسعى عبر برامجه التلفزيونية إلى الجمع بين الترفيه والتثقيف، إلا أن هذه الجهود تظل محدودة من حيث الكم والجودة، وتواجه منافسة قوية من الإعلام الرقمي. كما يبرز البحث الحاجة إلى تطوير رؤية واضحة ومتكاملة للمضامين التربوية تراعي حاجيات الأطفال والشباب وسياقاتهم الثقافية والاجتماعية. ويهدف البحث إلى تقييم أثر هذه المضامين على غرس القيم الأساسية مثل المواطنة والتسامح والمسؤولية، وطرح التحديات والرهانات التي تواجه الإعلام العمومي في تحقيق دوره التربوي.

الكلمات المفتاحية: الإعلام العمومي، المضامين التربوية، التنشئة الاجتماعية، القيم، برامج الأطفال والشباب.

Abstract

This study examines the effectiveness of educational content in Moroccan public media, focusing on its role in the socialization of children and youth. The research highlights that while public media attempts to combine entertainment and education through its television programs, these efforts remain limited in both quantity and quality and face strong competition from digital media. The study underscores the need for a clear and integrated vision for educational content that considers the cultural and social contexts of children and youth. It aims to assess the impact of such content on instilling core values such as citizenship, tolerance, and responsibility, and to address the challenges and stakes faced by public media in fulfilling its educational role.

Keywords: Public media, educational content, socialization, values, children and youth programs.

مقدمة

أصحبت وسائل الإعلام بمختلف أشكالها عاملا مؤثرا بشكل واضح على حياة الإنسان، إذ تلعب دورا أساسيا في تشكيل قيمه، وتنشئته الاجتماعية، على غرار مؤسسات التنمية الأخرى التقليدية، متخطية بذلكَ دورها التقليدي والكلاسيكي المتمثل في الإخبار، ليضطلع بنفس الدور الذي تؤديه مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعليم النشء وتلقينه القيم الأساسية، التي تعدّ رافعة أساسية لبناء المواطن، مما ينعكسُ بشكل جلي على الوطن بمؤسساته المختلفة، إن أي خلل في بناء الإنسان يسهم لا محالة في تعطيل عجلة التنمية والتقدم التي ينشدها أي وطن.

وعليه فإن المؤسسات التقليدية التي أنيطت بها مهمة التربية والتعليم فقدت سلطتها مع توالي السنوات، نتيجة التحولات عصر السرعة، وليسَ مبالغة أو تحاملا إن قلنا ان هناك مؤسسات للتنشئة تتجه نحوَ التلاشي والاختفاء، لأنها لم تستطع أن تواكب هذه التغيرات المتسارعة التي يعرفها العالم.

إن ارتماء الشباب والأطفال في أحضان وسائل الاتصال والتواصل العصر الحديثة، ينطوي على خطورة كبيرة، فالمضامين المقدمة والأفكار المرجوة غير خاضعة للتحكم والمراقبة، هذا ما يشكل تهديدا مباشرا على قيمنا وعاداتنا. يشكل الإعلام الحصن الحصين الذي يمدُّ الأطفال والشباب بأدوات التفكير النقدي، التي تعينه على التعامل مع المحتوى الرائج في خضم عصر التكنولوجيا بحرص شديد.

ومن هذه الزاوية يستمدّ الإعلام دوره من خلال احتضانه للمضامين التعليمية الصرفة، التي توجه خصيصا إلى فئات محددة داخل المجتمع، في تناغم مع الجهود التربوية التي تسطر الدولة أفقها وتصوراتها، نظرا لما من قدرة كبيرة على تقديم محتوى ذي جودة وسهل الوصول.

في كنف هذه النقلة النوعية الحاصلة في سياق التحولات التكنولوجية الكبرى التي حولت العالم إلى قرية صغيرة، حيث تتدفق الأفكار والمعلومات بشكل فوري، وتتقاطع تجارب البشر دون حدود زمانية ومكانية.

إن هذا الواقع الجديد، دفع العديد من الخبراء والمهتمين إلى التنبيه لضرورة توظيف الوسائط الحديثة في لتحقيق أهداف تربوية وتعليمية، نظرا لما تتيحه هذه الوسائط الاتصالية الحديثة من فرص تعليمية ناجعة وأكثر فعالية من الطرق الكلاسيكية التي تعتمد في المدارس والجامعات، بفضل ما تتوفر من تقنيات تمكنها من توصيل المعرفة بمرونة وتفاعلية، ف "الميديا أصبحت أشبه

بالأوكسجين الّذي يمنحنا القدرة على الاستمرار في الحياة"[1]

هذا ليس انزياحا أو انحرافا عن أهداف الخطاب الإعلامي، بل يتماشى مع غاياته وأهدافه الأساسية التي تتمثل في التثقيف، عبر حمل وتمرير مجموعة من القيم الثقافية والإنسانية، وتقاسمها مع الفئات التي تستهدفها الرسالة الإعلامية، بغية الإسهام في رقي المجتمع الذي نطمحُ أن نراه، إن هذه الغاية الكبرى والعظمى التي تحاول تجيبنا عن سؤال، ما هو الإنسان الذي نريده؟

يمكن للمضامين الإعلامية التي تبث أمام أعين الشباب والأطفال أن تؤدي هذه الوظيفة الأساسية التي يمكن حصرها في توعية الأفراد وتحسيسهم وتثقيفهم ومدهم بالمعلومات والمعطيات التي تكون منهم أفراد صالحين في المجتمع، القصد بالصلاح أن يكون الطفل أو الشاب متشبعا بقيم إنسانية وكونية وقيم دينية تجعله عنصر تغيير وليس عاملَ فرملة ومعيق للتنمية والتقدم.

انطلاقا من هذه التوطئة التي تشكل مدخلا لمقالتنا العلمية، نتوقف عن بعض الكلمات التي تشكل مفاتيحَ أساسية في بحثنا:

القيم: نسجل في البدء، عدم اتفاق الباحثين والمهتمين في الرسو على تعريف أوحد وموحد لمفهوم القيمة، كغيره من المفاهيم التي تنتمي إلى حقل العلوم الإنسانية، التي تتغير بتغير السياق الزماني والمكاني وتعلقه بالمجتمع والثقافة اللذين ينتمي إليهما مفهوم القيمة، ورغم ذلكَ، فلن يشكل هذا العائق سببا يمنعنا من محاولة البحث عن التعريفات التي تتساوق مع موضوع ورقتنا.

فالقيم تشكل سقفا أو حدّا يتحرك الفرد – بلا قصد أو قصد- وِفْقَهُ، في اختياراته الحياتية، والمتاعب التي يواجهها، والمعضلات التي تلم به مهما بلغت من البساطة والتعقيد، وتحدد طريقة تعامله مع الاخرين؛ سواء مع أسرته أو في مقر عمله، فالإنسان يظل محكوما باعتبارات ومعايير يضعها في حسبانه ويضعها الاخرون في حسبانهم، هذه الاعتبارات تسمى القيم.

تعد القيمة من التيمات الأساسية الشاغلة للفكر الإنساني، إذ لازمت الإنسان منذ الأزل، فهي المحدد لسلوكه وأولوياته في الحياة، فقد اصطبغ المفهوم صبغة اقتصادية في الحياة المعاشة، نظرا لارتباطه بفعل الشراء والبيع، فإن دلالاته تتخطى هذا الحد، حيث اعتبرت مقياسا للحكم على الفعل البشري، وشكلت القيمة معيارا للحكم على جودة العمل الفني أو رداءته، مما يشي أن القيمة ليست لصيقة بدرجة أولى بالجانب الاقتصادي.

[1] Thomas Merz et Mareike Düssel, L'éducation aux medias à l'ère numérique. Hasler Stiftung, Cahiers- Juillet 2014

فالقيمة تشكل مسعى ومطمحا يسعى كل فرد لتحقيقه، أو يرغب كل واحد في بلوغها، فالصحة قيمة، والثروة قيمة، والتسامح قيمة، والنظافة قيمة، والأمان قيمة، فالمقال والمقام لا يستوعبان استعراض مختلف تجليات القيم.

شكلت القيم نقطة خلاف بين الفلاسفة، فقد انشطرت المواقف إلى قسمين: قسم ربط القيم بنفعيتها، مما يكسبها صفة النسبية، حيث تتبدل وتتغير بتغير الزمان والمكان والسياق، بالمقابل فإن هناك من يرى أن القيم تتصف بصفة الإطلاقة والمثالية، وغير خاضعة للتغير، فالقيم هي تصورات ذهنية نسقطها على الأشياء، فيكسبها قيمتها ومكانتها.

ولا شك أن النظر في سلوك الأفراد وقراراتهم لا يمكن أن يتم من منطلق القيم المطلقة، فلكل شخص منظومة قيمية تتشكل وفق حاجاته، وظروفه، وتطوره الذاتي، وهذه المنظومة لا تتشكل من فراغ، بل تسهم وسائل الإعلام بشكل بالغ في تشكيلها وإعادة توجيهها، وتتعلق هذه القيم تعلقا وثيقًا برؤية الإنسان للحياة الطيبة أو البائسة، وهي رؤية تتأثر بدرجة كبيرة بما تبثه وسائل الإعلام من رسائل مباشرة أو ضمنية.

وهنا تتجلى أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في صياغة الوعي القيمي، إذ لا تكتفي بعكس الواقع، بل تشارك في بنائه، وتعيد توجيه بوصلته، حتى تصبح القيم التي نعتقد أنها نابعة منّا، في جزء منها انعكاسًا لما تمت برمجتنا عليه إعلاميًا.

فالقيم هي مجموعة من المعايير والأحكام النابعة من تصورات أساسية عن الكون والحياة والإنسان والإله الخالق، كما صورها الإسلام، وتتكون لدى الفرد والمجتمع من خلال التفاعل مع المواقف والخبرات الحياتية المختلفة، بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجهات لحياته تتفق مع إمكانيته، وتتجسد من خلال الاهتمامات، أو السلوك العملي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة"[2]، والتي تشكل محددا ومعيارا في تعاملاته، ويستمدّ المسلم هذه القيم من النص القرآني والحديث النبوية، بالإضافة إلى القيم التي تقررها الفطرة الإنسانية السليمة ويصدّقها العقل، لما تحقق من منفعة عامة للأفراد وليسَ فيها حيف يلحق الضرر بالآخرين.

البرامج التربوية: هي صنف من البرامج المبثوثة على مختلف وسائل الإعلام، وتهدف إلى تحقيق أغراض تعليمية وتوعوية، في تناغم مع المنظومة التربوية الرسمية أو موازاة لها، مما يسهم

---

[2] عليل خليل مصطفى، القيم الإسلامية والتربية، دراسة في طبيعة القيم ومصادرها ودور التربية الإسلامية في تكوينها، دار الفكر العربي، القاهرة، ص: 34

في تطوير وبناء وعي الأفراد، بغية تعزيز مهاراتهم المعرفية والسلوكية والقيمية.

الخطاب الإعلامي: يقال: أَعْلَمَ فلان فلانا الخبر، بمعنى نقله إليه ووصف وقائعه وعرّفه به، وقد جاء في موسوعة: GRAND LAROUSSE "أن الإعلام هو إطلاع غيرنا على واقع أحداث معيّنة"، فالإعلام يفيد النقل الموضوعي والآمن لمختلف الوقائع والأحداث، من أجل التأثير في المتلقي، وتتاحَ له فرصة تكوين رأي أو موقف حيال قضية من القضايا التي تهم المجتمع، من الجدير بالإشارة أن هناك فرق بين الإعلام والاتصال والتواصل، فإذا كان الإعلام يسعى إلى نقل الأحداث والمعطيات، بالمقابل فإن التواصل أو الاتصال يتجاوز الوظيفة الإخبارية نحوَ ضمان تفاعل المخاطبين، عبر مجموعة من الأنشطة الإعلامية التواصلية التي تضم التقارير الإخبارية، والافتتاحيات، والبرامج الحوارية، المواد الإذاعية.

وعليه، فإن الخطاب الإعلامي هو منتوج لغوي إخباري متنوع، تحدّده بنية اجتماعية ثقافية معينة، وهو نمط من أنماط التواصل الفعال في المجتمع، وله قدرة كبيرة على التأثير في المتلقي وإعادة تشكيل وعيه ورسم رؤاه المستقبلية وبلورة رأيه بحسب الوسائط التقنية التي يستعملها والمرتكزات المعرفية التي يصدرها.

1. المدرسة والإعلام: تقاطع الأهداف.

تعتلي المدرسة موقعا هاما في المجتمع، نظرا لما لها من دور حاسم في إصلاح وتكوين الفرد لكي يكون عنصرا فاعلا، إذ تقدم له المعارف التي يحتاجها للتفاعل مع مختلف الوضعيات التي يصادفها مهما صعبَ أو سهلُ حلها، كما تسهم بشكل جلي في مدّ روادها بالقيم الأساسية التي تسهم في إغناء الجانب الروحي والإنساني فيه، بالتالي فإنها تنخرط في بناء الإنسان الذي يريد الوطن الذي ينتمي إليه، ومادام الأمر يتعلق بالمغرب، فإن المدرسة تهدف إلى تكوين متعلميها حتى يكونوا لهم من الكفايات المركزية التي تعينهم على الاندماج مع محيطهم المحلي والتفاعل مع التغيرات الطارئة على الصعيد العالمي، علاوة على تمكينهم من أدوات التفكير النقدي مما يجعلهم يتعاطون مع رياح العولمة بالكثير من الحكمة والرزانة المطلوبتين، فقاطرة التنمية والتطور تشكل المدرسة وقودها، فهي جزء أساسي لا يمكن التفريط فيه، إلى جانب عناصر ومكونات أخرى تتقاطع مع المدرسة في نفس الهدف والغاية، كالأسرة والمسجد، والإعلام الذي له أهمية قصوى في تكوين الإنسان، نظرا لما يتوفر عليه من الإمكانات تقنية تمكنه من الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع، عبر المضامين التي يقدمها للمشاهد، بشكل أخص فئة الأطفال والشباب.

تلتقي المؤسسة التعليمية والمؤسسات الإعلامية في نقطة أساسية متعلقة بتأثيرهما الواضح والجلي على الفئات المستهدفة، عبر تمرير المضامين والأفكار التي سطرت في احترام للتشريعات والقيم المجتمع، ففي المغرب على سبيل المثال فإن أفق الحرية باعتبارها إنسانية، محددة عبر من التشريعات والقوانين التي سنتها المؤسسات ذات الاهتمام، رغَم إطلاقية الممارسة الحرة فعلا وقولا كما تنص على ذلك التشريعات الوطنية والدولية، فإنها تظل محكومة ومحصورا بالجانب القيمي، على سبيل المثال عدم المساس بالدين الإسلامي، تجنب بث المضامين المكتسية لصبغة عنصرية، مما يعزز قيم التعدد والاختلاف والتعايش، تماشيا مع الخصوصية المغربية التي طابعها التعدد على مختلف المستويات، وهو ما عبر عنه الأستاذ عبد اللطيف كداي في كتابه "الإعلام والطفل" أن التلفزيون أضحى القوة الأكثر تأثيرا في العمل على إعادة التنشئة وفق مفاهيم تربوية جديدة في السلوك الاجتماعي وإقامة العلاقات على أسس مغايرة، "بحيث تتحقق في النهاية أهداف المدرسة وفلسفتها التربوية والتعليمية، ويهدف إلى التحكم في سلوك لفرد عن طريق تنظيم بيئته"[3]

بالتالي فإن المدرسة والإعلام مؤسستان تخدمان نفسَ الغرض والهدف. فإدماج المضامين التربوية في الإعلام ليسَ ترفا فكريا أو شكليا، بل ضرورة حتمية من أجل تحقيق التقدم والتطور، فالنهج القويم في سيرورة البناء الحضاري، وصون هويتها وخصوصيتها الثقافية الضامنة للاستمرار، يقتضي توحيد الجهود بين مختلف المؤسسات التربوية: من أسرة ومدرسة وإعلام، وفق منطلقات ثابتة وأهداف موحدة. فحين تتناغم هذه المؤسسات في أدائها، وتنسجم في رسالتها، تتكامل وظائفها في خدمة الإنسان والمجتمع، "كما أنها تكسب الشعور بالمواطنة والإحساس بالمسؤولية وذلك عن طر يق تطبيعهم بالقيم الثقافية المختارة"[4]

أما إذا عملت كل جهة بمعزل عن الأخرى، وبمرجعيات فكرية دخيلة، لا تمتّ بصلة إلى الأصول الثقافية الوطنية، ولا تخدم بناء الفرد المعتز بدينه ووطنه، فإن النسيج المجتمعي لا محالة سيتفكك، وتتفشى مظاهر الفوضى والأنانية، وتتصدع الأسرة، وتنهار البُنى الاجتماعية، وتغيب معالم الشخصية الأصيلة، لتذوب في دوامة العولمة الجارفة. وهي مؤشرات بدأت بوادرها تلوح في الأفق، وظهرت سلوكيات ملموسة في واقعنا اليومي، وقد تزداد استفحالاً إن لم نتدارك الأمر، ونسعَ إلى بعث نهضتنا من جديد، باعتماد مداخل رشيدة، وخيارات صائبة، والتمسك بقيم الصدق والإخلاص والوفاء لهذه

[3] ماجدة لطفي السيد، تقنيات الإعلام التربوي والتعليمي، دار أسامة للنشر والتوزيع: عمان -الأردن، 2011، ص 24، 25

[4] محمد أحمد موسى، التربية وقضايا المجتمع المعاصر، دار الكتاب الجامعي: العين-الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص591

الأمة وهذا الوطن.

لا يمكن إذن فصل المدرسة عن الإعلام على مستوى الأهداف والغايات وإن كانت الوسائل مختلفة ومغايرة، فكلاهما يسعيان إلى إمداد الفرد بأساليب إعمال الفكر، والتشبع القيم الإنسانية الكونية، حتى يكون المواطن مالكا للمناعة التي تحميه من الانجرار والانجراف خلف التغيرات الحاصلة، في خضم تداعيات المدّ العولمي، دون وعي بنتائجها وتداعياتها، حتى لا يصبح الفرد ضحية لهذا الزحف الهائج للثورة المعلوماتية، متسلحا بمهارات التحليل، والملاحظة، والاستنتاج.

2. الإعلام التربوي: الخصائص والمميزات:

يعد استثمار وسائل الإعلام والاتصال في الميدان التربوي توجها بالغ الحيوية من طرف الدول، خدمة لأهدافها التربوية والتكوينية، مما يسهم في بناء رؤية بانورامية تتقاطع فيها السياسات التعليمية والإعلامية، فوسائل الإعلام بكل أنواعها، لم تعد مجرد أداة لنقل الخبر والترفيه، بل أضحت شريكا فاعلا في العملية التربوية، لما لها من قدرة كبيرة على التأثير والتوجيه وصناعة الرأي، من هذه الزاوية تعمل الدول على استغلال هذه الوسائط من أجل خدمة القضايا التربوية ونشر القيم المجتمعية، وتعزيز روح المواطنة، والتشبث بالهوية الهوية الوطنية وترسيخها، يتطلب هذا الاستثمار تخطيطا دقيقا يضمن انسجام الرسالة الإعلامية مع المناهج التربوية، عبر توجيه المحتوى الإعلامي نحو دعم المدرسة والأسرة معا لأداء وظيفتها التربوية والتكوينية، إن التنسيق بين الفاعلين التربويين والفاعلين في الحقل الإعلامي يسهم في ضمان تكامل الأدوار وتوحيد الأهداف، إن نجاحَ رهين بمدى الوعي بالدور التربوي الذي تضطلع به وسائل الإعلام والاتصال، علاوة على مدى الانخراط المؤسساتي في المشروع المجتمعي الحيوي..

أولا: أهداف الإعلام التربوي:

يهدف الإعلام التربوي لتحقيق ثلة من الأهداف التي تسهم بشكل جلي وواضح للارتقاء بالعلمية التعلمية والتكوينية، مما ينعكس على الفرد والمجتمع، ساعيا لنشر وعي تربوي لدى مختلف الفئات، عبرَ تسليط الضوء على القضايا التي تشكل نقط اهتمام مشترك، من أجل تبسيطها وتسهيلها حتى تكونَ في متناول المتلقي، بالإضافة إلى إسهام هذا النمط من الإعلام في زرع القيم الأساس التي تشكل نقطة البداية والمنطلق نحوَ تحقيق التقدم، يمكن إجمال أهداف الإعلام التربوي في النقاط الاتية:

دعم العملية التعليمية: تبسيط المفاهيم والمعارف من أهم وظائف الإعلام التربوي، حيث يسهم في جعل المضامين التعليمية أكثر قرباً من المتلقي، من خلال اعتماد وسائط مرئية ومسموعة وكتابية، تُراعي الفروقات الفردية، وتُسهم في ترسيخ التعلم داخل الفضاء المدرسي وخارجه. وبهذا المعنى، يصبح الإعلام التربوي شريكًا استراتيجيًا للمدرسة في أداء رسالتها التكوينية والتثقيفية.

ترسيخ القيم التربوية والاجتماعية والوطنية : يُعد ترسيخ القيم التربوية والاجتماعية والوطنية من أبرز الأدوار التي يضطلع بها الإعلام التربوي، إذ لا تقتصر وظيفته على نقل المعرفة والمعلومات، بل تتجاوز ذلك إلى غرس مبادئ أساسية مثل احترام القانون، والعدل، والتسامح، وروح المواطنة، والاعتزاز بالهوية الثقافية والوطنية، ومن خلال ما يقدّمه من مضامين هادفة، يسهم الإعلام التربوي في تشكيل الوعي الجماعي، وتوجيه سلوك الأفراد نحو الانخراط الإيجابي في المجتمع، وتكمن أهمية هذا الدور خاصة في مرحلة الطفولة والمراهقة، حيث يكون المتعلم أكثر قابلية للتأثر بالمحتوى الإعلامي، "إذا لم يواجه ذلك بعملية تربوية منظمة تواكب هذا التطور المذهل فسيؤدي إلى التخبط في العشوائية بل والضياع في العملية التربوية" [5] فعرض النماذج الإيجابية، وتناول القضايا المجتمعية بلغة مبسطة، يتيح للإعلام التربوي أن يكون وسيلة فاعلة في التربية على القيم. كما أن توظيف الوسائط الحديثة يمكّنه من الوصول إلى فئات واسعة، وتعزيز ثقافة المشاركة والتسامح والانتماء؛ يتحول الإعلام التربوي إلى أداة لبناء مجتمع متماسك، قائم على أسس المواطنة والاحترام، فقد" أضحى الإعلام أكثر من أي وقت مضى الموجه الأكبر للأفكار والقيم والمعتقدات، مستعيناً بما يمتلكه من قدرة على تجديد نفسه وتحديث تقنياته وتحيين أساليبه، متوجهاً بذلك إلى كل الفئات العمرية، ومستهدفاً كل فرد من أفراد المجتمع بهدف الاستمالة والإقناع والدفع إلى تبني رؤى قد تكون معدة على المقاس"[6]

تعزيز التواصل بين المؤسسات التربوية والمجتمع: إن انخراط الإعلام التربوي بشكل فعّال في تعزيز جسور التواصل بين المؤسسات التربوية والمجتمع، باعتباره وسيطًا بين المدرسة ومحيطها الأسري والاجتماعي، فهو لا يكتفي بتقديم المعلومات التربوية فحسب، بل يعمل على رفع وعي الأسر بأدوارها التربوية والتكوينية، خاصة فيما يتعلق بمتابعة تعلم الأبناء، وتوفير بيئة مشجعة على التحصيل الدراسي. كما يُمكّن الإعلام التربوي الآباء من مواكبة المستجدات التربوية، وفهم التحديات التي تواجه

---

[5] عطا الله احمد شاكر، إدارة المؤسسات الإعلامية، دار أسامة للنشر والتوز يع: عمان-الأردن،2011

[6] وليد تباتو، في المغرب.. هل نستطيع إصلاح منظومتنا التربوية؟، موقع الجزيرة (مدونات)، تاريخ الزيارة 2024/07/31

المؤسسات التعليمية، مما يُعزّز من مشاركتهم الفاعلة في دعم المدرسة، ومن خلال برامجه المتخصصة، ومواده التوعوية، يُسهم الإعلام في مدّ جسور التواصل بين الفاعلين التربويين وأولياء الأمور، قوامها الحوار والتعاون وتوحيد الجهود. وهكذا، يصبح الإعلام التربوي أداة لتقوية العلاقة بين الأسرة والمدرسة، وإن تحقيق التكامل في الأدوار يسهم في تنشئة جيل متوازن وقادر على الاندماج في محيطه بوعي ومسؤولية.

الإسهام في تنمية شخصية المتعلم من خلال تقديم نماذج إيجابية: يؤدي الإعلام التربوي دورًا مهمًا في تنمية شخصية المتعلم، من خلال تقديم نماذج سلوكية إيجابية تُحفّز على تبني القيم البناءة والسلوكيات المرغوبة، فهو يعزز لدى المتلقي مهارات التفكير النقدي عبر محتوى يشجع على السؤال والتحليل والتقييم، بدلاً من التلقي الأحادي للمعلومات. كما يحفز الإعلام التربوي على روح المبادرة والابتكار، من خلال عرض قصص نجاح وشخصيات تشكل مصدر إلهام، تبرز أهمية الإبداع والتجديد في مختلف مجالات الحياة. بهذا الشكل، لا يقتصر الإعلام التربوي على نقل المعرفة فقط، بل يصبح محفزاً للفرد على تطوير ذاته، وصقل قدراته، ومواجهة التحديات بكل ثقة وإيجابية، كما يسهم في بناء جيل قادر على التفكير، والمشاركة الفاعلة في مجتمعه، مما يعزز من فرص التنمية البشرية المستدامة.

مواكبة التطورات التربوية ونشر ثقافة التعلُّم مدى الحياة: فالإعلام التربوي أداة حيوية لمواكبة التطورات التربوية المستمرة ونشر ثقافة التعلم مدى الحياة بين أفراد المجتمع. في ظل التحولات الرقمية المتسارعة والرهانات المعرفية، يتيح الإعلام التربوي فرصًا متعددة للوصول إلى مصادر المعرفة بطرق مبتكرة ومتنوعة، ما يُسهم في تحديث المناهج التعليمية وتطوير مهارات المتعلمين. كما يدعم هذا الإعلام نشر الوعي بأهمية التعلم المستمر والتكيف مع التغيرات التقنية والثقافية، ليصبح الفرد قادرًا على التفاعل الإيجابي مع بيئته المتغيرة. ومن خلال اعتماد الوسائط الرقمية الحديثة والتقنيات التعليمية المتطورة، يعزز الإعلام التربوي إمكانية التعلم الذاتي والتعلم عن بعد، ما يوسع آفاق المعرفة ويكسر الحواجز الجغرافية والزمنية أمام المتعلمين. بذلك، يصبح الإعلام التربوي ركيزة أساسية في بناء مجتمع معرفي متطور ومواكب للتحديات المستقبلية.

مواجهة الظواهر السلبية داخل المجتمع: للإعلام التربوي دور حاسم في مواجهة الظواهر السلبية التي تهدد نسيج المجتمع، مثل العنف، التطرف، والانحراف، من خلال تقديم مضامين توعوية وإرشادية مدروسة وموجهة بعناية، عبر تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر هذه الظواهر، وتوفير بدائل

إيجابية تُسهم في بناء شخصية متوازنة لدى الأفراد، خصوصًا الشباب، كما يستخدم الإعلام التربوي أساليب متعددة لجذب المتلقي، مثل القصص التفاعلية، والحوارات الصحافية البناءة، والبرامج التي تبرز قيم التسامح والاحترام المتبادلين، من خلال هذه الجهود، يسعى الإعلام إلى دعم استقرار المجتمع، والحد من انتشار السلوكيات الضارة، وتعزيز ثقافة السلام والتعايش، ويُعتبر هذا النهج الوقائي والتربوي أحد الأعمدة الأساسية في سياسة الدولة لتحقيق تنمية مستدامة وتحصين المجتمع من الانحرافات السلبية.

دعم التربية على القضايا الراهنة: للإعلام التربوي دور فعال في دعم التربية على القضايا الراهنة التي تشكل تحديات أساسية للمجتمع الحديث، مثل حماية البيئة، وتعزيز الصحة النفسية، والأمن الرقمي " وذلك في أفق بناء جيل قادر على العيش في سلطة الصوت والصورة والكلمة"[7] بالإضافة إلى معالجة قضايا النوع الاجتماعي، عبر برامج ومضامين إعلامية هادفة، يتم توعية الأفراد بأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية، وأثر العوامل النفسية على جودة الحياة، وسبل حماية المعلومات الشخصية في الفضاء الرقمي. كما يسلط الإعلام التربوي الضوء على قيم المساواة والاحترام في التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي، مما يعزز من ثقافة التقبل والتعايش. ويعتمد الإعلام في ذلك على أساليب تفاعلية وجذابة، تساهم في بناء مجتمع واعٍ وقادر على مواجهة تحديات العصر، من خلال تبني ممارسات مستدامة وصحية ومسؤولة، بهذا الشكل، يصبح الإعلام التربوي أداة فعالة لترسيخ مفاهيم التطوير الذاتي والاجتماعي في أذهان المتعلمين والمجتمع بأسره، مما يمنحُ "المتلقين وعيا إعلاميا يؤهلهم للتعامل الايجابي مع وسائل الإعلام ومختلف رسائلها، تعاملا نقديا انتقائيا يمكنهم فهم رسائل وسائل الإعلام وإدراك الغايات والأهداف منها، حتى لا يقع ضحية لما تسعى إليه من تضليل وتدجين وغسل للعقول"[8]

المساهمة في دمقرطة المعرفة: إن الإعلام التربوي مظهر من مظاهر دمقرطة المعرفة، عبر توفير فرص متكافئة للوصول إلى المحتوى التربوي لجميع الفئات والشرائح الاجتماعية، بما في ذلك المجتمعات النائية والمهمشة، من خلال استخدام وسائل اتصال متنوعة ومتطورة، يُمكن لهذا الإعلام تجاوز الحواجز الجغرافية والثقافية، ليُصبح جسرًا يربط بين مصادر المعرفة والمتعلمين مهما كانت ظروفهم، هذا التوجه يسهم في تقليص الفجوات التعليمية والاجتماعية، ويعزز من فرص التعلم

---

[7] وليد تباتو، المرجع نفسه.

[8] عبد العزيز المنتاج: الثورة المعلوماتية والحاجة إلى التربية الإعلامية، موقع أنفاس، تاريخ الزيارة 2025/07/31

المستمر للجميع، دون تمييز أو حواجز تحول دون المشاركة الفاعلة في بناء المجتمع، كما يدعم الإعلام التربوي المبادرات التي تهدف إلى تطوير المهارات وتحسين جودة الحياة، ما يعكس دوره الحيوي في بناء مجتمع أكثر عدلاً وتكافؤاً في الفرص التعليمية والمعرفية.

ثانيا: خصائص الإعلام التربوي:

إن الأمر يتعلق بإعلام يوجه مضامينه نحوَ فئات محددة، بغية تحقيق أهداف مضبوطة، وتم تسطيرها بعناية تحترم مستوى الذكاء والإدراك عندَ الفئة المستهدفة، مما يجعله إعلاما مغايرا على مستوى الشكل والمضمون، ويمكن استعراض الخصائص التي ينفردُ بها الإعلام التربوي فيما يلي:

الدقة: يتصف الإعلام التربوي بالدقة والوضوح في المضامين التي يعرضها، فهو لا يتكئ على التخمين أو المعلومات غير المؤكدة، بل يسعى إلى تقديم محتوى معرفي وتربوي رصين، يراعي القيم التربوية والأخلاقية. كما يهدف إلى بناء الثقة لدى المتلقي من خلال المصداقية والموضوعية في تناول القضايا. وبذلك يُعدّ الإعلام التربوي أداة فعالة لنشر الوعي وتعزيز التفكير النقدي. فهو يبتعد عن الإثارة والسطحية، ويركز على المعنى والفائدة.

الوضوح: إن الفئات التي تعدّ هدفا في الإعلام التربوي هي الفئات الشابة أو الأطفال، مما يفرض على القائمين على إنتاج هذه المضامين، أن تكون واضحة، وبعيدة عن التعقيد، بخلاف بالمضامين التي تبث أمام المشاهدين من ذوي قدرات عقلية وفكرية متقدمة.

الشمولية: لا يكتفي الإعلام التربوي بمجال معرفي أو سلوكي محدد، بل يسعى إلى معالجة مختلف القضايا والمجالات التي تشغل حيزا من اهتمام المتعلمين وذويهم على السواء، فهو يواكب حاجات المتعلمين في مراحلهم المختلفة، وموفرا محتوى متنوعًا يراعي الفروق الفردية والثقافية، ومُسهما في ترسيخ القيم الإنسانية والمجتمعية، من خلال خطابه التوعوي والتثقيفي، وبذلك، يصبح الإعلام التربوي أداة شاملة لبناء الإنسان وتنمية وعيه.

الموضوعية: إن المضامين التربوية التي تبث أمام عين المشاهد أو تلتقطها أذن المستمع من فئات محددة، يجب أن تتصف بالموضوعية والحياد، حتى لا يكون المشاهد – الطفل أو الشاب – ضحية مضامين تم اختيارها بناء على انتماء أيدلوجي أو سياسي أو خدمة لأغراض وغايات ضيقة ومحدودة.

المصداقية: تُعدّ المصداقية من أهمّ مقومات الإعلام التربوي، إذ ينبغي أن تكون المعطيات والمعارف المقدَّمة دقيقة وموثوقة، ويتطلب ذلك إخضاع المحتوى لتدقيق علمي صارم قبل بثه، تجنبًا لنشر

معلومات مغلوطة أوغير مؤكدة، كما يُشترط اعتماد مصادر معرفية موثوقة ومعايير أكاديمية معترف بها، فالمحتوى التربوي لا يحتمل التساهل أو التهوين في صحة المعلومة، لما له من تأثير مباشر على وعي المتلقي وتكوينه المعرفي.

التحيين: يتطلب الإعلام التربوي مواكبة التطورات المعرفية والمستجدات التربوية بشكل مستمر، عبر تحيين مضامينه وتجديد معلوماته بما ينسجم مع حاجات المتعلمين وتغيرات السياق. فالمعرفة ليست جامدة، بل دينامية تتطور باستمرار، مما يفرض على الإعلام التربوي أن يُحدّث بياناته ويُراجع مفاهيمه بشكل دوري. كما يُعدّ التحيين وسيلة لضمان الجودة والملاءمة، وتعزيز ثقة المتلقي في المحتوى المُقدَّم.

الاستمرارية: يُفترض في الإعلام التربوي أن يحافظ على نسق منتظم في بث مضامينه، بعيدًا عن الموسمية أو التوقف المفاجئ، فالاستمرارية تضمن التراكم المعرفي لدى المتلقي، وتسهم في ترسيخ القيم والمهارات على المدى البعيد، كما تعكس جدية المشروع الإعلامي وتُكسبه المصداقية، إن الحضور الدائم للمحتوى التربوي في الفضاء الإعلامي يمُكّن من مواكبة حاجات المتعلمين ومسايرة التحولات المجتمعية والتربوية.

الملاءمة: يجب أن تتسم مضامين الإعلام التربوي بالملاءمة مع الفئة المستهدفة، من حيث السن، والثقافة، والحاجات التكوينية. فكل محتوى تربوي لا يراعي خصوصيات المتلقي قد يفقد أثره وفعاليته. كما تشمل الملاءمة اختيار اللغة المناسبة، وأسلوب العرض، وتنويع الوسائط المستعملة، ويُعدّ تحقيق هذا الشرط ضرورياً لضمان تفاعل المتعلمين مع الرسالة التربوية، واستيعابهم لها بشكل سليم وفعّال.

3. الاعلام التربوي في المغرب: الواقع والتحديات.

أولا: واقع الإعلام التربوي في المغرب.

صرف المغرب مجهودات كبرى من أجل الرقي بالإعلام التربوي، الذي يعد قاطرة أساسية للنهوض بالوطن، للحاق بمصاف الدول المتقدمة، فالإعلام يعدّ عنصرا وعاملا مساعدا ومُساهما في إمداد المواطن بالأدوات والوسائل التي تعينه حتى يكون في اللحظات الفارقة والفاصلة، وعليه فإن الإعلام التربوي ليس ترفا أو اختيارا غير مبني على أهداف، فهذا الشكل الإعلامي الذي يستهدف فئات معينة ومحددة في المجتمع، والذي ينتقي خطابه ومضامينه التي تتماشى والغايات التي تصبو

المدرسة إليها، فالإعلام التربوي يعدّ عاملا مساعدا للمؤسسة التربوي لكي تحقق أهدافها المسطرة، وفقد عمل المغرب في العقود الأخيرة على توفير بنية إعلامية تخصص ترسانة من برامجها ذات المحتوى التربوي والثقافي، ليس أدل على ذلك، ما تقدمه القناة الثقافية المغربية من خلال برامجها الثقافية والمعرفية التي تستهدف بدرجة أولى فئة الشباب والطفل، "بغرض إنضاج شخصيته ومواقفه لتمكينه من حسن الاختيار واتخاذ القرارات التي يراها انسب لبناء مشار يعه المستقبلية"[9]، بالإضافة إلى برامج أخرى موزعة على الإذاعات الوطنية والمحلية.

رغم ما بذل من مجهودات للرقي بإعلامنا التربوي الذي يشكل عاملا مساهما في النهوض بالحقل التعليمي، فإن المغرب أولى فائق عنايته بالتربوي عبر مداخل أخرى عصرية ومواكبة لتحولات العصر، من خلال إطلاق مجموعة من المنصات مثل "التعليم الرقمي في المدارس" ولقاءات نظّمت ضمن الاستراتيجية الوطنية Digital Morocco 2030، مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز التعلم التفاعلي والتخصيص حسب أداء الطالب وتكوينه للاندماج في سوق الشغل، علاوة على مبادرات فردية وشخصية قام بها أفراد بناء على مجهوداتهم الذاتية

ثانيا: تحديات الإعلام التربوي.

رغم المجهودات المبذولة للرقي بالإعلام التربوي، فإن الإعلام التربوي لا يزال محدود الأثر والتأثير مقارنة بالإعلام الذي العام، في غياب سياسة وطنية موحدة تضع في صلب التربية الإعلامية في المناهج التربوية، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين المبادرات المجتمعية المستقلة في غياب التنسيق واستدامة التأثير.

للتمثلات المسؤولين وعلى الشأن التربوي في بلادنا عامل أساسي ومساهم رئيسي يعوق تطور الإعلام التربوي، فالتصورات الخاطئة المكونة حول على الإعلام التربوي تبطئ من إدماج هذا الحقل الإعلامي في التربية، لكي يحقق أهدافه وطموحاته.

إن الهوة والتفاوت الرقميين خاصة في العالم القروي؛ حيث ندرة الأجهزة التعليمية وعدم الربط الانترنيت، تعد من العوامل المساهمة في عدم الاستفادة من الفرص التي يتيحها الإعلام التربوي.

---

[9] مصطفى نمر دعمس، الإعلام المدرسي، دار كنوز المعرفة للنشر: عمان-الاردن،2009، ص17

4. حلول للارتقاء الإعلام التربوي:

إن الارتقاء بالإعلام التربوي يتطلب مجهودات حثيثة، أجل بناء إعلام قادر الإسهام بشكل جلي في الرقي بمنظومتنا التربوية، وفقَ الأهداف التي تسطرها السياسات التربوية وانتظارات المجتمع، وعليه، فإن هذا الشكل الإعلامي مطالب بإنتاج مضامين دقيقة تراعي مختلف الفئات العمرية وتحترم الاختلافات الثقافية خاصة في المغرب، علاوة على اعتماد أساليب تواصل جديدة قادرة على استقطاب فئات سنية تتخذ من الهاتف ملاذا لها للتواصل والاتصال، ولا يخفى الدور الذي يضطلع به تكوين الإطارات الإعلامية في مجال التربية، من أجل إنتاج أفكار يصب جلها في اتجاه مخاطبة الجمهور الناشئ من الأطفال والشباب. مع فتح قنوات تواصل بين المؤسسات المشرفة على الشأن التعليمي والمؤسسات ذات الاهتمام بالشأن الإعلامي من أجل وضع مقترحات وبرامج قادرة على النهوض والرقي بالإعلام التربوي، مع تشجيع البحث العلمي في هذا المجال، عبر إشراك الأساتذة الجامعيين والطلبة لوضع تصورات وأفكار حول أهمية هذا الحقل الإعلامي وتأثيره على النشء.

المصادر والمراجع:

- Thomas Merz et Mareike Düssel, L'éducation aux medias à l'ère numérique. Hasler Stiftung, Cahiers- Juillet 2014
- عبد العزيز المنتاج: الثورة المعلوماتية والحاجة إلى التربية الإعلامية، موقع أنفاس
- عطا الله احمد شاكر، إدارة المؤسسات الإعلامية، دار أسامة للنشر والتوز يع: عمان-الأردن،2011
- عليل خليل مصطفى، القيم الإسلامية والتربية، دراسة في طبيعة القيم ومصادرها ودور التربية الإسلامية في تكوينها، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ماجدة لطفي السيد، تقنيات الإعلام التربوي والتعليمي، دار أسامة للنشر والتوزيع: عمان -الأردن، 2011
- محمد أحمد موسى، التربية وقضايا المجتمع المعاصر، دار الكتاب الجامعي: العين-الإمارات العربية المتحدة،2002
- مصطفى نمر دعمس، الإعلام المدرسي، دار كنوز المعرفة للنشر: عمان-الاردن،2009
- وليد تباتو، في المغرب.. هل نستطيع إصلاح منظومتنا التربوية؟، موقع الجزيرة (مدونات).

الإعلام المغربي وصناعة المناعة الفكرية ضد التطرف: هل يعمل المغرب على صناعة حكامة سردية ؟

" Moroccan media and the construction of intellectual immunity against extremism: Is Morocco working on crafting narrative governance?"

أسامة طايع

باحث بمركز دراسات الدكتوراه في القانون والإقتصاد أكدال

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، الرباط المغرب

ملخص:

يستعرض هذا البحث الجهود التي تبذلها المملكة المغربية لمواجهة التطرف الفكري والديني والاجتماعي، مسلطاً الضوء على دور الإعلام، والتعليم، والسلطات الدينية في تعزيز الوعي الجمعي والحد من انتشار الأفكار المتطرفة. ويؤكد البحث أن التطرف لا يشكل تهديدًا فرديًا فحسب، بل يشكل خطرًا على التماسك الاجتماعي والاستقرار الوطني.

كما يناقش البحث آليات الحكامة السردية، التي تمثل أدوات فعالة لإدارة الخطاب العام، من خلال صياغة الرسائل الإعلامية والتربوية والدينية بطريقة تراعي السياق الثقافي والاجتماعي المغربي. ويخلص البحث إلى أن بناء مناعة فكرية لدى المواطن عبر التعليم والتثقيف والإعلام المستنير يعد أحد أهم الحلول للحد من التطرف وتعزيز الانسجام المجتمعي، مع التأكيد على أهمية تضافر الجهود بين الدولة والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية.

الكلمات المفتاحية:

التطرف الفكري، التطرف الديني، الحماية الفكرية، الإعلام التربوي، السردية، الوعي الجمعي، الانسجام الاجتماعي، المغرب

Abstrac :

This study examines Morocco's efforts to combat intellectual, religious, and social extremism, highlighting the roles of media, education, and religious authorities in raising collective awareness and preventing the spread of extremist ideas. The research emphasizes that extremism is not merely an individual threat but a significant danger to social cohesion and national stability.

The study also explores mechanisms of narrative governance, which provide effective tools for managing public discourse through media, educational, and religious messaging tailored to the Moroccan cultural and social context. It concludes that building intellectual immunity among citizens through education, enlightened media, and cultural initiatives is a crucial strategy to limit extremism and foster social harmony, stressing the necessity of coordinated efforts among the state, civil society, and religious institutions.

Keywords:

Intellectual extremism, Religious extremism, Cognitive immunity, Educational media, Narrative governance, Collective awareness, Social cohesion, Morocco

المقدمة

في عالم تتنازع فيه السرديات، وتتناسل فيه الخطابات الرقمية على نحو متسارع، لم يعد الأمن في مفهومه الكلاسيكي مقصوراً على حماية الحدود والمجالات الترابية، بل أصبح يشمل أيضًا حماية العقول والمعاني، باعتبار أن السيطرة على التمثّلات والرموز تشكّل اليوم أحد أبرز أبعاد السلطة في المجتمعات المعاصرة [1].

ذلك أن التطرف، بمختلف تجلياته، لم يعد مجرد سلوك عنيف معزول، بل تحوّل إلى ظاهرة سردية تنبني على منظومة من الرموز والمعاني والتأويلات التي تُعيد تشكيل وعي الأفراد والجماعات[2]، وتُنتج رؤية مغلقة للعالم قائمة على الإقصاء والقطيعة [3].

من هذا المنطلق، برزت في السنوات الأخيرة مقاربة جديدة في التفكير الأمني تُعرف بـ الأمن السردي (Narrative Security)، وهي مقاربة تقوم على فكرة أن الصراع المعاصر بين الدول والجماعات لم يعد يدور فقط حول الموارد أو النفوذ المادي، بل حول القدرة على صياغة السردية الأكثر إقناعًا وتأثيراً في الإدراك الجماعي[4].

فالسرد[5]، في هذا السياق، لم يعد أداة تواصلية محايدة، بل أصبح مجالًا استراتيجيًا للتنافس على الشرعية والمعنى والخوف.

وفي هذا الإطار، يتقدّم المغرب كأحد النماذج الإقليمية البارزة التي استطاعت أن تزاوج بين الأمن الصلب والأمن الناعم، من خلال بناء منظومة فكرية وإعلامية ودينية متكاملة، تهدف إلى صناعة المناعة الفكرية[6] ضد التطرف العنيف، بدل الاكتفاء بالمقاربة الأمنية الزجرية[7].

ويعكس هذا التوجّه وعيًا مبكراً بأن مواجهة التطرف لا تقتصر على تفكيك الخلايا، بل تشمل تفكيك السرديات التي تُغذّيه وتمنحه قابلية الانتشار.

[1] Foucault, M. (1972). The Archaeology of Knowledge. Routledge.
Habermas, J. (1989). The Structural Transformation of the Public Sphere. Polity Press.

[2] أبو زيد، نصر حامد. نقد الخطاب الديني. القاهرة: سينا للنشر، 1992.

[3] Van Dijk, T. A. (2008). Discourse and Power. Palgrave Macmillan.

[4] Thorhildsen, L. (2017). Narrative and Security Studies.

[5] Miskimmon, A., O'Loughlin, B., & Roselle, L. (2013). Strategic Narratives. Routledge.

[6] DGAP. (2020). Socio-Economic Development and Violent Extremism in Morocco.

[7] Search for Common Ground. (2018). Transforming Violent Extremism Through Media in Morocco.

منذ أحداث الدار البيضاء سنة 2003، تحوّل المغرب تدريجيًا من دولة متلقية للتهديد إلى فاعل منتج للسياسات والخبرات في مجال مكافحة التطرف، عبر سلسلة من الإصلاحات البنيوية التي مست الحقل الديني، والإعلامي، والتربوي، وأعادت تنظيم العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع [8].

غير أن هذا المسار يطرح اليوم سؤالًا نوعيًا يتجاوز منطق التقييم الأمني المباشر، ويتمثل في مدى القدرة على الانتقال من مرحلة الردّ إلى مرحلة التدبير الاستراتيجي للمعنى[9].

وتأسيسًا على ذلك، يبرز سؤال محوري:

هل استطاع المغرب الانتقال من مقاربة مواجهة التطرف إلى مقاربة حكامة السردية؟

أي هل نجح في بناء منظومة سردية مؤسساتية قادرة على إدارة الخطاب العمومي، وتحصين الوعي الجماعي ضد الاختراقات الفكرية، في ظل فضاء رقمي مفتوح يتسم بتعدد وتنافس السرديات[10]؟ .

في هذا السياق، يوجد الإعلام المغربي – باعتباره وسيطًا مركزيًا بين الدولة والمجتمع – في قلب هذا التحول، فلم يعد يضطلع بدور ناقل الخبر أو وسيط المعلومة فحسب، بل أضحى فاعلًا في ما يمكن تسميته بـ الأمن الرمزي، من خلال مساهمته في صياغة الوعي الجماعي، وبناء صورة الذات الوطنية، وتأطير النقاش العمومي في مواجهة سرديات العنف والكراهية [11]

ومن هنا، تبرز أهمية هذه الورقة في مساءلة مدى قدرة الإعلام المغربي على الإسهام في صناعة المناعة الفكرية ضمن أفق الحكامة السردية، أي إدارة المعنى وتوجيه الخطاب داخل رؤية استراتيجية منسجمة، تجمع بين الاتصال المؤسساتي، والإعلام العمومي، والمنصات الرقمية، والخطاب الديني والثقافي، بما يعزز الأمن الفكري والاستقرار الرمزي للمجتمع.

---

[8] وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. إصلاح الحقل الديني بالمغرب (موقع الوزارة)

[9] الرابطة المحمدية للعلماء. الأمن الروحي ومواجهة التطرف.

[10] Hajer, M. (1995). The Politics of Environmental Discourse. Oxford University Press.

[11] إبراهيم، عبد الله. السردية العربية: قراءة ثقافية. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2010.

الإطار المفاهيمي: من الأمن السردي إلى حكامة السردية

يُشير مصطلح الأمن السردي (Narrative Security) إلى قدرة الدول والمجتمعات على حماية سردياتها المؤسسة لهويتها وشرعيتها ورؤيتها للعالم، باعتبار أن السرد لا يُختزل في كونه أداة للتعبير الرمزي، بل يمُثّل آلية مركزية لتشكيل الوعي الجماعي وتنظيم الإدراك الاجتماعي وتوجيهه نحو مسارات محددة [1].

ومن هذا المنظور، يصبح التحكم في الفضاء السردي شرطاً من شروط الاستقرار الرمزي والسياسي داخل المجتمعات المعاصرة.

وفي هذا السياق، يرى الباحث الدنماركي لارس تورهيدسن أن السرد الأمني يتمثل في "القدرة على ضبط المعاني التي تُبنى حول التهديدات والأمن في المجال العمومي"، وهو ما يجعل التحكم في السرد شرطاً للتحكم في الخوف، ومن ثمّ في السلوك الاجتماعي والسياسي.

وفق هذه الأرضية، تمثّلات الخطر لا تُنتج فقط عبر الوقائع المادية، بل تتشكّل أساسًا عبر الخطاب الذي يُؤطّر تلك الوقائع داخل سرديات محدد، حيث يُنظر إلى الإرهاب أو التطرف العنيف بوصفه خطراً مادياً أو عسكرياً فحسب، بل باعتباره سردية موازية تسعى إلى نزع الشرعية عن سرديات الدولة والمجتمع المدني، من خلال تقديم خطاب بديل يقوم أحيانا على فكرة الإقصاء، العنف، والهوية المغلقة، ويعيد تعريف مفاهيم العدالة والانتماء والشرعية خارج الإطار الوطني [2].

وتكمن خطورة هذه السرديات في قدرتها على استقطاب الأفراد عبر بناء سرديات مظلومية وخلاص تتجاوز الواقع المادي المباشر.

ولذلك، يصبح التصدي للتطرف مهمة سردية بامتياز وليس فقط أمنية، لا تقتصر على تفكيك الشبكات التنظيمية، بل تستلزم بناء سردية مضادة أكثر إقناعًا، وأكثر تجذرًا في الواقع الوطني، وأكثر قدرة على مخاطبة تطلعات الشباب وحاجاتهم الرمزية والاجتماعية، وهو ما تؤكد عليه أدبيات السرديات الاستراتيجية والأمن الناعم [3].

---

[1] Foucault, M. (1972). The Archaeology of Knowledge. London: Routledge. Thorhildsen, L. (2017). Narrative and Security Studies. (Journal articles/ conference papers).

[2] Miskimmon, A., O'Loughlin, B., & Roselle, L. (2013). Strategic Narratives: Communication Power and the New World Order. London: Routledge.

[3] Briant, E. L. (2019). Propaganda and Counter-Terrorism. Routledge.

ومن جانب آخر، تقوم المناعة الفكرية[4] على فكرة الحماية الذهنية من الاختراقات الفكرية والسلوكية، وهي مناعة لا تُبنى عبر المنع أو الرقابة، بل من خلال التربية النقدية، وتعزيز التفكير المستقل، والإعلام التشاركي القادر على رفع مستوى الوعي بالذات وبالآخر داخل فضاء ديمقراطي منضبط[5]، ما يطرح السؤال حول قدرة .

ويُنظر إلى المناعة الفكرية، في هذا الإطار، بوصفها آلية وقائية طويلة المدى تُكمل المقاربات الأمنية التقليدية، ولا تُنافسها أو تُلغيها، إذ تستهدف معالجة الجذور الرمزية والمعرفية للتطرف قبل تحوّلها إلى سلوك عنيف [6]. فبينما تشتغل المقاربات الأمنية الصلبة في مستوى ردّ الفعل والاحتواء الآني، تعمل المناعة الفكرية في مستوى الوقاية الاستباقية عبر بناء الوعي النقدي، وتعزيز القدرة على التفكيك والمساءلة، وترسيخ الانتماء الإيجابي القائم على الثقة في المرجعيات الوطنية الدينية والمؤسساتية [7].

في السياق المغربي، يرتبط مفهوم المناعة الفكرية ارتباطًا وثيقًا بما اصطلح عليه بـ الأمن الروحي، وهو مفهوم مؤسساتي طوّرته الدولة المغربية منذ منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة، ويقوم على حماية الثوابت الدينية الوطنية (المذهب المالكي، العقيدة الأشعرية، التصوف السني، وإمارة المؤمنين) باعتبارها إطارًا رمزيًا جامعًا للهوية الدينية، وحصنًا وقائيًا ضد نزعات الغلو والتكفير [8].

وقد أكدت الرابطة المحمدية للعلماء في عدد من تقاريرها المرجعية أن مواجهة التطرف لا يمكن اختزالها في المعالجة الأمنية الزجرية، بل تستوجب، أساسًا، "تحصين البنية الذهنية والرمزية للمجتمع، وخاصة لدى فئة الشباب، من خلال خطاب ديني معرفي متوازن ومتجدد"[9].

وبالموازاة مع ذلك، شدّد المجلس العلمي الأعلى في خلاصات عدد من ندواته التأطيرية على ضرورة الانتقال من منطق الوعظ التقليدي إلى ما يمكن وصفه بـ البلاغ الديني الوقائي، القادر على ربط القيم الدينية بالسياق الاجتماعي والاقتصادي والإنساني، ومواجهة التأويلات المتشددة للنصوص

---

[4] العبادي، أحمد "جهود المملكة المغربية في مكافحة التطرف الديني والوقاية منه"، محاضرة أُلقيت بالدار البيضاء، 7 فبراير 2017، منشورة ضمن تغطية إخبارية لموقع ميدي1تيفي ووكالة المغرب العربي للأنباء (و.م.ع)، بتاريخ 8 فبراير 2017.

[5] الجابري، محمد عابد. تكوين العقل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.

[6] لرابطة المحمدية للعلماء. الأمن الروحي ومقوماته في النموذج المغربي. الرباط.

[7] بلقزيز، عبد الإله. الدين والسياسة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[8] وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. إصلاح الحقل الديني بالمغرب. الرباط. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات (ECCI). محاربة التطرف – دور الرابطة المحمدية للعلماء في المغرب، تقرير تحليلي، وحدة الدراسات والتقارير (31)، بون، 14 أغسطس 2023.

[9] الرابطة المحمدية للعلماء. مواجهة التطرف: مقاربات معرفية وتربوية. الرباط.

الدينية عبر المعرفة والسياق، لا عبر منطق التحريم أو الإقصاء [10]. ويكشف هذا التوجّه عن إدراك مؤسساتي متنامٍ بأن معركة مكافحة التطرف هي، في جوهرها، معركة على التأويل والمعنى داخل المجال العمومي.

ومن جهة أخرى، أسهمت السياسات العمومية في مجال الإعلام والتربية في بلورة بُعد مدني للمناعة الفكرية، من خلال برامج التربية على الإعلام ومحاربة خطاب الكراهية التي أطلقتها الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهاكا)، بشراكة مع فاعلين إعلاميين وتربويين ومجتمعيين [11].

وترتكز هذه المقاربة على تمكين المتلقي من أدوات تحليل الخطاب، والتمييز بين الخبر والتأويل والدعاية، بما يُقلّص من قابلية التلقي السلبي للسرديات المتطرفة، خاصة داخل الفضاء الرقمي المفتوح[12]

ويرى عدد من الباحثين المغاربة أن بناء المناعة الفكرية يظل رهينًا بتكامل الأدوار بين المدرسة، والإعلام، والمسجد، والأسرة، باعتبارها وسائط ثقافية قادرة على إنتاج معنى مشترك ومستدام.

وفي هذا السياق، يؤكد عبد الإله بلقزيز أن غياب هذه الوسائط أو ضعفها "يترك فراغًا دلاليًا تستثمره الخطابات الراديكالية لفرض تأويلات مغلقة للهوية والدين والواقع" [13].

وفي الاتجاه نفسه، يشير أحمد عبادي، الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، إلى أن الوقاية من التطرف تمر عبر "إعادة الاعتبار للعقل النقدي في فهم النص والواقع، وربط التدين بالقيم الإنسانية الجامعة" [14].

وعليه، فإن المناعة الفكرية، في التجربة المغربية، لا تُفهم كخطاب وعظي ظرفي أو كسياسة أمنية مؤجَّلة الأثر، بل كـ خيار استراتيجي ممتد يستند إلى الحكامة السردية، ويشتغل على إدارة المعنى داخل الفضاء العمومي، عبر إنتاج سرديات وطنية بديلة عن العنف، قائمة على الاعتدال، والانتماء، والكرامة الإنسانية.

---

[10] المجلس العلمي الأعلى. دور العلماء في تحصين المجتمع من الغلو والتطرف. الرباط.

[11] الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهاكا). دليل التربية على الإعلام ومحاربة خطاب الكراهية. الرباط.

[12] بنسعيد، محمد. الإعلام المغربي والتحدي الرقمي. منشورات جامعية، المغرب.

[13] بلقزيز، عبد الإله. الدين والحداثة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[14] عبادي، أحمد. محاضرات وندوات حول تجديد الخطاب الديني ومواجهة التطرف. منشورات الرابطة المحمدية للعلماء. العبادي، أحمد. "جهود المملكة المغربية في مكافحة التطرف الديني والوقاية منه"، محاضرة أُلقيت بالدار البيضاء، 7 فبراير 2017، منشورة ضمن تغطية إخبارية لموقع ميدي1تيفي ووكالة المغرب العربي للأنباء (و.م.ع)، بتاريخ 8 فبراير 2017.

ومن هذا المنظور، تشكل المناعة الفكرية أحد الأعمدة البنيوية للأمن السردي المغربي، وجسراً مفصلياً بين الأمن الصلب والأمن الناعم في إطار مقاربة شمولية مستدامة لمواجهة التطرف العنيف[15].

بالتركيز على السياق المغربي، برز مفهوم المناعة الفكرية بشكل أوضح ضمن السياسات العمومية بعد سنة 2015، خصوصًا مع إحداث مؤسسات وهيئات ذات وظيفة دينية وتربوية وإعلامية، من قبيل مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، ومعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهاكا)، التي أطلقت برامج ودلائل متعلقة بالتربية الإعلامية ومحاربة خطاب الكراهية والتطرّف[16] .

وتشكّل هذه المبادرات مجتمعة البنية الأساسية للأمن السردي المغربي، حيث تتكامل الأدوار بين الإعلام، والمدرسة، والمسجد، والأسرة، في بناء خطاب وقائي متعدد المستويات، يهدف إلى تحصين الوعي الجماعي، وتعزيز الانتماء، والحد من قابلية الاختراق السردي المتطرف داخل المجتمع [17].

أما الإعلام فيلعب الدور الأكثر مرونة وحيوية، لكونه يملك القدرة على بناء الرموز وتوجيه الرأي العام في اللحظة الراهنة.

حكامة السردية "عودة على ضوء الأدبيات النظرية

تُعدّ حكامة السردية (Narrative Governance) امتداداً مفاهيمياً لتحولات عميقة عرفتها دراسات الاتصال السياسي وتحليل الخطاب، خصوصًا مع الانتقال من تصور السلطة باعتبارها منظومة قرارات وإكراهات قانونية، إلى فهمها كقدرة على إنتاج المعنى وتنظيم التمثّلات داخل الفضاء العمومي. ويُحيل هذا المفهوم إلى الكيفية التي تُدار بها السرديات الجماعية، وتنسق من خلالها الخطابات الصادرة عن فاعلين متعددين، بما يضمن حدًا أدنى من الانسجام الرمزي والاستقرار المعنوي داخل المجتمع.

ينطلق الأساس النظري لحكامة السردية من أعمال ميشال فوكو حول الخطاب والسلطة، حيث بيّن أن السلطة لا تُمارَس فقط عبر القوانين والمؤسسات، بل عبر أنظمة الخطاب التي تُنتج "أنماط الحقيقة" وتحدّد ما يمكن قوله وما لا يمكن قوله داخل المجال العمومي [18].

[15] الرابطة المحمدية للعلماء. مواجهة التطرف: مقاربات معرفية وتربوية. الرباط.

[16] الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري (الهاكا). دلائل المعالجة الإعلامية لخطاب الكراهية.

[17] الرابطة المحمدية للعلماء. الأمن الروحي ومواجهة التطرف العنيف. الرباط.

[18] Foucault, M. (1972). The Archaeology of Knowledge. London: Routledge.

ووفق هذا التصور، لا يُفهم الخطاب باعتباره أداة ناقلة للمعرفة فحسب، بل كآلية تنظيمية تتحكم في إنتاج المعنى وتوزيعه.

وعليه، فإن حكامة السردية لا تعني فرض خطاب رسمي أحادي، بل تنظيم شروط إنتاج المعنى داخل الفضاء العمومي بما يحول دون هيمنة سرديات متطرفة أو تفكيكية قادرة على زعزعة التماسك الاجتماعي.

يتقاطع مفهوم حكامة السردية مع أدبيات تحليل السياسات القائمة على السرد (Narrative Policy Analysis)، كما طوّرها *إيمري رو*، والتي ترى أن السياسات العمومية تُبنى أساسًا على سرديات تُعرّف المشكلات وتقترح الحلول الممكنة، أكثر مما تُبنى على معطيات تقنية مجردة[19].

فالسردية، في هذا المنظور، تشكّل إطارًا لتبسيط الواقع المعقّد وإكسابه قابلية للفهم والتدبير.

وفي السياق نفسه، يؤكد مارتن هاجر أن تشكّل السياسات يمر عبر ما يسميه "تحالفات خطابية" (Discourse Coalitions)، تتقاسم سرديات وتأويلات مشتركة حول القضايا العمومية، وهو ما يجعل إدارة هذه السرديات عنصرًا حاسمًا في الاستقرار السياسي والرمزي[20].

من منظور تحليل الخطاب النقدي، قدّم تيون فان دايك مقاربة مركزية لفهم دور الإعلام في إعادة إنتاج التمثّلات الاجتماعية وعلاقات السلطة. فالإعلام، وفق هذا التصور، لا يعكس الواقع بقدر ما يُعيد بناءه من خلال آليات لغوية وسردية مثل التأطير (Framing)، والانتقاء، وترتيب الأحداث ضمن حبكات دلالية معينة [21].

وبناءً على ذلك، تصبح حكامة السردية مرتبطة بشكل مباشر بقدرة المؤسسات الإعلامية على تنظيم الأطر التفسيرية الكبرى التي يتم من خلالها تأويل قضايا حساسة مثل التطرف، أو الهوية، أو الأمن، دون اللجوء إلى أدوات الرقابة المباشرة.

في حقل العلاقات الدولية ودراسات الأمن، طوّر مولفيلد، أولوغلين، وروزيل مفهوم السرديات الاستراتيجية (Strategic Narratives)، معتبرين أن الدول تسعى إلى بناء قصص كبرى عن ذاتها، وعن النظام الدولي، وعن الآخرين، بهدف التأثير في إدراك الجماهير داخليًا وخارجيًا [22]

---

[19] Roe, E. (1994). Narrative Policy Analysis: Theory and Practice. Durham: Duke University Press.

[20] Hajer, M. (1995). The Politics of Environmental Discourse. Oxford: Oxford University Press.

[21] Van Dijk, T. A. (2008). Discourse and Power. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

[22] Miskimmon, A., O'Loughlin, B., & Roselle, L. (2013). Strategic Narratives: Communication Power and the New World Order. London:

وتتقاطع حكامة السردية مع هذا الطرح من حيث اعتبارها آلية داخلية لإدارة السرديات الوطنية، بما يخدم أهداف الأمن الناعم والاستقرار الرمزي، خصوصًا في السياقات التي تعرف تنافسًا سرديًا حادًا.

في هذا الإطار، يكتسب مفهوم الأمن السردي (Narrative Security) أهمية خاصة في ربط السرد بالبعد الأمني. إذ يرى لارس تورهيدسن أن التهديدات المعاصرة لا تستهدف الأجساد والمجالات الترابية فقط، بل تستهدف المعنى والخوف والتصورات الجمعية، ما يجعل السرد ساحة مركزية للصراع [23].

وعليه، يمكن التمييز بين:

- الأمن السردي بوصفه حالة تحصين رمزي للوعي الجماعي،
- وحكامة السردية بوصفها الآلية المؤسسية التي تسمح بتحقيق هذا التحصين بشكل مستدام.

تميّز الأدبيات النقدية بين حكامة السردية وبين الدعاية أو التحكم الإيديولوجي في الخطاب.

ففي أعمال يورغن هابرماس حول الفضاء العمومي، يُنظر إلى التعددية والنقاش العقلاني كشرط أساسي للديمقراطية التداولية، شريطة وجود أطر مشتركة تنظم هذا التعدد.[24] من هذا المنطلق، لا تهدف حكامة السردية إلى إلغاء الاختلاف، بل إلى تأطيره ضمن مرجعية دلالية جامعة تحول دون التفكك الرمزي أو الانزلاق نحو الاستقطاب العنيف.

في المجتمعات التي تواجه تحديات مركبة، مثل التطرف العنيف أو فقدان الثقة في المؤسسات، تصبح حكامة السردية ضرورة استراتيجية، لأنها تمكّن الدولة والمجتمع من استعادة المبادرة الرمزية داخل فضاء اتصالي مفتوح.

ويغدو الإعلام، والتعليم، والخطاب الديني، والإنتاج الثقافي، عناصر متكاملة ضمن منظومة واحدة لإدارة المعنى، بما ينسجم مع مقاربات الأمن الناعم والأمن الفكري المعاصرة.

التجربة المغربية في حكامة السردية: من إصلاح الحقل الديني إلى إدارة المعنى في الفضاء الإعلامي

في التجربة المغربية، بدأت ملامح هذه "الحكامة " تتشكل تدريجيًا مع إصلاح الحقل الديني

Routledge.

[23] Habermas, J. (1989). The Structural Transformation of the Public Sphere. Cambridge: Polity Press.

[24] Thorhildsen, L. (2017). Narrative and Security Studies. (Journal articles / conference papers).

وتحديث المنظومة الإعلامية، حيث أصبحت الخطابات الرسمية والإعلامية أكثر انسجامًا في الترويج لقيم المواطنة، والاعتدال، والتنمية، والتمسك بالهوية الوطنية الجامعة[25].

إنّ خطاب الدولة المغربية حول قضايا الإرهاب أو النموذج التنموي[26] مثلاً، ليس مجرد بيانات رسمية، بل سرديات مُحكمة تُبنى بلغة رمزية تهدف إلى إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والوطن، وإلى إقناع الفاعلين المحليين والدوليين بقدرة المغرب على بناء نموذج خاص للأمن الناعم.

أحد مكامن القوة في المقاربة المغربية هو الانتقال من السردية الدينية إلى السردية الوطنية الجامعة[27]، أي من التركيز على تصحيح المفاهيم الدينية فقط، إلى بناء خطاب وطني متكامل يربط بين الأمن الفكري والتنمية والكرامة.

فمواجهة التطرف لا يمكن أن تنجح في مجتمع يشعر بالتهميش أو الإقصاء، لذلك فإن "السردية التنموية" التي تقودها الدولة من خلال مشاريع مثل "النموذج التنموي الجديد" و"مبادرة التنمية البشرية" يمكن إعتبارها جزءًا من الأمن السردي لأنها تُقدّم للمواطن قصة بديلة عن "الانتماء والأمل والمستقبل".

والإعلام في هذا الإطار ليس مجرد وسيط، بل هو المسرح الذي تُعرض عليه سردية الوطن[28]. فعندما يُنتج الإعلام قصصًا عن نجاح شباب من مناطق هامشية، أو عن مبادرات نسائية رائدة، أو عن مشاريع بنية تحتية في الصحراء، فهو يمُارس ما يمكن تسميته بـ المناعة السردية، أي تقديم رواية مضادة للفشل والضياع واليأس التي يستغلها التطرف لتجنيد الأفراد.

يتجه مجموعة من الباحثين، إلى إعتبار التحول الحالي يهم الإنتقال من "حكامة المؤسسات" إلى "حكامة المعاني" هو السمة المميزة لعصر الاتصال الرقمي، حيث أصبح التحكم في المعنى أهم من التحكم في القرار.

وهنا تبرز أهمية الإعلام الوطني كفاعل في صناعة المعنى، لا سيما في مواجهة "الفضاء السردي المفتوح" الذي أوجدته الشبكات الاجتماعية، حيث تتقاطع روايات الدولة والمجتمع والأفراد والجماعات

---

[25] وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المملكة المغربية إصلاح الحقل الديني بالمغرب: الثوابت والاختيارات الموقع الرسمي:

[26] لجنة النموذج التنموي الجديد النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة

[27] بورشاشن، وائل. "السردية التاريخية الوطنية" توضع على طاولة تشريح أكاديميّين مغاربة. هسبريس (قسم فن وثقافة)، 23 نونبر 2024. منشور عن أشغال يوم دراسي بالمعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب – الرباط.

[28] فاطمة برودي، الإعلام الفضائي العربي بين تحديات الحراك ورهانات الاستقرار، أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية اكدال، جامعة محمد الخامس الرباط السنة الجامعية 2014-2015 صفحة 110

في زمن واحد ومجال واحد.

بالتالي، فإن حكامة السردية في صيغتها المغربية تسعى إلى ضبط هذا المجال اللامحدود من خلال ثلاث آليات:

1. **الإقناع عبر النموذج: أي إبراز التجارب التنموية والرمزية التي تُجسد القيم الوطنية في الميدان.**
2. **الموازنة بين الحرية والمسؤولية: بحيث يُسمح بتعدد الأصوات دون السماح للفوضى الرمزية التي تهدد الأمن الفكري.**
3. **المأسسة الاتصالية: عبر مؤسسات مثل "الهاكا"، و"القطب العمومي"، و"وكالة المغرب العربي للأنباء"، "الرابطة المحمدية للعلماء"..... التي تشكّل دعائم لحماية الخطاب الوطني من التشتت أو التسييس المفرط.**

وبالتركيز على الإعلام المغربي اليوم ليس فقط مرآة للتحولات الاجتماعية، بل أصبح جزءًا من منظومة الأمن الثقافي والفكري، وذلك من خلال البرامج الحوارية، والنشرات الإخبارية، والوثائقيات، والدراما، والمحتوى الرقمي الجديد، يتبلور خطاب يعيد تأطير صورة الإسلام المغربي المعتدل، ويُبرز قيم التعدد والانفتاح التي تُشكّل لبّ الهوية المغربية.

أحد المداخل المهمة لفهم مسألة الحكامة السردية، التأويل الإعلامي، حيث طريقة تقديم الحدث، واختيار الكلمات، وترتيب الصور، أحيانا ليست محايدة، بل تسهم في بناء معنى معيّن.

وعندما يُغطّي الإعلام قضايا الإرهاب أو التطرف دون حسّ تأويلي نقدي، فإنه قد يساهم – دون قصد – في إعادة إنتاج خطاب العنف.

من هنا، تبرز أهمية تكوين الصحافيين في مجال "أخلاقيات التغطية السردية"، وهي مقاربة توازن بين الحق في الإخبار وواجب حماية الوعي العام.

يشار هنا الى إبراز برامج تكوين الصحافيين في مجال محاربة التطرف الرقمي تحوّلًا نوعيًا في تموقع الإعلام داخل الاستراتيجيات الوقائية لمواجهة التطرف في المغرب، إذ لم يعد الصحافي يُنظر إليه باعتباره ناقلاً للمعلومة أو موثقًا للحدث فحسب، بل كفاعل سردي مركزي في إدارة المعنى داخل الفضاء الرقمي.

فالاستهداف المتزايد للشباب من طرف الجماعات المتطرفة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وما يرافقه من تطور في تقنيات الاستقطاب والتجنيد، فرضا الانتقال من ردّ فعل إعلامي ظرفي إلى بناء قدرات مهنية مستدامة لدى الصحافيين، تمكّنهم من فهم البنية الخطابية للتطرف وآليات اشتغاله الرمزي والذّهني.

ويُنظر إلى هذا التكوين، كما توضحه تجربة الرابطة المحمدية للعلماء بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسفارة اليابان، باعتباره رافعة وقائية تشتغل على تحصين الوعي قبل تحوّل التطرف إلى عنف فعلي[29].

وتكشف مضامين هذه الدورات التكوينية عن وعي مؤسساتي متقدم بأن مواجهة التطرف الرقمي لا يمكن أن تتم بالخطاب الإعلامي التقليدي أو بالتجريم الأخلاقي للظاهرة، بل تقتضي تمكين الصحافيين من كفايات تقنية وسردية متقدمة في إنتاج المحتوى الرقمي.

إذ يركّز التكوين على صناعة مضامين جذابة، مختزلة، وقادرة على المنافسة داخل المنصات الرقمية، بما يسمح ببناء سرديات بديلة تحاكي المنطق الاتصالي للجماعات المتطرفة، ولكن ضمن حمولة قيمية إيجابية قائمة على السلم والاعتدال والانتماء.

ويعكس هذا التوجه إدراكًا بأن الصراع في البيئة الرقمية هو صراع على المعنى والتأثير والتمثّل، أكثر منه مجرّد مواجهة خطاب بخطاب مضاد [30]

كما يُجسّد تكوين الصحافيين، في هذا السياق، أحد الأبعاد التطبيقية لـ الحكامة السردية في التجربة المغربية، من خلال تنسيق الأدوار بين الفاعل الديني، والمؤسسة الإعلامية، والشركاء الدوليين، بهدف إنتاج خطاب رقمي منسجم مع الثوابت الوطنية وقيم المواطنة.

فتمكين الصحافيين من أدوات تحليل خطاب التطرف وصناعة البدائل السردية يعكس رغبة في تحويل الإعلام من وسيط للتغطية إلى فاعل وقائي يُسهم في تحصين الشباب وإعادة توجيه النقاش العمومي داخل الفضاء الافتراضي. ومن هذا المنظور، لا يُفهم تكوين الصحافيين كإجراء تقني معزول، بل كاستثمار استراتيجي في الأمن السردي الوطني، يقوم على بناء مناعة فكرية طويلة الأمد ضد التطرف العنيف [31].

---

[29] داسع المحجوب. تكوين يدرب الصحافيين على محاربة التطرف الرقمي، هسبريس – قسم السلطة الرابعة، 30 يونيو 2021

[30] نفس المصدر

[31] نفس المصدر

في هذا الصدد، كانت الهاكا قد أصدرت دليلاً تحريرياً سنة 2022 حول "المعالجة الإعلامية للجرائم والأحداث الإرهابية"، يهدف إلى تقوية الحسّ السردي لدى المهنيين، إذ يعد الدليل آنذاك خطوة أساسية نحو مأسسة الوعي السردي في الممارسة الإعلامية المغربية.

لكن مقابل سرديات التطرف الرقمية التي تُقدّم "الانغلاق والقطيعة" كطريق للخلاص، يُقدّم الإعلام المغربي السمعي البصري "الانتماء والانفتاح" كطريق للحياة الكريمة، لكن يطرح السؤال حول نجاعة هذا النهج في ظل غياب أرقام واضحة ودقيقة نموذجا تدمج المؤسسة المكلفة بإحصاء نسب المشاهدة الخاصة بالقناة السادسة والرابعة الثقافية، دون تقديم إيضاحات لهذه الخطوة التسويقية في تقاريرها تشكل قناة محمد السادس للقرآن الكريم، باعتبارها القناة الدينية التلفزية الوحيدة في المغرب الخاضعة لإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إحدى الأدوات المؤسساتية لتأطير الحقل الديني إعلامياً ضمن النموذج الديني المغربي.

غير أن تموقع هذه القناة داخل المشهد السمعي البصري يطرح عدة إشكالات مرتبطة بقدرتها المحدودة على تحقيق الانتشار والتفاعل مقارنة بالمنابر الدينية التلفزية الإقليمية، لاسيما السردية القادمة من المشرق العربي.

إذ تعتمد هذه الأخيرة على صيغ إخراجية حديثة، وتنوع في الأشكال البرامجية، وتوظيف مكثف لتقنيات الصورة والصوت والسرد التلفزي، بما يعزز قابليتها للاستقطاب، خاصة لدى فئات الشباب وذوي المستويات التعليمية المتوسطة والعليا.

في المقابل، تظل القناة الدينية المغربية محدودة التأثير لدى هذه الفئات، وهو ما ينعكس في بروز اعتماد متزايد لجزء من الجمهور المغربي على المحتوى الديني العابر للحدود، سواء في التلقي أو في استقاء الفتوى والتوجيه الشرعي، بعيدًا عن المرجعيات الفقهية الوطنية المؤطرة للحقل الديني.

ولا يمكن فصل هذا المعطى عن إشكالية أوسع تتعلق بضعف القدرة السردية للإعلام الديني الرسمي على التحكّم في فضاء المعنى، في ظل منافسة رمزية شديدة داخل المجال الديني الإعلامي المفتوح خصوصا الجانب الرقمي.

ويزداد هذا التحدي تعقيدًا في ضوء محدودية تكوين عدد من الفقهاء والوعّاظ وخطباء الجمعة في مجالات الاتصال العمومي، وتقنيات التواصل الرقمي، وأساليب بناء الخطاب التفاعلي الموجَّه لمتلقي متنوع ومتطلبات إعلامية متحوّلة.

إذ إن ضعف الاستثمار المنهج للمنصات الرقمية ووسائط التواصل الاجتماعي في تبليغ الخطاب الديني الوطني يحدّ من قدرة المؤسسات الدينية الرسمية على الحضور الفعّال داخل الفضاء السردي الرقمي، ويُضعف إمكانية بناء تواصل مستدام مع فئات اجتماعية مركزية، وعلى رأسها الشباب.

ومن منظور الحكامة السردية، لا تعكس هذه الإشكالات قصوراً في المرجعية الدينية أو في الإطار المؤسساتي بقدر ما تكشف اختلالاً في إدارة السرديات الدينية داخل المجال العمومي.

فغياب التنسيق الاتصالي، وتفاوت مستويات التأهيل السردي للفاعلين الدينيين، وضعف التكامل بين الإعلام الديني الرسمي وباقي مكوّنات المنظومة الإعلامية، كلها عوامل تُحدّ من نجاعة الأمن السردي، وتفتح المجال أمام سرديات بديلة أكثر حضوراً وتأثيراً، وإن لم تنسجم بالضرورة مع الخصوصية الدينية والثقافية المغربية.

وبناءً عليه، تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في الإعلام الديني من زاوية الحكامة السردية، ليس فقط باعتباره ناقلاً للخطاب الديني، بل كفاعلٍ استراتيجي في إدارة المعنى، قادر على إنتاج سردية دينية وطنية معاصرة، متماسكة، وجاذبة، تُسهم في تحصين الوعي الجماعي، وتعزيز الأمن الفكري ضمن مقاربة شمولية مستدامة.

من جانب أخر، يعتبر الإعلام الخاص في المغرب بدوره، أحد الفضاءات الحيوية التي تُنتج سرديات متنوعة حول قضايا التطرف والهوية.

فمواقع مثل *Hespress* و*Le360* و*Alyaoum24* و*M.ma2* تمُارس أدواراً مزدوجة بين نقل المعلومة ومساءلة الخطاب، وبين التحليل والتفسير.

رغم بعض التفاوت في المعالجة، إلا أن هذه المنصات تُسهم في خلق تنوع سردي منضبط، يحافظ على مساحة للنقد دون الانزلاق نحو الفوضى الرمزية.

وفي زمن المنصات، تُعد هذه الدينامية ضرورية لبناء مناعة ديمقراطية، إذ لا يمكن تحصين المجتمع من التطرف دون تعزيز حرية التعبير، ولكن داخل إطار من المسؤولية السردية الوطنية.

نحو تمكين السردية الوطنية كدعامة للأمن الفكري بالمغرب

يبرز الواقع الحالي أن المغرب لا يتعامل مع ظاهرة التطرف بوصفها تحدياً أمنيًا صرفاً، بل بوصفها تحدياً سردياً ومعرفيًا يمس المعنى قبل الفعل، ويستهدف الهوية قبل الواقع. فالمواجهة الحقيقية لم تعد تُختزل في تفكيك الخلايا الإرهابية أو تجفيف منابع التمويل، بل في تفكيك الخلايا

الرمزية داخل العقل الجمعي التي تنتج خطاب الكراهية والانعزال والعدمية.

في هذا الإطار، يبرز الإعلام المغربي كفاعل مركزي في صناعة المناعة الفكرية، ليس عبر الترويج لخطاب رسمي أحادي، بل عبر إنتاج سرديات وطنية جذابة ومقنعة ومبنية على واقع ملموس. وقد رأينا كيف تحوّل الإعلام من منصة لتفسير الحدث إلى منصة لهندسة الوعي، ومن خطاب توعوي إلى ممارسة سردية وقائية، تستثمر القيم الدينية والهوية الوطنية والإنجاز التنموي لبناء تماسك اجتماعي مستدام.

وبالموازاة مع إصلاح الحقل الديني، والتنمية الاجتماعية[32]، وتدعيم المؤسسات الأمنية، تتطور اليوم في المغرب مقاربة متكاملة تحتاج الى الإستمرارية، يمكن تسميتها بـالمقاربة السردية للأمن الفكري، هدفها ليس فقط الرد على الخطابات المتطرفة، بل صناعة رواية وطنية جامعة قادرة على الإقناع والاحتضان والمعنى، أساسها السير نحو نمذجة فريدة للحكامة السردية تُزاوج بين:المرجعية الدينية الروحية (إمارة المؤمنين) والمرجعية الوطنية التنموية (مشاريع بناء الدولة الحديثة) والمرجعية الثقافية المتعددة (الأمازيغية، الحسانية، العبرية، الأندلسية...)، فضلا عن الانفتاح على العالم دون فقدان العمق الحضاري.

بهذا المعنى، يمكن القول إن التجربة المغربية تشكل نموذجًا مثاليا بالمنطقة العربية والإفريقية، لأنها تجمع بين الشرعية الروحية، القوة المؤسساتية، والمهارة السردية، اما الرهان اليوم لم يعد فقط: *كيف نمنع التطرف؟*، بل أصبح: كيف نجعل التطرف غير قابل للحياة داخل وجدان المجتمع؟

وهذا لا يتحقق إلا عبر سردية وطنية عميقة، إنسانية، وإيجابية تمنح المواطن شعوراً بالانتماء والقدرة على الفعل والأمل في المستقبل.

ورغم التقدم الواضح، فإن المشروع السردي المغربي يواجه عدة تحديات موضوعية، من أبرزها:

التشتت الرقمي: انتشار المحتوى غير المؤطر على المنصات الرقمية يجعل من الصعب ضبط السرديات المتداولة.

ضعف التنسيق المؤسساتي بين الإعلام العمومي والخاص، وبين الفاعلين الرسميين والمجتمع المدني، مما يؤدي أحياناً إلى تكرار الخطاب أو تضاربه.

نقص التكوين الأكاديمي في مجال تحليل السرديات والإعلام الاستراتيجي، وهو ما يحد من

[32] DGAP (2020). Socio-Economic Development and Violent Extremism in Morocco. German Council on Foreign Relations. PDF

قدرة الصحافيين على التعامل النقدي مع الظواهر الرمزية المعقدة.

دون إغفال التنافس الإقليمي والدولي: فالمغرب يواجه أيضًا حملات سردية مضادة تستهدف صورته أو وحدته الترابية، ما يستدعي تطوير أدوات الرصد والتحليل الاستراتيجي للفضاء الإعلامي الدولي.

خلاصة

تبيّن هذه الورقة أن انتقال التفكير الأمني من منطق الضبط المادي إلى منطق إدارة المعنى بات ضرورة استراتيجية في عصر الاتصال الرقمي، حيث يستهدف التطرف الوعي قبل السلوك، والرمز قبل الفعل.

ومن هذا المنظور، يطرح مفهوم الأمن السردي باعتباره قدرة الدولة والمجتمع على تحصين المجال الرمزي من الاختراق، عبر بناء سرديات وطنية بديلة قادرة على تفكيك خطاب العنف ومنافسته داخل الفضاء العمومي.

وتُظهر التجربة المغربية أن المقاربة الفعّالة لا تكتفي بالردّ الزجري، بل تراهن على المناعة الفكرية كخيار وقائي طويل المدى، يستند إلى إصلاح الحقل الديني، وتحديث الإعلام، وتعزيز التربية النقدية، بما يضمن استقرارًا رمزيًا يكمّل الأمن الصلب ولا يناقضه.

وفي هذا السياق، يبرز الإعلام المغربي كفاعل مركزي في ما يمكن تسميته حكامة السردية، أي تنظيم شروط إنتاج المعنى وتنسيق الخطابات داخل رؤية مؤسساتية منسجمة، دون فرض خطاب أحادي أو مصادرة التعدد.

فقد أسهم الإعلام، بشقيه العمومي والخاص، في إعادة تأطير سردية الاعتدال والانتماء والتنمية، وفي تقديم روايات وطنية مضادة لليأس والإقصاء التي يستثمرها التطرف.

غير أن ترسيخ هذه الحكامة يظل رهينًا بتجاوز تحديات التشتت الرقمي، وضعف التنسيق المؤسساتي، ونقص التكوين المتخصص في تحليل السرديات. وعليه، لا يتمثل الرهان المغربي اليوم في منع التطرف فقط، بل في جعله غير قابل للحياة داخل الوجدان الجماعي، عبر سردية وطنية جامعة، إنسانية، وقادرة على الإقناع والاستدامة.

إذا كان المغرب يُنظر إليه اليوم كنموذج في مجال مكافحة التطرف، سواء على المستوى المؤسساتي أو السياسي، فإن الملاحَظ في المقابل هو غياب نظام للتقييم يهم سياسات الوقاية من التطرف العنيف

ومكافحته (CVE/PVE)، وغياب دور فاعل للمجتمع المدني، فضلاً عن غياب مبادرات محددة تستهدف النساء بشكل مباشر[33].

كما أن المعطيات المتداولة حول التطرف العنيف لا تصدر فقط عن المؤسسات الحكومية، وهو ما يبرز الحاجة إلى توسيع نطاق البحث عبر الاستبيانات والعمل الميداني باعتبارهما مصدرين مستقلين للبحث الأكاديمي في هذا المجال.

هذه التحديات تؤكد أن الحكامة السردية مشروع مستمر لا يكتمل، يحتاج إلى تكيّف دائم مع الواقع المتغيّر، إذ من الضروري التفكير في مأسسة الأمن السردي ضمن السياسات العمومية.

[33] Agudal, J., Lahmidani, M., & Mouna, K. (2020). National Approaches to Extremism – Morocco. Université Moulay Ismail. PDF

فهرس الإحالات

المراجع الأجنبية

- Agudal, J., Lahmidani, M., & Mouna, K. National Approaches to Extremism – Morocco. Université Moulay Ismail ،2020. PDF.
- Briant, E. L. Propaganda and Counter-Terrorism. London: Routledge, 2019.
- DGAP – German Council on Foreign Relations Socio-Economic Development and Violent Extremism in Morocco. Berlin ،2020. PDF.
- Foucault, Michel The Archaeology of Knowledge. London: Routledge ،1972.
- Habermas, Jürgen The Structural Transformation of the Public Sphere. Cambridge: Polity Press 1989.
- Hajer, Maarten The Politics of Environmental Discourse. Oxford: Oxford University Press 1995.
- Miskimmon, Alister – O'Loughlin, Ben – Roselle, Laura Strategic Narratives: Communication Power and the New World Order. London: Routledge 2013.
- Roe, Emery Narrative Policy Analysis: Theory and Practice. Durham: Duke University Press 1994.
- Search for Common Ground Transforming Violent Extremism Through Media in Morocco. Washington DC 2018.
- Thorhildsen, LarsNarrative and Security Studies. Journal articles / conference papers 2017.
- Van Dijk, Teun A. Discourse and Power. Basingstoke: Palgrave Macmillan 2008.

المراجع العربية

- أبو زيد، نصر حامد نقد الخطاب الديني. القاهرة: سينا للنشر، 1992.
- إبراهيم، عبد الله السردية العربية: قراءة ثقافية. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2010.
- الجابري، محمد عابد تكوين العقل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.
- بلقزيز، عبد الإله الدين والسياسة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بلقزيز، عبد الإله الدين والحداثة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بنسعيد، محمد الإعلام المغربي والتحدي الرقمي. منشورات جامعية، المغرب.

المراجع والمؤسسات الرسمية المغربية

- الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري دليل التربية على الإعلام ومحاربة خطاب الكراهية. الرباط، 2022.
- الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري دلائل المعالجة الإعلامية لخطاب الكراهية. الرباط.
- الرابطة المحمدية للعلماء الأمن الروحي ومواجهة التطرف. الرباط.
- الرابطة المحمدية للعلماء الأمن الروحي ومقوماته في النموذج المغربي. الرباط.
- الرابطة المحمدية للعلماء مواجهة التطرف: مقاربات معرفية وتربوية. الرباط.
- الرابطة المحمدية للعلماء الأمن الروحي ومواجهة التطرف العنيف. الرباط.
- المجلس العلمي الأعلى دور العلماء في تحصين المجتمع من الغلو والتطرف. الرباط.
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المملكة المغربية إصلاح الحقل الديني بالمغرب: الثوابت والاختيارات. الموقع الرسمي للوزارة.
- لجنة النموذج التنموي الجديد النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة. الرباط.

الخطب والوثائق الرسمية

- الخطاب الملكي الموجّه إلى قمة القادة حول مكافحة تنظيم داعش والتطرف العنيف نيويورك، 29 شتنبر 2015. الموقع الرسمي للمملكة المغربية.

التقارير والمقالات الصحفية

- المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات محاربة التطرف: دور الرابطة المحمدية للعلماء في المغرب.
- تقرير تحليلي، وحدة الدراسات والتقارير رقم 31، بون، 14 غشت 2023.
- بورشاشن، وائل السردية التاريخية الوطنية توضع على طاولة تشريح أكاديميّين مغاربة. هسبريس، قسم فن وثقافة، 23 نونبر 2024.

- داسع، المحجوب تكوين يدرب الصحافيين على محاربة التطرف الرقمي. هسبريس، قسم السلطة الرابعة، 30 يونيو 2021.

الأطروحات والمحاضرات

- العبادي، أحمد جهود المملكة المغربية في مكافحة التطرف الديني والوقاية منه. محاضرة بالدار البيضاء، 7 فبراير 2017، منشورة ضمن تغطية ميدي1تيفي ووكالة المغرب العربي للأنباء، 8 فبراير 2017.
- العبادي، أحمد محاضرات وندوات حول تجديد الخطاب الديني ومواجهة التطرف. منشورات الرابطة المحمدية للعلماء.
- برودي، فاطمة الإعلام الفضائي العربي بين تحديات الحراك ورهانات الاستقرار. أطروحة دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، جامعة محمد الخامس بالرباط، السنة الجامعية 2014–2015، ص 110.
- ربيع، حسين محمد فلسفة التواصل: جان مارك فيري من أجل مقاومة جذرية لعنف الأفراد والمؤسسات.
- ضمن كتاب التواصل في مواجهة العنف، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، 2020، ص 109–110.

الوعي السياسي للمجتمع بين الإعلام المؤدلج والإعلام التربوي

The Political Awareness of Society Between Ideological Media and Educational Media

أنس بوسلام

مفتش تربوي، ودكتوراه في التاريخ

جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب

ملخص

تناقش هذه الدراسة دور الإعلام في تشكيل الوعي السياسي للمجتمع، مع التركيز على تأثير كل من الإعلام المؤدلج والإعلام التربوي. تبدأ الدراسة بتسليط الضوء على أهمية الإعلام في نشر المعرفة السياسية وتغيير القناعات وتوجيه الرأي العام. كما تستعرض وظائف الإعلام السياسي، بما في ذلك التوعية السياسية والدعاية، وتفحص تأثير وسائل الإعلام التقليدية والحديثة على وعي المجتمع، حيث تبين أن الإعلام الحديث، وخاصة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، أصبح الأكثر تأثيراً على الشباب والمجتمع عموماً.

تتناول الدراسة كذلك أساليب الإعلام المضلل في خلق وعي زائف لدى الجمهور، مثل التجزئة والتكرار والتضليل، وتبرز أهمية المؤسسات التربوية والإعلام التربوي والتربية الإعلامية في مواجهة هذا التأثير السلبي، من خلال تزويد الأفراد بالمهارات اللازمة لتحليل الرسائل الإعلامية وتمييز الصحيح من المضلل. وفي النهاية، تؤكد الدراسة على ضرورة تبني استراتيجيات إعلامية متكاملة تعزز الوعي السياسي والثقافي، وتستفيد من وسائل الإعلام الحديثة في توجيه المجتمع نحو المشاركة الفاعلة والحفاظ على الهوية الثقافية.

الكلمات المفتاحية:

الإعلام السياسي، الوعي السياسي، الإعلام المؤدلج، الإعلام التربوي، التربية الإعلامية، وسائل الإعلام الحديثة، المشاركة السياسية، التأثير الإعلامي.

Abstract

This study examines the role of media in shaping the political awareness of society, focusing on the impact of both ideological media and educational media. The research highlights the importance of media in disseminating political knowledge, changing beliefs, and influencing public opinion. It reviews the functions of political media, including political awareness and propaganda, and analyzes the effects of traditional and modern media on societal awareness, noting that modern media—particularly the internet and social media—has become the most influential on youth and society in general. The study also addresses the techniques of misleading media in creating a false consciousness among the public, such as fragmentation, repetition, and distortion, and emphasizes the role of educational institutions, educational media, and media literacy in countering these negative effects by equipping individuals with the skills to analyze media messages and distinguish between accurate and misleading information. Finally, the study stresses the need for integrated media strategies that enhance political and cultural awareness and utilize modern media to guide society toward effective participation and the preservation of cultural identity.

Keywords:

Political media, political awareness, ideological media, educational media, media literacy, modern media, political participation, media influence.

مقدمة

لا يختلف اثنان على أن وسائل الإعلام تؤثر في الوعي السياسي للمجتمع، وذلك من خلال:

- دور وسائل الإعلام في عملية نشر المعرفة بشكل عام والثقافة السياسية بشكل خاص.
- دور وسائل الإعلام في تغيير القناعات بصورة عامة، والسياسية بصورة خاصة.
- دور وسائل الإعلام في عملية تشكيل أو تغييب الوعي السياسي والقيم المجتمعية، والمعايير والتقاليد الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

إذا كان الدور الأساس للإعلام هو نشر الأخبار، فهل ينحصر دورها في ذلك، أم أن للإعلام دورا في نشر الثقافة والمعرفة وتشكيل الوعي السياسي؟ وهل دوره هامشي في تغيير الآراء والأفكار، أم له تأثير أكبر يصل لتغيير الوعي السياسي للمجتمع بمختلف فئاته وشرائحه، ومن ثم تغيير القناعات التي كانت تؤمن بها هذه الفئات؟ وكيف السبيل للوصول إلى هذه المرحلة، فهل يتم ذلك من كل وسائل الإعلام، أم من نوع معين من الإعلام المرتبط بجهات سياسية لها مصلحة بتغييب وتغيير الوعي لدى الشعوب؟

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الإعلام لا يقتصر على نقل الأخبار ونشر المعرفة فقط، بل إن للإعلام دورا في تغيير القناعات والوعي للفرد والمجتمع معا، وهذا متأتٍ من الانتشار الواسع لوسائل الإعلام خصوصا الحديثة منها مع تنامي قوة تأثيره على الحياة اليومية للفرد والمجتمع، وعلى رأسها الأفكار السياسية.

1- أهمية الموضوع

يعتبر تشكيل الوعي السياسي المرحلة الأولى من مراحل المشاركة السياسية التي تتدرج من الاهتمام السياسي إلى المعرفة السياسية وأخيرا المطالب السياسية[1]. ووفقا لذلك، فإن ارتفاع مستوى وعي المجتمع بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعد من المتطلبات الأساسية للمشاركة السياسية الفاعلة. لاسيما وأن المشاركة السياسية تعد من الإشكاليات المهمة التي تواجه المجتمعات في طريقها نحو التنمية. وفي هذا الإطار يؤدي الإعلام دورها في تشكيل الوعي السياسي للمجتمع عن طريق تزويده

---

[1] إيناس أبو يوسف، الوعي السياسي والانتخابي لدى طلاب الجامعات، المجلية المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد الثاني، العدد 1، 2001، ص 72.

بالمعلومات السياسية، كما يسهم في تكوين وتدعيم أو تغيير ثقافته السياسية واستعداده للعمل العام[2].

2- تأطير مفاهيمي

وسائل الإعلام: يطلق هذا المصطلح على الوسائل والأدوات جميعا التي تنقل إلى الجماهير المتلقية ما يجري من حولها عن طريق السمع والبصر[3]، وهناك من يرى أن وسائل الإعلام هي: "التي تتجسد في الراديو، والتلفزيون، والصحف والمجلات، والكتب، والسينما، والإعلان، وهي من أهم المؤسسات المرجعية التي تؤثر في شخصية، وقيم، وأفكار، وممارسات الشباب على مستوى الأمد البعيد.[4] لكن أغلب الوسائل مؤخرا أصبحت تعتمد على الانترنيت في البث والنشر وهو ما اتجهت له مثلا كبريات الصحف التي باتت تعتمد على النشر من خلال صفحات الانترنت[5]، وذلك نتيجة التطور التقني الذي شهدت الصحافة في نهاية القرن العشرين وأوائل القرن الحالي من ثورة هائلة، تمثلت في نظم الاتصالات الرقمية، فكان استعمال الانترنت واحدا من أهم الإنجازات التي وصل إليها الإنسان في مجال الاتصالات، فانعكس هذا التطور بطبيعة الحال على الصحافة كمفهوم ووظيفة[6].

الوعي السياسي: يمكن تعريف الوعي السياسي كما يراه بعض الباحثين على أنه مدى معرفة الأفراد لحقوقهم وواجباتهم السياسية، وقدرتهم على التصور الكلي للواقع المحيط بهم، وفهمهم له[7]، ويعرف، أيضا، بأنه الإدراك الصحيح لمجريات الواقع السياسي، ولما يحصل فيه من أحداث وتطورات[8]، ويمكن اعتبار الوعي السياسي هو مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته، ويقوم بتحليلها والحكم عليها، وتحديد موقفه

---

[2] هويدا مصطفى، الإعلام والمشاركة السياسية: المقومات والإشكاليات، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مركز الرأي العام بكلية الإعلام، جامعة القاهرة، أبريل 2000، ص 325.

[3] إبراهيم منكور وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1985، ص 64.

[4] إحسان محمد الحسن، تأثير الغزو الثقافي على سلوك الشباب العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الإنسانية، الرياض، 1998، ص 100، وللمزيد عن تنوع وسائل الإعلام وسعتها، يُنظر: مروان كجك، الأسرة المسلمة أمام الفيديو والتلفزيون، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية، 1988، ص 40، 41.

[5] للمزيد عن تطور الصحافة الإلكترونية، يُنظر: علي عبد الفتاح كنعان، الصحافة الإلكترونية في ظل الثورة التكنولوجية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2014، وخالد محمد غازي، الصحافة الإلكترونية الالتزام والانقلاب في الخطاب والطرح، وكالة الصحافة العربية ناشرون، الجيزة، 2016.

[6] خالد محمد غازي، الصحافة الإلكترونية...، المرجع السابق، ص 7.

[7] لقوي بوخميس ومالك شعباني، وسائل الإعلام والوعي السياسي في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية على عينة من أفراد المجتمع بولاية سكيكدة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35، سبتمبر 2018، ص 1173.

[8] عمار حمادة، الوعي والتحليل السياسي، دار الهدي للطباعة والنشر، بيروت، 2005، ص 29.

منها، والتي تدفعه إلى التحرك من أجل تطويرها وتغييرها، وفهم البيئة[9].

3- أدوار الإعلام السياسي وعلاقته بتشكيل الوعي السياسي للمجتمع

وظيفة التوعية السياسية: تتنوع وظائف الإعلام السياسية فمنها من يقوم بوظيفة المساندة السياسية، حيث يقوم الإعلام السياسي بتوظيف وسائل الإعلام لتحقيق الاستقرار السياسي، وإضفاء الشرعية على السلطة السياسية، ويكون ذلك من خلال قيام هذا النوع من الإعلام بتخصيص مساحات واسعة للتثقيف السياسي والتنشئة السياسية وذلك بهدف حث أو منع الجمهور على المشاركة السياسية، ويعتمد ذلك حسب الجهة التي تسيطر على وسيلة الإعلام، إن كانت جهة حكومية أو معارضة أو معادية للعملية السياسية. ويزداد تأثير وسائل الإعلام في إطار المجتمعات الرأسمالية الاستهلاكية، التي أغرقتها تفاصيل الحياة اليومية، ولم تعد تملك الوقت الكافي، لتتحقق من مصداقية ما يعرض في وسائل الإعلام، ومن ثم ترتمي تلك المجتمعات، وهي مطمئنة، في أحضان التحيز الإعلامي بوصفها العملية الأيسر والأقل تكلفة لتسلم طواعية بصحة المقولات التي ترددها وسائل الإعلام، وهذا الأمر لا يشمل الغرب الرأسمالي بل كل الشعوب ونرى أن أكثرها تأثرا هي تلك الشعوب التي تعيش تحت مفهوم السلطة الأبوية، فهي تعتقد أن كل ما يبث عن وسائل الإعلام الحكومي هو الحقيقة المطلقة التي لا شك فيها، وهنا مكمن الخطورة، والتوعية السياسية قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية.

الوظيفة الخاصة بالدعاية السياسية: إن النشاط الدعائي له أهمية كبيرة في إضفاء عناصر الإقناع والتأثير على الخطاب السياسي الذي يكون مُعَدّا وفق أهداف سياسية، إذ لا يمكن إحداث التأثير في الرأي العام دون استثمار دقيق لتطورات تقنية العمل الدعائي الذي يستند إلى أسس علمية، ونفسية معدة من قبل متخصصين وباحثين في هذا المجال الحيوي والمهم، وبذلك فإن الخطاب السياسي موجود في الأصل وجاء الخطاب الدعائي كأحد نتاجاته من أجل تحقيق التأثير المطلوب في النفس البشرية ومن أجل التحكم بردود أفعالها في ضوء الإقناع اعتمادا على فهم نفسي ووفق أسس علمية مدروسة لكل ما يحيط بالفئة المستهدفة من ظروف وأحوال وحاجيات.

4- أيّ تأثير لكل من وسائل الإعلام التقليدية ووسائل الإعلام الحديثة في الوعي السياسي للمجتمع؟

من الواضح أن تأثير وسائل الإعلام التقليدية في الوعي السياسي للمجتمع ضعيف، وتوجد عوامل توضح عدم قدرة وسائل الإعلام التقليدية على التفاعل مع الشرائح المختلفة للمجتمع، ويمكن

---

[9] فتحي شهاب الدين، أوراق في التربية السياسية، مؤسسة إقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011، ص 22.

أن نحدد هذه العوامل فيما يأتي:

- أن وسائل الإعلام التقليدية ليست لديها القدرة التكنولوجية الكبيرة التي تتيح الفرصة لمشاركة الجمهور وتبادل الرسائل والمضامين الإعلامية.
- أن هذه الوسائل التقليدية للاتصال تقدم رسائلها بشكل تتجاهل فيه الرغبات والاهتمامات المتنوعة لفئات المجتمع المختلفة والتي يتم توجيه هذه الرسائل لها.
- أن هذه الوسائل لا تستطيع أن تشبع الدوافع الاتصالية لكل شرائح المجتمع نظرا لمحدودية إمكاناتها ومضامينها.
- أن أفراد المجتمع المتابعين لوسائل الإعلام التقليدية لا تمتلك فرصا كبيرة للمشاركة في إنتاج مضمون وسائل الإعلام التقليدية، كما أن النقاش في هذه الوسائل يكون مقصورا على الصفوة السياسية والثقافية.
- أن السيطرة على العملية الاتصالية تتم وفقا لرغبة المرسل الذي يعد المتحكم الأول في طبيعة المضامين الإعلامية الموجهة للمجتمع. وتعد الصحف الإلكترونية ومواقع الانترنت أحد مصادر الثقافة السياسية لنسبة هامة من المجتمع، وذلك نظرا لحرية تدفق الآراء والأفكار، بالإضافة إلى حرية الممارسة الإعلامية في تلك الصحف والمواقع مقارنة بالصحف الورقية الأمر الذي ينعكس على معارف جمهورها السياسية في النهاية[10]. وقد مكنت الانترنت كوسيلة اتصال حديثة كافة الأفراد والهيئات والمؤسسات من إرسال واستقبال المعلومات عبر أي مسافة في أي وقت وفي أي مكان، خاصة بعد أن شهدت نموا مطردا، تزايد سريعا في إقبال العديد من الأحزاب والمؤسسات والأشخاص وهيئات المجتمع المدني على إنشاء مواقع لها على الانترنت.

من خلال استقراء مجموعة من الدراسات الميدانية في العالم العربي[11] والتي اشتغلت على أثر

---

[10] نوال الصفتي، أثر التعرض للصحف الإلكترونية على إدراك الشباب الجامعي للقضايا السياسية العربية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع (الإعلام وحقوق الإنسان العربي)، جامعة القاهرة - كلية الإعلام، ماي 2001، ص 396.

[11] من بين هذه الدراسات:

- حسن هادي رشيد، أثر وسائل الإعلام في تشكيل المعرفة والوعي السياسي، مجلة العلوم السياسية، العدد 58، 2019.

- وديع العزعزي، دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي السياسي للشباب اليمني (دراسة ميدانية على طلبة الجامعات)، شؤون العصر، المجلد 12، العدد 31، 2008.

الإعلام في تشكيل الوعي السياسي للمجتمع، يتضح ما يأتي:

- تعتمد نسبة مهمة داخل المجتمعات العربية على وسائل الإعلام الحديثة في استيفاء المعلومات السياسية خاصة في أوقات الأزمات السياسية.
- تأتي الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في مقدمة الوسائل الإعلامية الحديثة التي يعتمد عليها الطلبة في الحصول على المعلومات السياسية وكذلك في التعرف على القضايا السياسية.
- -يعتمد العديد من الأفراد على مواقع التواصل الاجتماعي في الحصول على المعلومات نسبة لسهولة الحصول على المعلومات منها.
- لا توجد مصداقية - إلى حد كبير - في وسائل الإعلام الحديثة بحسب رأي نسبة مهمة من الشعوب العربية، ورغم ذلك يرونها أكثر حرية ومصداقية من وسائل الإعلام التقليدية.
- ترى نسبة مهمة داخل المجتمعات العربية أن مواقع التواصل الاجتماعي تسهم في تكوين اتجاهات إيجابية تجاه المواضيع السياسية (وعي مشارك)، بالإضافة إلى إسهامها في المشاركة السياسية.
- تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي لدى نسبة معتبرة من أفراد المجتمعات العربية في اللقاء والتواصل مع الأقارب.
- النسبة الأكبر داخل المجتمعات العربية تستخدم الفيسبوك للإشباع الفكري والاجتماعي أكثر من السياسي.
- أوضحت الدراسات الميدانية أن هناك بعض السلبيات لاستخدام بعض فئات المجتمع لوسائل الإعلام الحديثة (أهمها مواقع التواصل الاجتماعي) منها العزلة وإهدار الوقت.

- عبد الله حميد العنزي، دور وسائل الإعلام المحلية الكويتية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام، قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، نيسان 2014.

- محمد رضا محمد حبيب، دور وسائل الإعلام التقليدية والجديدة في التثقيف السياسي للشباب المصري: دراسة ميدانية، - HERMES JOURNAL، CAIRO UNIVERSITY، المجلد 2، العدد 4، 2013.

- هالة عبد الله أحمد، دور الإعلام الجديد في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد 4، العدد 7.

- معمر فاضل عبد العباس، دور الإعلام الرقمي في بناء الوعي السياسي لطلبة الإعلام في جامعة ذي قار – العراق، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام، تخصص الإعلام، كلية الإعلام - جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني 2020.

5- أهم أساليب الإعلام المضلل في تشكيل الوعي المزيف للمجتمع

إذا كانت عملية تشكيل الوعي المزيف للمجتمع من أهم أهداف المضللين، فقد عمد الباحثون والدارسون على وضع مجموعة من النظريات، والأسس التي تبين تلك الأساليب، ومنها:

تقنية التجزئة: تقوم تقنية التجزيء على حصر الأحداث والوقائع في بؤر صغيرة، وتقطيع ارتباطاتها مع باقي الأحداث، مما يجعل المتلقي يتصرف مع كل حدث على كونه كيانا مستقلا أو منفصلا.

المتابعة الإعلامية الفورية: وهي من التقنيات المهمة في تشكيل الوعي حيث يعمد أرباب الإعلام، إلى خلق ثقافة مجتمعية عامة تركز على أهمية المتابعة الفورية للأخبار، دون الاهتمام بالتفاصيل

سياسة التوكيد والتكرار: والتكرار هو تتمة التوكيد الضرورية، ومن كرر لفظا أو فكرا أو صيغة تكرارا متتابعا، فقد حول هذا اللفظ أو الفكر أو الصيغة إلى معتقد.

سياسة استعمال الصورة الذهنية: بمعنى الصورة الذهنية التي يكونها الإنسان عن موضوع أو شكل لشيء ما قد تتولد لديه قبل رؤيته لتلك الأشياء وذلك من خلال السمع.

سياسة التضليل والتلاعب بالحقائق: يمكن فهم التضليل الإعلامي على أنه مجموعة من العمليات المنهجة للتأثير على الرأي العام، أو فئة من الناس، بقصد إعادة برمجة عقولهم وتوجيهها نحو هدف سياسي، أو اجتماعي، أو ثقافي معين، ومن ثم خلق واقع مزيف.

6- الإعلام والمؤسسات التربوية وسؤال الإيديولوجيا

من وجهة نظر فلسفية، ليس هناك إعلام برئ أو مستقل، مهما بلغت درجة ومنسوب الموضوعية فيه، ويشمل هذا الحكم حتى المنابر الإعلامية في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، حيث تتأثر هي الأخرى بالخلفيات والظروف التاريخية والحضارية والمجتمعية... التي تشتغل فيها.

تعتبر المؤسسات التعليمية من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمعمل الذي يتم فيه تشكيل الأدمغة أو غسيلها، كما يعتبر الإعلام أحد أهم القنوات وأخطرها لتمرير إيديولوجية أي دولة، ومن هنا يمكن طرح التساؤلات الآتية:

- ❑ إلى أي حد يمكن إرساء منظومة إعلامية تتيح للطالب حرية الاختيار وبناء شخصيته، دون خطاب إيديولوجي تحاول السلطة أو الفئة الاجتماعية المهيمنة من خلاله السيطرة

على الناشئة وعلى المجتمع؟

- ❑ هل إفراغ المنظومة الإعلامية من أي خطاب إيديولوجي هدف واقعي أم أنه يبقى مطلبا طوبويا يستحيل تحقيقه؟
- ❑ هل بناء منظومة إعلامية خالية من أي حمولة إيديولوجية أمر إيجابي أم سلبي أم أنه سيف ذو حدين؟

7- الإعلام التربوي والتربية الإعلامية وسيلتين من وسائل مواجهة الإعلام المضلل

أ- الإعلام التربوي

برز مصطلح الإعلام التربوي أواخر السبعينات من القرن 20 وذلك عندما تبنته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، للدلالة على التطور الذي طرأ على نظم المعلومات التربوية، وأساليب توثيقها، وتصنيفها، والإفادة منها، وذلك أثناء انعقاد الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر الدولي للتربية عام 1977. ومع التطور التقني الهائل الذي طرأ على وسائل الإعلام مع بداية الألفية الثالثة، والذي تمثل في إلغاء الحواجز الزمنية والمكانية من خلال تقنية البث الفضائي عبر الأقمار الاصطناعية، وانتشار تقنيات الإعلام الجديد، تطور مفهوم الإعلام التربوي، وامتد ليشمل الواجبات التربوية لوسائل الإعلام العامة، المتمثلة في السعي لتحقيق الأهداف العامة للتربية في المجتمع، والالتزام بالقيم الأخلاقية، ويعزى هذا التطور للأسباب التالية:

- ❑ تطور مفهوم التربية الذي أصبح أوسع مدى، وأكثر دلالة فيما يتصل بالسلوك وتقويمه، والنظرة إلى التربية على أنها عملية شاملة ومستدامة، وتحررها من قيود النمط المؤسسي الرسمي.
- ❑ انتشار وسائل الإعلام على نطاق واسع، وتنامي قدرتها على جذب مستقبل الرسالة الإعلامية، وبالتالي قدرتها على القيام بدور تربوي مواز لما تقوم به المؤسسة التربوية الرسمية.
- ❑ تسرب بعض القيم السلبية، والعادات الدخيلة على ثقافة المجتمعات، وتحديدا في البلدان النامية تحت غطاء حرية الإعلام.

يعد الإعلام التربوي أنسب وسيلة لتنسيق التعاون التكامل بين التعليم والإعلام. كما أن مفهوم

الإعلام التربوي أعم وأشمل من الإعلام التعليمي، وأن التربية الإعلامية أعم وأشمل من الإعلام التربوي، وإن كانت جميعها تلتقي عند نقطة واحدة وهدف مشترك هو المساعدة على بناء الإنسان وتحقيق رسالة التربية الخاصة مع تعاظم التقنيات الحديثة في مجال الاتصال وما يتطلب ذلك من دور أكبر للتربية الإعلامية لتنمية الحس الإعلامي لدى الأفراد ومساعدتهم على أدراك وانتقاء المفيد من الرسائل الإعلامية، والتمييز من خلال الخبرات والمهارات المكتسبة بين الغث والسمين منها، خاصة في ظل الانتشار الواسع لاستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة[12].

لقد قامت المنظمات الدولية المختصة وفي مقدمتها اليونسكو بدعوة الحكومات إلى بذل الجهود من أجل ترسيخ ثقافة التواصل والتوعية بأهمية استعمال وسائل الاتصال الحديثة داخل المؤسسات التعليمية من أجل نشر ثقافة التواصل والحوار والفهم والتفاهم، وتعزيز انفتاح التلاميذ على وسائل الإعلام والاتصال لتحليل رسائلها واتخذ مواقف نقدية من مضامينها. كما عملت على تحسيس الدول بأهمية إيلاء مزيد من العناية للإعلام التربوي من خلال دعم الجهود التي تبذلها وزارات التربية والتعليم في هذه الدول على مستوى توظيف تقنيات المعلومات والاتصال كوسائل بيداغوجية مساعدة في تحقيق أهداف العملية التعليمية من جهة، والتربية على استعمال وسائل الاتصال التقليدية والإلكترونية من خلال تشجيع الأنشطة المدرسية الموازية ذات الطابع الإعلامي والاتصالي مثل إعداد المجلات المدرسية، وبرامج الإذاعة والتلفزة المدرسية، وإنشاء المواقع الإلكترونية، واستثمار نوادي الصحافة في المؤسسات التعليمية لتعزيز حرية التعبير المسؤول، ودمقرطة الاتصال وتداول المعلومات.

ب- التربية الإعلامية

من التعريفات المتداولة للتربية الإعلامية هي "جميع الجهود والأنشطة الإعلامية الداعية والهادفة التي تبثها وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية" والتي تساعد على بناء الإنسان وإعداده من جميع النواحي (أخلاقية، عقلية، روحية، اجتماعية واقتصادية) ليتمكن من أداء رسالته نحو مجتمعه وتعمير الكون باعتباره خليفة الله في الأرض. فالتربية الإعلامية لا يمكن أن تتم بشكل مقصود مباشر، وإنما يمكن أن تتم من خلال بث القيم التربوية والأخلاقية في محتوي الرسالة الإعلامية بحيث يكون تأثيرها في المتلقي متدرجا وغير مباشر حتى تؤتى ثمارها.

---

[12] المحجوب بنسعيد، الحاجة إلى التربية الإعلامية، هسبريس (جريدة إلكترونية مغربية)، 2020/03/20، تم الولوج بتاريخ: 2025/10/01، في:
https://www.hespress.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-550104.html

وهي (أي التربية الإعلامية) "عملية تهدف إلى تعليم الطلاب وتدريبهم على التعامل مع محتوى الإعلام في الانتقاء والإدراك، وتجنب الآثار السلبية، والاستفادة من الآثار الإيجابية، بحيث يتحرر الفرد من الانبهار بالتكنولوجيا، ويكون أكثر إيجابية وترفعاً عن منطق السهولة، وأكثر وعيا ومسؤولية في انتقاء منتجات العملية الإعلامية"[13].

إن التربية الإعلامية أعم وأشمل من الإعلام التربوي الذي يهتم بنشر بيانات صحيحة وقابله للاستخدام تتعلق بجميع أنواع فرص التدريب والمتطلبات التربوية الحالية والمستقبلية، ويشمل ذلك محتويات المناهج وظروف ومشكلات الحياة الطلابية.

خاتمة

إن الحديث عن الإعلام التربوي والتربية الإعلامية في مواجهة الإعلام المضلل لا يمكن بأي حال من الأحوال تصنيفه ضمن خانة الترف الفكري، ببساطة لأنه يمثل أحد مقومات الحياة وسبب في الاستقرار والاستمرار أو العكس، في ظل توفر أدوات الاختراق والهيمنة التي يغذيها صراع المصالح، والسعي الحثيث منذ نهاية القرن الماضي إلى إحداث التغيير الثقافي والفكري على المستوى العالمي بتوظيف الأدوات والأساليب الناعمة، وهذا يؤشر على ارتباط الإعلام التربوي عضويا بهوية الأمم وموروثها الثقافي والحضاري، لذلك نجد أن وحدة الأمم ووحدة فكرها هي هدف رئيس لكل من يريد ضرب استقرار الدول والجماعات، ما يستدعي من الجهات الرسمية والمجتمع المدني وشركاء التنمية تبني استراتيجية متكاملة يمكن من خلالها التصدي لهذا الخطر الذي يهدد أمن الوطن ويزعزع استقرار المجتمع، والسعي بجد لتوفير الآليات الضرورية لتحقيق الأمن الفكري لدى الأفراد، والتي يمكن أن تمثل التربية الإعلامية أحدها لمواجهة التحديات التي يفرضها المد الإعلامي والانفجار المعلوماتي.

كما نوصي بما يلي:

- ضرورة الاستفادة من وسائل الإعلام الحديثة في توعية المجتمع سياسيا.
- التكنولوجيا سلاح ذو حدين، لذا يجب الانتباه إلى أهمية توعية المجتمع حتى لا ينجرفوا وراء التسلية وتضييع الوقت في الحديث مع الأصدقاء والأقارب في المواقع الاجتماعية التي ستكون مفيدة بشكل أكبر إذا تم استخدامها بشكل سليم وقد تتحول إلى عدو يضيع

[13] إسماعيل رابحي وآخرون، الإعلام التربوي (مدخل نظري)، دفاتر مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، ص 130.

الشباب ويهدم المجتمعات إذا أسأنا استخدامها.

- الاهتمام بخلق اهتمامات ثقافية وفكرية لدى فئات المجتمع للاستفادة من طاقته الكامنة وذلك عبر وسائل الإعلام الحديثة وعلى رأسها الانترنت وذلك لخلق قادة مستنيرين وملتزمين فشباب اليوم هم قادة المستقبل.
- رفع اليد على وسائل الإعلام التقليدية من حيث توجيه نهجها التحريري كي تستعيد مصداقيتها في أعين أفراد المجتمع.
- مع تدفق التقنيات الإعلامية الجديدة فإن المفاهيم الإعلامية ونظم الاتصال الجماهيري أخذت أشكالا جديدة، مما يدعو الوسائل التقليدية إلى ضرورة التكيف مع المتغيرات التي فرضتها وسائل الإعلام الحديثة أو الإعلام الجديد.

المراجع

- أبو يوسف، إيناس. الوعي السياسي والانتخابي لدى طلاب الجامعات، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد الثاني، العدد 1، 2001.
- أحمد، هالة عبد الله. دور الإعلام الجديد في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، المجلد 4، العدد 7.
- بنسعيد، المحجوب. الحاجة إلى التربية الإعلامية، هسبريس (جريدة إلكترونية مغربية)، 2020/03/20، تم الولوج بتاريخ: 2025/10/01، في:

https://www.hespress.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-550104.html

- بوخميس، لقوي وشعباني، مالك. وسائل الإعلام والوعي السياسي في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية على عينة من أفراد المجتمع بولاية سكيكدة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35، سبتمبر 2018.
- حبيب، محمد رضا محمد. دور وسائل الإعلام التقليدية والجديدة في التثقيف السياسي للشباب المصري: دراسة ميدانية، HERMES JOURNAL - CAIRO UNIVERSITY، المجلد 2، العدد 4، 2013.
- الحسن، إحسان محمد. تأثير الغزو الثقافي على سلوك الشباب العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الإنسانية، الرياض، 1998.
- حمادة، عمار. الوعي والتحليل السياسي، دار الهدي للطباعة والنشر، بيروت، 2005.
- رابحي، إسماعيل. وآخرون، الإعلام التربوي (مدخل نظري)، دفاتر مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة.
- رشيد، حسن هادي. أثر وسائل الإعلام في تشكيل المعرفة والوعي السياسي، مجلة العلوم السياسية، العدد 58، 2019.
- شهاب الدين، فتحي. أوراق في التربية السياسية، مؤسسة إقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011.

- الصفتي، نوال. أثر التعرض للصحف الإلكترونية على إدراك الشباب الجامعي للقضايا السياسية العربية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع (الإعلام وحقوق الإنسان العربي)، جامعة القاهرة - كلية الإعلام، ماي 2001.
- عبد العباس، معمر فاضل. دور الإعلام الرقمي في بناء الوعي السياسي لطلبة الإعلام في جامعة ذي قار – العراق، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام، تخصص الإعلام، كلية الإعلام - جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني 2020.
- العزعزي، وديع. دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي السياسي للشباب اليمني (دراسة ميدانية على طلبة الجامعات)، شؤون العصر، المجلد 12، العدد 31، 2008.
- العنزي، عبد الله حميد. دور وسائل الإعلام المحلية الكويتية في تعزيز الثقافة السياسية لدى الشباب الكويتي، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام، قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، نيسان 2014.
- غازي، خالد محمد. الصحافة الالكترونية الالتزام والانقلاب في الخطاب والطرح، وكالة الصحافة العربية ناشرون، الجيزة، 2016.
- كجك، مروان. الأسرة المسلمة أمام الفيديو والتلفزيون، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية، 1988.
- كنعان، علي عبد الفتاح. الصحافة الإلكترونية في ظل الثورة التكنولوجية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2014.
- منكور، إبراهيم. وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1985.
- نصّار، ناصيف. الأيديولوجية على المحك – فصول جديدة في تحليل الأيديولوجية ونقدها، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1994.
- مصطفى، هويدا. الإعلام والمشاركة السياسية "المقومات والإشكاليات"، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مركز الرأي العام بكلية الإعلام، جامعة القاهرة، أبريل 2000.

الإعلام في عصر التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي: أدوات وتجارب، آفاق وتحدّيات

Media in the Age of Technology and Artificial Intelligence: Tools and Experiences, Prospects and Challenges

امحمد بونجمة:

باحث في سلك الدكتوراه، تخصص علوم الإعلام والتواصل

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.

الملخّص:

في ظلّ الثّورة التّكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، وفي عصر تطبعه ظاهرة الذّكاء الاصطناعي، أضحت المؤسّسات الإعلامية مجبرة على مواكبة أحدث الاتجاهات والتقنيات، إذ تواجه اليوم مجموعة من التحدّيات المتعلّقة بتكييف عمليّاتها ومضامينها مع هذه المتغيّرات. ففي عالم يتميز بتعدّد الوسائط الرقمية وتنوّع الجمهور، لم يعد المحتوى الإعلامي مجرد نصّ مكتوب أو صورة ثابتة، بل أصبح وسيلة استراتيجية تعكس هوّية المؤسّسة وحضورها، كما أنّ طريقة استهلاك المعلومات شهدت مجموعة من التّغيرّات.

لقد غيرّت مظاهر التّكنولوجيا وتقنيات الذّكاء الاصطناعي والتّحول الرّقمي طبيعة الممارسات الإعلامية، كماغيرّ عادات الاستهلاك بالنسبة للجمهور، فنحن اليوم أمام مع مستهلك رقمي انتقائيّ لما يفضّله، ومتعجّل في طرق استهلاكه للمحتوى، وهي الخصائص التي فرضت على المؤسّسات الإعلامية خوض مجموعة من التحدّيات من أجل تجويد مستوى محتواها وتكييفه ليناسب خواريزميّات العالم الرّقمي.

إنّ عصر تكنولوجيا المعلومات والتواصل قدّم مستوى إعلاميا جديدا بتأثيرات واسعة النطاق، ليس لأن الإعلام ظاهرة مستجدة في تاريخ البشرية، بل لكون وسائله وتقنياته الحديثة بلغت حدودا وإمكانيات عميقة التأثير، فقد أدّت التطوّرات المتلاحقة التي عرفها هذا الميدان إلى خلق تنافسية كبيرة بين المؤسسات الإعلامية من حيث جودة وتقنية وجمالية إخراج المادة الإعلامية الموجّهة للمتلقّي، ذلك أنّ الإعلام صنعة بالمعنى الحرفي، وصناعة بالمعنى الاصطلاحي كونه يقدّم خدمة، وفي كونه صناعة تكمن أهميته وخطورته في الآنٍ ذاته، وذلك في تأثيرهِ عند أداء المهامّ إما بإتقان عال جدًا أو بشكل قد

يكون أقلّ من المقبول، ذلك أنّ التكنولوجيات الجديدة أسهمت بالملموس في تقليل تكلفة المنتج الإعلامي وزيادة مداخيل المؤسسات الإعلامية.

الكلمات المفتاحية : الإعلام، التّكنولوجيا، الذّكاء الاصطناعي.

Abstract

In the context of rapid technological advancement and the rise of artificial intelligence, media institutions are increasingly compelled to adapt their practices, workflows, and content strategies to a highly dynamic digital environment. With the proliferation of digital platforms and the diversification of audiences, media content is no longer limited to written texts or static images; it has become a strategic tool that expresses institutional identity and engagement.

Digital transformation and AI technologies have reshaped media production and altered audience consumption habits, creating a fast, selective, and algorithm-driven media user. These shifts have imposed new challenges on media organizations, pushing them to enhance content quality and align it with the logic of digital platforms.

The evolution of communication technologies has also intensified competition among media institutions regarding production value, technical sophistication, and aesthetic presentation. While these technologies have significantly lowered production costs and increased revenue opportunities, they have simultaneously raised expectations regarding performance quality. As a result, the media sector is now situated at the heart of strategic debates about content development, digital adaptation, and the effective integration of emerging technologies.

Keywords Media, technology, artificial intelligence, digital transformation, media content, communication technologies.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي حدّ استفاد مجال الإعلام من التكنولوجيا الحديثة والذّكاء الاصطناعي في تطوير وتجويد المحتوى المقدّم شكلا ومضمونا؟ وما مدى نجاحه في كسب هذا الرّهان؟

فرضيات الدّراسة:

- ❑ استفادت الصحافة من تقنيات الذّكاء الاصطناعي بشكل كبير بما يخدم جودة المحتوى المقدّم سواء من ناحية الشكل أو المضمون.
- ❑ أخذت المؤسسات الإعلامية تكتسب تدريجيا ثقافة الاستثمار في تطوير وتوظيف تقنيات الذّكاء الاصطناعي لتحسين تجربة المستخدم وتخصيص المحتوى بما يتناسب مع اهتمامات الجمهور.
- ❑ صحافة الذكاء الاصطناعي لم تعد اليوم مجرّد اختيار أو ترف، بل أضحت واحدة من أبرز التطورات في المجال.
- ❑ يواجه المشهد الإعلامي تحدّيات في ظلّ حتمية مسايرة الإمكانات التّكنولوجية وتقنيات الذّكاء الاصطناعي.

أهداف الدراسة:

من خلال تناولنا لموضوع الدراسة، نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة فيما يلي:

- ❑ رصد تجلّيات وانعكاسات التكنولوجيا على المشهد الإعلامي في ظلّ تطبيقات وأدوات الذّكاء الاصطناعي؟
- ❑ رصد اتجاهات القائمين بالاتصال نحو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بالمؤسسات الصحفية.
- ❑ المساهمة في تمكين الإعلاميين من المهارات التكنولوجية الحديثة الموظفة في المجال الإعلامي.
- ❑ المساعدة على تجويد المحتوى الإعلامي شكلا ومضمونا عن طريق التوظيف الجيّد للإمكانيات التكنولوجية وأدوات الذّكاء الاصطناعي المتاحة.

- الوقوف عند التحديات التي يواجهها المشهد الإعلامي في ظل حتمية مسايرة هذه الإمكانات، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة.

منهجية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة وصفية وتعتمد على المنهج المسحي، مما يساعد على دراسة الظواهر، مستعينة بأداتي الملاحظة وتحليل المحتوى، وذلك من أجل دراسة موضوع البحث وشرح وتوضيح المعلومات والمعطيات المرتبطة به ووصفها.

نتائج الدراسة:

من خلال كلّ هذه الأمثلة للأدوات والتّقنيات المتعدّدة، نستشفّ النتائج التالية:

- استفادت الصحافة من تقنيات الذّكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة وتوليد محتوى متقدّم.
- تمكّن هذه التّقنيات من تحليل كميات هائلة من المعلومات بسرعة وبدقة، مما يمكّن الصحفيين من إنتاج تقارير وتحليلات أكثر عمقاً وشمولية.
- تستطيع هذه التقنيات التعامل مع كميات كبيرة من المعلومات في وقت قصير، مما يساعد في تقديم الأخبار بشكل أسرع وأكثر دقة.
- المؤسسات الإعلامية أخدت تكتسب تدريجيا ثقافة الاستثمار في تطوير وتوظيف هذه الأدوات لتحسين تجربة المستخدم وتخصيص المحتوى بما يتناسب مع اهتمامات الجمهور، كما تساهم في إنشاء محتوى متعدّد الوسائط، الأمر الذي يعزّز من جذب الجمهور ورفع مستوى التّفاعل والتّجاوب معه.

مقدّمة:

لقد شهدت صناعة الإعلام وبخاصة مجال العمل الصحفي تطورات كبيرة خلال السّنوات القليلة الماضية، مستفيدة من التقدّم التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واتجاه العديد من المؤسّسات الصحفية والإعلامية نحو استخدام تقنيات الذكاء الصناعي Artificial Intelligence وغرف الأخبار المدمجة، وظهور ما يسمّى بصحافة الذّكاء الاصطناعي Artificial Intelligence Journalism.

إنّ الإعلام اليوم يشهد ضخّ استثمارات ضخمة في مجال تطوير آليات الذكاء الصناعي وتطويعها لخدمة الإنتاج الإعلامي، وهي الآليات والتقنيات التي باتت قادرة -بما تزخر به من تطوّر- على النهوض بجزء أساسي من المنتوج والمضمون الإعلامي، مكسبة هذا الأخير قدرا أكبر من الحيوية والجدّة والكثافة والمواكبة الفورية والشّاملة للأخبار والأحداث والوقائع، فهو -الذّكاء الاصطناعي- قادر بإمكاناته اللاّمحدودة على تحليل البيانات والأرقام بشكل أسرع وأكثر دقّة من البشر، ممّا يجعل الصّحفيين في غنى عن ذلك مركّزين فقط على المستجدّات والأخبار والتحقّق من مدى صحّتها، كما يمكن استخدام الذّكاء الاصطناعي لإنتاج المضمون الإعلامي بشكل أتوماتيكي، من خطابات صحفية وتقارير وتعليقات وصور وفيديوهات وغيرها من الأشكال الإعلامية المتنوّعة.

وقد شهد المشهد الإعلاميّ خلال السّنوات الأخيرة تحوّلات سريعة وغير مسبوقة، بسبب التّطوّرات الكبيرة والهائلة التي شهدتها تكنولوجيا الاتّصال الحديثة في ظلّ الثّورة الصناعية الرّابعة وتطوّرات ويب 0.2 والتي كان لها دور مهمّ في ظهور أشكال وأنماط جديدة من الصّحافة كان أحدثها ظهور ما يسمّى بصحافة الذّكاء الاصطناعيArtifical Intelligence Journalisme والتي تعتمد بشكل كبير على توظيف تقنيات الذّكاء الاصطناعي في العمل الصّحفي، والتي تمثّل بدورها تحدّيا جديدا أمام وسائل الإعلام التقليدية نتيجة للتّحوّلات الجذريّة التي تشهدها عملية إنتاج وصناعة المحتوى الصّحفي.[1]

مقاربة مفاهيمية لمصطلحات الدّراسة:

الإعلام لغة: الإعلام في اللغة العربية يأتي من الجذر "علم" ويشير إلى "إخبار" أو "إعلام" بشيء ما. وبالتالي، الإعلام يعني نقل المعرفة أو الأخبار.

[1] Waleed Alli & 1utomated and Mohamed Hassoun. (2019)." Artificial Intelligence and Automated Journalism: Contemporary Challenges and New Opportunities" International Journal of Media, Journalism and Mass Communication (IJMJMC). Op. Cit.p:41.

الإعلام اصطلاحاً: يشير إلى مجموعة الأنشطة والوسائل التي تهدف إلى جمع المعلومات، معالجتها، ونشرها للجمهور. ويشمل وسائل مثل الصحف، الراديو، التلفاز، والإنترنت، ويهدف إلى توصيل الأخبار، المعلومات، والتحليلات إلى الناس من أجل إطلاعهم على الأحداث والمواضيع المهمة.

التّكنولوجيا لغة: التكنولوجيا: كلمة مُعرَّبة من الأصل اليوناني (Technologia)، وهي مكوّنة من كلمتين "Techne" وتعني فن أو حرفة أو مهارة، و"Logia" وتعني علم أو دراسة، وبذلك يكون المعنى اللغوي الأصلي"علم الحرفة" أو "دراسة المهارة الفنية".[2]

وتُستخدم "تكنولوجيا" في اللغة العربية بمعنى: العلم الذي يهتمّ بتطبيق المعارف العلمية لأغراض عملية، أو مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي يستخدمها الإنسان لتطوير حياته وخدماته.

التّكنولوجيا اصطلاحا: توجد عدة تعريفات اصطلاحية للتكنولوجيا بحسب السياق (تعليمي، صناعي، معلوماتي)، ومن أبرزها: "التكنولوجيا هي التطبيق المنهجي للمعرفة العلمية أو المنظمة لأغراض عملية.[3]"

أمّا تكنولوجيا الاتصالات فيمكن تحديدها بصفتها آليات للتّواصل في "ثلاث تقنيات تسهم في التجديد التكنولوجي وتجاوز التكنولوجيا الكلاسيكية، وهي: أولا المعلومات التي تفيد مجموع التقنيات المستخدمة للمعالجة الآلية للأخبار، ثانيا وسائل الاتصال عن بعد، وهي مجموع التقنيات التي تفيد كل بثّ أو إرسال أو تلقي العلامات والإشارات سواء أكانت مكتوبة أم مصورة أم أصوات، وأخيرا الوسائل السمعية البصرية التي تتضمّن وسائط الاتصال الإلكترونية"[4].

الذّكاء الاصطناعي (لغةً):

الذكاء (لغةً): من الفعل ذَكِيَ، أي فَطِنَ وحَذِقَ، والذَّكاء هو: حدةُ العقل وجودة الفهم وسرعة البديهة. وجاء في لسان العرب: "الذَّكاء: الفِطْنَةُ، والذَّكيُّ: الفَطِنُ، وضِدُّه البَلِيدُ." (ابن منظور، لسان العرب).

[2] المعجم الوسيط. (دون تاريخ). القاهرة: مجمع اللغة العربية.

[3] الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم (AAAS). (دون تاريخ).

[4] جاكبسون، ر، وآخرون. (2007). التواصل: نظريات ومقاربات (ع. الخطابي وز. حوتي، مترجمان). الدار البيضاء: منشورات عالم التربية. (ص. 161-162).

الاصطناعي (لغةً): "من الصَّنْع، وهو الإبداع أو الإيجاد بفعل الإنسان وليس الطبيعة"[5].

وبالتالي فإن "الذكاء الاصطناعي" يعني الذكاء الغير الطّبيعي، بل المصنّع من طرف الإنسان.

الذّكاء الاصطناعي اصطلاحا: فرع من علوم الحاسوب يُعنى بتصميم أنظمة وبرمجيات قادرة على تنفيذ مهام تتطلب ذكاءً بشرياً، مثل الفهم، والتعلم، والتخطيط، وحل المشكلات، والتعرف على الصوت والصورة. كما يعدّ الذكاء الاصطناعي "القدرة التي تُمكّن الأنظمة من إدراك بيئتها، والتعلم من البيانات، واتخاذ قرارات أو تنفيذ إجراءات تحقق أهدافاً محددة.[6] "

وحسب الباحث جون مكارثي (John McCarthy) – وهو من أوائل من استخدم المصطلح،

فالذّكاء الاصطناعي هو "علم وهندسة صنع آلات ذكية، خاصة برامج الحاسوب الذكية.[7] "

نظريّة الحتمية التّكنولوجيّة: المفسّرة للتّغييرات الحاصلة في المجال الإعلامي:

من أجل فهم وتفسير التّغييرات الحاصلة في المجال الإعلامي وخاصّة غرف الأخبار بسبب التّطورات التكنولوجية والاتّصالية لابدّ من الوقوف عند واحدة من أهمّ النّظريات الاتّصالية المؤسّسة لتصوّرات نظرية في تطوّر وسائل الاتّصال في العصر الرّقمي، وتأثيراتها على المجتمعات الإنسانية، وهي نظرية "الحتمية التّكنولوجية" لرائد علم الاتّصال مارشال ماكلوهانMarshal Macluhan والتي قدّمها في ستّينات القرن الماضي، حيث رأى أن تطوّر المجتمعات المعاصرة راجع بالأساس إلى تطوّر الوسائل الاتّصالية التي انطلقت في أساسها من أفكار الفلاسفة الغربيين كآدم سميث وجون ستيوارت، و التي كانت ترتكز على القوّة الاقتصادية والصّناعية في تفسير التغيّرات الاجتماعيّة.[8]

وتعتبر الحتمية التّكنولوجيّة أن تكنولوجيا الاتّصال هي المتغيّر الأساسي في تفسير آليات التّطور الاجتماعي،"فقد اعتبر ماكلوهان أن اكتشاف الكتابة عام 3500 قبل الميلاد يعتبر ثورة الاتّصال الأولى، إذ أوجدت هذه الثّورة اللّغة المكتوبة وسمحت بالتّدوين، وهو أحد شروط التّطوّر، وحدثت ثورة الاتّصال الثانية بعد أن اكتشف غوتنبرغ المطبعة منتصف القرن الخامس عشر، وأدّت هذه الثّورة إلى انتقال المجتمع من الاتّصال الشّفوي إلى الاتّصال المكتوب، واعتبر ماكلوهان أن ثورة الاتّصال الثّالثة ارتبطت باكتشاف الحاسوب في السّتّينات والتي نقلت المجتمع إلى مرحلة الاتّصال

---

[5] ابن منظور. (دون تاريخ). لسان العرب.

[6] IEEE – Institute of Electrical and Electronics Engineers. (n.d.).

[7] مؤتمر دارتموث. (1956).

[8] ياسين قرناني، "قراءة تحليلية لنظريّة الحتميّة التّكنولوجيّة والحتمية القيمية"، المنهل 2014.

التّفاعلي-والّذي صحّ من هذا المنطلق تسميته بالتّواصل- أمّا اكتشاف الإذاعة في العشرينات من القرن العشرين والتّلفزيون في الخمسينات من القرن نفسه، فقد نقلت المجتمع من مرحلة الثّقافة المكتوبة إلى مرحلة الثقافة المسموعة المرئيّة."[9]

إنّ الاختراعات التّكنولوجية الحديثة وفق منظور ماكلوهان تؤثّر على المجتمعات، وقد عبّر عن ذلك من خلال عبارته الشّهيرة "الوسيلة هي الرّسالة" أي أنّ الوسيلة الإعلاميّة أهمّ من المضمون الذي تقدّمه، بل إن محتوى الوسائل شيء عرضي، والأهمّ هو الوسيلة في حدّ ذاتها، حيث أنها تفرض على المجتمع نمطا خاصّا من التّفكير والاتّصال،[10] فحسب ماكلوهان فإن الوسيلة أو الوسائل التّي تبثّ أو تنشر كلماتنا أهمّ من الكلمات في حدّ ذاتها، وأن التّأثير الأكبر يكون للوسيلة النّاقلة للمضمون: تلفزيون، الرّاديو، أو أيّة وسيلة، وليس للمضمون نفسه. وبالتالي فهو يأكّد -ماكلوهان- إمكانية النّظر إلى مضمون وسائل الإعلام بعيدا عن الوسيلة نفسها، من حيث أنّ كيفيّة تقديم الرّسالة أو المضمون الإعلاميّ وكذا طبيعة الجمهور المستهدف تؤثّران على ما تقوله الوسيلة الإعلامية، وهكذا فإنّ تطوّر التقنيات الاتّصالية قد أدّى إلى تطوّر في بعض المفاهيم الصّحافية، حيث ظهرت صحافة البيانات، وصحافة الخوارزميّات، وصحافة المواطن، وصحافة الموبايل، وغيرها.[11]

إنّ تطوّر التقنيات الاتّصالية في مجال الإعلام والاتّصال في عصرنا جعلنا أمام حتميّة استخدام هذه التّقنيات المتطوّرة في غرف الأخبار، وهوما أحدث تغيّرات عدّة فيها إن على مستوى المضامين أوالأشكال والقوالب الصّحفيّة.

بدايات صحافة الذّكاء الاصطناعي:

لقد استخدمت تقنيّات الذّكاء الاصطناعي، بالمعنى المعاصر للمصطلح، لأوّل مرّة في غرفة الأخبار من قبل صحيفة نيويورك تاميز The New York Times في مشروع يدعى "محرّر" والذي تضمّن تطبيق العلامات على الموضوعات الإخبارية المكتوبة، كما أن صحيفة الواشنطن بوست Washington Post قد اعتمدت في وقت مبكّر أيضا على نموذج أكثر تطورا من تقنيّات الذّكاء

[9] ياسين قرناني، المرجع نفسه، ص:1 بتصرّف.

[10] نور الدّين تواتي، "ماكلوهان مارشال... قراءة في نظرياته بين الأمس واليوم"، مجلة العلون الإنسانية والاجتماعية، 2013 ص: 177-90.

[11] محمد براي، "الشباب والتواصل الافتراضي بين الحتمية التقنية والضرورة القيمية - رؤية سوسيولوجية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2016.

الاصطناعي وذلك باستخدام برنامج Heliograf لتغطية الألعاب الأولمبّية 2016 في ريو ديجانيرو بالبرازيل؛ حيث قام البرنامج بجمع البيانات المتعلّقة بجدول الأحداث والنّتائج وحصص الميداليّات.[12]

مسمّيات صحافة الذّكاء الاصطناعي:

هناك العديد من المسمّيات التي تستخدم لوصف استخدام تقنيات الذّكاء الاصطناعي في مجال الصّحافة، منها على سبيل المثال، الصّحافة الآلية Autumated Journalism وصحافة الرّوبوتات Robot Journalism والصّحافة الخوارزميّة Algorithmic Journalism وصحافة الذّكاء الاصطناعيّ Artificial Intelligence Journalism.[13]

الذّكاء الاصطناعي في المجال الإعلاميّ، أرقام وإحصائيات:

في تقرير أصدرته شبكة الجزيرة الإعلامية تحت عنوان: "الصحافة والذّكاء الاصطناعي صلاحيات ومسؤوليات جديدة"، سعى الكاتب "تشارلي بيكيت" إلى التعرّف على رأي الصّحفيين فيما يعنيه الذكاء الاصطناعي لهم، من خلال دراسة تعتمد على مسح الحالة الذّهنية، شاركت فيه 71 وكالة إخبارية من 32 دولة حول الذّكاء الاصطناعي وتقنياته. وقد طلب من المشاركين العاملين في مجال الذّكاء الاصطناعي الإجابة عن أسئلة حول فهمهم لهذه التقنية وكيفية استخدامها في مجال الإعلام، وخلصت أبرز نقاط الدراسة إلى أنّ:

- ❑ الذّكاء الاصطناعي أصبح جزءا مهما من الصحافة وله تأثير مستقبلي عميق وواسع النطاق على عملية الإنتاج الإعلامي.
- ❑ هناك ثلاثة دوافع رئيسية تدفع لاستخدام الذّكاء الاصطناعي وهي: زيادة كفاءة أداء الصحفيين، تقديم محتوى أكثر صلة بالمستخدمين، وتحسيف كفاءة العمل.

هذا وأكّد الاستطلاع العالمي السّنوي لمعهد ماكينزني الذي أجري في أبريل من سنة 2023 حول وضع الذّكاء الاصطناعي، على "النموّ الكبير لأدوات الذّكاء الاصطناعي التّوليدي، وأنّنا نعيش فجر هذا

---

[12] James T. Hamilton & Fred Turner (2009); "Accountability through algorithm: Developing the field of computational journalism"; Report from the Center for Advanced Study in theBehavioral Sciences, Stanford. P.5. Available Online: https://web.stanford.edu/~fturner/Hamilton%20Turner%20Acc%20by%20Alg%20Final.pdf.

[13] Konstantin Dörr, 2016. Mapping the field of Algorithmic Journalism. Digital Journalism, Vol4.No.6, p: 703.

النّوع من النّكاء الذي اكتسح جميع الميادين ومن بينها مجال الإعلام"[14]، فيما كشف التقرير السّنوي لمعهد رويترز بالشراكة مع جامعة أكسفورد حول اتجاهات وتوقّعات الصّحافة والإعلام والتّكنولوجيا لعام 2023، أنّ "مؤسسات إعلامية عديدة تعمل على دمج تطبيقات النّكاء الاصطناعي في عملها للاستفادة من مميّزاتها".[15]

وحسب تقرير يستند على دراسة استقصائية شملت 303 من قادة المؤسسات الإعلامية في 53 دولة، فإنّ مديري الأخبار صرّحوا أنّهم يوظّفون تقنيات النّكاء الاصطناعي على غرار التّعلّم الآلي ومعالجة اللّغة من أجل جعل عمليات الإنتاج أكثر كفاءة، حيث يستعينون بهذه التقنيات لإنجاز الملخّصات، وتحويل النّصوص المكتوبة إلى كلام مسموع والتّعرّف على الصّور ووضع عناوين للموادّ الإعلامية.

الذّكاء الاصطناعي في ارتباطه بالصّحافة:

بشكل عامّ فإن الذكاء الاصطناعي له أربعة أوجه: وجهين مفيدين بالنسبة للصحفي أو صانع المحتوى، ووجهين يمكن أن يشكّلا بعض الخطورة في التعامل(التّزييف العميق، التعلّم العميق).

الوجهين المفيدين في العمل الصّحفي:

1-تعلّم الآلة:

هو فرع من فروع الذكاء الاصطناعي، يركّز على تطوير تقنيات تسمح للحواسيب بالتعلّم من البيانات وتحسن أدائها بمرور الوقت دون أن تكون مبرمجة بشكل صحيح لكلّ مهمّة، ويتضمّن تعلّم الآلة مجموعة من الخوارزميات والنماذج الإحصائية التي تستخدم للتعرّف على الأنماط، واستخلاص التوقّعات، واتّخاذ القرارات بناء على البيانات.

إن تعلّم الآلة يعني أن الذكاء الاصطناعي يتعلّم من نفسه، من خلال مجموعة الأسئلة المطروحة عليه، والتي يجيبنا عليها فنعاود طرحها مرة أخرى، إذن فهو يتعلّم كآلة، وهذا يمكن أن يفيدنا كصحفيّين للتعامل مع هذا النوع من الذكاء الاصطناعي المعتمد على التعلّم الآلي لأنه يتمتع بخوارزميات تمكّنه من تزويدنا بالنصوص(توليد النصوص)، بالترجمة، وبمجموعة من الأساسيات

---

[14] فجر حقبة جديدة للذكاء الاصطناعي التوليدي : عام 2023. (2023، 1 غشت). معهد ماكينزي. تمت زيارته في 13 فبراير 2024.

[15] Newman, N. (2023). Journalism, media, and technology trends and predictions 2023. Reuters Institute for the Study of Journalism. https://doi.org/10.5287/bodleian:NokooZeEP

التي تشكل عنصرا مساعدا في إنتاج مضمون أو عمل صحفي، أو على الأقلّ إخراج محتوى جيّد بغضّ النظر عن كونه عملا صحفيا أم لا، كما يمكن الاستعانة بالذكاء الاصطناعي من أجل تصميم وهيكلة الدّورات التدريبية وغيرها، وكل ما يتعلّق بتجويد الشّكل.

وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من تعلّم الآلة:

أ. التعلّم الموجّه: ويتعلّم هذا النموذج من مجموعة من البيانات تتضمّن المدخلات والمخرجات الصّحيحة المعروفة مسبقا، وتستخدم هذه الطّريقة بشكل شائع في تصنيف البيانات والتّنبؤ بالقيم.

ب. التعلّم غير الموجّه: ويتعلّم هذا النموذج من البيانات التي لا تحتوي على تسميات أو مخرجات صحيحة مسبقا، ويستخدم هذا النوع لاكتشاف الأنماط المخفيّة أو تجميع البيانات ذات الخصائص المتشابهة.

ج. التعلّم التّعزيزي: ويتعلّم هذا النموذج كيفية اتّخاذ قرارات من خلال تجربة الخطأ، ويستخدم هذا عادة في الألعاب والرّوبوتات. (يأخذ مجموعة من المعلومات المقدّمة له من خلال أسئلتنا التي نطرحها، ومن خلال تجاوبه معنا بعد طرح الأسئلة، من خلال ملاحظاتنا، وبالتالي من خلال كلّ المعطيات التي يتوفّر عليها يتكوّن لديه العديد من المعلومات التي يمكن أن يحتاجها أي شخص، لكن المصدر الأساسي للمعلومات يبقى في البداية والنهاية هو الإنسان.

2-الذّكاء الاصطناعي التّوليدي:

ومن أشهر أشكاله نجد: روبوتات المحادثة "شات جي بي تي" من شركة OpenAI وروبوت المحادثة "بارد - Bard"من إنتاج شركة "جوجل".

يعدّ الذّكاء الاصطناعي التّوليدي Generative Artificial Intelligence، "نوعا من أنواع الذّكاء الاصطناعي الذي يعتمد على توليد معلومات جديدة ومبتكرة عبر التعلّم الآلي من خلال قواعد بيانات ضخمة".[16] ويطلق عليه أيضا اسم "حوسبة المحادثة"، حيث صمّم لإتاحة الفرصة أمام المستخدمين للتّفاعل مع برنامج حاسوب كأنّهم يتحدثون مع شخص آخر عبر الدردشة، ولا يقتصر

---

[16] Aydın, Ö., & Karaarslan, E. (2023). Is ChatGPT leading generative AI? What is beyond expectations? Academic Platform Journal of Engineering and Smart Systems, 11(3), 118–134. https://doi.org/10.21541/apjess.1293702

على إنتاج النصوص فقط ومعالجة اللّغة الطبيعية، بل يتجاوز ذلك إلى إنتاج الصّور، والموسيقى، ومقاطع الفيديو. وهو يركّز على تمكين الآلات من إنتاج محتوى جديد بشكل مستقلّ، يستخدم تقنيات التعلّم العميق، مثل الشبكات العصبية التوليدية، لإنشاء نصوص وصور وموسيقى وفنون وأفكار أخرى لم تكن موجودة سابقا، وهو يعمل عن طريق تحليل الأنماط والبيانات الموجودة، ثم محاولة تقليد ومحاكاة أو تجاوز تلك الأنماط بشكل مبتكر، ويستخدم في مجالات متعدّدة مثل تصميم الألعاب، إنشاء المحتوى الفنّي، تحسين النماذج اللغوية، وحتى في الأبحاث العلمية للتنبؤ بالنتائج أو تطوير تصميمات جديدة.

الفرق بين التعلّم الآلي والذّكاء الاصطناعي التّوليدي:

إنّ التعلّم الآلي والذكاء الاصطناعي التوليدي هما مجالان فرعيان ضمن الذّكاء الاصطناعي، ولكل منهما نهج وأهداف مميّزة، وهذه بعض الفروق الأساسية:

1-على مستوى الهدف والوظيفة:

التعلّم الآلي: يهدف إلى تطوير خوارزميات ونماذج تسمح للآلات بالتعلّم من البيانات وتحسين أدائها في مهام محددة مثل التصنيف التنبؤ واتخاذ القرارات يركز على إيجاد الأنماط وإجراء التوقعات.

الذكاء الاصطناعي التّوليدي: يركز على إنشاء محتوى جديد وإبداعي لم يكن موجودا مسبقًا، مثل النصوص والصور والموسيقى. يهدف إلى تحسين الإبداع الاصطناعي.

2-على مستوى التقنيات المستخدمة:

التعلم الآلي: يشمل عدة أنواع منها التعلم الموجه، التعلم غير الموجه، والتعلم التعزيزي، ويعتمد على أنواع مختلفة من النماذج للشبكات العصبية.

الذكاء الاصطناعي التوليدي: يعتمد غالبًا على الشبكات العصبية التوليدية والشبكات المستندة إلى المحوّلات.

3-على مستوى استخدام البيانات:

التعلّم الآلي: يستخدم البيانات لتحليلها وبناء نماذج تتنبأ بالمستقبل أو تساعد في اتخاذ القرارات.

الذكاء الاصطناعي التّوليدي: يستخدم البيانات كنقطة انطلاق لإنشاء محتوى جديد بناءً على الأنماط.

وبالتالي، يمكن القول بأن التعلم الآلي هو بمثابة الأساس الذي يعتمد عليه الذكاء الاصطناعي التوليدي لتحليل البيانات والتعرف على الأنماط، لكن هدف الأخير يتوجه نحو الابتكار والإبداع أكثر من التحليل والتوقّع.

إنّ التعلّم الآلي والذكاء الاصطناعي التوليدي نوعان مفيدان من الذكاء الاصطناعي يمكن الاستفادة منهما في المجال الإعلامي (الذكاء الاصطناعي البسيط) ويجب أن نبقى في هذا الاستعمال البسيط، فكلّما تطوّرنا في التعامل مع الذكاء الاصطناعي كصحفيين ندخل في خطر دخول مرحلة تزييف الخبر والتلاعب به وتزييف المعنى والمحتوى، وبالتالي يجب التعامل مع الذكاء الاطصناعي بنوع من التّحفّظ والحذر، والاقتصار فقط على ما هو مساعد في تجويد العمل التّقني. فعلى سبيل المثال يمكن أن نطلب من الذكاء الاصطناعي حذف الأخطاء اللّغوية من نصّ معيّن في إطار تجويد العمل والمضمون، دون خلق محتوى غير موجود أصلا، وبالتالي يجب تفادي الانتقال إلى مرحلة التّزييف العميق (الذّكاء الاصطناعي العميق).

صحافة الرّوبوت، ظاهرة أخرى لاستخدام الذّكاء الاصطناعي في الإعلام:

إلى جانب الأوجه التي أشرنا إليها فيما سبق، فقد استفادت الصحافة في البداية من ما يسمّى بصحافة الرّوبوت، وهي الصحافة التي تستعين بالرّوبوتات في تأدية بعض جوانب إنتاج المحتوى الصّحفي كالتّصوير، والتّصميم والتّقديم، وكشف الأخبار الزّائفة، وهي جزء صغير من صحافة الذّكاء الاصطناعي.

وتعدّ صحافة الرّوبوت جزءا من ثورة الذّكاء الاصطناعي، إذ تعدّ واحدة من أدواته، فهذه الصحافة، والتي تطلق عليها مسمّيات أخرى من قبيل الصحافة الخوارزمية، تعني: جمع المعلومات حول الأحداث والقضايا، وتصنيفها، وكتابتها في شكل أخبار وتقارير صحفية، وننشرها بطريقة آلية كاملة دون أيّ تدخّل من العنصر البشري. وعلى الرغم من كون بداية استخدام صحافة الروبوت بشكل فعلي مجال الصحافة حديثة نسبيا، بحيث تعود لسنة 2015، عندما قامت شركة "ميتميديا" السويدية بإطلاق أوّل روبوت صحفي محدّد المهامّ في إنتاج الأخبار والتقارير الإخبارية عن حال الطّقس والمناخ، ثم في سنة 2016 ستقوم صحيفة "الواشنطن بوسط" الأمريكية باستخدام صحافة الروبوت بشكل تجريبي في انتخابات الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إنتاج وتقديم تقارير

وتحليلات حول نتائج استطلاعات الرأي عن الانتخابات ليبثّها تلقائيا عبر موقع "تويتر" آنذاك، إلاّ أن الوقت الرّاهن، وبفضل التطوّر والتّحديث المستمرّ في تكنولوجيا وتقنيات الذكاء الاصطناعي شهد استخدامات جديدة لها، بحيث لم تعد مقتصرة فقط على الردّ الآلي على تعليقات القرّاء، أو حتى على تحرير الأخبار ونشرها للجمهور بشكل آلي، فقد طرح الباحثون والمهتمون بالشأن الإعلامي توجّهات أخرى لها، على غرار قدرتها على كشف الأخبار الزائفة والمضلّلة، وساهمت بالتالي بشكل واسع في الحدّ من هذه المشكلة التي كانت تضرب في مصداقية المحتوى الإعلامي المقدّم للمتلقّي.

هذا وابتكرت شركة يونايتد روبوتس السويدية ما يمكن اعتباره "روبوتا" صحفيّا يقدّم محتوى فريدا مستفيدا من كمية هائلة من البيانات والمعطيات، بحيث يحوّلها الذكاء الاصطناعي إلى مقالات للنشر بسرعة وبكميات ضخمة تفوق قدرة الصحفيين. وقد تمكنت هذه المنصّة من إنتاج أكثر من أربعة ملايين مقال للناشرين في شتى المجالات من الرياضة إلى أحوال الطقس، مرورا بالعقارات وأخبار المرور وغيرها.

لقد قدّمت تقنيات الذّكاء الاصطناعي للعالم مفهوما متطوّرا في مجال الإعلام يعرف بصحافة الرّوبوت، والتي من المحتمل أن تقود إلى تحوّلات كبيرة في بنية المؤسّسات الإعلامية وطرق عملها، كما يتوقّع أن تمثّل هذه الصحافة حالة فريدة في كيفية جمع الأخبار وكتابتها عبر تقنيات الذّكاء الاصطناعي بعيدا عن الجهد البشري، مما يشير إلا تحوّلات مهمّة في مفهوم الإعلام وخصائصه وآلياته وتأثيراته الاجتماعية، خاصة أنّ الذكاء الاصطناعي يعمد إلى محاكاة السلوك الإنساني من خلال فهمه وتحويله إلى برامج حاسوبية لديها القدرة على اتّخاذ قرارات، والبحث عن حلول لمشاكل معيّنة عن طريق توصيفها والاستدلال عليها من خلال المعلومات التي زوّد الحاسوب بها.

إذن، ومن هذا المنطلق، فالصّحافة استفادت في البداية من ما يسمّى بصحافة الرّوبوت، وهي الصحافة التي تستعين بالرّوبوتات في تأدية بعض جوانب إنتاج المحتوى الصّحفي كالتّصوير، والتّصميم والتّقديم، وكشف الأخبار الزّائفة، وهي جزء صغير من صحافة الذّكاء الاصطناعي.

لقد أضحى الذّكاء الاصطناعي يستغلّ كذلك في تحسين الأداء التّفاعلي والتّسويقي للمحتوى، فاليوم، أصبح من المحتّم تقديم فهم عملي لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل ردود الفعل على المحتوى وتطويره، مما يعزز كفاءة المحتوى الرقمي من حيث الجاذبية والتفاعل. وفي هذا الصّدد حريّ بنا طرح تساؤل جوهريّ: في ماذا يمكن للذّكاء الاصطناعي أن يفيد الصّحفيين وصانعي المحتوى؟ وذلك ما سنقف عنده فيما يأتي.

أدوات وأنظمة تخدم السّرد القصصي:

هناك العديد من التقنيات والأدوات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي التي تتيح للصّحفي مجموعة متنوّعة من الخدمات والإمكانات المساعدة في المجال، والتي يعدّ السّرد القصصي الصّحفي جانبا منها، من بينها نذكر:

- إنتاج صور وفيديوهات سريعة الوصف، بما في ذلك صور 360 درجة.
- إنتاج تعليق صوتي من النّص.
- تحليل البيانات وإنتاج رسوم بيانية تفاعلية.
- صناعة تصميمات مختلفة من الصور أو البيانات التي يتمّ إدخالها.
- تحسين جودة الفيديوهات والصّور والأصوات.
- اقتراح عناوين وكلمات مفتاحية للقصص.
- التسويق للمحتوى على منصّات التواصل الاجتماعي.
- وضع استراتيجية والمساعدة في رسم الخطط المتعلّقة بالصحافة وكل الميادين الأخرى.

ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يقدّم لنا ملخّصات عن مواضيع قد نجدها في صفحات كثيرة، ربحا للوقت وللمجهود المبذول من أجل تقديم الأفضل، وبالتالي فالذكاء الاصطناعي يمكن أن يوظّف في التعامل مع البيانات الضّخمة، وبالتالي يساعدنا في تفكيكها واختصارها واختزالها.

خدمات تجعل من الذّكاء الاصطناعي مساعدا للصّحفيين:

1 -تحليل البيانات الضّخمة:

حيث يساعد الذّكاء الاصطناعي في جمع وتحليل كميات ضخمة من البيانات بسرعة وفعالية، مما يمكن الصحفي من تحديد الاتجاهات واستخلاص المعلومات الجوهرية، وهناك العديد من التطبيقات والأدوات التي تساعد في تحسين الدقة وسرعة تحليل البيانات الضّخمة، وهذه بعض الأمثلة:

- Tableau: أداة تحليل بصري للبيانات تتيح للمستخدم إنشاء تقارير ولوحات معلومات تفاعلية من البيانات الضخمة.
- Power BI: أداة من مايكروسوفت توفر تحليل بيانات بصري وتساعد في مشاركة الرؤى

والتقارير.

- DataRobot: منصة تعتمد على التعلم الآلي لتحليل البيانات الذكية والمساعدة في صنع القرارات.
- RapidMiner: أداة لتحليل البيانات والقيام بعملية استخراج المعرفة من البيانات الضخمة.
- KNIME: منصة تحليل مفتوحة المصدر تساعد في إعداد وتحليل البيانات ودمجها بسهولة.
- Google Data Studio: أداة تتيح إنشاء تقارير ولوحات معلومات تفاعلية باستخدام بيانات من مصادر متعددة.
- IBM Watson Analytics: توفّر مجموعة من الأدوات لتحليل البيانات الضخمة.

2-البحث عن المعلومات والتحقّق منها:

كما يمكن للذّكاء الاصطناعي مساعدة الصحفيين في التحقّق من الحقائق والتحرّي الدقيق عن المعلومات باستخدام قواعد بيانات واسعة وأدوات تحليل النّصوص.

3-توليد المحتوى:

إذ يقوم بتسهيل كتابة القصص الإخبارية الأساسية أو تقارير المتابعة من خلال مساعدة خوارزميات الكتابة التوليدية التي يمكنها صياغة النصوص.

4-تحديد المواضيع الرّائجة:

من خلال معرفة ما هو رائج في مواقع التواصل الاجتماعي، ومراقبة المواضيع الرّائجة والاتجاهات الإخبارية الآنية.

5-التعرّف على الأنماط والتّصنيفات:

يساعد في تصنيف وتنظيم المحتوى الضّخم، بحيث يسهل العثور على المعلومات ذات الصّلة.

6-إدارة المواعيد والخدمات اللّوجستية:

عبر تسخير وتوظيف أدوات الجدولة والمساهمة في تنظيم الوقت وإدارة المشاريع الصحفية

بفعالية أكبر.

7-التّحليل العاطفي للمحتوى :

يمكن للذكاء الاصطناعي تقييم العواطف والاتجاهات العامة للمقالات والتعليقات العامة، مما يساعد الصحفي في فهم ردود أفعال الجمهور.

8-تحسين محركات البحث (SEO) :

يقوم الذكاء الاصطناعي من خلال أدواته المتطوّرة بتحليل الكلمات الرئيسية ودعم إنشاء محتوى متوافق مع محركات البحث لضمان وصول الصحفي إلى أوسع شريحة من الجمهور.

9-ترجمة وتلخيص النّصوص :

يتيح الذّكاء الاصطناعي إمكانية ترجمة المقالات إلى لغات متعددة وتسليط الضوء على الأجزاء الأهم من المقالات الطويلة، مما يوفر الوقت والجهد.

10-تحسين المحتوى المرئي:

من خلال أدوات إنشاء وتحرير الصّور والفيديوهات، مما يسهم في تقديم قصص صحفية غنية بصرياً.

الذّكاء الاصطناعي والمقابلات البصرية للقصّة وفنّ الحكي:

إنّ الذّكاء الاصطناعي قادر اليوم، بما يزخر به من إمكانات وتقنيّات أن يزوّدنا بمقابل بصري لأفكارنا، وذلك من منطلق أنّ الإنسان يبقى أبدا ودائما هو المصدر الأساسي للفكرة، ثمّ يأتي الذّكاء الاصطناعي لتعزيز وإيصال هذه الفكرة بشكل من الأشكال التي يقدّمها لنا. فعادة ما تكون للصحفيّين أفكار، لكن لايتوفّرون في المقابل على الصور أو الفيديوهات أو المرافقات البصرية التي تتماشى مع عرض هذه الأفكار، وبالتالي يجب اللّجوء إلى بعض البدائل المساعدة على غرار الصور، البيانات، الرسوم المتحركّة، فالمتلقّي اليوم في يحتاج الحصول على معلومة سريعة، ولكن في الآن ذاته فيها شيئ من القصّة وتقنيات الحكي المعتمد على عنصرين أساسيين: طريقة الكتابة، وطريقة الإلقاء. لكنّ ينبغي أن يقتصر استخدام الذكاء الاصطناعي فقط على تقريب المعنى، وليس تجاوز ذلك إلى خلق معنى جديد غي موجود في الأصل، إذ نتكلّم وفق هذا المنطلق عن تحسيين وتجويد المحتوى

وليس خلق محتوى.

باختصار، فإنّ الذكاء الاصطناعي أضحى أداة متعدّدة الاستخدامات تقدّم دعمًا كبيراً للصّحفيين، مما يساعدهم على أداء عملهم بشكل أسرع وأكثر دقّة وإبداعا، إذ يمكنه أن يكون أداة مهمّة لمساعدتهم على إنشاء قصص مرئية جذّابة من خلال: إنشاء الفنّ المرئي، توليد الأفكار، تحليل النصّ، تحسين أسلوب الكتابة، التفاعل الثلاثي الأبعاد وتحريك الشّخصيّات، وغيرها من الجوانب..

إنّ الذّكاء الاصطناعي أضحى أداة مساعدة على تنزيل الأفكار إلى واقع مرئيّ، إذ من غير المعقول الاقتصار على جودة المحتوى دونما مرافقات بصرية مرئيّة بنفس الجودة والتّأثير من أجل إيصال الفكرة المرجوّة، ومرافقة الأفكار المكتوبة ومساعدة في عرضها وشرحها وتفسيرها. ويمكن الاستعانة بالذّكاء الاصطناعي في هذه المسألة، لكن لا ينبغي إغفال مسألة مهمّة، ألا وهي أنّ جودة ما يقدّم تتوقّف على طريقة التّوصيف التي يتلقّاها الذكاء الاصطناعي من الإنسان. وعموما، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد الصحفيين في تحويل الأفكار إلى صور وفيديوهات بطرق متعددة نجملها في النقاط التالية:

1. إنشاء الصور بمساعدة الذّكاء الاصطناعي: هناك العديد من الأدوات، مثل تلك التي تستخدم التعلم العميق يمكنها تحويل النصوص أو الأوصاف إلى صور. هذه الأدوات تتيح للصحفيين تحويل الأفكار أو الأحداث التي يصفونها إلى صور واقعية أو فنية.
2. توليد الفيديوهات: بعض الأدوات المتقدمة تستخدم الذكاء الاصطناعي لإنشاء فيديوهات من النصوص أو من مشاهد معينة، يمكن للصحفيين استخدامها لخلق محتوى بصري جذاب دون الحاجة إلى معدات تصوير معقدة.
3. تحرير الفيديوهات والصور: الذكاء الاصطناعي يمكنه تحسين جودة الصور والفيديوهات تحسين الإضاءة، إزالة الأشخاص أو الأشياء غير المرغوب فيها، وتطبيق فلاتر جمالية تلقائية.
4. محاكاة الأحداث ثلاثية الأبعاد: بعض التكنولوجيا تعتمد على الذكاء الاصطناعي لخلق محاكاة ثلاثية الأبعاد للأحداث بناءً على الوصف مما يمكن الصحفيين من توضيح الأخبار بطرق مبتكرة وتفاعلية.
5. ترجمة وتحرير النصوص تلقائيا : يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة الصحفيين في

ترجمة وتحسين النصوص التي تصاحب الصور والفيديوهات وتقديم توصيات للتعليقات النصية المناسبة.

وهناك العديد من التطبيقات والمواقع التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحويل الأفكار إلى صور وفيديوهات وتحقيق العناصر المرئية والسردية، وهذه بعض الأمثلة البارزة:

1. Midjourney: يعتمد على تحويل النص إلى صور بصرية فنية باستخدام الذكاء الاصطناعي، ويستخدم تقنية التعلم العميق لفهم النصوص وإنشاء صور مستوحاة منها.
2. DALLE: طورتها شركة OpenAI وهي أداة قوية لإنشاء الصور انطلاقا من النصوص، حيث يمكنها توليد صور فريدة ولوحات فنية مبتكرة بناءً على الأوصاف المكتوبة.
3. RunwayML: أداة بسيطة وسهلة الاستخدام، تتيح للمستخدمين إنشاء وتحرير صور وفيديوهات باستخدام عدة نماذج من الذكاء الاصطناعي،
4. Synthesia: تستخدم في إنشاء فيديوهات تعويضية مع ممثلين مجازين، وهي مثالية الإنشاء محتوى فيديو تعليمي أو ترويجي.
5. DeepArt: منصّة لتحويل الصور إلى لوحات فنية باستخدام الذكاء الاصطناعي، وتمكّن المستخدمين من تطبيق أنماط فنية مختلفة على صورهم.
6. Animoto: منصة لإنشاء فيديوهات ترويجية وتسويقية باستخدام الذكاء الاصطناعي، تقدم واجهة بسيطة وسهلة الاستخدام.
7. Artbreeder: أداة لإنشاء وتعديل الصور من خلال الدمج بين الرسوم المختلفة، مما يسمح بإضفاء طابع فني مميز على القصة.

من خلال هذه الأدوات والمنصّات، يمكن للصحفيين استغلال تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحويل أفكارهم إلى صور مرئية بطريقة سهلة وسريعة من خلال الجمع بين السرد القصصي والمكونات البصرية لخلق تجربة غنيّة وجذّابة للمتلقّي، وبالتالي خلق قصّة محكيّة، والتي قد تكون فقط من خلال روبورتاجات قصيرة (دقيقة، دقيقة ونصف).

تحدّيات توظيف الذّكاء الاصطناعي في الإعلام:

إذا كان الذّكاء الاصطناعي قد أتى بفتوحات غير مسبوقة بما يعجّ به من إمكانات وتقنيّات غاية في التّطوّر، فهو بالمقابل يواجه تحدّيات في الآن ذاته، بما فيها التّخوّف من تأثيره بشكل سلبيّ على

سوق العمل بوضع اليد العاملة على المحكّ، أو توظيفه لدوافع غير أخلاقيّة، أو للمسّ بالمعطيات والبيانات الشّخصية والخصوصيّة للمستخدم، فإذا كانت هذه الظّاهرة قد أتت بفتوحات غير مسبوقة بما تعجّ به من إمكانات وتقنيّات غاية في التّطوّر، فهي بالمقابل تواجه تحدّيات في الآن ذاته، بما فيها التّخوّف من تأثيرها بشكل سلبيّ على سوق العمل بوضع اليد العاملة على المحكّ، أو توظيفها لدوافع غير أخلاقيّة، أو للمسّ بالمعطيات والبيانات الشّخصية والخصوصيّة للمستخدم.

الإعلام والفجوة التّكنولوجية:

لقد أظهرت دراسة أجراها المركز الدّولي للصحفيين حول اعتماد الصحفيين على التكنولوجيات الرقمية في غرف الأخبار العالميّة أن "غرف الأخبار لا تزال تواجه فجوة تكنولوجية عميقة، تتمثل في نقص عدد خبراء التّكنولوجيا، واستخدام الصحفيين لمجموعة محدودة من المهارات الرقمية، كما أن التدريب الرقمي الذي يحتاجه الصحفيون لا تقدمه غرف الأخبار لهم، وأن العقبات المادّية التي تقف أمام احتياجات غرف الأخبار الحديثة ما زالت قائمة"[17]، كما أنّ الاستخدام الصّحيح لتقنيات الذّكاء الاصطناعي في مجال العمل الإعلامي يقتضي بالضّرورة تأطير العنصر البشري من أجل تقليص الفجوة المعرفيّة والتّواصليّة بين الإنسان والآلة.

إنّ الذكاء الاصطناعي اليوم من شأنه أن يفيدنا في الجوانب التقنية فقط، ولكن في كل ما يتعلّق بجودة المحتوى(ليس تجويد المحتوى)، فينبغي على الصحفي في الأصل التوفّر على أساسيات وقواعد إنتاج محتوى جيّد، ويمكن أن يفيدنا الذكاء الاصطناعي في إخراج الشكل النهائي للمحتوى وسرعة بثّه ونشره، ولكن يبقى الجانب المتعلّق بالخبر، بزاوية معالجة الخبر، بأهداف صناعة المحتوى.. سيبقى مرهونا بالعنصر البشري ويجب أن يبقى كذلك، على اعتبار أن التعامل مع الذكاء الاصطناعي ينبغي أن يكون بنوع من التحفّظ وبكلّ ما يخصّ الجوانب التقنية فقط. وبالنسبة للذكاء الاصطناعي، فينبغي أوّلا معرفة الجوانب والمصطلحات التّقنية المتعلّقة به، معرفة ما هو الذكاء الاصطناعي، ومدى ارتباطه وتوظيفه بالصّحافة.

على العموم، فإن الذكاء الاصطناعي اليوم يبقى بشكل محتشم في المؤسسات الإعلامية ووسائل الإعلام، ويبقى حضوره أكبر على مستوى الجانب الفردي، فاليوم نرى أن استعمال الذكاء الاصطناعي في الإعلام يبقى عبارة عن مبادرات فردية لبعض الصحفيين وليس عبارة عن سياسة مؤسسات

[17] International Center for Journalists. (2017). The state of technology in global newsrooms. https://www.icfj.org/sites/default/files/2018-04/ICFJTechSurveyFINAL.pdf

إعلامية، كما أن هناك اليوم نوع من التحفّظ والتخوّف من الذكاء الاصطناعي (هل سيفيد الإعلام أم لا؟ هل سيجرّنا نحو انزلاقات وممارسات غير أخلاقية لمهنة الإعلام ولاسيما فيما يتعلق بمصداقية الأخبار).

خاتمة:

لقد أسهم التقدم في الذكاء الاصطناعي بالملموس في جعل الإعلام أكثر حيوية وابتكاراً، حيث أصبحت المؤسسات الإعلامية قادرة على تقديم أخبار وأحداث ذات طابع فوري وشامل، مما يعزز من قدرتها على مواكبة التطورات السريعة في العالم وتلبية طلبات واحتياجات الجمهور المتزايدة للحصول على معلومات دقيقة وموثوقة، إذ يبقى الهدف أوّلا وأخيرا من توظيف هذه التقنيات هو التّحسين والارتقاء بجودة وخدمات المعلومات بشكل قد تعجز عن تقديمه هذه المؤسّسات بالطرق التقليدية، وخاصة في المجتمعات ذات الكم الكبير من المعلومات، والتي قد لا تستطيع المؤسّسات الإعلامية السيطرة عليها وضبطها ومعالجتها بشكل فعّال وسريع دون اللّجوء إلى هذه التقنيات والإمكانيات الحديثة، لكن في المقابل، وأمام هذه التطورات والطفرات التقنية التي هيمنت على طبيعة الصناعة الإعلامية في عصر الثورة التكنولوجية، يبقى أمامنا واجب الحرص على أسئلة من قبيل الثقة والدقة والموضوعية ومقابلة تحديات الأخبار الزائفة والنزعات الشعبوية وغيرها من التحدّيات.

إن المكانة الّتي يتبوّؤها الذّكاء الاصطناعي اليوم والأهمّية الكبرى التي يحظى بها في مختلف مناحي الحياة مع الأخذ بعين الاعتبار التّحدّيات المرتبطة به، تجعلنا ننظر إليه كشرّ لابدّ منه، وبالتّالي فلا مناص من دراسة وفهم كيفية الاستخدام الأمثل لهذا النّوع من التّكنولوجيا بطريقة لا تخلو من جانبي المسؤولية والأخلاق من أجل تفادي الانزلاقات التّي قد تنجم عن أيّ استخدام غير معقلن، والعمل على توفير الضّمانات والشّروط اللاّزمة لحماية خصوصيّة المستخدم وضمان أمنه وأمانه.

وتبقى الإشارة إلى أنّ الذّكاء الاصطناعي لا يمكن أن يحلّ بشكل كلّي محلّ العقل والتّفاعل الإنسانيين، إذ يجب أن تكون العلاقة بين الإنسان والتّكنولوجيا الحديثة علاقة تكاملية لا استبدالية. فهو-الذكاء الاصطناعي- يبقى أداة مهمة للإنسانية جمعاء، أداة تلعب دور كبيرا في تحسين حياتنا اليوميّة والمهنيّة في أيّ ميدان من الميادين، لكن شريطة إعمال العقل بالدّرجة الأولى وأخذ الحذر والمسؤولية الكافييّن أثناء استخدامه، إذ يمكن لأيّ استخدام عشوائيّ له أن يفضي بنا إلى نتائج غير محمودة، كما تبقى الإشارة إلى أنّ مستقبل العمل الصّحفي سيقوم على أساس التّعاون المباشر بين الإنسان والرّبوتات وهـو ما يحتّم على الصّحفي أن يعيد التكيّف مع هذا الواقع الجديد.

قائمة المصادر والمراجع:

مراجع عربية:

- ❑ ابن منظور. (دون تاريخ). لسان العرب.
- ❑ أشغال المؤتمر الدولي : "التحول الرقمي في الإعلام : استراتيجيات وتوجهات جديدة". (2024). الدار البيضاء، المغرب.
- ❑ الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم (AAAS). (دون تاريخ).
- ❑ جاكبسون، ر، وآخرون. (2007). التواصل: نظريات ومقاربات (ع. الخطابي وز. حوتي، مترجمان). الدار البيضاء: منشورات عالم التربية.
- ❑ عبد الفتاح، ف. (دون تاريخ). غرف الأخبار الحديثة... تجارب من مصر والعالم. العربي للنشر والتوزيع.
- ❑ عمر، أ. ع. (2019). نموذج غرف الأخبار الذكية واستخدام الوسائل الاتصالية الحديثة فيها. معهد الجزيرة للإعلام، ورقة بحثية.
- ❑ فجر حقبة جديدة للذكاء الاصطناعي التوليدي : عام 2023. (2023، 1 غشت). معهد ماكينزي. تمت زيارته في 13 فبراير 2024.
- ❑ قرناني، ي. (2014). قراءة تحليلية لنظرية الحتمية التكنولوجية والحتمية القيمية. المنهل.
- ❑ براي، م. (2016). الشباب والتواصل الافتراضي بين الحتمية التقنية والضرورة القيمية: رؤية سوسيولوجية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- ❑ مؤتمر دارتموث. (1956).
- ❑ المعجم الوسيط. (دون تاريخ). القاهرة: مجمع اللغة العربية.
- ❑ تواتي، ن. د. (2013). ماكلوهان مارشال... قراءة في نظرياته بين الأمس واليوم. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

مراجع إنجليزية:

- ❑ Aydın, Ö., & Karaarslan, E. (2023). Is ChatGPT leading generative AI? What is beyond expectations?

Academic Platform Journal of Engineering and Smart Systems, 11(3), 118–134. https://doi.org/10.21541/apjess.1293702

- Dörr, K. (2016). Mapping the field of algorithmic journalism. Digital Journalism, 4(6), 700–722. https://doi.org/10.1080/21670811.2015.1096740
- Hamilton, J. T., & Turner, F. (2009). Accountability through algorithm: Developing the field of computational journalism. Report from the Center for Advanced Study in the Behavioral Sciences, Stanford University, 1–11. https://web.stanford.edu/~fturner/Hamilton%20Turner%20Acc%20by%20Alg%20Final.pdf
- IEEE – Institute of Electrical and Electronics Engineers. (n.d.).
- International Center for Journalists. (2017). The state of technology in global newsrooms. https://www.icfj.org/sites/default/files/2018-04/ICFJTechSurveyFINAL.pdf
- Merriam-Webster. (n.d.). Newsroom. In Merriam-Webster.com dictionary. Retrieved March 10, 2019, from https://www.merriam-webster.com/dictionary/newsroom
- Newman, N. (2023). Journalism, media, and technology trends and predictions 2023. Reuters Institute for the Study of Journalism. https://doi.org/10.5287/bodleian:NokooZeEP
- Newman, N. (2018, January 10). How newsrooms will be adopting artificial intelligence in 2018. Journalism.co.uk. https://www.journalism.co.uk/ampnews/how-newsrooms-will-be-adopting-artificial-intelligence-in-2018-/s435/a715900/
- Waleed, A., & Hassoun, M. (2019). Artificial intelligence and automated journalism: Contemporary challenges and new opportunities. International Journal of Media, Journalism and Mass Communication (IJMJMC), 5(1), 41.

الممارسة الانتخابية بالمغرب: احتكار المؤسسة الملكية للقرار في مسار العملية الانتخابية

"Electoral Practice in Morocco: The Monarchy's Monopoly over Decision-Making in the Electoral Process".

خالد السعيدي

طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

جامعة سيدي محمد بن عبد الله -فاس-

ملخص

تنقسم أطروحة "الممارسة الانتخابية بالمغرب"، لصاحبها الدكتور التهامي بن احدش إلى قسمين في كل قسم ثلاث فصول، وخصصت هذه الدراسة بإنجاز قراءة في الفصل الثالث من القسم الأول والذي هو تحت عنوان :" احتكار المؤسسة الملكية للقرار في مسار العملية الانتخابية ".

وخصص الكاتب هذا الشق من أطروحته، لدراسة استئثار المؤسسة الملكية بالقرار في مسار العملية الانتخابية وهيمنة هذه المؤسسة على هذا المسار من عدة جوانب، حيث يمكن ملاحظة هذه الهيمنة على المستوى الإجرائي من خلال احتكار الملك بطريقة مباشرة للقرار في مسار العملية الانتخابية، وقد يحدث ذلك بطريقة غير مباشرة من خلال الدور المهيمن لوزارة الداخلية والأجهزة التابعة لها في عملية تنظيم الانتخابات.

وبالتالي فإن الغاية من هذه الورقة، هي تناول موضوع حساس ومحوري في الفكر السياسي والقانوني المغربي، وهو هيمنة المؤسسة الملكية على مسار العملية الانتخابية. وذلك باعتماد مقاربة منهجية بسيطة تسمح بعرض أفكار صاحب المؤلف دون الوقوع في زلل التأويل.

الكلمات المفتاحية:

المغرب، الممارسة الانتخابية، المؤسسة الملكية، اتخاذ القرار، العملية الانتخابية، النظام السياسي، الحكامة.

Abstract:

The dissertation *"Electoral Practice in Morocco"* by Dr. El Tehami Ben Ahdesh is divided into two parts, each comprising three chapters. This study focuses on the third chapter of the first part, entitled "The Monarchy's Monopoly over Decision-Making in the Electoral Process".

In this section of his dissertation, the author examines the monarchy's concentration of decision-making power in the electoral process and its dominance over this process from multiple perspectives. This dominance can be observed at the procedural level through the king's direct monopoly over electoral decision-making, and it may also manifest indirectly through the controlling role of the Ministry of Interior and its subordinate bodies in organizing elections.

Thus, the aim of this paper is to address a sensitive and central issue in Moroccan political and legal thought: the monarchy's dominance over the electoral process. The study adopts a simple methodological approach that allows for presenting the author's ideas without falling into interpretive errors.

Keywords:

Morocco, electoral practice, monarchy, decision-making, electoral process, political system, governance.

مقدمة

حاول الدكتور التهامي بن أحدش، في الفصل الثالث من القسم الأول من أطروحته[1]" الممارسة الانتخابية بالمغرب"، أن يبرز بوجه عام مدى هيمنة المؤسسة الملكية على القرار في مسار العملية الانتخابية، سواء على المستوى القانوني أو السياسي.

وقد تناول هذه النقطة من جانبين:

تناول في الجانب الأول تحكم الملك في مسار العملية الانتخابية، سواء من خلال سلطته في تعليق الممارسة الانتخابية، أو من خلال سلطته في تعطيلها.

أما الجانب الثاني، فقد تحدث فيه المؤلف عن توظيف وزارة الداخلية من قبل الملك في الهيمنة على العملية الانتخابية، حيث أن لها أن تتدخل في تنظيم العملية الانتخابية، كما أن لها أن تعتمد على بعض الآليات من أجل التأثير على مصداقية العملية الانتخابية.

فكيف ذلك؟

المطلب الأول: تحكم المؤسسة الملكية في الممارسة الانتخابية بطريقة مباشرة

إن أبرز حدث مهد به الملك لتحكمه في مسار العملية الانتخابية هو تعليقه للممارسة الانتخابية بإعلان حالة الاستثناء 1965، إلى حين حسم الصراع حول السلطة وقد تم ذلك بالإعلان عن الدستور المغربي لسنة 1970، لكن وحتى بعد تأسيس قواعد الممارسة الانتخابية فإن المؤسسة الملكية لن تتخلى عن سلطتها، وذلك من خلال اللجوء إلى تعطيل هذه الممارسة على حد قول المؤلف.

أولا: تعليق الممارسة الانتخابية

بالعودة إلى سياق الممارسة الانتخابية، فإن من بين القرارات الحاسمة التي اتخذها الملك محمد الخامس بعد عودته من المنفى، كما ورد في أطروحة الكاتب، نجد قراره المتعلق بتشكيل طبيعة الحكومة. كما كان على الملك أن يجد بديلاً محلياً للمؤسسة التمثيلية التي تُعد إحدى ركائز النظام الديمقراطي. وفي المقابل، قوضت معاهدة الحماية العمل على إنشاء نظام ديمقراطي جديد في المغرب، ويُعتبر إنشاء مجلس شورى الحكومة سنة 1919 أحد الآليات التي استخدمتها سلطات الحماية لإضفاء صفة

---

[1] التهامي بن احدش، الممارسة الإنتخابية بالمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس، السنة الجامعية: 2005-2006. والتي تم تحويلها إلى كتاب تحت عنوان " الممارسة الإنتخابية بالمغرب –عقود حاسمة في مسار التطور الدستوري والانتخابي والحزبي- منشورات فكر، الطبعة الأولى، سنة 2024.

استشارية على عملها الإداري.

لكن ظل المجلس وحتى سنة 1947 مجرد مجلس للولاء لسلطات الحماية، لكنه بعد ذلك عرف تحولا عميقا في تكوينه وطريقة اختيار أعضائه والذي أصبح بالانتحاب وليس بالتعيين، لكن المجلس استمر مشكلا من قسم مغربي وآخر فرنسي، إلا أن هذا المجلس ضم عددا من الشخصيات والكفاءات من أجود ما كان يتوفر عليه المغرب في تلك الفترة.

وينتهي المؤلف ليقول أنه سواء تعلق الآمر بحكومات ما بعد الاستقلال أو المجلس الوطني الاستشاري، فإن مشاركة الأحزاب السياسية في هذه المؤسسات لا تعني فعليا أن هذه الأحزاب تشارك في ممارسة السلطة لأن الذي يمارس هذه السلطة هو المؤسسة الملكية، وبذلك تبقى هذه المشاركة في جوهرها مشاركة ذات طبيعة استشارية ولا تؤثر مطلقا على أساس السلطة ولا على الشكل الذي تمارس به هذه السلطة ولا على نطاقها أيضا.

و يؤكد الباحث أيضا أنه رغم إلتزام سلطات الحماية بإدخال إصلاحات على البنيات المغربية فإنها قد عملت على الاحتفاظ بنفس البنيات العتيقة، ليس احتراما منها لمعاهدة فاس، ولكن سعيا منها لحكم البلاد خلف مؤسسات التي أعيد تفعيلها، لذلك لن يجد الملك بعد عودته حواجز قانونية من أجل استعادة سلطاته التنفيذية والتشريعية، حيث أن حكومات ما بعد الاستقلال ستجد نفسها في تبعية تامة للملك الذي سيحتفظ لنفسه باختصاصات مهمة، وذلك من خلال تقليص الصلاحيات الحكومية، ونزع الطابع التقديري عن اختصاصات المجلس الوطني الاستشاري.

فعلى المستوى الأول فإن رفض الملك إصدار نص متكامل ينظم اختصاصات الحكومة ومسؤوليتها، يعتبر عنصرا أساسيا في استراتيجية القصر القاضية بإبقاء الحكومة وأعضائها تحت وصايته ورقابته المباشرة، كي لا تصبح مؤسسة تحدد لنفسها برنامجا قد لا يدخل ضمن تصورات القصر، وهذا رغم إلحاح حزب الاستقلال على ذلك.

بالموازاة مع ذلك يقول المؤلف أن المؤسسة الملكية قد احتكرت سلطة القرار في عدد من المجالات الاستراتيجية والتي أطلق عليها اسم " المجالات الملكية الخاصة".

كما أنها وضعت عددا من الأجهزة تحت إشرافها المباشر ولعل أبرز هذه الأجهزة هما جهاز الأمن الوطني والقوات المسلحة الملكية بالإضافة إلى احتكار سلطة التعيين.

وسيؤدي احتكار سلطة التعيين من طرف الملك في الوظائف السامية ولرجال السلطة المحلية،

ووضع أجهزة الأمن والجيش خارج مراقبة الحكومة عمليا إلى حرمان هذه الحكومة من وسائل تطبيق سياساتها، بل وسيضعها في كثير من الحالات في مواقف تبدو عاجزة عن مواجهة أحداث تتطلب قرار من قبل الحكومة.

أما على المستوى الثاني وبالموازاة مع السياسة الهادفة إلى تقليص الصلاحيات الحكومية عمل القصر على نزع الطابع التقديري عن اختصاصات المجلس الوطني الاستشاري. كيف ذلك؟ يمكن القول أن كل التدابير المتخذة في هذا الإطار كانت قد اتخذت حتى لا يتحول المجلس الوطني الاستشاري إلى مجلس سياسي، حيث أن الصلاحيات المحدودة التي خولت له والتي يمارسها تبقى دائما تحت الرقابة المستمرة للملك.

وبالرغم من أن المجلس ينتخب مكتبه كل سنة فإن هذا المكتب لا يتجاوز دور الوسيط بين الملك والمجلس، فالملك هو الذي يرأس الدورتين العاديتين للمجلس، وهو الذي يأمر بالدعوة إلى الدورات الاستثنائية إن اقتضى الأمر ذلك. كما أن الاستدعاء لجميع الدورات وإن كان يتم من طرف رئيس المجلس فإنه يقوم بذلك بأمر من الملك.

هكذا يتضح أنه عوض أن تمنح لهذا المجلس سلطات تداولية وتشاورية... فقد عرفت تلك المرحلة غير ذلك، إذ قادت النهاية غير الطبيعية للمجلس إلى الممارسة المباشرة للسلطة من طرف القصر.

وبعد حوالي أربع سنوات من نهاية حياة هذا المجلس الاستشاري، تم وضع مجلس برلماني منتخب للدخول نظريا في عهد المؤسسات المنتخبة، لكن استمرار الصراع بين أحزاب الحركة الوطنية والقصر سيؤدي إلى تجميدها مرات متعددة بسبب تعطيل الممارسة الانتخابية وهو ما حاول ابرازه الباحث في المطلب الثاني من المبحث الأول من الفصل الثالث من أطروحته "الممارسة الانتخابية".

ثانيا: تعطيل الممارسة الانتخابية

يرى الباحث أنه بالرغم من أن النظام السياسي بالمغرب عرف نوعا من الاستقرار مقارنة بعدد من دول العالم الثالث، وبالرغم من أن دستور المملكة لسنة 1962 قد أقر بمبدأ التعددية الحزبية، فإن الملاحظ أنه وإلى حدود سنة 2002 لم يكن الأمر كذلك، حيث أن الانتخابات التي أحريت في المغرب طوال هذه الفترة عرفت بعدم الاستقرار والصراع المستمر التي يمكن أن نرجعها إلى نوع من عدم الالتزام من طرف القصر بالعديد من المقتضيات الدستورية.

ولعل أبرز صدمة ستتلقاها الممارسة الانتخابية بالمغرب هي حين سيتم حل البرلمان بالتزامن مع

إعلان حالة الاستثناء، بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب الأخرى.

بخصوص حل البرلمان بالإعلان عن حالة الاستثناء، فبعد أن صدر دستور المملكة المغربية الأول لسنة 1962 عتبر ذلك بمثابة ثورة عميقة في المؤسسات والحياة السياسية بالمغرب من خلال استبدال ملكية تيوقراطية ومطلقة بنظام دستوري ديمقراطي من النمط العصري.

وعلى الرغم من شعور البعض أن الفصل 35 من دستور 1962 يُتيح للملك العودة عملياً إلى نظام الحكم المطلق عند حدوث أزمة، فقد تأكد ذلك بعد مرور أقل من سنتين على تفعيل المؤسسات الدستورية. تم ذلك بإعلان حالة الاستثناء من قبل الملك الحسن الثاني يوم الأربعاء 7 يونيو 1965، وكان السبب المعلن هو تعذر تشكيل حكومة للوحدة الوطنية وتفكك الأغلبية البرلمانية. وعلى إثر ذلك، استأثر الملك بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، وأوقف العمل بالبرلمان، واحتفظ بحق تعديل الدستور.

و في هذا الإطار يصعب القول بأن الملك يتمتع بالسلطة التقديرية في إعلان حالة الاستثناء، وإن كان مفهوم "الأزمة" آنذاك قد جاء واسعا يحمل في طياته تأويلات عدة، لأن القبول بذلك يتنافى مع مفهوم الدستور باعتباره يتضمن قواعد، يشكل عدم الالتزام بها من طرف الحاكمين ضربا لمبدأ الشرعية على اعتبار أن كثير من الباحثين يرى أن الشروط التي حددها دستور1962 للإعلان عن حالة الاستثناء لم تكن متوفرة، في حين يرى البعض الآخر أن ذلك يدخل في إطار السلطة التقديرية للملك الذي له السلطة في تقدير مدى توفر شروط تطبيق الفصل 35 وبالتالي الإعلان عن حالة الاستثناء.

وبغض النظر عن ذلك فإن إعلان الملك لحالة الاستثناء يعتبره الباحث بمثابة قرار يعاقب به الطبقة السياسية، حيث لم تكن انتخابات ماي 1963 في مستوى تطلعات الملك، فقد أعطت أغلبية هشة وغير منضبطة، وحكومة أبانت عن قلة تجربتها في التعامل مع المؤسسة التشريعية.

كما أن هذا الاعلان قد حرر الملك من القيود الشكلية التي يتضمنها دستور 1962، وأعطى له جميع الصلاحيات التي تخول له اتخاذ كل قرار يفرضه رجوع المؤسسات الدستورية إلى سيرها العادي والذي سيتأكد من خلال دسترة هذه الوضعية.

وبعدما تأكد أنه ليس من صالح البلاد الاستمرار في هذه الحالة، فكر الملك في العودة إلى الحياة الدستورية لكن الملاحظ أن الملك عوض أن يتبع المسطرة العادية؛ اي اتخاذ نفس الإجراءات المتبعة لإعلانها، اعتمد عكس ذلك على دستور جديد عرضه على الاستفتاء، وهو ما اعتبره البعض قانونيا لأن أعضاء البرلمان القديم لم يبق لهم حق ممارسة مهمتهم نظرا لكون المدة التي انتخبوا لمزاولة

نشاطهم قد انتهت، كما أكد " إدريس السلاوي " أن المسطرة التي اتبعها الملك هي المسطرة الوحيدة الممكنة.

وتجدر الإشارة أن من التعديلات التي جاء بها الدستور الجديد لسنة 1970 والتي أثارت انتباه الباحثين هي المسألة المتعلقة بعدم إمكانية مناقشة الخطب التي يوجهها الملك للبرلمان والأمة، ثم تراجع الوضعية القانونية للبرلمان والحكومة حيث اصبحا مؤسستين تابعتين للملك، بالإضافة إلى اعتماد نظام البرلماني الأحادي وبدلا من أن ينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر، فإنه سيشكل من منتخبين يتم انخاب ما يقارب الثلثين منهم بالاقتراع غير المباشر مما سيجعل من المستحيل بالنسبة للأحزاب السياسية أن تحمل برامج تتعارض مع برامج الملك، وليس هذا فقط بل انتقلت السلطة التنظيمية من الوزير الأول آنذاك إلى الملك وفقدت الحكومة إمكانية التوقيع بالعطف على الطلب الذي يوجهه الملك إلى مجلس النواب، قصد القيام بقراءة جديد باقتراح قانون.

وبالتالي يمكن القول ان الطبيعة القانونية للنظام الذي أحدثه دستور 1970 بعيدة كل البعد عن النظام البرلماني، وهو ما أدى إلى عدم استقرار الممارسة الانتخابية بالمغرب ومن ثم استمرار الصراع مرة أخرى.

و في هذا الإطار يقول الباحث أنه إلى حدود انتخابات 2002 التشريعية، لم يتم احترام مواعيد الاستحقاقات الانتخابية طيلة المدة التي مورست فيها الانتخابات بالمغرب إلا استثناء.

لكن ماهي الأسباب التي أدت إلى ذلك؟

حسب رأي المؤلف فإنه تختلف المبررات والأسباب باختلاف الاستحقاقات.

فقد يحدث ذلك عقب صدور دستور جديد، كدستور 1972 الذي تلت المصادقة عليه مرحلة انتقالية تجاوزت فترة حالة الاستثناء، إما الاعتبارات التي أدت إلى تأخير الانتخابات التشريعية بعد تعديل دستور 1992 فتعود بالأساس إلى ظروف الاستفتاء الذي كانت ستقوم به الأمم المتحدة في الصحراء المغربية.

كما قد تتأخر الإنتخابات التشريعية نتيجة حل المؤسسات المنتخبة، حيث يتمتع الملك بسلطة تقديرية لفعل ذلك، كما حدث أثناء إعلان حالة الاستثناء، أما القرار الثاني بالحل فقد اتخذ بعد أن لاحظ الملك فشل التجربة البرلمانية الثانية، وسيقوم الملك أيضا بحل مجلس النواب للمرة الثالثة خلال سنة 1997ومعه المجالس الجماعية قبل نهاية فترة الولاية القانونية والدعوة إلى إجراء انتخابات

جديدة، وذلك حتى تتلاءم المؤسسات المنبثقة عن هذه الانتخابات مع المقتضيات التي أدخلت على دستور 1996، خاصة المتعلقة بإحداث غرفتين برلمانيتين.

من الأسباب أيضا التي أدت إلى تأخر الانتخابات التشريعية هي تمديد الولاية الانتخابية.

ولعل أول مرة حدث فيها ذلك كانت خلال التجربة الجماعية الثالثة (أكتوبر 1969- اكتوبر1975)، حيث تم تمديد الولاية الانتخابية دون الإعلان عن ذلك، واستمرت المجالس القائمة في ممارسة مهامها إلى غاية الانتخابات الجماعية في 12 نونبر 1976. وسيتزامن هذا التمديد مع انشغال المغرب بموضوع الصحراء المغربية التي كانت اسبانيا تهيء لخلق كيان مستقل بها وأيضا بسبب نية الملك إشراك أحزاب الحركة الوطنية في الانتخابات التي قاطعتها من قبل ذلك.

وسيتكرر نفس الأمر خلال الفترة الانتخابية الموالية، كما عرفت المجالس المنبثقة عن انتخابات يونيو 1983 بدورها تمديدا سيتجاوز هذه المرة ثلاث سنوات، لأن البلاد كانت تنتظر إجراء استفتاء في الصحراء في بداية التسعينيات.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم انتظام الانتخابات بالغرب عن طريق تمديد الولاية القانونية طال أيضا المؤسسة التشريعية وذلك خلال ولايتين متتاليين وهما الولاية التشريعية التي أجريت بتاريخ 3 يونيو 1977، والتي أجريت يوم 14 شتنبر 1984 وذلك بمدة تمديد ثلاث سنوات لكل واحدة وذلك لأسباب تتعلق بالقضية الوطنية.

في الاخير يلاحظ أنه حتى عندما يتم الإعلان عن إعادة انطلاق هذه المؤسسات، تتعبأ بعض أجهزة الدولة وبشكل خاص وزارة الداخلية، حتى لا تؤدي العملية الانتخابية إلى ما يعتبره بعض أركان النظام انفلاتات، قد تخلق وضعيات يصعب مراقبتهم واحتواؤها، وهو ما سيبرزه الباحث من خلال دراسته للدور المهيمن لوزارة الداخلية في العملية الانتخابية.

المطلب الثاني: توظيف وزارة الداخلية في الهيمنة على العملية الانتخابية

في هذا الجانب يبرز المؤلف دور وزارة الداخلية في الإشراف على تنظيم الانتخابات، فمنذ أول تجربة انتخابية، أسندت مهمة الإشراف على تنظيم العملية الانتخابية إلى وزارة الداخلية، لتنضاف إلى وظائفها الأخرى، حيث شكلت هذه الوزارة منذ بداية الاستقلال، موضوعا للصراع الخفي بين الملك وحزب الاستقلال، بل وستكون أحد الأسباب التي ستؤدي إلى تفجير الصراع داخل الحزب بمناسبة تشكيل هذا الأخير لحكومته المنسجمة.

هذا ويعتبر وزير الداخلية شخصية أساسية في الدولة ويتمتع بنفوذ يتجاوز اختصاصات الوزارة التي يشرف عليها، فهو مخلص ووفي للقصر وشخص الملك ويحظى بثقة كبيرة من طرف هذا الأخير.

ومع توالي السنين ألحقت بهذه الوزارة عدة قطاعات؛ كالإسكان والتعمير وإعداد التراب والإعلام وغيرها من القطاعات الأخرى، كما ازداد دورها اتساعا خصوصا بعد المحاولتين الانقلابيتين في بداية السبعينات، حيث أصبحت كل المصالح الخارجية للدولة داخل الإقليم عمليا، بما فيها الجيش تحت وصاية العامل.

حيث صار دور وزارة الداخلية وممثليها على صعيد العمالات والأقاليم في العملية الانتخابية، وتأثيرها على هذه العملية من المسلمات.

ولذلك قام الباحث بإبراز السلطات الواسعة التي تتمتع بها أجهزة الوزارة عبر احتكارها لتنظيم العملية الانتخابية، وما يمنحها هذا الاحتكار من إمكانات للتأثير على مسار العملية الانتخابية.

أولا: تنظيم العملية الانتخابية

بعد القيام بقراءة في هذا الإطار نجد أن الباحث قد تحدث في هذا الجانب على وزارة الداخلية، ومدى تأثيرها في العملية الانتخابية، ليس فقط بإشرافها على تنظيم هذه العملية منذ سنة 1960 وإنما أيضا باعتبارها فاعلا رئيسيا في هذه العملية، حيث أن لها أن تتصرف فيها حسب الظرفية السياسية التي تجرى فيها الانتخابات.

ومن المؤكد حسب أن إدارة هذه العملية على نحو مستقل وغير متحيز سيشكل دفعة قوية لدولة الحق والقانون، وستلعب دورا هاما في نزاهة وشفافية الانتخابات الحرة، وإن كان الأصل في العديد من الدول أن من يشرف على تنظيم العملية الانتخابية هم مسؤولون من غير الحكومة الوطنية والمحلية يعهد إليهم بذلك، كما هو ذلك في دول أخرى حيث توجد هيئات مستقلة عن الحكومة تقوم بهذا الدور.

وفي جميع الحالات يرى الباحث أنه يجب أن تكون المؤسسة التي تدير العملية الانتخابية مستقلة وعلى درجة من الكفاءة، وأن يدرك كل المرشحين والأحزاب المشتركة في العملية أنها نزيهة.

أما اعتماد المغرب على وزارة الداخلية وممثليها في إدارة شؤون العملية الانتخابية، فقد استوحاه من النموذج الفرنسي، بدءا من عملية تسجيل الناخبين إلى الإعلان عن النتائج النهائية، فكيف يتم ذلك؟

بدءا بطلبات القيد في اللوائح الانتخابية، فبالرغم من أن اللجان الإدارية المكلفة ببحث طلبات القيد في اللوائح الانتخابية، يرأسها رئيس مجلس الجماعة أو من ينوب عنه، فإن حضور الخليفة الأول للعامل أو الباشا أو القائد يجعل منهم الرؤساء الفعليين لهذه اللجان، بحكم ما يتوفرون عنه من معلومات بخصوص طالبي التسجيل في اللوائح الانتخابية.

ومرورا بتحديد تاريخ البدء في تلقي طلبات التسجيل وإجراءات تقديمها الذي يتم باقتراح من وزير الداخلية.

وكذا بطاقة الناخب التي يقوم العامل أو ممثله بإعدادها وتضمينها مكان مكتب التصويت.

وقد أسند تحديد مكاتب التصويت وأوراق التصويت والألوان التي تعطى للمرشحين إلى السلطات الإدارية، وكذا تعيين الأشخاص الذين يعهد إليهم برئاسة مكاتب التصويت.

ليس هذا فقط، يمكن أيضا للسلطة الإدارية التي تقع الانتخابات في دائرة نفوذها أن تطعن في القرارات الصادرة فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية وإحصاء الأصوات وإعلان النتائج.

وغير ذلك من الصلاحيات الأخرى التي تتمتع بها وزارة الداخلية في تنظيم العملية الانتخابية حسب ما جاء في أطروحة الباحث.

ثانيا: التأثير على مصداقية العملية الانتخابية

يبين المؤلف في هذا الإطار بعض الآليات القانونية التي تعتمدها الدولة للتأثير على مصداقية العملية الانتخابية وعلى النتيجة التي يُفرزها الاقتراع، مثل نمط الاقتراع، والتقطيع الانتخابي، وتمويل الحملات الانتخابية، والسن القانونية للتصويت. وكذلك (أو بل تؤثر) على تمثيلية نسبة معينة من الناخبين، حيث يمكن اعتبار أصواتهم بمثابة أصوات ضائعة.

أما في المغرب فإن الباحث ركز على بعض الآليات والأساليب التي يتم استعمالها لإفساد العملية الانتخابية، والتي أصبحت ملازمة للانتخابات بالمغرب، ويتم ذلك إما بشكل مباشر من طرف الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية، أو من طرف بعض المرشحين بتواطؤ منها.

وقد أبرز ذلك صاحب الأطروحة في مجموعة من المستويات:

على مستوى تسجيل الناخبين: تحدد مختلف القوانين التي تم إصدارها بالمغرب منذ ظهير فاتح شتنبر 1959، الشروط الواجب توفرها من أجل التسجيل في اللوائح الانتخابية، لكن عدم تعميم الحالة المدنية والبطاقة الوطنية يؤدي إلى وقوع تلاعبات في هذه اللوائح من خلال تسجيل أشخاص لا علاقة لهم بالدائرة الانتخابية التي يقع تسجيله فيها، وفي بعض الأحيان يتعلق الأمر بأشخاص وهميين لا وجود لهم.

على مستوى مرحلة الترشيح: تشكل مرحلة الترشيح مناسبة للإدارة لممارسة ضغطها المكثف على المرشحين بتقديم وثائق غير منصوص عليها في القانون الانتخابي، من قبيل وثائق مصادق عليها وصور إضافية وشهادات السكنى والعمل والسوابق العدلية وغيرها.

كما أن السلطات قد تلجأ إلى توجيه بعض المترشحين الأوفر حظا بالفوز إلى أحزاب معينة، كما قد تنصح بعض المترشحين بالترشح في دائرة معينة بدل الدائرة التي عزموا على الترشح فيها...

هذا علاوة على سحب التزكية، وخلق عراقيل معينة إلى نهاية موعد تقديم الترشيحات، وعدم تسليم وصل الترشيح وغيرها.

على مستوى الحملة الانتخابية: يقول الباحث أن السلطة دائما ما تبدي اهتماما بمرشح دون الآخر، أو اهتمام بحزب دون الحزب الآخر، وهو ما يظهر بشكل واضح للناخبين خلال الحملة الانتخابية. حيث إنها قد تلجأ إلى فرض عراقيل على الأحزاب والمترشحين التي لا ترغب في فوزهم، كما قد تبدي صرامة غير مسبوقة في تطبيق مقتضيات القانون الانتخابي على مترشح غير مرغوب فيه أثناء فترة الانتخابات، وبالمقابل فإنها قد تغض الطرف عن بعض الخروقات القانونية التي يرتكبها المترشحين والأحزاب التي ترغب السلطة في فوزهم...

على مستوى تشكيل مكتب التصويت: هنا يؤكد الباحث أنه وإن كان القانون يحدد طريقة تشكيل أعضاء مكتب التصويت ويسند صراحة تعيين رئيس المكتب إلى العامل، فإن أغلب هؤلاء يعتبرون أنفسهم ملزمين بتنفيذ التعليمات التي يتلقونها من السلطة ويتجاهلون تطبيق مقتضيات القانون المتعلقة بالتصويت يوم الاقتراع، من خلال عدم الحرص على التأكد من هوية الناخبين مثلا، والإمضاء على المحاضر قبل عملية الفرز، أو عدم السماح لممثلي بعض المترشحين بولوج مكتب التصويت لمراقبة عملية التصويت والفرز أو طردهم منه، أو عدم تسليمهم المحاضر...

على مستوى النتائج: ولعل أبرز خرق يمكن أن يكون على هذا المستوى هو تزوير النتائج الذي يعتبر حلا جذريا قد تلجأ إليه السلطة في حال فشل الحلول السابقة النكر، وإن كان ذلك صعبا ومحدودا، فقد استعمل من قبل بشكل مكثف خاصة بعد قرار أحزاب المشاركة الوطنية المشاركة من جديد في الانتخابات الجماعية في نونبر 1976 والتشريعية في يونيو 1997، وخاصة حين تبين للإدارة أن الوسائل الأخرى لم تؤدي النتائج المرجوة.

على كل فإن اللجوء إلى تزوير نتائج صناديق الاقتراع من طرف الإدارة بدأ يعرف تراجعا منذ انتخابات 1997، دون أن يعني ذلك تخلي الإدارة عن التدخل في العملية الانتخابية. حيث إن الإدارة لم تعد بحاجة إلى استعمال الطرق التقليدية المعروفة، حيث أن تأثيرها اخد أبعاد أخرى، إما بواسطة أشخاص يتم استدعاؤهم ليقوموا بتوجيه الناخبين دون أن يعلم احد ان هناك تدخل للسلطة، وغير ذلك من الحيل الخفية الأخرى.

على مستوى التحكم في تكوين المجالس المنتخبة: قد تسمح السلطات الإدارية حسب تصور الباحث بفوز مرشحين لا تنظر إليهم بعين الرضى، أو تعتبر وجودهم في المجالس غير مرغوب فيه، وقد لا تستطيع في بعض الأحيان منعهم من الفوز، لكن ما تركز عليه في هذا الشأن وتعبئ كل طاقاتها من أجله هو عدم وصول هؤلاء إلى مكتب المجلس وخصوصا رئاسة المجلس.

و هنا يجب التمييز بين حالتين: الأولى هي في حالة حصول الحزب المعارض على الأغلبية داخل المجلس، وفي هذه الحالة أن تستطيع السلطة الوصية فرض رئيس من خارج الأغلبية، لكنها مع ذلك ستعمل على أن يتم اختيار عنصر من هذه الاغلبية ترى أن بالإمكان التعامل معه.

ومن جانب آخر. يمكن للإدارة أن تلجأ خلال الفترة الانتدابية إلى استعمال الوسائل الممكنة من أجل كسر عناصر الانسجام داخل المجلس، كما قد يحدث أن سلطة الوصاية عوض أن تتعامل بشكل موضوعي مع الرئيس وأعضاء المكتب، تفضل التعامل مع نائب أو نواب بعينهم، وهو ما سينعكس سلبا على العلاقة بين الرئيس وهؤلاء النواب وكذا مع باقي النواب ويخلق نوعا من الشكوك بينهم.

وفي الحالات القصوى تقوم الإدارة بالإعلان عن فوز مرشحيها ضد موقف أغلبية الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس.

على مستوى الحياد السلبي للإدارة: يقول الباحث بهذا الخصوص أنه يشكل استعمال الوسائل التدليسية في العملية الانتخابية من قبل بعض المرشحين دون رد فعل من السلطات المعنية أحد مظاهر ما يسمى بالحياد السلبي للإدارة.

وذلك بعدما تكونت في كل الأقاليم شبكات تجار السياسة الجدد، معظمهم من كبار ملاكي الأراضي الفلاحية أو يعملون في التجارة بكل أصنافها وفي الصناعة أيضا، أو في التهريب بكل أنواعه.

هذه الشبكة دخلت إلى السياسة عن طريق نسج علاقات متميزة مع رجال السلطة، بحثا عن مشروعية انتخابية تفتح لهم الباب للتدخل في القرار السياسي، وتقيهم من تعسفات السلطة واحتمال المتابعة القضائية.

يلعب المال العام كذلك حسب قول الباحث دورا حاسما في الفوز بمكاتب رئاسة المجالس الجماعية والغرف المهنية.

خاتمة

يخلص الباحث في ختام هذا الفصل (الثالث) إلى أنَّه رغم تراجع الصراع حول المشروعية بين الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية، فإن ذلك لم يؤثر في شيء على تحكُّم هذه الأخيرة في العملية الانتخابية. هذا التحكُّم يتجلى، حسب قوله، في ثلاثة مستويات يوضحها كالآتي:

- ❑ على المستوى القانوني: حيث تجسد هذا التحكم من خلال هيمنة المؤسسة الملكية على البنيات الدستوري والمجال الانتخابي؛
- ❑ على المستوى السياسي: حيث تجددت الهيمنة الملكية على حد قوله في تحكمها في الحقل الحزبي من خلال توظيفها للتعددية الحزبية في مواجهة هيمنة حزب الاستقلال، أو من خلال خلق أحزاب سياسية بديلة لقطع الطريق أمام أحزاب الحركة الوطنية من أجل الحصول على الأغلبية داخل المؤسسات المنتخبة؛
- ❑ على المستوى الإجرائي: حيث يؤكد استمرار الهيمنة الملكية على هذا المستوى من خلال احتكار هذه المؤسسة للقرار في مسار العملية الانتخابية إما بتعليق هذه الممارسة إلى حين تثبيت هيمنتها أو بتعطيلها حسب السلطة التقديرية للملك أو عبر توظيف وزارة الداخلية في توجيه العملية الانتخابية والتأثير على مصداقيتها.

الشعبوية الرقمية: تحولات الخطاب السياسي في الفضاء الرقمي.

Digital Populism and Political Parties in Morocco: Transformations of Political Discourse in the Digital Sphere.

منتصر المير

باحث في سلك الدكتوراه بمختبر علوم الإعلام والاتصال – كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس، الرباط

تحت إشراف الدكتورة زكية الحسني

أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس بالرباط.

ملخص :

تسعى هذه الورقة إلى تحليل تحولات الخطاب السياسي في الفضاء الرقمي، بوصفه مجالًا جديدًا لإنتاج المعنى السياسي وصياغة الرأي العام، فمع تنامي دور وسائل التواصل الاجتماعي، برزت أشكال من الشعبوية الرقمية التي تستثمر في العاطفة والرمز أكثر من الحجة والمنطق، بالاعتماد على مقاربة تحليلية ونقدية، تستند الدراسة إلى نظريات المجال العام (هابرماس)، والمجتمع الشبكي (كاستلز)، والشعبوية (مودّي ومولر)، لتحليل التغير في منطق الاتصال السياسي، كما توظف نتائج استبيان ميداني موجه للشباب المغربي لقياس مدى تأثرهم بالخطاب الشعبوي الرقمي، وتخلص الورقة إلى أن الفضاء الرقمي مكّن الأحزاب من تجاوز الوسائط التقليدية، لكنه في المقابل رسّخ منطق الخطاب الشعبوي القائم على الإثارة العاطفية، ما يستدعي إعادة التفكير في العلاقة بين الديمقراطية والتواصل في العصر الرقمي.

Abstract

This paper analyzes the transformation of Moroccan political party discourse within the digital sphere as a new field for producing political meaning and shaping public opinion. With the rise of social media platforms, forms of digital populism have emerged that privilege emotion and symbolism over rational argumentation. Using an analytical and critical approach, the study draws on the theoretical frameworks of the public sphere (Habermas), the network society (Castells), and populism (Mudde& Müller) to examine changes in the logic of political communication. A field survey among Moroccan youth was conducted to measure their exposure to digital populist discourse. Findings reveal that while digital platforms have enabled parties to bypass traditional media, they have simultaneously reinforced populist logics based on emotional appeal, raising questions about democracy and communication in the digital age.

مقدمة

يشهد الفضاء الرقمي في المغرب تحوّلًا بنيويًا عميقًا أعاد رسم معالم التواصل السياسي والخطاب الحزبي، حيث أصبحت المنصات الاجتماعية مجالًا مركزيًا لإعادة إنتاج المعنى السياسي وبناء الصورة الرمزية للفاعل الحزبي والتفاعل المباشر مع الجمهور، في ظل انحسار الوسائط التقليدية التي كانت تفصل بين السياسي والمواطن. فالمجال الرقمي أضحى فضاءً مفتوحًا تتقاطع فيه الأبعاد الاتصالية بالتكنولوجية، والعاطفة بالعقلانية، والرمزي بالمباشر، مما جعله حقلاً خصبًا لتشكل ممارسات جديدة في التعبير السياسي تقوم على التبسيط والانتشار السريع واستثمار العواطف الجمعية، وهي السمات التي تندرج ضمن ما يُعرف اليوم بـ"الشعبوية الرقمية" التي تخاطب الحسّ الشعبي بلغة قريبة من الناس، بدل الخطاب البرنامجي المؤسسي.

في هذا الإطار، لم تعد الأحزاب السياسية المغربية في منأى عن هذا التحوّل، إذ باتت مطالبة بإعادة صياغة استراتيجياتها الاتصالية لمواكبة بيئة رقمية تتسم بالتفاعل اللحظي، وتعدد الفاعلين، وتدفق المضامين بشكل لامركزي، بما يعيد تعريف العلاقة بين الحزب والجمهور على أسس جديدة تتجاوز القنوات التقليدية نحو تفاعلات

آنية تتشكل داخل المجال العام الرقمي.

وانطلاقًا من هذا الواقع المتحول، تهدف هذه الورقة إلى تحليل طبيعة التحولات التي طرأت على الخطاب السياسي المغربي في الفضاء الرقمي، من خلال تتبّع ديناميات الانتقال من الخطاب البرنامجي العقلاني إلى الخطاب التفاعلي الرمزي الذي تفرضه المنصات الاجتماعية، وفهم آليات اشتغال الشعبوية الرقمية باعتبارها ظاهرة تواصليّة جديدة تعبرّ عن تحوّل في وظائف الخطاب السياسي من الإقناع إلى التعبئة الرمزية والتأثير الشبكي. كما تسعى الدراسة إلى رصد أثر هذه الشعبوية الرقمية في تشكيل الوعي والسلوك السياسي لدى الشباب، بالنظر إلى دورهم المحوري داخل هذا المجال العام الجديد، واستكشاف طبيعة العلاقة المستحدثة بين الحزب والجمهور داخل الفضاء الافتراضي باعتباره مجالًا عامًا موازيًا يُعاد فيه توزيع السلطة الاتصالية وتُعاد صياغة مفاهيم الثقة والمشاركة السياسية في سياق ديمقراطي رقمي ناشئ.

المفاهيم الأساسية

الشعبوية الرقمية – الخطاب السياسي – الفضاء الرقمي- المجال العام – الهيمنة الرمزية .

الاشكالية

أضحى الفضاء الرقمي في المغرب مساحة أساسية لإنتاج الخطاب السياسي وإعادة تشكيل العلاقة بين الفاعل السياسي والجمهور، خاصة في صفوف الشباب ومع بروز وسائل التواصل الاجتماعي، ظهرت الشعبوية الرقمية كشكل جديد من أشكال الخطاب، ما يعكس تحولًا في منطق الاتصال السياسي ويطرح تحديات أمام الفاعلين السياسيين الحزبيين، في هذا السياق، يبرز السؤال الإشكالي: كيف تؤثر الشعبوية الرقمية على الخطاب السياسي الحزبي في المغرب وعلى وعي الشباب وسلوكهم الانتخابي، وما محددات هذا التأثير؟ ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية، أهمها: ما الخصائص النظرية للشعبوية الرقمية مقارنة بالشعبوية التقليدية؟، وما ما أوجه التمايز بين الخطاب البرنامجي إلى الخطاب التفاعلي الرمزي؟ وما العوامل التي تحدد تفاعل الشباب مع هذا الخطاب، وأثره على وعيهم وثقتهم وسلوكهم الإنتخابي؟.

الفرضيات

- نفترض في هذه الورقة العلمية أن الشعبوية الرقمية في المغرب أعادت تشكيل الخطاب السياسي الحزبي، بحيث أصبح يعتمد على الرمزية والعاطفة أكثر من التحليل العقلاني والبرامج التقليدية،
- نفترض أن ميل الشباب للخطاب المبسط والشعارات المختصرة يعزز من انتشار هذه الظاهرة ويجعل تأثيرها الرمزي أكثر وضوحًا من تأثيرها المباشر على سلوكهم الانتخابي،
- نفترض أيضًا أن العوامل الاجتماعية والتكنولوجية والمعرفية، مثل ضعف التمثيل السياسي ونمط عمل الخوارزميات الرقمية، تشكل محركًا رئيسيًا لتفاعل الشباب مع هذا النوع من الخطاب، في المقابل تظل الثقة في المحتوى الرقمي للأحزاب محدودة، ما يقلل من قدرتها على التأثير الفعلي في القرارات السياسية، ورغم ذلك يمكن للشعبوية الرقمية أن تساهم في إشراك فئات مهمشة سياسيًا، لكنها لا تستطيع أن تحل محل المشاركة الميدانية التقليدية كأداة للتأثير الحقيقي.

المنهج المعتمد

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم ظاهرة الشعبوية الرقمية في المغرب وتحليل التحولات التي طرأت على الخطاب السياسي الحزبي داخل الفضاء الرقمي، ويتيح هذا المنهج وصف الانتقال من الخطاب البرنامجي التقليدي إلى الخطاب التفاعلي الرمزي، مع رصد أنماط تفاعل الشباب مع المحتوى السياسي الرقمي، كما تم اعتماد استبيان ميداني عبر google forms لجمع 102 من آراء الشباب حول تأثير هذا الخطاب في وعيهم وسلوكهم السياسي، ثم جرى تحليل المعطيات بشكل كيفي ووصفي لتفسير آليات اشتغال الشعبوية الرقمية وأثرها في إعادة تشكيل العلاقة بين الفاعل السياسي والجمهور داخل المجال العام الافتراضي، وقد تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي، من خلال حساب النسب المئوية والتكرارات، مع الإشارة إلى أن محدودية حجم العينة لا تسمح بإجراء اختبارات إحصائية استنتاجية متقدمة.

المطلب الأول: الإطار النظري

أولا : تعريف الشعبوية

تُعدّ الشعبوية من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في الفكر السياسي والاجتماعي المعاصر، نظراً لتعدد مقارباتها وتنوع السياقات التي ظهرت فيها، فهي مفهوم متحرك يتأرجح بين كونه أيديولوجيا سياسية، أو أسلوباً في الخطاب، أو منطقاً للتفاعل بين الحاكم والمحكوم، وكما يعرف كاس مودّي (Cas Mudde)، فإن الشعبوية تُعد "أيديولوجيا رقيقة" "*thin-centeredideology*" تقوم على تقسيم المجتمع إلى فئتين متقابلتين: "الشعب النقي" و"النخبة الفاسدة"، وتمنح الشرعية السياسية المطلقة للأولى باعتبارها مصدراً وحيداً للسلطة[1]. أما يان-فيرنر مولر (Jan-Werner Müller)، فيرى أن الشعبوية ليست مجرد خطاب تعبوي، بل هي *تصور أخلاقي للعالم* يحتكر تمثيل الإرادة الشعبية ويقصي كل اختلاف باعتباره خيانة للشعب[2]

ومن هذا المنظور، فإن الشعبوية تتجاوز كونها ظاهرة ظرفية لتغدو بنية ذهنية وطريقة في بناء المعنى السياسي، إذ إنها تقوم على إنتاج "نحن" في مواجهة "هم"، وتُسهم في إعادة ترسيم الحدود الرمزية بين السلطة والمجتمع، ومع بروز الفضاء الرقمي، انتقلت الشعبوية من التجمعات الميدانية إلى

---

[1] Cas Mudde, Populism: A Very Short Introduction (Oxford: Oxford University Press, 2017), p. 6.

[2] Jan-Werner Müller, What Is Populism? (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2016), p. 20.

المنصات الاجتماعية، حيث بات الخطاب الشعبوي يتغذى من منطق السرعة والتفاعل والانتشار الفيروسي بدل الحجاج المنطقي والإقناع العقلاني.

وفي هذا السياق يشير يورغن هابرماس، (Jürgen Habermas)إلى أن المجال العام يمثل فضاءً للتداول العقلاني الذي تُبنى فيه المواقف السياسية عبر النقاش الحر[3]، غير أن التحول الرقمي أفرز ما يسميه بعض الباحثين "المجال العام الجديد"الذي تسوده التفاعلات الانفعالية القصيرة الأمد، وتغيب فيه الوسائط المؤسساتية المنظمة للنقاش، أما بيار ليفي (Pierre Lévy)، فيعتبر أن الفضاء الرقمي أوجد ما يُعرف بـ "الذكاء الجماعي" الذي يُعيد توزيع السلطة الرمزية والمعرفية بين الأفراد[4]، مما جعل من كل مستخدم فاعلاً اتصاليًا يشارك في إنتاج الخطاب وصناعة المعنى.

أما في السياق العربي، فقد تناول عدد من المفكرين الظاهرة من زاوية علاقتها بالتحول الديمقراطي والفضاء العمومي، بحيث يرى عبد الإله بلقزيز أن الشعبوية في العالم العربي غالبًا ما تنبع من أزمة الوساطة السياسية، إذ يفقد المواطن ثقته في المؤسسات، فيبحث عن خطاب يُعيد له الشعور بالتمثيل والكرامة[5]، في حين يعتبر محمد عابد الجابري أن الشعبوية هي مظهر من مظاهر غياب العقلانية السياسية، إذ تُغَيّب البرامج الواقعية لصالح الخطابات الرمزية والعاطفية التي تُخاطب الغرائز الجماعية[6].

فيما يذهب سعيد بنسعيد العلوي إلى أن الشعبوية في السياق المغربي تعبير عن تحوّل في علاقة المثقف والسياسي بالجمهور، إذ يطغى منطق الصورة على منطق الفكرة، ومنطق الزعيم على منطق المؤسسة[7]،و أن الشعبوية، في صورتها الرقمية، ليست مجرد أسلوب تعبيري، بل هي إستراتيجية سياسية تهدف إلى كسب الشرعية عبر تبسيط الواقع المعقد وتحويل السياسة إلى منتوج اتصالي قابل للاستهلاك.[8]

إن هذه المقاربات، تعطينا انطباعا على أن الشعبوية الرقمية تمثل امتدادًا نوعيًا للشعبوية الكلاسيكية، لكنها تتسم بخصائص جديدة؛ فهي شعبوية بلا ساحات، وزعامة بلا جماهير مادية،

---

[3] Jürgen Habermas, The Structural Transformation of the Public Sphere (Cambridge: Polity Press, 1989), p. 36.

[4] Pierre Lévy, L'intelligence collective: Pour une anthropologie du cyberespace (Paris: La Découverte, 1997), p.42.

[5] عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر العربي المعاصر(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص. 118.

[6]محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص. 92.

[7]سعيد بنسعيد العلوي، الخطاب السياسي العربي: في نقد العقل السياسي(الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2014)، ص. 67.

[8]عبد الرحيم العلام، الخطاب السياسي في المغرب المعاصر(الرباط: منشورات كلية الحقوق أكدال، 2019)، ص. 5.

واحتجاج بلا مخاطر،فالمنصات الاجتماعية خلقت فضاءً رمزيًا يتجاوز حدود المكان والزمان، وسمحت بإعادة إنتاج الشعبوية في شكلها التواصلي الأكثر فاعلية وانتشاراً، لقد تحوّل القائد الشعبوي إلى مؤثر رقمي، وتحولت الجماهير إلى *متابعين*، بينما صار "الخطاب" صورةً وهاشتاغًا أكثر مما هو فكرة أو مشروع.

وهكذا، يمكن النظر إلى الشعبوية الرقمية باعتبارها تحولًا بنيويًا في منطق التواصل السياسي، حيث تتقاطع القيم الديمقراطية مع منطق السوق الاتصالي القائم على الجذب والرمزية، والسياسة إلى منافسة رمزية في كسب الانتباه أكثر من كسب الشرعية، إن هذا الامتداد النظري يؤكد أن الشعبوية لم تعد مجرد خطاب يتسم بالاحتجاج، بل أصبحت نظامًا اتصاليًا جديدًا يُعيد تعريف العلاقة بين السياسي والجمهور في العصر الرقمي.

ثانيا : من الشعبوية التقليدية إلى الشعبوية الرقمية

عرفت الشعبوية الكلاسيكية انتشارها الواسع عبر وسائل الإعلام الجماهيري مثل الإذاعة والتلفزيون والصحافة، حيث كان الخطاب يعتمد على الكاريزما الشخصية للزعيم وعلى إثارة العواطف الجماعية، غير أن التحول الرقمي الذي شهدته البيئة التواصلية أفرز شكلاً جديدًا من الشعبوية أكثر انسيابًا وتأثيراً، إذ باتت تتغذى من ديناميات الشبكات التفاعلية التي تسمح بتقاطع الرسائل من الأعلى إلى الأسفل والعكس، في إطار ما يسميه مانويل كاستلز بـ"سلطة الاتصال"[9] التي تعيد توزيع القوة وتجعل المعلومة نفسها مصدراً للنّفوذ السياسي.

أ. سلطة الاتصال وتحول مركز النفوذ

لم تعد السلطة السياسية ترتكز على احتكار المنبر الإعلامي أو امتلاك الوسيلة الاتصالية، بل أصبحت تتأسس على القدرة على خلق التدفق المستمر للرسائل وبناء السرديات القادرة على الانتشار الشبكي، فالفعل الاتصالي في العصر الرقمي لم يعد يكتفي بنقل الخطاب بل يصنع شرعيته عبر التفاعل ذاته، أي من خلال ما يولّده من رموز، وتكرار، ومشاعر مشتركة، وبذلك تصبح الزعامة الرقمية نتاجًا لمن يملك مهارة صناعة الحضور والقدرة على جعل المحتوى متداولًا ضمن منطق المنصة، حيث يتحول "الظهور"ذاته إلى شكل من أشكال الشرعية السياسية.

[9]Castells, Manuel. The Power of Communication.Cambridge: PoliPointPress, 2009p64..

ب. الخوارزميات وفقاعات التصفية وغرف الصدى.

لقد عملت الخوارزميات الرقمية على تفضيل المحتوى الذي يتسم بالإثارة والعاطفة، مما يؤدي إلى تكوين "فقاعات التصفية" التي تحيط الأفراد بمضامين تتماشى مع توجهاتهم المسبقة، وتمنعهم من الاطلاع على الآراء المخالفة، هذا السياق الرقمي يُسهم في تكريس "غرف الصدى" التي تعيد إنتاج نفس القناعات والمواقف، مما يعمّق الانقسام الاجتماعي ويحد من الحوار الفعّال بين الأفراد، في الواقع، أظهرت الدراسات أن الشبكات الاجتماعية، مثل فيسبوك، تميل إلى تضييق نطاق التنوع الفكري فيما يُعرض على المستخدمين، مما يساهم في تعزيز هذا الفصل المعرفي، قد تزداد هذه الظاهرة تعقيدًا حين تساهم في تفضيل الخطابات العاطفية على العقلانية، مما يفاقم العزلة الفكرية (Pariser, 2011)[10]وبالتالي تصبح الخوارزميات الرقمية أداة تساعد على تعزيز الانغلاق الفكري، حيث يعرض للمستخدم محتوى يتوافق تمامًا مع آرائه الشخصية وتوجهاته، مما يصعّب عليه التفاعل مع وجهات نظر أخرى، ومن هنا، تساهم هذه العزلة في نشر الخطاب الشعبوي، الذي يتغذى على مشاعر الإحباط والغضب تجاه النخب السياسية، لتخلق بيئة مثالية لهذا النوع من الخطاب في ظل فقاعة التصفية، فالخطاب الشعبوي يعزز الانقسام ويُكرس الثنائية بين "الشعب الصادق" و"النخب الفاسدة"، وهو ما يُسهم في تأصيل هذه الثنائية في عقول الأفراد الذين يعيشون في غرف صدى مغلقة تجعلهم يشعرون بأنهم جزء من مجموعة أصيلة في مواجهة فئات فاسدة[11] ،هذا التوجه لا يتوقف عند هذا الحد، بل يمتد ليؤثر على الديناميكيات الاجتماعية والسياسية الأوسع، حيث تساهم هذه الخوارزميات في استقطاب الرأي العام وزيادة التعصب للمواقف الفكرية والسياسية، مما يجعل من الصعب بناء جسر للتفاهم بين الأفراد ذوي المواقف المختلفة، وهذا يشكل تهديدًا حقيقيًا للديمقراطية الرقمية، حيث يؤدي إلى تقليص التنوع الفكري ويفاقم الانقسامات السياسية بدلًا من فتح المجال لنقاش عقلاني يُسهم في الاستقرار الاجتماعي والسياسي[12]وبالتالي العمل على تحسين الخوارزميات بحيث يتم عرض محتوى أكثر تنوعًا يشجع على التفكير النقدي ويعزز التفاعل بين الأفراد من خلفيات مختلفة، إلى جانب تطوير سياسات تشريعية تساهم في حماية هذا التنوع الفكري،و في الوقت نفسه، تظل أهمية التثقيف الرقمي أمرًا أساسيًا لتمكين الأفراد من التعرف على هذه الظواهر والتعامل معها بوعي،

---

[10] Pariser, E. The Filter Bubble: What the Internet is Hiding from You. Penguin Press (2011). P.82-118.

[11] Mudde, C. The Populist Zeitgeist.Government and Opposition, (2004). 541-563.

[12] Tufekci, Z. Algorithmic Harms Beyond Facebook and Google: Emergent Challenges of Computational Agency. Colorado Technology Law Journal, (2015). 13(2), 203-218.

لتفادي الوقوع في فخ فقاعة المعلومات والانغلاق الرقمي[13]،

المطلب الثاني: تحولات الخطاب السياسي الحزبي المغربي في الفضاء الرقمي

عرف الخطاب السياسي الحزبي بالمغرب خلال السنوات الأخيرة تحوّلًا عميقًا في بنيته ومقاصده، وذلك بفعل تأثير الفضاء الرقمي الذي أعاد تشكيل أنماط التواصل بين الفاعل الحزبي والجمهور، بحيث لم يعد التواصل السياسي يعتمد على المنابر التقليدية التي كانت تقوم على الخطاب الموجه من الأعلى إلى الأسفل، بل أصبح يقوم على تفاعلات متشابكة تسمح بإعادة توزيع سلطة التعبير والتأثير، فالمجال الرقمي لم يعد مجرد وسيلة لنشر البرامج والمواقف، بل أصبح فضاء رمزيًا يُعاد فيه بناء العلاقة بين الحزب والمواطن على أسس جديدة قوامها القرب الافتراضي، والتأثير العاطفي، والمشهدية الاتصالية.

أولًا: من الخطاب البرنامجي إلى الخطاب التفاعلي

لقد شهد الخطاب الحزبي المغربي انتقالًا واضحًا من المنطق البرنامجي إلى المنطق التفاعلي، حيث تراجعت أهمية البرامج العقلانية الطويلة والمفاهيم المعيارية أمام لغة مبسطة وسريعة تراعي منطق المنصة وإيقاعها الزمني، فالسياسة في الزمن الرقمي أصبحت تقوم على *الإحساس بالمشاركة* أكثر من الانتماء الأيديولوجي، وعلى *الصورة والتفاعل* أكثر من المضمون الفكري،هذا التحول يعكس تغيراً في فلسفة التواصل ذاتها، إذ لم تعد الأحزاب تخاطب المواطن بوصفه ناخبًا عقلانيًا، بل باعتباره متلقيًا عاطفيًا يعيش في زمن الانفعال السريع.

إن الخطاب التفاعلي يقوم على منطق المشاركة اللحظية، فهو لا يكتفي بنقل المعلومة، بل يحرص على خلق استجابة فورية، وغالبًا ما يستبدل الحجاج العقلاني بالإيحاء الرمزي، والشرح الطويل باللقطة المصوّرة، والبرنامج بالهاشتاغ، ومن خلال هذه التحولات يتحول الفاعل الحزبي إلى مؤدٍّ تواصلي أكثر من كونه صانعًا للسياسات، وتصبح القيمة السياسية للرسالة في مدى قدرتها على الانتشار داخل الشبكة، لا في مدى قوتها المضمونية، بهذا المعنى، أصبح التواصل الحزبي في المغرب انعكاسًا لما يسميه جون طومسون "منطق الظهور" حيث تُقاس الفاعلية السياسية بمدى الحضور الرمزي في الفضاء العام، لا بعمق المشروع الذي يحمله الفاعل[14]

---

[13]Sunstein, C. R. Republic.com. Princeton University Press. (2001) ،P 63.

[14]Thompson, John B. Political Appearance: The Media and the Political Process. Cambridge: Polity Press, 2005. 45.

لقد أفرز هذا التحول أيضًا تراجعًا في الخطاب البرنامجي لصالح خطاب يقوم على القرب العاطفي، وهو ما يجعل التفاعل غاية في حد ذاته، لا وسيلة للإقناع، فالسياسة الرقمية كما تمارس اليوم تميل إلى التبسيط، وإلى اختزال التعقيد في رموز بصرية وشعارات سريعة، فهي تتيح للجمهور أن يشعر بالمشاركة دون أن يُطالَب بالتفكير المعمّق.

ثانياً: رمزية الزعامة وتعبئة العواطف

إلى جانب التحول في منطق الخطاب، برزت ظاهرة أخرى أكثر دلالة، تتمثل في صعود الزعامة الرمزية داخل الفضاء الرقمي، فالخطاب الحزبي المغربي بات يتمحور حول صورة الزعيم أكثر مما يتمحور حول المؤسسة الحزبية، حيث أصبح الزعيم هو الوجه المعبرّ عن الخطاب، والعاطفة هي الأداة الأساسية في مخاطبة الجمهور، هذا التمركز حول الشخص يعكس ما سماه بيير بورديو بـ"الهيمنة الرمزية"[15]، أي تلك السلطة التي تمُارس عبر الصورة والتمثيل، لا عبر القوة أو الإقناع المباشر وبالتالي، يتحول الزعيم إلى علامة رمزية تختزل الحزب وتمنحه شرعية الوجود، فهو الذي يبث الحماس، ويجسّد التطلعات، ويخلق وهم القرب مع الجمهور عبر الظهور المستمر والتفاعل المباشر، لم تعد الزعامة تُبنى على الكفاءة أو التجربة، بل على الحضور الرقمي وقدرة الخطاب على إثارة الانفعال الجماعي، وبذلك يتحول الفضاء الرقمي إلى ساحة عاطفية تتغذى على الصور، والإيماءات، واللغة البسيطة التي توهم بالحميمية، فيتحول السياسي إلى مؤدٍّ جماهيري، وتتحول العملية الاتصالية إلى عرض رمزي متواصل.

إن تعبئة العواطف بهذه الصورة تجعل من الفضاء الرقمي مجالًا خصبًا لانتعاش الشعبوية، حيث يُختزل الفعل السياسي في الشعور الآني، وتُغَيَّب النقاشات العقلانية لصالح رسائل مشحونة وجدانيًا، تعزز الانقسام وتغذي الاستقطاب، في هذه البيئة الجديدة، يصبح الحزب مجرد وسيط في صناعة الصورة، وتغدو الزعامة الرقمية امتداداً لمنطق التأثير العاطفي الذي يعيد إنتاج علاقة جديدة بين السياسي والجمهور، قوامها الإحساس لا البرهان، والانفعال لا الإقناع.

في المحصلة، يمكن القول إن الخطاب الحزبي المغربي في الفضاء الرقمي لم يعد قائماً على مشروع سياسي واضح بقدر ما أصبح نتاجًا لتفاعلات آنية تحددها منطق المنصات وسرعة تداول الرسائل، وهو ما يستدعي إعادة التفكير في وظائف الاتصال الحزبي بوصفه أداة للتقريب والفهم لا

---

[15] Bourdieu, Pierre. La Distinction: A Social Critique of the Judgement of Taste. Translated by Richard Nice ،Cambridge, MA: Harvard University Press, 1984.p6.

للتأثير السريع، وبناء تواصل يقوم على الإصغاء المتبادل بدل العرض المتواصل.

المطلب الثاني : التحليل الميداني لتمثلات الشعبوية الرقمية في المغرب

يهدف هذا المطلب إلى تحليل تمثلات الشعبوية الرقمية في المغرب من خلال مقاربة ميدانية تستند إلى استبيان شمل عينة عشوائية، حيث يسعى هذا التحليل إلى فهم كيفية تفاعلهم مع الخطاب الشعبوي، ورصد أنماط استهلاكهم للمحتوى السياسي، ومدى تأثير هذا التفاعل في تشكيل وعيهم وسلوكهم الانتخابي، كما يهدف إلى تحديد العوامل الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية التي تغذي هذا التفاعل، واستجلاء آثار الشعبوية الرقمية على الثقة السياسية والمشاركة المواطنة، بما يسمح بإدراك أعمق لطبيعة التحول الذي تعرفه العلاقة بين المجتمع خاصة فئة الشباب والسياسة في البيئة الرقمية المغربية، وبناءً على هذا الاستبيان الميداني الذي شمل 102 مشاركًا، والذي يشكل 72% منهم فئة الشباب -35 سنة) من مدن الرباط، الدار البيضاء، فاس، ومراكش، خلال أكتوبر 2025، شملت العينة 58% ذكور و42% إناث، بمستويات تعليمية متنوعة (45% جامعي، 35% ثانوي، 20% متمدرس"، انصب العمل على تحليل تأثير الشعبوية الرقمية على وعي الشباب المغربي وسلوكهم الانتخابي، كما أن من الأهداف الكبرى لهذا الاستبيان تحديد الدور الذي يلعبه الفضاء الرقمي في إعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والسياسة، حيث تظهر النتائج أن منصات مثل فيسبوك تشكل الأكثر تأثيراً، حيث يتابعها أغلب الشباب وتُعد الساحة الأكثر نشاطاً في تقديم وتبادل الخطابات السياسية، هذه البيانات تكشف عن تحول أساسي في الطريقة التي يتفاعل بها الشباب مع السياسة في المغرب، مما يعكس التأثير المتزايد للفضاء الرقمي في تشكيل وتوجيه الآراء السياسية ومن جملة محصلة هذا الاستبيان ما يلي :

أولا: أنماط التفاعل مع الخطاب الشعبوي الرقمي

تشير النتائج إلى أن 65% من الشباب يتابعون المنشورات ذات المحتوى السياسي بانتظام، مما يدل على أن الفضاء الرقمي أصبح هو المصدر الرئيسي للمعلومات السياسية لديهم، مع ذلك، يكشف التحليل عن تباين كبير في نوعية المحتوى الذي يفضله الشباب بحيث أن 30% فقط ينجذبون إلى المحتوى المعقد، مما يشير إلى أن الغالبية تفضل الخطاب السياسي المبسط والمباشر، هذا التحول في تفضيلات الجمهور يعكس التغيير الذي طرأ على استهلاك المحتوى السياسي في العصر الرقمي، حيث أصبح الانجذاب إلى المحتوى الذي يُقدّم بطريقة سريعة وسهلة الفهم أكثر من المحتوى الذي يتطلب فحصًا وتحليلاً معمقًا.

وتُظهر هذه البيانات أيضًا أن الشعارات المختصرة أصبحت أكثر تأثيراً من البرامج التفصيلية

في الواقع، بحيث أظهرت النتائج أن 82% من الشباب يتأثرون بالشعارات المختصرة، بينما يفضل 18% فقط البرامج التفصيلية، هذا يشير إلى أن الخطاب الشعبوي الرقمي المغربي يعتمد بشكل متزايد على الرمزية والتأثير العاطفي أكثر من الاعتماد على الحجاج العقلاني والبرامج السياسية الدقيقة، إن هذا التوجه يعكس فلسفة الشعبوية الرقمية التي تتمحور حول البساطة والقدرة على إثارة العواطف، بدلاً من التعقيد والتحليل العميق، من خلال هذه الشعارات، يُتاح للشباب الإحساس بالمشاركة والتفاعل مع السياسيين دون الحاجة إلى انخراط تقليدي مع العمليات السياسية التقليدية، مثل حضور الاجتماعات أو فهم البرامج السياسية التفصيلية.

إن تفضيل الشباب للخطاب المبسط والشعارات يعكس تحولًا نوعيًا في ديناميكيات التواصل السياسي في المغرب، هذا التحول يتسق مع ما تطرحه الشعبوية الرقمية في العديد من السياقات العالمية واستخدام وسائل الإعلام الرقمية لخلق"تفاعل رمزي"،بين السياسيين والجمهور، حيث يتم تحفيز المشاعر والانتماء العاطفي أكثر من الانخراط في محتوى سياسي عقلي مبني على أدلة، في هذا السياق، يمكن القول إن الشباب المغربي لا يبحث عن إقناع عقلي أو تحليلي، بل عن فرصة للانتماء السريع إلى موقف سياسي معين يُثير الحماسة والعاطفة، وهو ما توفره الشعارات والتفاعلات اللحظية على منصات مثل فيسبوك.

إن النتائج التي أظهرها الاستبيان تبيّن أن الشعبوية الرقمية في المغرب أصبحت أداة أساسية لتحفيز المشاركة الرمزية أكثر من كونها وسيلة لتوجيه أو تثقيف الجمهور سياسيًا، فالشعارات المختصرة تقدم للفئات الشابة شعورًا بالانتماء الفوري والمشاركة الرمزية في الحياة السياسية، لكن في الوقت نفسه، قد يُغفل النقاش العميق أو الفهم السياسي الذي يتطلبه اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة، هذا النموذج التواصلي قد يعزز الاستقطاب السياسي ويُغذي الانقسامات بدلاً من بناء قاعدة مشتركة للتفاهم، وهو ما قد يُؤثر في المشاركة الانتخابية الفعالة والمستنيرة على المدى الطويل.

من جهة أخرى، يُظهر هذا التحول أهمية استراتيجيات تواصل جديدة يجب أن تتبناها الأحزاب السياسية والفاعلين السياسيين في المغرب للتفاعل مع الشباب، في ظل وجود تأثيرات كبيرة للفضاء الرقمي،إذ يحتاج السياسيون إلى التركيز على التواصل العاطفي الذي يعكس الرمزية والحضور الرقمي، ولكن مع الحفاظ على توازن بين الفاعلية العاطفية ومحتوى سياسي قادر على تزويد الجمهور بالمعرفة الكافية لاتخاذ قرارات مستنيرة.

ثانياً: أسباب ومحددات التفاعل مع الشعبوية الرقمية

يمكن تفسير التفاعل العالي للشباب المغربي مع الشعبوية الرقمية عبر عدة محددات أساسية:

1. العوامل الاجتماعية: يعاني الشباب من ضعف التمثيل السياسي في المؤسسات التقليدية، ما يجعل الفضاء الرقمي مساحة للتعبير الرمزي والمشاركة في النقاش العام.
2. العوامل التعليمية والمعرفية: يميل الشباب إلى المحتوى المبسط والمباشر لسهولة الفهم، خصوصًا مع محدودية الثقافة السياسية حول البرامج والسياسات المعقدة.
3. العوامل التكنولوجية: تعمل الخوارزميات على تصفية المحتوى بما يزيد من ظهور الخطاب الشعبوي، ما يخلق "غرف صدى" تعزز التحيزات وتعيد إنتاج القناعات السابقة.
4. العوامل النفسية والثقافية: الحاجة إلى القرب الرمزي والانتماء لجماعات افتراضية تجعل الشباب أكثر تفاعلاً مع الخطاب العاطفي والشعارات المؤثرة

جدول 1: "محددات التفاعل مع الشعبوية الرقمية".[16]

العامل	النسبة	التفسير
اجتماعي	70%	ضعف التمثيل السياسي التقليدي يعزز المشاركة الرمزية على المنصات الرقمية
تعليمي/معرفي	65%	الميل للمحتوى المبسط نتيجة محدودية الثقافة السياسية
تكنولوجي	60%	الخوارزميات تعزز ظهور الخطاب الشعبوي وتخلق "غرف صدى"
نفسي/ثقافي	75%	الحاجة إلى القرب الرمزي والانتماء تجعل الشباب يتفاعلون مع الخطاب العاطفي

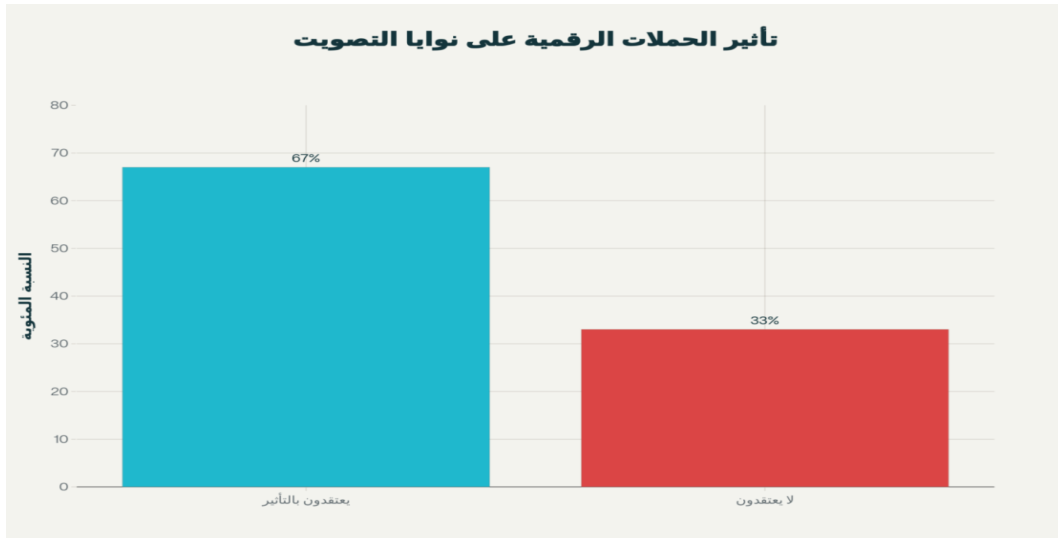
ثالثًا: آثار الشعبوية الرقمية على وعي الشباب وثقتهم وسلوكهم السياسي.

تشير النتائج إلى:

1. بناء الوعي السياسي: يرى 82% من المشاركين يعتقدون أن الفضاء الرقمي قادر على بناء وعي سياسي حقيقي إذا رافق المحتوى نوعية وموثوقية عالية.
2. تأثير على نوايا التصويت: يعتقد 67% من المشاركين أن الحملات الرقمية تؤثر على نوايا التصويت، ما يشير إلى دور الشعبوية الرقمية في توجيه الانطباعات الانتخابية، غالبًا عبر

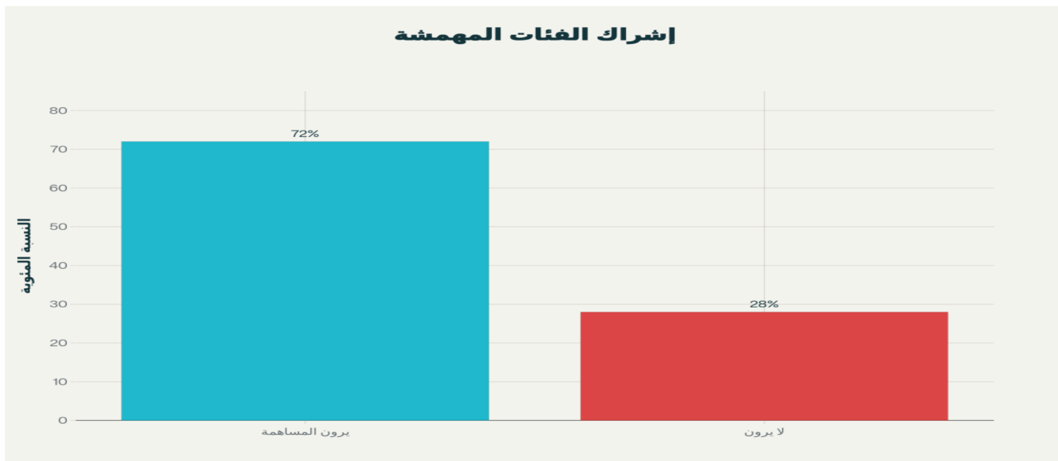
*" [16]النسب تعكس نسبة المشاركين الذين اعتبروا كل عامل مؤثراً (يمكن اختيار أكثر من عامل(وليست نسباً متبادلة.

التفاعل العاطفي والرمزي أكثر من التحليل العقلاني للبرامج.



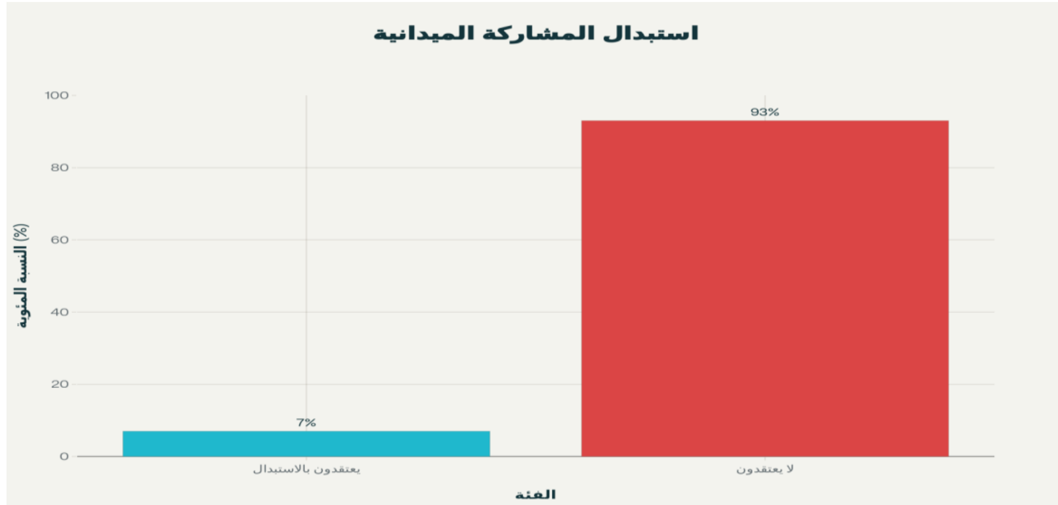
نتائج الاستبيان- مبيان رقم 1: تأثير الحملات الرقمية على نوايا التصويت

3. إشراك الفئات المهمشة: يرى 72% من المشاركين تعتقد أن الشعبوية الرقمية تساهم في إدماج الفئات المهمشة سياسيًا، لكنها لا تضمن تأثيراً مباشراً على القرار السياسي.



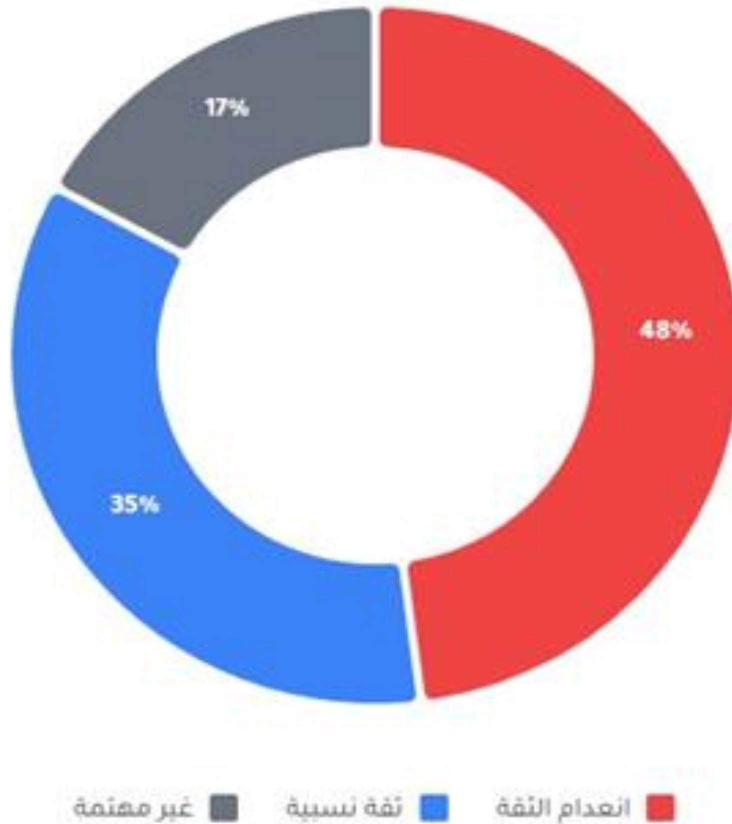
نتائج الاستبيان - المبيان رقم 2 : نسبة اشراك الفئات المهمشة.

4. إمكان استبدال المشاركة الميدانية 7%: فقط من المشاركين يعتبرون أن الفضاء الرقمي يمكن أن يحل محل المشاركة الميدانية التقليدية، ما يعكس إدراك الشباب المغربي لأهمية التفاعل المباشر مع المؤسسات الحزبية.



نتائج الاستبيان -المبيان رقم 3: يمثل امكانية استبدال المشاركة الميدانية بالتفاعل المباشر .

5. **الثقة في المحتوى الرقمي للأحزاب48%: من الشباب لا يثقون في المحتويات الرقمية للأحزاب السياسية، بينما 35%يثقون إلى حد ما، أما الباقي فهو غير مهتم، مما يعكس هشاشة الثقة وتأثيرها المحدود على القرار السياسي الفعلي.**



نتائج الاستبان- مبيان رقم 4 :ـمؤشر الثقة في المحتوى الرقمي للأحزاب

جدول 2: خلاصة.

المؤشر	النسبة	التفسير
بناء الوعي السياسي	%82	الفضاء الرقمي قادر على تحفيز التفكير النقدي إذا رافقه محتوى موثوق
تأثير الحملات الرقمية على نوايا	%67	الشعبوية الرقمية توجه الانطباعات الانتخابية عبر الرمزية والعاطفة
إشراك الفئات المهمشة	%72	تساهم في إدماج الفئات المهمشة سياسيا لكنها لا تضمن تأثيرا مباشرا
إمكانية استبدال المشاركة الميدانية	%7	المشاركة الواقعية مازالت ضرورية للتأثير الفعلي على القرار السياسي
الثقة في محتوى الأحزاب الرقمية	%48 غير واثق / %35 جزئيًا	ضعف الثقة في الخطاب الرقمي للأحزاب وتأثيره المحدود على السلوك الانتخابي.

مناقشة وتحليل النتائج

تشير المعطيات إلى أن الشعبوية الرقمية في المغرب تمثل ظاهرة مركبة تتجاوز مجرد كونها أسلوبا في الخطاب السياسي لتغدو مرآة عاكسة لتحولات أعمق تمس بنية المجال العمومي وعلاقة المواطن بالسياسة، فقد أضحى الفضاء الرقمي مجالا جديدا لإنتاج الرموز السياسية وتداول المعاني الجماعية لكنه في الآن نفسه يكشف حدود التحول الواقعي الذي يمكن أن تحققه الرقمنة في بيئة سياسية ما تزال متشبثة بالأنماط التقليدية للممارسة والوساطة، إن هذا الواقع المزدوج يجعل من الشعبوية الرقمية تجربة قائمة على التناقض فهي تتيح التعبير والانخراط الرمزي والتوسيع من هامش الولوج إلى النقاش العمومي، لكنها لا تضمن بالضرورة انتقال هذا الانخراط من مستوى التمثيل الافتراضي إلى الفعل الميداني الفعلي.

لقد أظهر تحليل البيانات أن الشباب المغربي يمثل الفئة الأكثر تفاعلا مع الخطاب الرقمي لكن طبيعة هذا التفاعل تتسم بكونها عاطفية وسريعة الزوال أكثر من كونها عقلانية أو مؤطرة فالجاذبية التي تمارسها الخطابات المبسطة والشعارات المختزلة تعكس من جهة قدرة الفاعلين الشعبويين على

استثمار رمزية اللغة والصورة ومن جهة ثانية هشاشة الثقافة السياسية لدى المتلقي الذي يجد في هذا الخطاب وسيلة للتعبير أكثر من كونه أداة للفهم أو المداولة وفي هذا السياق يبدو الفضاء الرقمي كاقتصاد عاطفي أكثر منه فضاءً معرفيا إذ تحدد الخوارزميات منطق الانتشار والتأثير وفق معايير التفاعل والانفعال لا وفق القيمة التحليلية للمحتوى.

إن هذا الميل نحو السطحية لا يعكس ضعف الوعي بقدر ما يعبر عن طبيعة النظام الاتصالي الجديد الذي يفرض على الفاعلين التكيّف مع منطق المنصة وليس مع منطق السياسة فالأحزاب التي حاولت اقتحام هذا الفضاء غالبا ما أعادت إنتاج خطابها الدعائي في قوالب رقمية مما عمق أزمة الثقة بين الشباب والمؤسسات الحزبية، فحوالي نصف المشاركين لا يثقون في المحتوى السياسي الرقمي وثلثهم فقط يبدون ثقة جزئية ما يكشف عن فجوة رمزية متنامية بين السياسة الرسمية والمجال الافتراضي هذه الفجوة لا تتعلق فقط بالمضمون بل بطريقة التواصل ذاتها، إذ ظل الخطاب الحزبي أسير الهرمية والمونولوج في حين يتطلب الفضاء الرقمي تفاعلية أفقية وانفتاحا على النقد،

وتتعمق هذه المفارقة حين نعلم أن نسبة المشاركة الواقعية المترتبة عن التفاعل الرقمي تبقى محدودة جدا فلا تتجاوز سبعة في المئة وهي نسبة دالة على أن التفاعل الرقمي لا يترجم بالضرورة إلى التزام ميداني أو سلوك انتخابي فعلي إذ تظل المشاركة الرقمية في الغالب ممارسة رمزية تتيح للفرد التعبير عن ذاته والانتماء إلى جماعة تخيّلية دون أن تحمل كلفة الفعل العملي أو الميداني ومن هنا يمكن القول إن الفضاء الرقمي في المغرب قد أسس لنمط جديد من المواطنة الرمزية التي تتجسد في التفاعل والتعبير والإعجاب أكثر مما تتجسد في الفعل والتنظيم.

ومع ذلك لا يمكن إنكار البعد الإدماجي لهذا الفضاء الذي مكّن فئات مهمشة من الولوج إلى النقاش العمومي ومن امتلاك صوت لم يكن مسموعا من قبل فهو يفتح المجال أمام أشكال جديدة من الوعي السياسي وإن كانت جزئية أو متناقضة كما أنه يتيح للشباب بناء تمثلات ذاتية حول الشأن العام حتى وإن ظلت هذه التمثلات محكومة بإكراهات معرفية وثقافية واقتصادية تجعلها محدودة في أفقها الإصلاحي، إن هذا التداخل بين الإدماج والتضليل وبين الانفتاح والسطحية يشكل إحدى سمات التجربة المغربية في التحول الرقمي حيث يعيش المجتمع لحظة انتقالية تتقاطع فيها ثقافة سياسية تقليدية مع بيئة رقمية حافلة بالتناقضات

فالفضاء الرقمي المغربي ليس امتدادا مباشرا للمجال العمومي الهابرماسي القائم على المداولة العقلانية بل هو فضاء هجين تحكمه ديناميات السوق الرمزي كما وصفها بورديو حيث تتنافس

الرموز على رأس المال الانتباهي وتتحول السياسة إلى عرض بصري وإلى لعبة رموز أكثر من كونها مضمونا للنقاش العمومي ،ورغم ذلك فإن هذه الشعبوية الرقمية لا تخلو من أثر فهي تكشف عن تعطش جماعي للتمثيل وعن رغبة في استعادة المعنى السياسي المفقود في الخطابات الرسمية وإن اتخذت شكلا انفعاليا أو هجائيا.

إن قراءة النموذج المغربي تبرز أن الشعبوية الرقمية ليست مجرد انزلاق في التواصل السياسي بل تعبير عن تحوّل في العلاقة بين المواطن والسياسة إذ انتقلت السلطة الرمزية من الفاعل الحزبي إلى الفاعل الاتصالي ومن المنبر السياسي إلى المنصة الرقمية ومع ذلك فإن هذه السلطة الجديدة تظل محدودة لأنها تفتقر إلى القنوات التنظيمية التي تحول التفاعل إلى فعل سياسي مؤسّس ومن ثم فإن التأثير الرقمي في المغرب يظل محكوما بعاملين متلازمين أولهما جودة المحتوى وثانيهما مصداقية الفاعل فحين يغيب أحدهما يتحول التواصل إلى ضجيج رمزي لا ينتج وعيا بل انفعالا.

بناء على ما سبق يمكن القول إن التجربة المغربية تكشف عن وضعية انتقالية بين نموذجين للتفاعل السياسي نموذج تقليدي ما يزال يهيمن عليه منطق الحزب والدولة ونموذج رقمي ناشئ يعيد صياغة الحدود بين المجالين الواقعي والافتراضي، غير أن التوازن بينهما لم يتحقق بعد، فالرقمنة في حد ذاتها لا تنتج ديمقراطية تلقائية بل تفتح إمكانات جديدة للتعبير تتوقف فعاليتها على قدرة المجتمع ومؤسساته على تحويلها إلى أدوات للمداولة والمساءلة لذلك تبقى الشعبوية الرقمية في المغرب ظاهرة توازي التحول الاجتماعي والاتصالي أكثر مما تعبرّ عن تحول سياسي فعلي إنها لحظة اختبار للوعي السياسي الجديد بين الإغراء الرمزي للمنصة والرهان الواقعي للمواطنة الفاعلة.

الخاتمة

تكشف هذه النتائج أن مستقبل الفعل السياسي في المغرب سيتحدد بمدى قدرة الفاعلين على تحويل الفضاء الرقمي من ساحة للتمثيل الرمزي إلى مجال للمشاركة الواعية والمداولة العمومية الفعلية فالتحدي لا يكمن في مقاومة الشعبوية الرقمية بل في تجاوزها نحو تواصل سياسي عقلاني يُعيد بناء الثقة ويُحصّن الوعي من التبسيط والانفعال إن السنوات القادمة ستطرح إشكاليات جديدة تتعلق بحدود تأثير الخوارزميات في تشكيل الرأي العام وبموقع الأحزاب في بيئة تتغير فيها أنماط الوساطة ومعايير الشرعية كما سيظل السؤال المركزي هو كيف يمكن للرقمنة أن تكون رافعة لتجديد السياسة لا مجرد مرآة لأزماتها القديمة.

المراجع بالعربية:

- ❑ عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر العربي المعاصر بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010،
- ❑ محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي: محدداته وتجليات بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990
- ❑ سعيد بنسعيد العلوي، الخطاب السياسي العربي: في نقد العقل السياسي الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2014.
- ❑ عبد الرحيم العلام، الخطاب السياسي في المغرب المعاصر الرباط: منشورات كلية الحقوق أكدال، 2019،

French Sources

- ❑ CasMudde, *Populism: A Very Short Introduction* (Oxford: Oxford University Press, 2017) ,
- ❑ Jan-Werner Müller, *What Is Populism?* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2016
- ❑ Jürgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere* Cambridge: Polity Press, 1989
- ❑ Pierre Lévy, *L'intelligence collective: Pour une anthropologie du cyberespace* Paris: La Découverte, 1997
- ❑ Bourdieu, Pierre. *La domination masculine*. Paris: Seuil, 1998.
- ❑ Thompson, John B. *Political Scandal: Power and Visibility in the Media Age* .
- ❑ Cambridge: Polity Press, 2000.

English Sources

- ❑ Mazzoleni, Gianpietro. Mediatization of Politics: A Challenge for Democracy? In Political Communication, edited by Frank Esser and Jesper Strömbäck, New York: Routledge, 2014.
- ❑ El Ayadi, Mohammed, and Hassan Rachik. L'esprit du temps: Essai sur le champ politique marocain. Casablanca: Afrique Orient, 2019.
- ❑ Haut-Commissariat au Plan (HCP). Enquête sur les usages des médias et des TIC au Maroc 2023. Rabat: HCP, 2024.

التواصل المؤسساتي الرقمي في القطاع الصحي العمومي استراتيجيات وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بين التثقيف ومواجهة التحديات

Digital institutional communication in the public health sector:

The strategies of the Ministry of Health and Social Protection between education and confronting challenges".

كمال العابدي

باحث في التواصل المؤسساتي (جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس)

ملخص

يشكّل التواصل بمختلف أشكاله ركيزة جوهرية لعمل المؤسسات العمومية، وقد شهد تطوراً كبيراً مع الثورة الرقمية التي حوّلت العالم إلى قرية صغيرة. ومع تطوّر تقنيات الاتصال، انتقلت المؤسسات—including وزارة الصحة والحماية الاجتماعية—من الأساليب التقليدية إلى اعتماد التواصل المؤسساتي الرقمي كضرورة لتعزيز فعاليتها وتحقيق تفاعل أوسع مع الجمهور. وفي القطاع الصحي، اكتسب هذا التحول أهمية مضاعفة نظراً لدور التواصل في نشر المعلومة الصحية الموثوقة ومكافحة محتويات التضليل، خاصة عبر شبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت منصة رئيسية لإنتاج وتبادل المعرفة الصحية. ويهدف هذا البحث إلى دراسة تطور التواصل المؤسساتي الرقمي داخل المؤسسات العمومية من خلال نموذج وزارة الصحة، مع تقييم تأثيره على الجمهور واستكشاف كيفية توظيف استراتيجيات الاتصال الرقمي لتحسين تسويق المحتوى الصحي، اعتماداً على منهج وصفي تحليلي وتقنية المقابلة للإجابة عن إشكالات البحث وفرضياته.

الكلمات المفتاحية

التواصل المؤسساتي الرقمي، المؤسسات العمومية، وزارة الصحة، الاتصال الصحي، الاستراتيجيات الرقمية، تسويق المحتوى الصحي، شبكات التواصل الاجتماعي.

Abstract:

Communication in its various forms constitutes a fundamental pillar of the work of public institutions. It has witnessed significant development with the digital revolution that has transformed the world into a small village. With the advancement of communication technologies, institutions — including the Ministry of Health and Social Protection — have shifted from traditional methods to adopting digital institutional communication as a necessity to enhance their effectiveness and achieve broader public engagement.

In the health sector, this transformation has gained even greater importance due to the vital role of communication in disseminating reliable health information and combating misleading content, especially on social media platforms, which have become a primary space for producing and exchanging health knowledge.

This research aims to examine the development of digital institutional communication within public institutions through the case study of the Ministry of Health, assessing its impact on the public and exploring how digital communication strategies can be leveraged to improve health content marketing. The study adopts a descriptive-analytical approach and uses interviews to address the research questions and test its hypotheses.

Keywords:
digital institutional communication, public institutions, Ministry of Health, health communication, digital strategies, health content marketing, social media.

مقدمة

يعتبر التواصل بمفهومه الواسع عصب الحياة البشرية فهو الجسر الذي يربط بين الأفكار والثقافات والحضارات، ومنذ فجر التاريخ سعى الإنسان إلى ابتكار طرق التواصل بدءاً من الإشارات الهادئة كالإشارات البصرية ولغة الجسد والصفير والنار مروراً بالثورة الصناعية التي ساهمت في تطور أنماط التواصل عبر اختراع آلات تسهل عملية الاتصال والتواصل بين البشر، كالبريد والهاتف والإذاعة ثم التلفزيون، وصولاً إلى الأقمار الاصطناعية التي حولت العالم إلى قرية صغيرة كما سماها مارشال ماكلوهان (Marshal Macluhan) والتي مهدت لظهور الاتصالات الفضائية والإنترنت وشبكات الهاتف المحمول، ثم شبكات التواصل الاجتماعي التي باتت الوسيلة التواصلية الأكثر انتشاراً واستخداماً في هذه القرية الصغيرة.

ولطالما لعب التواصل دوراً هاماً في عمل المؤسسات العمومية، حيث يعد ركيزة أساسية لضمان فاعلية عملها وتحقيق أهدافها، وقد شهدت طرق التواصل في هذه المؤسسات تطوراً ملحوظاً عبر التاريخ، بدءاً من الأساليب التقليدية وصولاً إلى التكنولوجيات الحديثة.

تعتمد المؤسسات نمطين من التواصل، داخلي وخارجي، وقد تطور التواصل الخارجي في منحى موازي للتواصل الداخلي في المؤسسات بسرعة كبيرة خلال العقود الأخيرة، مستفيداً بشكل كبير من الثورة الرقمية، وأصبح الشغل الشاغل للمؤسسات الخاصة وحتى العمومية الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصال الرقمي، كما أصبح يعرف بالاتصال المؤسساتي الرقمي وبات ضرورة حتمية لتحقيق التواصل الفعال بين مختلف الأقسام والتنظيمات بل وحتى مع الجمهور الذي أصبح يخاطب عبر قنوات الاتصال الجماهيري.

لم تقتصر ثورة الاتصالات على تغيير طريقة تواصلنا مع بعضنا البعض بل شملت مجالات الحياة، بما في ذلك القطاع الصحي الذي سعى كغيره من القطاعات الخدماتية لمواكبة التطورات الحديثة والاستفادة من الثورة الرقمية لإيجاد أفضل الآليات لتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وذلك من أجل المساهمة الفعالة في إيصال المعلومات الصحية الموثوقة لهم، باستخدام وسائل التواصل التقليدية والعصرية، والتطبيقات ذات الغرض الصحي التي تساعد المرضى على إدارة صحتهم ومتابعة حالتهم والحصول على المعلومات الصحية الموثوقة أو التطبيب عن بعد والتواصل مع مهنيي الصحة.

وقد أذكى التركيز في العمل التواصلي للمؤسسات الصحية خلال العقد الأخير على شبكات

التواصل الاجتماعي كأحد أكبر وسائل التواصل التفاعلي الحديثة، خصوصاً وأنها باتت تيسر إنتاج ومصاحبة وتبادل محتويات صحية غزيرة ومتعددة، مما يطرح ذلك من مخاطر تنطوي على عدم صحة وموثوقية هذه المعلومات، لذلك تتبع أهمية توفير المعلومات الصحية الصحيحة والموثوقة من طرف مؤسسات صحية معتمدة أو من أشخاص لهم تكوين في المجال وذلك عبر نهج استراتيجية للتواصل أو التسويق الصحي من خلال صناعة محتويات صحية أساسها التوعية والتحسيس والتثقيف ويهدف إلى التأثير وإحداث تغيير في سلوكيات المتلقي.

وهو ما سنحاول الإجابة عنه في هذا البحث من خلال دراسة تطور التواصل المؤسساتي الرقمي في المؤسسات العمومية في عصر الإنترنت والشبكات الاجتماعية، اعتماداً على نموذج يخص وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، وذلك من خلال تحليل التطورات المختلفة في أساليب ووسائل التواصل التي اعتمدتها هذه المؤسسة العمومية، وتقييم تأثير التواصل المؤسساتي الرقمي على الجمهور المستهدف.

معتمدين منهجا وصفيا تحليليا باعتباره المنهج الأكثر استخداما لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية وذلك باستخدام أدوات البحث العلمي والتعبير عنها وصفا وكما وتفسيرا إضافة الى استخدام تقنية المقابلة للإجابة عن أسئلة البحث وفرضياته كيف يمكن لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية الاستفادة من استراتيجيات الاتصال الرقمي المؤسساتي لتحسين تسويق المحتوى الصحي الخاص بها؟

الكلمات المفتاحية : الاتصال الرقمي - التواصل المؤسساتي الرقمي - الاتصال المؤسساتي - الاتصال الصحي - المحتوى الصحي

أولا : استراتيجيات الاتصال المؤسساتي لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية

1 . الجذور التاريخية للتواصل الصحي المؤسساتي:

يعتبر الاتصال الصحي جزءاً مهماً من السياسة العمومية المتعلقة بالصحة بالمغرب، وتعتبر وزارة الصحة والحماية الاجتماعية تقديم هذه الخدمة جزءا لا يتجزأ من المنظومة الصحية، إذ تهدف هذه الخدمة إلى تمكين المواطنين من اكتساب المعرفة والمهارات الصحية، التي تساعدهم على اتخاذ قرارات صائبة، وتحسين نوعية ونمط حياتهم وصحة المجتمع بشكل عام.

يعود اعتماد التواصل في القطاع الصحي بالمغرب إلى السنوات الأولى التي تلت الاستقلال، حيث تم في سنة 1960 إنشاء مصلحة خاصة بالتدريب من أجل الصحة على المستوى المركزي بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية بمدينة السكن، وانبثقت بها مهام تنفيذ وتطبيق استراتيجيات الوزارة المتعلقة

بالتواصل الصحي من خلال البرامج الصحية والحملات التواصلية والتوعوية، كما تم تطوير التواصل على المستوى المركزي والجهوي والإقليمي عبر إحداث الوحدات الجهوية والإقليمية للإعلام والتواصل، إذ تم في بداية التسعينيات تأسيس قسم خاص بالإعلام والتواصل، على مستوى الوزارة، وضم ثلاثة مصالح متكاملة، وهي: مصلحة الإعلام المؤسساتي ومصلحة الإعلام والتربية الصحية، بالإضافة إلى مصلحة إنتاج وتعميم الإعلام والتواصل، ومن بين مهامه تنفيذ استراتيجية التواصل الصحي للبرامج الصحية بالتعاون مع القطاعات ذات الصلة، فضلا عن تطوير وتعميق سياسة الوزارة في مجال التواصل الإلكتروني، وإعداد وإنتاج وسائل التواصل المؤسساتي والصحي، وتقييم أعمال التواصل المؤسساتي والإعلام الصحي المنفذة وكذا أثرها.[1]

تطورت منهجية العمل في القسم بشكل ملحوظ مع مرور السنوات، وخاصة في مجال التواصل الصحي والتوعية، حيث يتم الآن التركيز بشكل أساسي على اعتماد استراتيجية تواصلية تعتمد على تواصل القرب، وذلك عبر توعية المواطنين ورفع مستوى وعيهم ومسؤوليتهم تجاه صحتهم.

ويتم ذلك من خلال تقديم محتوى صحي موثوق ومدعوم بدراسات وتجارب وأبحاث علمية معتمدة من طرف السلطات الصحية المحلية والعالمية، حيث يتم الاعتماد بشكل كبير على منظمة الصحة العالمية كمرجع أول في هذا الشأن، كما يقوم القسم عبر مصلحة الإعلام والتربية الصحية، بدور فعال في نشر المعلومات والأخبار الصحية بانتظام وبشكل دوري للعموم، وذلك من خلال حملات التوعية والتثقيف، سواء كانت عبر الوسائط الرقمية أو التقليدية [2] .

ونظرا للدور الحيوي الذي يلعبه الإعلام في توجيه الوعي العام وتعزيز التواصل حول القضايا الصحية، فقد تم إلحاق قسم الإعلام والتواصل بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، بديوان السيد الوزير بقرار مؤرخ بتاريخ 14 يوليوز 2022[3] بهدف تعزيز الجهود المبذولة لنشر الوعي الصحي بين المواطنين، وتعزيز هذا الدور تم تحديث الآليات المستخدمة في مجالات التوعية والتثقيف والتربية الصحية، من خلال استثمار واستغلال التطورات التكنولوجية والثورة الرقمية التي شهدها الإعلام

---

[1]قرار لوزير الصحة رقم 299-13 صادر في 5 جمادى الآخرة 1434 (16 أبريل 2013) بإعادة تنظيم وتحديد اختصاصات البنيات الإدارية المركزية لوزارة الصحة، المادة الثانية (نصف)..

[2]إفادة تم إجراؤها في إطار إنجاز هذا البحث مع السيدة حسنى بن إعمار، رئيسة مصلحة الإعلام والتربية الصحية - قسم الإعلام والتواصل بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، تم إجراء المقابلة بتاريخ 21 فبراير 2024 بالرباط.

[3] قرار لوزير الصحة والحماية الاجتماعية رقم 14-9207 صادر في 14 ذو الحجة 1443 (14 يوليوز 2022) في شأن إعادة تنظيم قسم الإعلام والتواصل بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

ووسائل التواصل الاجتماعي.

2. التحول نحو الاستراتيجية الرقمية والاتصال المؤسساتي:

يلجأ القائم بالاتصال إلى استخدام آليات وطرق متنوعة للوصول إلى هدف محدد تحت مسمى الاستراتيجية التي تُستخدم للتدليل على اختيار الوسائل المثلى من أجل الوصول إلى غايات معينة وهو ما يفرض نوعاً من التعدد في طرق الاستخدام [4] ، وفي هذا الصدد، تعتمد وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على استراتيجيات تواصلية متنوعة ومحددة حسب الأهداف والغايات المتوخاة منها، خصوصاً فيما يتعلق بمجال الصحة العامة، حيث تلجأ على تضمين البرامج والسياسات الصحية بمخططات تواصلية متلائمة مع أهداف كل برنامج على حدة.

وقد شهدت استراتيجيات التواصل الصحي المعروفة في الأجندات الرسمية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية بالمغرب، من أجل الصحة خلال العقود الثلاثة الماضية تطورات تدريجية فيها بشكل مباشر لتطوير تقنيات المعلومات والتواصل داخل المجتمع وكذا تغيرات نمط الحياة والاستهلاك وما واكب ذلك من مستجدات وتغيرات همت مجال الصحة العامة وطرق التدخل لمعالجة التحديات والمشاكل المرتبطة بها.

وفي هذا الصدد، تعتمد وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على برامج صحية كأساس لاستراتيجيتها في التواصل بهدف نشر الوعي والثقافة الصحية بين أفراد المجتمع والحد من انتشار الظواهر والممارسات غير الصحية التي تؤثر على صحة الإنسان وذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية وهي، الاحتفال وتخليد الأيام العالمية للأمراض، إضافة إلى اعتماد الحملات التواصلية والتحسيسية حول الأمراض والمخاطر الصحية، فضلا عن تنظيم الحملات الموسمية التي ترتبط ببعض المناسبات الاجتماعية والدينية وكذا خلال وقت الأزمات الصحية الطارئة، ويوضح الجدول التالي مختلف المحاول التي تعتمدها الوزارة في هذا الصدد:

---

[4] أحمد صقر عاشور، (السلوك الإنساني في المنظمات)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 292.

جدول: استراتيجية التواصل الصحي عبر البرامج الصحية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية

المصدر: منشور داخلي لقسم الإعلام والتواصل بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

المحاور	الأيام العالمية	الحملات الوطنية التحسيسية	الحملات الموسمية
المواضيع	اليوم العالمي للسيدا – اليوم العالمي للصحة الخ	تنظمها الوزارة (كالرضاعة الطبيعية – مكافحة السرطان – التغذية ...)	كالحج وفصل الصيف والزكام وصيام شهر رمضان
وسيلة النشر	تعدد وسائل التواصل مثل التلفزيون والراديو واللوحات الاعلانية	تعدد وسائل التواصل مثل التلفزيون والراديو واللوحات الاعلانية	تعتمد هذه الحملات على وسائل الإعلام الرقمية والبوابة الرقمية بنسبة 100% من خلال البوابة الرقمية

واستناداً إلى الأبحاث والدراسات التي أنجزتها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في السنوات الأخيرة، يلاحظ بأن التواصل الصحي بشكل عام قد أسهم بشكل إيجابي في تحسين نمط حياة لمواطنين والمواطنات، ويعود ذلك إلى مشاركتهم في مجموعة متنوعة من البرامج والحملات التوعوية، وتقديمهم لسلوكيات ومواقف تعزز سلامتهم وتساهم في الوقاية من الأمراض الخطيرة والمميتة [5] وتوضح الخطاطة التالية أهم البرامج الصحية التي تعتمدها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في السنوات الأخيرة، والتي تعتمد في تنفيذها على استراتيجية تواصلية خاصة.

ثانيا : الاستراتيجية الوطنية للاتصال الصحي (2017-2021): المحاور والآليات

اعتمدت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية استراتيجية تواصلية قائمة على ثلاثة ركائز: التواصل المؤسساتي والإعلام والتربية الصحية، والتواصل الشفاف والتفاعلي، وضمان الحضور على مستوى وسائل الإعلام، بالإضافة إلى التواصل الصحي المبني على التوعية والتحسيس بالقضايا الصحية.

[5]مقابلة مع السيدة حسنى ابن مغار رئيسة مصلحة الاعلام والتربية الصحية.

1. محاور وبرامج الاستراتيجية الصحية:

تعتمد الوزارة على برامج صحية كبرى كأساس لاستراتيجيتها في التواصل، بهدف نشر الوعي والثقافة الصحية بين أفراد المجتمع والحد من انتشار الظواهر والممارسات غير الصحية. وقد تمثلت محاورها الرئيسية وبرامجها في خمسة برامج :

1) برامج اليقظة الوبائية ويشمل :

- ❑ برنامج محاربة الأمراض السارية وغير السارية.
- ❑ برنامج محاربة تعفنات الجهاز التنفسي أكثر/أقل من 5 سنوات.
- ❑ برنامج محاربة الأمراض النفسية والعقلية.
- ❑ برنامج محاربة داء السل.
- ❑ برنامج أمراض العيون.
- ❑ برنامج صحة الفم والأسنان.
- ❑ برنامج محاربة الأمراض الروماتيزمية والآلام الحادة للمفاصل.
- ❑ برنامج محاربة الأمراض المتنقلة جنسياً وداء السيدا.
- ❑ برنامج الوقاية من لدغات العقارب والتسممات الناتجة عنها.
- ❑ برنامج محاربة داء الجذام.
- ❑ البرنامج الوطني للوقاية ومراقبة ارتفاع الضغط الدموي.

2) برامج صحة الأم والطفل ويشمل:

- ❑ البرنامج الوطني للتغذية.
- ❑ البرنامج الوطني للتمنيع.
- ❑ البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة.
- ❑ البرنامج الوطني لمكافحة السرطانات.
- ❑ البرنامج الوطني لمراقبة الحمل والولادة.
- ❑ الاستراتيجية الوطنية لخفض وفيات الأمهات والمواليد الجدد والأطفال دون الخامسة.
- ❑ البرنامج الوطني للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف.

- ❑ الاستراتيجية الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية.
- ❑ السياسة الوطنية المندمجة لصحة الطفل.

3) برامج حفظ البيئة والتطهير يشمل :

- ❑ برنامج الصحة الغذائية.
- ❑ برنامج محاربة نواقل المرض والحشرات المضرة.
- ❑ برنامج محاربة حمى المستنقعات.

4) برامج وأنشطة الدعم والتغطية الصحية تشمل :

- ❑ برنامج التكوين المستمر لمهنيي الصحة.
- ❑ برنامج أنظمة الجودة.
- ❑ برنامج التوعية والتحسيس والتواصل.

5) برامج ومخططات واستراتيجيات أخرى تضم :

- ❑ الإستراتيجية الوطنية لتطوير صحة اليافعين والشباب.
- ❑ البرنامج الوطني للصحة المدرسية والجامعية.
- ❑ مخطط العمل الوطني للصحة والإعاقة.
- ❑ الاستراتيجية الوطنية للتدخلات في مجال الصحة الجماعاتية.
- ❑ الخطة الوطنية الاستراتيجية للصحة والهجرة.
- ❑ المخطط الوطني الاستراتيجي للصحة النفسية لليافعين والشباب.
- ❑ الاستراتيجية الوطنية لصحة كبار السن.

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية + وثائق داخلية للوزارة.

فالبرامج الصحية باعتبارها مجموع الأنشطة الصحية العملية، التي يتم تنفيذها للتقليل من التعرض للمخاطر والتهديدات، والتي تمس الصحة العامة، تساهم بشكل كبير في نشر الثقافة الصحية السليمة، وتساعد على الحفاظ على الصحة العامة، وضمان انخراط واستجابة الفئات المستهدفة بمختلف هذه البرامج، ذلك أن "الاهتمام بالثقافة الصحية كعامل من عوامل الوقاية وتيسير وصول الناس إليها عن طريق استراتيجيات فعّالة للتواصل الصحي، يمُكّن الأفراد من إدراك المخاطر

الصحية ومستلزمات الحفاظ على الحياة الجماعية خالية من الأمراض والمخاطر الصحية." [6]

تركز الاستراتيجية التواصلية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، على تقديم المعلومات والبيانات لمختلف الشرائح المجتمعية، والمؤسساتية، وكذا وسائل الإعلام، وقد كان الهدف الأساسي من تبني الوزارة لهذه الاستراتيجية التواصلية الصحية هو إمداد المجتمع بالمعلومات الصحية وتنمية مهاراتهم، ومدركاتهم حتى يتميزوا بالأمور الإيجابية من تلك السلبية التي تؤثر على صحتهم ومجال عيشهم، وأيضاً لمساعدتهم في أخذ زمام المبادرة بالعناية بأنفسهم وخاصة خلال فترة الأزمات الصحية التي تشهد طلباً متزايداً على المعلومة الصحية الدقيقة والموثوقة.

وقد خلصت الأبحاث والدراسات التي قامت بها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية أن استراتيجيتها المتعلقة بالتواصل الصحي خلال فترة تفشي كورونا المستجد بالمغرب أبانت عن فعاليتها وذلك من خلال التزام غير مسبوق للمواطنين بمختلف التدابير الوقائية التي تم إقرارها من طرف السلطات الصحية، إضافة إلى التزام المواطنين بتتبع المعلومات الصحية الصادرة عن الوزارة التي قامت بنشرها عبر عدة آليات . [7]

ومن خلال إخضاع واقع التواصل الصحي بالمغرب خلال العقود الأخيرة لمنهجية أداة التحليل الرباعي (SWOT)، ومن تحديد نقاط القوة والضعف، بالإضافة إلى استكشاف الفرص والتهديدات المتعلقة بالمجال وبناء على النتائج التي تم الحصول عليها من هذا التحليل، تم وضع استراتيجية وطنية للإعلام والتربية من أجل الصحة بالمغرب خلال الفترة ما بين 2017 و2021 تضمنت هذه الاستراتيجية :

جدول : تحليل واقع التواصل الصحي باعتماد أسلوب التحليل الرباعي SWOT

نقاط الضعف	نقاط القوة
❑ عدم انتظام عمليات وخطط تقييم إجراءات الإعلام والتربية من أجل الصحة. ❑ عدم كفاية معدات ووسائل الإعلام والتربية من أجل الصحة (الدلائل والنشرات). ❑ غياب تحديث دائم ومستمر للمنصة	❑ دمج الإعلام والتربية من أجل الصحة بشكل عام في البرامج الصحية. ❑ وجود مصالح مركزية ووحدات جهوية وإقليمية متخصصة للإعلام والتربية من أجل الصحة.

[6] محمد صالح: (مبادئ الصحة العامة)، منشورات كلية الشريعة جامعة الشارقة، مصر: 2012، ص 14..

[7] مقابلة تم إجراؤها في إطار إنجاز هذا البحث مع السيد عبد العالي زيدون، إطار بقسم الإعلام والتواصل بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية وباحث في مجال التواصل الصحي، تم إجراء المقابلة بتاريخ 21 فبراير 2024 بالرباط..

والتطبيق الخاصين بالإعلام والتربية من أجل الصحة (بوابة صحتي). ❑ قلة البحث في مجال الاتصال الصحي.	❑ تحتوي بعض البرامج الصحية على العديد من المواد التعليمية والإعلامية باللغتين العربية والفرنسية والتي يتم توفيرها لمهنيي الصحة في هذا المجال.
التهديدات	الفرص
❑ الضغط المتزايد على المؤسسات الصحية. ❑ ظهور كبير للأمراض طويلة الأمد	❑ وجود إرادة مؤسساتية قوية لوضع استراتيجية للإعلام والتربية من أجل الصحة.

المصدر: الإستراتيجية الوطنية للإعلام والتربية من أجل الصحة بالمغرب خلال الفترة ما بين 2017 و2021 (قسم الإعلام والتواصل بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية وثيقة داخلية)

وقد توصل التقييم إلى أن المنهج المعتمد في مجال الإعلام والتواصل من أجل الصحة، يظل فعالاً بشكل محدود في نطاق تأثيره، وينفذ هذا النهج بشكل عشوائي وغير منتظم، حيث يتم دمجه في برامج الصحة دون تنسيق على المدى المتوسط والبعيد، وبدون أي تخطيط مسبق كما يفتقد إلى الطابع الرسمي للأنشطة والإجراءات المتخذة في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، فإن الدعامات والوسائل المستخدمة في هذا المجال، لا تكون متكيفة بشكل كاف مع الاحتياجات الجديدة في مجال الإعلام والتربية من أجل الصحة. لذا، فقد كان من الضروري النظر في تطوير استراتيجيات جديدة تعتمد على التخطيط المسبق والتنسيق المستمر، وتكييف الوسائل والدعامات مع الاحتياجات المتغيرة، وتعزيز الطابع الرسمي للأنشطة والإجراءات.

وعليه بات الاتصال الرقمي المؤسساتي ضرورة بل خياراً استراتيجياً في السياسات العمومية الصحية وتلك المتعلقة بالرعاية الصحية وكذا في الحق في الولوج إلى المعلومة التي أصبحت تفرضها التطورات التي يعيشها عالمنا اليوم في إطار عولمة تقنيات وتكنولوجيات المعلومة.

لقد أدى انتشار وتعدد وسائل الإعلام الجديدة لا سيما عبر شبكة الإنترنت إلى حدوث ثورة رقمية واسعة ومتداخلة بشكل متزايد في المعلومات ذات الطبيعة الصحية القادمة من جميع المصادر مما يضع الجمهور في حيرة وفي مواجهة هذا الزخم المعرفي غير المقنن، وهو الأمر الذي يصعب عليه اختيار ما هو مناسب ومفيد لصحته وصحة أسرته، ويزداد هذا الموقف خطورة وتعقيداً حينما لا توجد أي رقابة قبلية أو بعدية أو مراجعة وتدقيق للمحتوى المتعلق بالصحة العامة الذي تنقله هذه الوسائط الجديدة لا سيما وسائل التواصل الاجتماعي.

لهذه الأسباب يتطلب تدبير المعلومات المتعلقة بالتواصل الصحي من طرف وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، وجود استراتيجية محددة الرؤية والرسالة والأدوار التنظيمية، بما يؤهلها لتكون قادرة على الاستجابة لمختلف التحديات التي يطرحها ميدان الصحة. [8]

2 . الآليات الرقمية المعتمدة لتدبير التواصل الصحي العمومي:

تعتمد وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على عدة آليات تواصلية لأداء رسالتها المتمثلة في تثقيف الناس وتوعيتهم وإبلاغهم بالمعلومات الصحيحة والموثوقة في وقتها دون الحاجة إلى وسيط آخر إذ تشكل المعلومة الصحية السليمة ركيزة أساسية في مخطط التواصل الصحي للوزارة حيث شكلت فترة جائحة كوفيد-19 انطلاقة حقيقية لتفعيل المخطط الاستراتيجي للوزارة حيث لعبت منصات التواصل الاجتماعي دوراً هاماً في تلك الحقبة فمن خلال تحليل المعطيات والبيانات التي تخص تفاعل المواطنين مع المضامين التواصلية التحسيسية خلال الحجر الصحي والتي تم نشرها على منصتي فايسبوك ويوتيوب باعتبارهما أكثر المواقع ولوجاً من طرف المغاربة، خلال وبعد فترة الحجر الصحي، تبين وجود اهتمام كبير من طرف جمهور الإنترنت حيث حقق المحتوى المنشور الخاص بتعليم الناس وإرشادهم نحو اتباع أنماط صحية سليمة من خلال تثقيفهم وإخبارهم بما يجب القيام به للحفاظ على صحتهم وصحة محيطهم، انتشاراً واسعاً على الشبكة العنكبوتية ووسائل التواصل الاجتماعي. [9]

نظر لأهمية التواصل الرقمي بالإضافة إلى دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز التوعية والتحسيس "عملت الوزارة منذ فترة كوفيد على تسجيل حضور مكثف على مستوى هذه المنصات وذلك من خلال اعتماد سياسة نشر محتوى ومضامين تواصلية تحسيسية وتوعوية بالفيروس والإحصائيات والبيانات الرسمية الموثوقة على مختلف الصفحات الرسمية التابعة للوزارة ولا سيما على موقع فايسبوك، حيث تم:

- ❑ إعادة هيكلة وتنسيق سياسة التواصل الرقمي للوزارة على مختلف شبكات التواصل الاجتماعي.
- ❑ توثيق الصفحات الرسمية للوزارة (صفحة الوقاية والصحة، وصفحة بوابة صحتي) على فايسبوك.

---

[8]عبد العالي زيدون: دور التواصل الصحي بالمغرب في مواجهة التحديات خلال أزمات الصحة العامة، مرجع سابق، ص 76-77.

[9]عبد العالي زيدون: دور التواصل الصحي بالمغرب في مواجهة التحديات خلال أزمات الصحة العامة، مرجع سابق، ص 76.

- التنسيق مع شركة فايسبوك للمساهمة في دعم جهود الوزارة في تسويق المحتوى وإيصاله لأكبر عدد ممكن من الجماهير.
- بلورة سياسة للنشر وإدارة المحتوى، تقوم على النشر الآني والمنتظم للمعلومات الصحية الموثوقة، البيانات والبلاغات والصور المدعومة والفيديو القصير المتحرك (Reels).[10]

وفيما يخص أهم الآليات الرقمية التواصلية التي نهجتها خلال السنوات لتعزيز التواصل مع الجمهور وتوفير المعلومات الصحية الهامة، فقد عملت الوزارة على إعادة النظر في سياستها التواصلية عبر إغنائها بآليات ووسائل حديثة تتماشى مع متطلبات العصر، حيث تم في هذا الصدد:

- إنشاء موقع إلكتروني مؤسساتي رسمي خاص بالوزارة www.sante.gov.ma يحتوي على معلومات شاملة حول الصحة العامة ويستخدم كآلية تواصلية مؤسساتية رسمية.
- إنشاء بوابة "صحتي" www.sehati.gov.ma مخصصة للإعلام والتوعية والتثقيف الصحي.
- إنشاء صفحات رسمية تابعة للوزارة على مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك، إكس (تويتر سابقاً)، يوتيوب، لينكدإن، إنستغرام...)، وذلك من أجل التفاعل والتواصل المباشر مع الجمهور. [11]

إنشاء بوابات رسمية خاصة بالمناسبات والأزمات الصحية، كالبوابة الرسمية الخاصة بتتبع فيروس كورونا المستجد بالمغرب والتي كان الهدف منها تقديم المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالوضعية الوبائية بالمملكة، إضافة على البوابة الرسمية الخاصة بالتلقيح ضد هذا المرض، مع الاستعانة بآليات تواصلية أخرى خلال هذه الفترة وذلك عبر الاعتماد على خدمة الاتصال التفاعلي المباشر (الرقم الأخضر للتبليغ الوبائي 0801004747) التي كانت توفر للمتصلين الإجابات اللازمة على تساؤلاتهم خلال هذه الفترة، فضلاً عن خدمة (رقم الإسعاف 141) للمساعدة الطبية الاستعجالية، والتي خصصت للاستجابة للتدخلات العاجلة للمصالح الصحية، فضلاً عن اعتماد آليات تواصلية

أخرى، كالتواصل عن قرب مع المواطنين وعبر الوسطاء الاجتماعيين.

تُظهر الصور التالية حجم التفاعل مع المحتوى الصحي المنشور عبر صفحة "بوابتي" في

---

[10] مضمون المقابلة التي تم إجراؤها في إطار مجموعة النكاء الرقمي، حيث صرحت بأن: أبو ذرار وعبد القادر الغزواني إطاريين بمصلحة الإعلام والتربية الصحية بقسم الإعلام والتواصل بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، تم إجراء المقابلة بتاريخ 21 فبراير 2024 بالرباط.

[11] مقابلة تم إجراؤها مع السيدة حسنى بن إعمار، مرجع سابق.

الفيسبوك سنة 2023:

المصدر: وثيقة داخلية بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية حول حصيلة قسم الإعلام والتواصل برسم سنة 2023.

لقد كشف قياس الأداء الكمي لمنشورات بوابة "صحتي" على فيسبوك خلال 2023 عن وجود انتظام في وتيرة النشر بمعدل (460 منشوراً) مقسما على 394 غرافيك و36 ريلز و20 بث مباشر و10 كبسولات وإعلان مصور بالإضافة إلى نطاق وصول واسع (5.1 مليون تغطية)، مع تركيز كبير على المحتوى الإخباري والمعلوماتي القائم على الإنفوغرافيك، وحاجة إلى تعزيز المحتوى التفاعلي والجذاب Reels وLive الذي يدعم معدلات مشاركة وتفاعل أعلى.

خاتمة

لقد خلصت هذه الدراسة إلى أن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية تدرك أهمية إيصال المعلومات الصحية الدقيقة والموثوقة إلى الجمهور مباشرة، دون الحاجة إلى وسيط، ولهذا، تعتمد الوزارة على استراتيجية تواصلية شاملة توظف مختلف قنوات التواصل الرقمي، بما في ذلك منصات التواصل الاجتماعي، لتحقيق أهدافها في التثقيف والتوعية.

ويبرز دور هذه الاستراتيجية بشكل جلي خلال جائحة كوفيد-19، حيث لعبت منصات التواصل الاجتماعي، مثل فايسبوك ويوتيوب، دوراً حيوياً في نشر المعلومات الصحيحة حول الفيروس وطرق الوقاية منه.

ووفقاً لتحليل بيانات تفاعل المواطنين مع المحتوى التوعوي المنشور على هذه المنصات خلال فترة الحجر الصحي وما بعدها، فقد أظهرت النتائج اهتماماً كبيراً من الجمهور الرقمي بالمحتوى الصحي المقدم.

وتعزز هذه النتائج أهمية الاتصال الرقمي المؤسسي كأداة استراتيجية في السياسات الصحية العامة والرعاية الصحية. كما تؤكد على ضرورة ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات الصحية الدقيقة والموثوقة، خاصة في ظل التطورات المتسارعة في عالمنا المعولم وتقنيات المعلومات الحديثة.

لائحة المراجع

- Marshal Macluhan fior quentin 1967 the medium is the message n.y gingko press inc
- قرار لوزير الصحة رقم 299-13 صادر في 5 جمادى الآخرة 1434 (16 أبريل 2013) بإعادة تنظيم وتحديد اختصاصات البنيات الإدارية المركزية لوزارة الصحة، المادة الثانية (نصف).
- إفادة تم إجراؤها في إطار إنجاز هذا البحث مع السيدة حسنى بن إعمار، رئيسة مصلحة الإعلام والتربية الصحية - قسم الإعلام والتواصل بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، تم إجراء المقابلة بتاريخ 21 فبراير 2024 بالرباط
- قرار لوزير الصحة والحماية الاجتماعية رقم 14-9207 صادر في 14 ذو الحجة 1443 (14 يوليوز 2022) في شأن إعادة تنظيم قسم الإعلام والتواصل بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.
- أحمد صقر عاشور، (السلوك الإنساني في المنظمات)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 292.
- محمد صالح: (مبادئ الصحة العامة)، منشورات كلية الشريعة جامعة الشارقة، مصر: 2012، ص 14.
- مقابلة تم إجراؤها في إطار إنجاز هذا البحث مع السيد عبد العالي زيدون، إطار بقسم الإعلام والتواصل بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية وباحث في مجال التواصل الصحي، تم إجراء المقابلة بتاريخ 21 فبراير 2024 بالرباط.
- عبد العالي زيدون: دور التواصل الصحي بالمغرب في مواجهة التحديات خلال أزمات الصحة العامة، استراتيجية وزارة الصحة خلال فترة الحجر الصحي الأول مارس يونيو 2020 بحث لنيل دبلوم الماستر في التواصل السياسي والاجتماعي بالمعهد العالي للاعلام والاتصال
- مضمون المقابلة التي تم إجراؤها في إطار مجموعة الذكاء الرقمي، حيث صرحت بـأن: أبو ذرار وعبد القادر الغزواني إطاريين بـ مصلحة الإعلام والتربية الصحية بـ قسم الإعلام والتواصل بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، تم إجراء المقابلة بتاريخ 21 فبراير 2024 بـ الرباط

برلَمَنةُ النُظُمِ الرئاسية والحقوقُ السياسيةُ للرؤساء المُنتَخَبين ديمقراطيًا: رؤيةٌ من منظور حقوق الإنسان

The Parliamentarization of Presidential Systems and the Political Rights of Democratically Elected Presidents: A Human Rights Perspective

حمزة الكندي

دكتوراه في العلوم القانونية والسياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي

جامعة محمد الخامس بالرباط.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية محاكمة الرؤساء المنتخبين ديمقراطيًا داخل الأنظمة الرئاسية، من زاوية تقاطعها مع الحقوق السياسية المكفولة في النظام الإقليمي الأمريكي لحقوق الإنسان. وترتكز الورقة على الرأي الاستشاري الصادر عن المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان سنة 2017، لتعيد مساءلة مدى مشروعية العزل السياسي عندما يتحول إلى أداة للصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بعيدًا عن الضوابط الدستورية الصارمة. ومن خلال تحليل مفهوم "برلَمَنة النظم الرئاسية"، تقف الدراسة على دينامية إدماج آليات رقابة سياسية ذات طابع برلماني في بنية النظام الرئاسي دون تعديل جوهره المؤسسي. كما تبحث العلاقة بين شرعية الاقتراع الشعبي المباشر ومحدودية قدرة البرلمان على المساس بولاية الرئيس دون إخلال بمبدأ السيادة الشعبية. وتخلص الدراسة إلى أن تجاوز الإطار الدستوري في تفعيل المحاكمة السياسية يمثل تهديدًا صريحًا للحقوق السياسية وللمؤسسات الديمقراطية، ويفتح الباب أمام انزلاقات غير ديمقراطية قد تعيد إنتاج منطق الانقلاب البرلماني، ولو تحت غطاء قانوني شكلي.

الكلمات المفتاحية: المحاكمات السياسية، الحقوق السياسية، برلَمَنة النُظُم الرئاسية، النظام الرئاسي، العزل السياسي.

Summary

This paper investigates the political impeachment of democratically elected presidents within presidential systems, analyzing its compatibility with the political rights enshrined in the Inter-American human rights framework. Anchored in the 2017 advisory opinion of the Inter-American Court of Human Rights, the study critically assesses whether impeachment procedures that arise from inter-institutional conflict—rather than constitutional breach—comply with the democratic principle of popular sovereignty. By examining the gradual "parliamentarization" of presidential systems in Latin America, the paper reveals how the introduction of parliamentary-style oversight mechanisms often challenges the structural autonomy of presidential authority. It further interrogates whether such shifts can justify removing a president who enjoys direct electoral legitimacy. The study concludes that when political trials exceed their constitutional mandate and become tools of institutional retaliation, they risk violating core political rights and subverting democratic governance, potentially reproducing the logic of parliamentary coups under formal legal guises.

Keywords: Presidential System, Political Impeachment, Political Trials, Parliamentarization, Democratic Legitimacy, Popular Sovereignty

المقدمة

في عام 2017، عقدت المحكمةُ الأمريكيةُ لحقوق الإنسان جلسةَ استشارةٍ عامة بناءً على طلبٍ تقدمت به اللجنةُ الأمريكيةُ لحقوق الإنسان، تناولت فيه مسألة المحاكماتِ السياسيةِ للرؤساءِ المُنتَخبين ديمقراطيًا [1]، وقد أشارت اللجنةُ، عند طلبها للرأي الاستشاري، إلى التقدم الكبير الذي شهدته الديمقراطيةُ في القارةِ الأمريكية بعد فترةٍ طويلةٍ من الانقلابات العسكرية أو الاستيلاء العنيف على السلطة، في إشارةٍ إلى الموجةِ الثالثة من التحول الديمقراطي[2]، غير أنَّ هذا الطلبَ قد استند إلى واقعٍ جديدٍ يتمثل في حدوث تغييراتٍ في السلطة التنفيذية خلال السنوات الأخيرة في ظلِّ ظروفٍ أثارت تساؤلاتٍ جديةً بشأنِ شرعيةِ هذه التغييرات ومدى احترامها لمبدأ الفصل بين السلطات، لا سيما في سياق المحاكمات السياسية التي استهدفت رؤساءً مُنتَخبين، والتي شابتها إشكالاتٌ جوهريةٌ تتعلقُ بضماناتِ المحاكمة العادلة واحترامِ الأصولِ القانونيةِ الواجبة [3].

وفي هذا السياق، ولضمانِ مشاركةٍ أوسع من المجتمع المدني في بلورة موقف المحكمة [4]، تمَّ طرحُ مجموعةٍ من الأسئلة التي يمكنُ للمجتمع المدني أن يُقدِّم إجاباتٍ عليها [5]. وكان أحدُ الأسئلةِ الرئيسيةِ

---

[1] المادة 64 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان: الاختصاص الاستشاري للمحكمة

تنص المادة 64 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على ما يلي:

يجوز للدول الأعضاء في المنظمة استشارة المحكمة بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو أي معاهدات أخرى تتعلق بحماية حقوق الإنسان في الدول الأمريكية. كما يجوز للأجهزة المذكورة في الفصل العاشر من ميثاق منظمة الدول الأمريكية، المعدل بموجب بروتوكول بوينس آيرس، استشارتها في نطاق اختصاصها.

يجوز للمحكمة، بناءً على طلب إحدى الدول الأعضاء في المنظمة، تقديم آراء حول مدى توافق أي من قوانينها الداخلية مع هذه الصكوك الدولية المشار إليها.

[2] Huntington, Samuel P. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: University of Oklahoma Press, 1992. p. 3.

[3] قررت المحكمة، بدورها، عدم متابعة إجراءات طلب الرأي الاستشاري الذي قدمته لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، معتبرة أن هناك بالفعل خطأً قضائيًا واضحًا بشأن الضمانات القضائية والحماية القضائية والمحاكمات السياسية، مما يمكن أن يوفر معطيات لاستفسارات اللجنة، وأن أي تصريح في هذا الشأن يجب أن يتم في سياق قضية نزاعية مستقبلية.

Inter-American Court of Human Rights. Resolution of May 29, 2018, with a dissenting opinion by Judge L. Patricio Pazmiño Freire.

[4] في أطروحة هابرله، بيتر. "التأويل الدستوري: المجتمع المفتوح لمفسري الدستور – مساهمة في التفسير التعددي والإجرائي للدستور" يرى المؤلف أن عملية التفسير الدستوري ترتبط بجميع الهيئات الحكومية، والسلطات العامة، والمواطنين، والجماعات، مما يجعل من المستحيل وضع قائمة مغلقة (numerus clausus) للمفسرين. تتعارض هذه الفكرة مع التصور التقليدي الذي كان يعتبر أن التفسير الدستوري هو شأن محصور في مجتمع مغلق من المفسرين القانونيين والمشاركين الرسميين في عملية التفسير الدستوري. في هذه الحالة، يتعلق الأمر بالإعلان الأمريكي والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، كما لو كانا بمثابة دستور موضوع لأطروحة هابرله.

Häberle, Peter. Hermenêutica Constitucional: A Sociedade Aberta dos Intérpretes da Constituição: Contribuição para a Interpretação Pluralista e 'Procedimental' da Constituição. Porto Alegre: Sergio Antonio Fabris Editor, 2002.

[5] المادة 73 من النظام الداخلي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان: الإجراءات

يدورُ حولَ الحالاتِ التي يمكنُ أن تُشكِّلَ فيها المحاكمةُ السياسيةُ لرئيسٍ منتخب ديمقراطيًا من قبل السلطة التشريعية انتهاكًا لحقوقه السياسية، وذلك في ضوء النظام القانوني الإقليمي لحقوق الإنسان في الأمريكيتين [6].

تثيرُ هذه الإشكاليةُ عدةَ عناصرَ ينبغي أخذها بعين الاعتبار في هذا التحليل، أولًا، يُفترَضُ أن الرئيسَ المُنتَخبَ قد جاءَ عبر انتخاباتٍ ديمقراطيةٍ ودستورية، ويتمتعُ بناءً على ذلك بشرعيةٍ كاملةٍ لممارسةِ ولايته. وهنا، يُضافُ عنصرُ السيادةِ الشعبية، حيث إنَّ الإرادةَ العامةَ، المعبَّرَ عنها في انتخاباتٍ شرعيةٍ، قد اختارت شخصًا بعينه لرئاسةِ الدولة. ويتميزُ النموذجُ الانتخابي في أمريكا اللاتينية بكونه رئاسيًا يقومُ على التصويتِ المباشر، ما يُعززُ النزعةَ الشخصيةَ في المشهدِ السياسي، وهو ما قد يطرحُ تساؤلاتٍ بشأن تأثيرِ الأحزابِ التي دعمت ترشحه على نتائج الانتخابات.

العنصرُ الثاني يتمثلُ في الطبيعةِ السياسيةِ البارزةِ لهذه المحاكمات، حيث إنها آليةٌ رقابيةٌ ذات طابعٍ سياسي بالأساس، جرى إدراجُها في نظامٍ رئاسي للحكم. إلا أنَّ ذلك لا يُلغي إمكانيةَ إخضاعها للرقابةِ القضائية، لضمانِ احترامِ الحقوقِ الدستوريةِ للمتهمِ في هذه المحاكمة.

أما العنصرُ الثالث، فهو أن الرئيسَ، على الرغم من كونه موضعَ محاكمةٍ سياسية، يظلُّ مجردَ متهم، ولا يمنعُ ذلك من تدخلِ السلطةِ القضائية لاحقًا لضمانِ محاكمةٍ عادلةٍ ونزيهة، مع مراعاةِ الأصولِ القانونية، ومبادئِ الدفاعِ والتواجهيةِ والحقِّ في الدفاعِ الكامل.

تنص المادة 73 من النظام الداخلي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان على ما يلي:

بمجرد تلقي طلب الرأي الاستشاري، يقوم الأمين بنقل نسخة منه إلى جميع الدول الأعضاء، وإلى اللجنة، وإلى المجلس الدائم عبر رئاسته، وإلى الأمين العام، وإلى أجهزة منظمة الدول الأمريكية المختصة بالموضوع محل الاستشارة، إن كان ذلك مناسبًا.

تقوم الرئاسة بتحديد مهلة زمنية لتقديم الملاحظات الخطية من قبل الجهات المعنية.

يجوز للرئاسة دعوة أي شخص مهتم أو منحه الإذن لتقديم رأيه المكتوب بشأن المسائل المعروضة للاستشارة. وإذا كان الطلب مشمولًا بأحكام المادة 64.2 من الاتفاقية، فلا يجوز ذلك إلا بعد التشاور مع الوكيل.

بعد اختتام الإجراءات الكتابية، تقرر المحكمة ما إذا كان من المناسب عقد جلسة استماع شفوية، وتحدد موعد الجلسة، ما لم تفوض الرئاسة بهذا الإجراء.

وفي حالة ما كان مشمولا بأحكام المادة 64.2 من الاتفاقية، يتم ذلك بعد التشاور مع الوكيل.

[6] السؤال المطروح في القسم الثاني، الفقرة (و)

" بشأن المحاكمات السياسية ضد الرؤساء المنتخبين ديمقراطياً ودستورياً: (...) في أي حالات يمكن أن تشكل محاكمة سياسية يجريها السلطة التشريعية ضد رئيس/ة منتخب/ة ديمقراطياً ودستورياً انتهاكاً للحقوق السياسية للشخص المعني، وفقاً للمادة 23 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والمادة 20 من الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان؟".

جميع الأسئلة المقدمة في إطار طلب الرأي الاستشاري متاحة عبر الرابط:

https://www.oas.org/es/cidh/docs/pdfs/2017/Solicitud-OpinionConsultiva-JuicioPolitico.pdf.

تاريخ الاطلاع: 6 أبريل 2024.

العنصرُ الرابع يرتبطُ بطبيعةِ السلطةِ التي تُجري المحاكمةَ السياسية، حيث يتم ذلك من قبل السلطة التشريعية، وهي بدورها مكوَّنةٌ من أعضاءٍ منتخبين ديمقراطيًا ولكن وفقَ نظام انتخابيٍّ مختلف، غالبًا ما يكونُ نظامَ التمثيلِ النسبي، وهو ما يُضفي على عملِ السلطة التشريعية طابعًا حزبيًا يؤثرُ في مخرجاتِ قراراتها السياسية.

وانطلاقًا من أهميةِ هذه الإشكاليةِ بالنظرِ إلى الأحداثِ التي شهدتها عدةُ دول، يهدفُ هذا البحثُ إلى دراسةِ ما إذا كانَت المحاكمةُ ذات الطابعِ السياسي، حتى وإن اتخذت مظهرًا قانونيًا شكليًا، قد تشكِّلُ انتهاكًا للحقوقِ السياسيةِ التي تكفلها المعاهداتُ الدولية لحقوق الإنسان للرؤساءِ المُنتَخبين ديمقراطيًا.

ومن خلال مراجعةٍ نقديةٍ تحليليةٍ تعتمدُ على المنهجِ الاستنباطي، يُقدِّمُ هذا المقالُ أولًا تفسيراً لما يُعرفُ بعملية برلمَنة النُظُم الرئاسيةِ في أمريكا اللاتينية، لينتقلَ بعدها إلى تحليلِ الحقوقِ السياسيةِ وفقًا لكلٍ من الإعلانِ الأمريكي والاتفاقيةِ الأمريكيةِ لحقوق الإنسان. كما يتناولُ المقالُ مسألةَ الحاجةِ المحتملةِ إلى تشكيلِ تحالفاتٍ سياسيةٍ لممارسةِ السلطةِ الرئاسية، وانعكاساتِ ذلك على الحقوقِ السياسيةِ للرئيسِ والمحاكماتِ السياسية، ومدى ارتباطِ ذلك بالسيادةِ الشعبية، خاصةً في ظلِّ التوتراتِ القائمةِ بين السلطتين التنفيذيةِ والتشريعية. ويُختتمُ المقالُ بتقديمِ بعضِ الملاحظاتِ حولَ برلمَنةِ النُظُمِ الرئاسيةِ وتأثيرها على ممارسةِ الحقوقِ السياسية.

تجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ هذه الورقة لن تتناولَ أيَّ دولةٍ بعينها، وسيتمُّ ذكرُ بعضِ الدولِ فقط للاستشهادِ بالأمثلةِ الداعمةِ للحُجَجِ المطروحة. كما أنَّ الورقة لن تتعمقَ في السوابقِ القضائيةِ للمحكمةِ الأمريكيةِ لحقوق الإنسان، لكنه ستعتمدُ على الحقوقِ السياسيةِ الواردةِ في المعاهداتِ الدوليةِ كمرجعيةٍ رئيسيةٍ للتحليل.

أولا: عملية برلَمَنة النُظُم الرئاسية في أمريكا اللاتينية

اختارت العديد من الدول اللاتينية النظامَ الرئاسي كنظامٍ للحكم لأسبابٍ متعددة، وهو نظام يتميّز بعدة خصائص (1) يتمتع الرئيس بسلطتي رئيس الدولة ورئيس الحكومة في آنٍ واحد، ما يجعله وحدةً مستقلةً عن السلطة التشريعية، ولا يعتمد على هذه الأخيرة في وجوده أو استمراره، (2) هناك استقلالٌ تام أو جامد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، سواء من الناحية الانتخابية أو السياسية، إذ لا تُلزَم السلطة التشريعية بالموافقة على مشاريع القوانين المقدمة من السلطة التنفيذية، كما يمكن للأخيرة استخدام حق النقض ضد مقترحات القوانين الصادرة عن البرلمان، (3) يتمتع الرئيس بصلاحية اختيار أعضاء حكومته، (4) يمكن للسلطة التنفيذية اللجوء مباشرةً إلى الشعب عبر

الاستفتاءات العامة، (5) تمتلك السلطة التشريعية الحق في محاكمة الرئيس وعزله، (6) يمكن للرئيس تقديم مشاريع قوانين أو تكليف أحد أعضاء حكومته بذلك، كما يمكنه إعداد الموازنة العامة، (7) يتم انتخاب الرئيس مباشرةً من قبل الشعب بوصفه "قائدًا للدولة" [7].

أما النظام البرلماني، الذي نشأ في سياق تاريخي مختلف عن النظام الرئاسي، فيتميّز بخصائص أخرى تُترَجِم مبدأ الفصل المرن بين السلطات إلى واقع، وتتجلى هذه الخصائص في (1) كون الأحزاب المشكلة للحكومة (السلطة التنفيذية) هي نفسها الأحزاب المشكلة للأغلبية البرلمانية (السلطة التشريعية)، (2) يتكوّن النظام التنفيذي من رئيس دولة يتمتع بوظائف تمثيلية وبروتوكولية، ورئيس حكومة أو رئيس الوزراء يتولى إدارة الشؤون التنفيذية للدولة، (3) يتمتّع رئيس الوزراء أو رئيس الحكومة بموقعٍ مهيمن داخل مجلس الوزراء، (4) يتشكّل مجلس الوزراء ويبقى قائماً طالما يحظى بدعم الأغلبية البرلمانية (5) هناك رقابةٌ متبادلة بين البرلمان والحكومة، إذ يمكن للبرلمان محاسبة الحكومة كاملة أو أحد أعضائها، كما يمكنه حجب الثقة أو تقديم تصويتٍ بعدم الثقة، مما يوجب استقالة الحكومة. من جهةٍ أخرى، يمكن للحكومة، عبر رئيس الدولة، حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة، وهو ما يُتيح للشعب أن يعبرّ عن دعمه للحكومة أو للبرلمان [8].

بناءً على ذلك، يُلاحظ أن النُظُم الرئاسية لا تتضمن آلية "التصويت على الثقة "أو "التصويت بحجب الثقة" التي يمكنها إخضاع الحكومة (أي الرئيس في حالة النظم الرئاسية) للبرلمان، كما أن الرئيس لا يمتلك سلطة حل البرلمان. علاوةً على ذلك، لا يكون الرئيس جزءًا من الهيئة التشريعية، وبشكل نظري، لا ينبغي لأعضاء حكومته أن يكونوا جزءًا منها أيضًا، رغم أن هذا يحدث في بعض الدول.

ومع ذلك، لا بد من الإشارة، خصوصًا في السياق اللاتيني، إلى خاصية مميزة للنُظُم الرئاسية، وهي إمكانية أن ينتمي نائب الرئيس إلى حزب سياسي مختلف عن الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس، أو حتى إلى حزب لا يمتلك الأغلبية البرلمانية. كما قد يحدث أن يكون الرئيس ذاته من حزب لا يملك الأغلبية في البرلمان، وهو ما قد ينعكس على مدى قدرته على الحكم، لكنه لا ينبغي أن يؤثر على شرعية ولايته أو استمراريته في المنصب.

وفي هذا السياق، فيمكن القول أن النُظُم الرئاسية تخضع لمفهوم "الشرعية الديمقراطية

---

[7] La Palombara, Joseph. Politics Within Nations. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1974. p. 198-199.

[8] Carpizo, Jorge. "Características esenciales del sistema presidencial e influencias para su instauración en América Latina." Boletín Mexicano de Derecho Comparado 39, no. 115 (2006), p. 60.

المزدوجة"، حيث يَنتخب الشعب الرئيس والبرلمان بشكل منفصل، مما يمنح كليهما شرعية ديمقراطية مباشرة تستند إلى مبدأ السيادة الشعبية. ومن جهة أخرى، يتميز هذا الشكل من أشكال النظام التمثيلي بدرجة من الجمود المؤسسي، إذ يتم انتخاب كل من الرئيس وأعضاء البرلمان لفترة محددة، ولا يجوز إقالة الرئيس بناءً على رغبة البرلمان، تمامًا كما أن استمرار البرلمان لا يعتمد على إرادة الرئيس [9].

هذا الجمود لا يؤثر فقط على ممارسة كل سلطة لاختصاصاتها، بل يمتد أيضًا إلى علاقتها بالمؤسسات الأخرى داخل الدولة، بحيث لا يجوز حدوث تداخل بينهما، باستثناء بعض الحالات النادرة التي يجب أن تكون مبررة وفقًا للضوابط السياسية المنصوص عليها في الدستور.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار وجود اتجاه متزايد في النُظُم الرئاسية، خاصةً في أمريكا اللاتينية، نحو إدراج آليات برلمانية داخل هذه النُظُم، وهي ظاهرة آخذة في التوسع خلال السنوات الأخيرة. فقد وصلت هذه النزعة إلى حدِّ إدخال أشكال مختلفة من التصويت بحجب الثقة عن الحكومة أو عن وزراء بعينهم، بل وحتى إمكانية حل البرلمان، كما هو منصوص عليه في الدستورين البيروفي [10] والأوروغوياني [11]، على الرغم من أن تحقيق هذه الآليات غالبًا ما يكون مشروطًا بمتطلبات صارمة،

---

[9] Linz, Juan J. "Presidential or Parliamentary Democracy: Does It Make a Difference?" In The Failure of Presidential Democracy: Comparative Perspectives, vol. 1, edited by Juan J. Linz and Arturo Valenzuela, 3-87. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1994. p.6.

[10] المادة 134

يحق لرئيس الجمهورية حل الكونغرس في حال وجه اللوم أو حجب ثقته عن مجلسين للوزراء.

ينبغي أن يتضمن مرسوم الحل الدعوة إلى انتخاب كونغرس جديد، ويجب أن تجري هذه الانتخابات خلال أربعة أشهر من حل الكونغرس، دون أي تغيير في نظام الانتخاب القائم.

لا يجوز حل الكونغرس خلال السنة الأخيرة من ولايته. وتستمر الجمعية الدائمة، التي لا يجوز حلها، بممارسة مهامها عندما يتم حل الكونغرس.

ليست هناك صيغة أخرى لسحب التفويض البرلماني.

لا يجوز حل الكونغرس خلال حالة الحصار.

[11] المادة 148:

يمكن أن يكون التصويت على عدم الموافقة فرديًا أو جماعيًا أو كليًا، ويجب أن يتم إقراره في جميع الحالات بأغلبية مطلقة من إجمالي أعضاء الجمعية العامة، خلال جلسة خاصة وعلنية. ومع ذلك، يجوز اللجوء إلى جلسة سرية إذا اقتضت الظروف ذلك.

يُفهم بعدم الموافقة الفردية تلك التي تستهدف وزيرًا واحدًا.

يُقصد بعدم الموافقة الجماعية تلك التي تشمل أكثر من وزير واحد.

يُعتبر عدم الموافقة الكلي ذلك الذي يستهدف أغلبية مجلس الوزراء.

يؤدي التصويت على عدم الموافقة، وفقًا للأحكام المذكورة، إلى استقالة الوزير، أو الوزراء، أو مجلس الوزراء، حسب الحالة.

يحق لرئيس الجمهورية الاعتراض على التصويت بعدم الموافقة إذا تم تبنيه بأقل من ثلثي إجمالي أعضاء الهيئة. في هذه الحالة، تُدعى الجمعية العامة إلى جلسة خاصة تُعقد خلال العشرة أيام التالية.

إذا لم يكتمل النصاب القانوني في الجلسة الأولى، تُعقد جلسة ثانية خلال مدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تتجاوز 72 ساعة من الجلسة الأولى، وإذا لم يكتمل النصاب في هذه الجلسة أيضًا، يُعتبر قرار عدم الموافقة ملغى.

أو حتى يكاد يكون مستحيلاً من الناحية العملية.

يأتي هذا الاتجاه نحو إدراج آلياتٍ برلمانية في النُظُم الرئاسية استجابةً للحاجة إلى عقلنة كلا النظامين، سواءً من حيث تعزيز الحُكم الفعّال أو الاستقرار السياسي. فمن المعلوم أن النظام الرئاسي قد يعاني في بعض الأحيان، من ضعف القدرة على الحكم نتيجةً للفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث يمكن أن يكون بناء التحالفات السياسية أكثر تعقيدًا، لا سيما عندما يكون هناك تعددٌ حزبي داخل البرلمان أو عندما يتمتع الرئيس بسلطة تقديرية واسعة في الحكم.

أما في النظام البرلماني، فيمكن أن يواجه تحدياتٍ مرتبطةً بالاستقرار، حيث يعتمد بقاء السلطتين التنفيذية والتشريعية على العلاقة المتبادلة بينهما، مما قد يؤدي، عند حدوث اختلال في التوازن، إلى حل البرلمان أو التصويت بحجب الثقة عن الحكومة.

وبذلك، فغن الحديث عن مسألة برلمَنة النُظُم الرئاسية، يتطلب أولا وقبل كل شيء تميّزها منذ البداية عن برلمَنة النُظُم الدستورية، ففي الحالة الأخيرة، يتجه الهيكل الدستوري بأكمله نحو التكيّف مع النظام البرلماني، بحيث يتم استيعابه إما بصورة فورية أو تدريجية، بهدف استبدال النظام القائم، سواء كان رئاسيًا أو تقليديًا. أما في برلمَنة النُظُم الرئاسية، فيظل الإطار الدستوري للنظام الرئاسي قائما،

إذا حافظت الجمعية العامة على قرارها بأقل من ثلاثة أخماس أعضائها، يمكن لرئيس الجمهورية، خلال 48 ساعة، أن يقرر صراحة الإبقاء على الوزير أو الوزراء أو مجلس الوزراء محل عدم الموافقة، وحل المجلسين التشريعيين. في هذه الحالة، يجب الدعوة إلى انتخابات جديدة لأعضاء مجلس الشيوخ والنواب، والتي يجب أن تُجرى في الأحد الثامن التالي لهذا القرار.

يجب أن يتم اتخاذ قرار الإبقاء على الوزير أو الوزراء أو مجلس الوزراء، وحل المجلسين، والدعوة إلى الانتخابات الجديدة، في المرسوم نفسه وبشكل متزامن. وفي هذه الحالة، يتم تعليق عمل المجلسين، لكن يظل أعضاء البرلمان يتمتعون بوضعهم القانوني وحصانتهم.

لا يجوز لرئيس الجمهورية استخدام هذه السلطة خلال الأشهر الاثني عشر الأخيرة من ولايته. وخلال الفترة نفسها، يمكن للجمعية العامة التصويت على عدم الموافقة، بحيث يكون لها نفس التأثيرات المذكورة أعلاه، إذا تم تبنيها بأغلبية الثلثين أو أكثر من أعضائها.

في حال كان عدم الموافقة فرديًا أو جماعيًا وليس كليًا، لا يجوز لرئيس الجمهورية استخدام هذه السلطة أكثر من مرة واحدة خلال فترة ولايته.

إذا لم ينفذ الجهاز التنفيذي مرسوم الدعوة إلى الانتخابات الجديدة، فسُتستأنف جلسات المجلسين تلقائيًا، وتُسترد سلطاتهما الدستورية باعتبارهما السلطة التشريعية الشرعية في الدولة، مما يؤدي إلى سقوط مجلس الوزراء.

إذا لم تُعلن المحكمة الانتخابية عن الأغلبية المطلوبة في كل من المجلسين خلال 90 يومًا من الانتخابات، تستعيد المجالس المنحلة حقوقها.

بمجرد إعلان المحكمة الانتخابية عن الأغلبية المطلوبة في كل من المجلسين الجديدين، تجتمع الجمعية العامة تلقائيًا في اليوم الثالث من الإخطار الرسمي، دون الحاجة إلى دعوة من السلطة التنفيذية، وتنتهي صلاحية الجمعية العامة السابقة.

خلال الخمسة عشر يومًا الأولى من تشكيلها، يجب أن تقرر الجمعية العامة الجديدة، بأغلبية مطلقة، ما إذا كانت ستبقي أو تلغي قرار عدم الموافقة.

إذا قررت الإبقاء عليه، يسقط مجلس الوزراء.

تُكمل المجالس المنتخبة استثنائيًا المدة العادية لولاية المجالس السابقة.

لكنه يستوعب بعض آليات الرقابة السياسية ذات الطابع البرلماني، حتى وإن استلزم الأمر تعديلها [12].

في هذا الإطار، وإذا ما طُبِّقت آليات رقابية ذات طابع برلماني على رئيس السلطة التنفيذية – أي الرئيس في حالة النظم الرئاسية – أو إذا ما أُدرجت مؤسسات للرقابة السياسية تمتلك هذه الخصائص، فبوسعنا الحديث عن برلمَنة النظام الرئاسي، وإن لم يكن ذلك بالضرورة مصحوبًا بشرعية دستورية واضحة تتيح هذا التحوّل، إذ لا يكون الهدف هو تغيير بنية النظام الرئاسي، وإنما فقط تطبيق آلياتٍ برلمانية داخله.

وبناءً على ذلك، لا يمكن استبعاد فرضية أن تأتي عقلنة النظام الرئاسي عبر اعتماد أدوات رقابية ذات طابع برلماني، إذ يتم تعديل سلوك النظام بدلًا من استبداله بالكامل. ومع ذلك، من الضروري الإشارة إلى أن العيوب التي قد تظهر في نظام معين في مرحلة زمنية محددة قد تكون هي ذاتها مصادر قوته وميزاته في فترات أخرى [13].

ضمن هذا المنظور، تم النظر للمحاكمة السياسية منذ البداية كإحدى أدوات الرقابة السياسية، وليس بالضرورة كآليةٍ ذات طابعٍ برلماني، بل باعتبارها وسيلةً تُتيح الحدَّ من سلطات رئيس السلطة التنفيذية الذي فقد شرعيته خلال فترة ولايته. ومع ذلك، لم يكن هذا الإجراء خاليًا من الجدل حيث يرى بلاكستون أن العزل السياسي يجب أن يُطبَّق فقط عند حدوث انتهاكٍ واضحٍ لقانونٍ محددٍ بوضوح، في حين يرى بيرك أن الإقالة يجب أن تشمل أيضًا حالات إساءة استخدام السلطة وفقدان الثقة بالمسؤولين التنفيذيين، باعتبارها أداةً رقابيةً سياسيةً واسعة [14]. ومنذ ذلك الحين، انقسم الفقه القانوني بين من يعتبر العزل السياسي وسيلةً لمساءلة رئيس السلطة التنفيذية سياسيًا، وبين من يرى أنه يجب أن يكون مقتصرًا فقط على الجرائم الخطيرة [15].

ومع ذلك، ورغم الاعتراف بأن النُظُم الرئاسية تمارس شكلاً من أشكال الرقابة السياسية دون مسؤوليةٍ برلمانية، فإن هذه الرقابة عادةً ما تكون أقل حدةً مقارنةً بتلك الموجودة في النُظُم البرلمانية، وهو ما يُحافظ على الطابع الدستوري للنظام الرئاسي باعتباره إطارًا يحدُّ من ممارسة السلطة ضمن الحدود المنصوص عليها. ويُعَدُّ هذا أحد المبررات الأساسية لهذا النظام، حيث إن رئيس السلطة التنفيذية

---

[12] Valadés, Diego. La parlamentarización de los sistemas presidenciales. 2ª ed. Ciudad de México: UNAM, 2011. pp. 5-6.

[13] Valadés, Diego. El control del poder. Buenos Aires: Ediar, 2005. p. 57.

[14] Serrafero, Mario D. "El 'Impeachment' en América Latina: Argentina, Brasil y Venezuela." Revista de Estudios Políticos (Nueva Época), no. 92 (1996), p. 138.

[15] Nogueira Alcalá, Humberto, "El presidencialismo en la práctica política," Nueva Sociedad, no. 77, 1985, pp. 88-98.

يُنتخب عبر الاقتراع الشعبي المباشر، ما يمنحه شرعية ديمقراطية مباشرة.

وفي هذا السياق، من الطبيعي أن يُدافع البعض عن ضرورة أن تكون الرقابة السياسية في النُظُم الرئاسية، على عكس ما هو عليه الحال في النُظُم البرلمانية، منصوصًا عليها صراحةً في الدستور، وأن تكون مقننة ضمن إطارٍ مؤسسي، يشمل شفافية أعمال الحكومة، ورقابة الإدارة العامة، مع الابتعاد عن تطبيق آليات رقابية قائمة على منطق الأغلبية والأقلية، كما هو الحال في النُظُم البرلمانية.

وقد أشار دوركين إلى أن العزل السياسي (Impeachment) هو أشبه "بسلاحٍ نووي" يجب اللجوء إليه فقط في الحالات القصوى، لأنه يمنح البرلمان سلطاتٍ واسعةً قد تؤدي إلى زعزعة استقرار النظام الدستوري. ويُحذِّر من أنه وإذا تم تطبيق العزل السياسي في النُظُم الرئاسية بالطريقة نفسها التي يُستخدم بها التصويت بحجب الثقة في الأنظمة البرلمانية، فقد يؤدي ذلك إلى إساءة استخدامه على نحوٍ يتعارض مع المبادئ الديمقراطية [16]، خاصةً أن هذا الإجراء غالبًا ما يُعيد تشكيل موازين القوى الحزبية بعد إتمامه [17].

وهكذا، فإن آليات الرقابة السياسية تختلف وفقًا لطبيعة انتخاب رئيس السلطة التنفيذية في كل نظام. ففي النُظُم البرلمانية، يتم اختيار رئيس الحكومة عبر عملية سياسية، ويمكن إنهاء ولايته عبر آليةٍ سياسية أيضًا، شريطة أن يُنظَّم ذلك ضمن نصٍ دستوري يتيح هذه الإمكانية دون شروط صارمة. أما في النُظُم الرئاسية، حيث يُنتخب الرئيس مباشرةً من قبل الشعب ويتمتع بشرعية ديمقراطية مباشرة، فإن الدستور وحده هو الذي يُحدد كيفية، وتوقيت، والجهة المخولة بعزله، مما يُعد عنصرًا حاسمًا في مدى قانونية أي عزلٍ سياسي. ذلك أن الالتزام الصارم بالإجراءات القانونية هو ما يُثبت، في المقام الأول، أن المؤسسات الدستورية تعمل بكفاءةٍ وتمارس وظائفها الرقابية وفقًا للمبادئ الدستورية.

وعلى الرغم من أن بعض إجراءات المحاكمة السياسية/العزل السياسي قد تُفهم على أنها أدوات رقابية شبيهة بتلك الموجودة في النُظُم البرلمانية، إلا أنها تختلف عنها جوهريًا، إذ يجب أن تتم دائمًا ضمن الإطار الدستوري المحدد بدقة، ودون اللجوء إلى تأويلات فضفاضة أو "إبداعية" لتبرير إجراءات العزل السياسي.

---

[16] Dworkin, Ronald, "A Kind of Coup," The New York Review of Books, January 14, 1999, p.1.

[17] Helmke, Gretchen, Institutions on the Edge: The Origins and Consequences of Inter-Branch Crises in Latin America, Cambridge, UK, Cambridge University Press, 2017, p.71.

ثانيا: كيفية تفسير الحقوق السياسية في كل من الإعلان الأمريكي والاتفاقية الأمريكية

ينص الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان، في المادة 20، على أن لكل شخص يتمتع بالأهلية القانونية الحق في المشاركة في حكم بلاده، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر عبر ممثلين منتخبين، إضافةً إلى المشاركة في الانتخابات من خلال الاقتراع السري، على أن يكون هذا الاقتراع جديًا، دوريًا، وحُرًا. ويؤكد هذا النص على السيادة الشعبية والنموذج الديمقراطي باعتبارهما أساسين جوهريين في منظومة حقوق الإنسان.

كما تم التأكيد على الحماية الممنوحة للحقوق السياسية في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، حيث تنص المادة 23 على ضمان حق جميع المواطنين في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، سواءً بشكل مباشر أو عبر ممثلين يتم انتخابهم بحرية، وكذلك الحق في التصويت والترشح في انتخابات دورية حقيقية تُجرى بالاقتراع العام، السري، والمتساوي، بما يكفل التعبير الحر عن إرادة الناخبين، بالإضافة إلى الحق في تولي المناصب العامة في ظل ظروف متساوية.

علاوةً على ذلك، يقر ميثاق سان خوسيه بإمكانية تنظيم ممارسة الحقوق السياسية المنصوص عليها في المادة 23 بموجب قانون داخلي، شريطة أن يستند هذا التنظيم حصريًا إلى معايير مثل السن، الجنسية، الإقامة، اللغة، المستوى التعليمي، الأهلية المدنية أو الذهنية، أو الإدانة الجنائية الصادرة عن محكمة مختصة، غير أن هذا القيد القانوني أثار جدلًا بين اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان من جهة، وبعض النظم القانونية في الدول الأطراف في الاتفاقية من جهة أخرى. وفي هذا السياق، أصدرت كلٌّ من اللجنة والمحكمة قرارات متعلقة بهذه القيود في قضايا بارزة، مثل:

- قضية YATAMA ضد نيكاراغوا (قرار صادر في 1 سبتمبر 2011).
- قضية غوستافو بيترو أوريغو ضد كولومبيا (حيث فرضت اللجنة إجراءً احترازيًا منذ عام 2014، لكن المحكمة رفضت بعض التدابير في عام 2019).

في هذه القضايا، كان النقاش الأساسي يدور حول حق الشخص المُنتَخَب في البقاء في منصبه، ومدى قانونية القرارات التي تتخذها هيئات غير قضائية بشأن استبعاده من منصبه، دون أن يكون قد صدر بحقه حكم قضائي جنائي من محكمة مختصة [18].

[18] Amaya, Jorge Alejandro, Loianno, Adelina, "Derechos Políticos y medidas cautelares de la CIDH: reflexiones e interrogantes del caso 'Gustavo

يتناول كلا النصين القانونيين مسألة حرية الترشح للانتخابات، باعتبار ذلك أحد الأشكال البارزة للمشاركة السياسية، كما يبدو من الضروري التأكيد على أن الحقوق السياسية تشمل أيضًا حق الشخص المُنتَخَب في تولي المنصب الذي حصل عليه عبر عملية ديمقراطية، وممارسته بحرية ضمن الإطار الدستوري للبلاد.

وفي هذا السياق، سبق أن أوضحت المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان أن المادة 23 من الاتفاقية تنطبق أيضًا على ضمان الوصول إلى المناصب المنتخبة وممارستها الفعلية، ومن ثم، يقع على عاتق الدول حماية الحق في الترشح للانتخابات (الاقتراع السلبي)، إضافةً إلى اتخاذ تدابير فعالة لضمان الممارسة الكاملة للولاية الانتخابية، وتأمين الظروف اللازمة لذلك. وقد أكدت المحكمة هذا المبدأ في قضية مانويل سيبيدا فارغاس ضد كولومبيا (قرار صادر في 26 مايو 2010)، حيث شدّدت على أن الدول الأطراف مُلزمة بضمان الحقوق السياسية للأفراد المنتخبين ديمقراطيًا [19].

وبناءً على ذلك، يجب أن يكون تحديد نطاق ممارسة المسؤول المنتخب لولايته والقيود المفروضة عليه منصوصًا عليه صراحةً في دستور الدولة المعنية، تمامًا كما يجب أن تكون آليات الرقابة السياسية التي يخضع لها الرئيس محددة بوضوح في الإطار الدستوري. فلا ينبغي، أو بالأحرى لا يجوز، أن يكون هناك مجالٌ تقديريٌّ واسعٌ للتدخل في ممارسة رئيس منتخب ديمقراطيًا لمهامه، حتى وإن كان من المعروف أن بعض آليات الرقابة السياسية، بحكم طبيعتها، يمكن أن تُفعَّل وفقًا لمعايير قد لا تكون منصوصًا عليها بشكل صريح في الدستور أو المنظومة القانونية.

وفي هذا السياق، أكدت المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان أن آليات الرقابة السياسية لا يجوز أن تتحول إلى عقبات تعيق ممارسة الحقوق السياسية، وإنما يجب أن تساهم في خلق بيئةٍ تضمن ممارسة هذه الحقوق بشكلٍ كامل. وبعبارة أخرى، لا ينبغي أن تكون هذه الآليات بمثابة أدوات تهديد أو قيود تُفرض على الرئيس أثناء ممارسته لمهامه، بل يجب أن تخدم الغاية المتمثلة في ضمان المساءلة ضمن الإطار الديمقراطي.

Petro'," Revista Iberoamericana de Derecho Procesal Constitucional, no. 21, enero-junio, 2014, pp. 295-321.

Amaya, Jorge Alejandro, "Tensiones entre decisiones de los órganos del Sistema Interamericano de Derechos Humanos y el derecho interno de los Estados en materia de derechos políticos," Lex, no. 18, año XIV, 2016, pp. 19-33.

[19] ترى المحكمة أن الاتفاقية تحمي العناصر الأساسية للديمقراطية، والتي تشمل "الوصول إلى السلطة وممارستها وفقًا لسيادة القانون". ومن بين الحقوق السياسية، تحمي المادة 23 من الاتفاقية حق الترشح للانتخابات، مما يستلزم أن يتمتع صاحب هذا الحق بفرصة فعلية لممارسته، ولهذا الغرض يجب اتخاذ تدابير فعالة لضمان الظروف اللازمة لممارسته الكاملة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن آليات الرقابة السياسية المفروضة على رئيس السلطة التنفيذية تتمتع بدرجةٍ من المرونة نظراً لطبيعتها ولحاجة الرئيس إلى تحمل المسؤولية أثناء أداء مهامه، فإن ذلك لا يعني، بأي حال من الأحوال، إمكانية استخدامها خارج الإطار الدستوري. ولهذا السبب، فإن التقيد الصارم بالمشروعية الدستورية والقانونية للإجراءات الرقابية يُعد أمراً جوهرياً للحفاظ على شرعيتها وأهدافها.

وفي الواقع، فإن التزام المحاكمات السياسية (العزل السياسي) بالقواعد الدستورية يُعد مؤشراً على حسن سير المؤسسات السياسية ومدى صحة النظام الديمقراطي، حيث إنه يُكرّس ثقافة المسؤولية التي يجب أن يتحملها كل رئيس [20]، ومع ذلك، فإن هذا لا يمنع إمكانية استخدام إجراءات العزل السياسي لأغراضٍ انتهازيةٍ أخرى، بعيدًا عن مقاصدها الدستورية الأصيلة.

ثالثا: انعكاسات التحالفات المحتملة لممارسة الرئيس لولايته على حقوقه السياسية والعزل السياسي

من خلال تحليل مضمون الحقوق السياسية كما وردت في كلٍّ من الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، فيتضح انه تم التأكيد صراحةً على الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، سواءً بشكل مباشر أو من خلال ممثلين منتخبين. وضمن هذا الإطار، تم أيضًا مراعاة حق الرئيس المنتخب ديمقراطيًا في تولي المنصب الذي حصل عليه عبر الاقتراع الحرّ والإجراءات الديمقراطية، إضافةً إلى تمتّعه بحرية ممارسة ولايته، مع مراعاة القيود ذات الطابع الدستوري.

ومن خلال ما سبق توضيحه بخصوص النظم التمثيلية، فقد اتضح أن النُظُم البرلمانية تستند إلى آليات الرقابة السياسية، وبذلك فإن الحقوق السياسية لرئيس السلطة التنفيذية تبقى محفوظة حتى بعد استقالته أو عند حجب الثقة عنه. ويعود ذلك إلى أن وصوله إلى المنصب يعتمد على تحالفات سياسية داخل البرلمان، وبالتالي فإن استمرار ولايته أو إنهاءها يخضع لتلك التوازنات السياسية. وهذا يعني أن كلاًّ من الوصول إلى المنصب وحرية ممارسته يظلّان مُرتهنين لهذه الترتيبات السياسية. ومع ذلك، فإن هذه الديناميكية لا تنتهك الحقوق السياسية لرئيس الحكومة من حيث المبدأ، طالما أن القرار الذي يُبقيه في منصبه أو يُنهي ولايته يتوافق مع طبيعة النظام البرلماني ولا يتعارض مع القواعد الدستورية أو مبدأ السيادة الشعبية، باعتبار أن هذا المنصب لا يتمتع بشرعية ديمقراطية مباشرة.

---

[20] Carey, John M., "Presidential versus Parliamentary Government," en Menard, Claude, Shirley, Mary M. (eds.), Handbook of New Institutional Economics, Heidelberg, Springer, 2008, pp. 91-121.

أما في النُظُم الرئاسية، فإن الوضع يختلف تمامًا، إذ يتمتع الرئيس بشرعية ديمقراطية مباشرة، مما يمنحه تفويضًا شعبيًا واضحًا لتولي منصبه كرئيسٍ للدولة والحكومة، دون أن يكون خاضعًا لتحالفات الأغلبية أو الأقلية السياسية في البرلمان، فمجرد انتخابه يُعطيه الحق الكامل في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، إضافةً إلى حقه في تولي منصبه بحريةٍ واستقلالية. وبالتالي، لا يجوز إخضاع هذا الإطار من الحقوق السياسية لأي ترتيبات سياسية متغيرة داخل البرلمان، حيث إن أي تدخل من هذا النوع قد يؤدي إلى انتهاك هذه الحقوق السياسية بحجة حركة سياسية مضادة للأغلبية تتعارض مع مبدأ السيادة الشعبية.

وفقًا لاجتهادات المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، هناك معايير يجب اتباعها لضمان هذه الحقوق، أي أن على الدول حماية حق الاقتراع السلبي، الذي يشمل أيضًا تبنّي تدابير فعالة لضمان الممارسة الكاملة للولاية الانتخابية، مع توفير الظروف اللازمة لذلك. وبالتالي، فإن الحاجة إلى الحماية لا تخضع للتحالفات السياسية، بل يجب أن تكون هناك ضمانات قائمة حتى في ظل الخلافات التي قد تؤدي إلى توترات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

في هذا السياق، فإن انخراط رئيس منتخب ديمقراطيًا في تحالف سياسي لم يكن جزءًا منه، وانتهائه ليكون موضوعًا لعزل سياسي بسبب الخلافات السياسية، لا يدخل ضمن قائمة آليات الرقابة السياسية المميزة للنظام الرئاسي. وبالتالي، فإن خلافات الكونغرس أو الأزمات المحتملة بين السلطتين قد تُعرِّض ممارسة الرئيس لمهامه للخطر، مما قد يؤدي إلى انتهاك حقوقه السياسية، من خلال منعه من المشاركة المباشرة في الشؤون العامة، بالإضافة إلى انتهاك مبدأ السيادة الشعبية، التي اختارت اسمه ليكون رئيسًا للسلطة التنفيذية. من ناحية أخرى، يمكن القول إنه في حال إساءة رئيس السلطة التنفيذية لاستخدام صلاحياته، حتى وإن كان منتخبًا ديمقراطيًا بالاقتراع الشعبي، فإن العزل السياسي يصبح آلية رقابية ضرورية، إلا أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا وفقًا للضوابط الدستورية الصريحة التي تنظمه.

إحدى المشكلات التي تواجه الأنظمة الرئاسية في أمريكا اللاتينية، كما سبق الإشارة إليه، هي إشكالية الحُكم. إذ ليست الأزمات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أمرًا نادر الحدوث [21]، حيث

---

[21] بين عامي 1950 و1996، شهدت أمريكا اللاتينية القارية 39 أزمة رئاسية، شملت الأرجنتين خلال إدارات غيدو عام 1962 ومارتينيز دي بيرون عام 1976، وبوليفيا في فترات ناتوش بوش عام 1979، وسيليس عام 1983، وباز زامورا عام 1990، والبرازيل خلال أزمات فارجاس عام 1954، ولوز عام 1955، وكافي فيلهو عام 1955، وغولارت عام 1964، وكاستيلو برانكو عام 1966، وكوستا إي سيلفا عام 1968، وغايزل عام 1977، وكولور دي ميلو عام 1992. كما عرفت كولومبيا أزمتين رئاسيتين في عهد لوبيز ميشيلسن عام 1977 وسامبر عام 1996، بينما شهدت تشيلي أزمة رئاسية خلال حكم

تؤدي هذه الأزمات في كثير من الأحيان إلى تعطيل الحُكم، وفي حالات كثيرة، تنتهي بأزمات رئاسية. حيث تمثل هذه الحالات "مخاطر النظام الرئاسي"، حيث يؤدي سعي إحدى السلطتين إلى إضعاف الأخرى، في ظل دستور رئاسي لا يوفر آليات واضحة لحل هذه النزاعات، إلى خلق ظروف مواتية لانهيار النظام السياسي. ومن هذا المنطلق، وعلى الرغم من أن ليست كل أزمة رئاسية تؤدي إلى اضطراب سياسي شامل، يبدو أنه كلما زادت استقلالية البرلمان في الطعن في قرارات السلطة التنفيذية، زادت احتمالية حدوث أزمة من هذا النوع [22].

ومع ذلك، من الصحيح أن ما يُعرف بـ "الأنظمة الرئاسية المُفرطة"، التي تمثل هيمنة السلطة التنفيذية، قد تؤدي إلى عدم استقرار أكثر مما يمكن أن تسببه البرلمانات، وذلك بسبب امتلاك السلطة التنفيذية لموارد وأدوات أكثر، مما يسمح لها بفرض قراراتها على السلطة التشريعية، متجاهلة حقيقة أن البرلمانيين يتمتعون أيضًا بشرعية ديمقراطية، وأن من مسؤولياتهم الرقابة على عمل السلطة التنفيذية في إطار مبدأ التوازن والفصل بين السلطات. في الواقع، في العديد من الحالات التي انتهت بإجراءات العزل السياسي كانت بسبب عدم الاستقرار السياسي كنتيجة مباشرة لرؤساء ذوي سلطات مهيمنة، وأن الحل الذي تم اللجوء إليه للحد من السلطات المهيمنة هو عزلهم من قبل البرلمان.

هذه الحقيقة لا تقل أهمية عن أي تحليل آخر، إذ إنه إذا كان لا شك في أن بعض البرلمانات أساءت استخدام آلية العزل السياسي لأغراض سياسية، فمن المهم أيضًا أن نضع في الاعتبار أن الرؤساء أنفسهم

إيبانيز عام 1954 وأليندي عام 1973. وفي الإكوادور، عرفت فترات عدم استقرار رئاسي شملت فيلاسكو إيبارا عامي 1961 و1970، وأروسيمينا عام 1963، وفبريس كورديرو عامي 1984 و1987، وبورخا عام 1990. أما السلفادور، فقد شهد أزمة سياسية عام 1987 خلال رئاسة دوارتي، في حين واجهت غواتيمالا أزمات خلال حكم غونزاليس لوبيز عام 1957 وسيرانو عام 1993. وفي هندوراس، وقعت أزمات خلال فترة لوزانو عام 1954 وسوازو كوردوفا عام 1985، بينما واجهت نيكاراغوا أزمة سياسية عام 1992 خلال حكم تشامورو. كما شهدت بنما أزمات رئاسية شملت أرياس عام 1951، وغويزادو عام 1955، وروبليس عام 1968، وديل فايي عام 1988، في حين عرفت باراغواي أزمات خلال حكم شافيز عام 1954 وستروسنر عام 1959. أما في بيرو، فقد شهدت أزمة خلال فترة فوجيموري عام 1992، وفي أوروغواي خلال رئاسة باتشيكو عام 1969 وبورديبيري عام 1973، بينما واجهت فنزويلا أزمة رئاسية خلال حكم بيريز عام 1993.

أما حالات العزل الرئاسي (impeachment) فقد شملت فرناندو كولور عام 1992 وديلما روسيف عام 2016 في البرازيل، وكارلوس أندريس بيريز عام 1993 في فنزويلا، وأبدالا بوكرام عام 1997 ولوسيو غوتييريز عام 2005 في الإكوادور، وراؤول كوباس عام 1999 وفرناندو لوغو عام 2012 في باراغواي، وأوتو بيريز مولينا عام 2015 في غواتيمالا. كما أشار إلى رئيسين بيروفيين، ألبرتو فوجيموري عام 2000 وبيدرو بابلو كوتشينسكي عام 2018، اللذين استقالا قبل بدء إجراءات العزل.

Pérez-Liñán, Aníbal, "Crisis presidenciales: gobernabilidad y estabilidad democrática in America Latina, 1950-1996," Revista Instituciones y Desarrollo, no. 8 y 9, 2011, pp. 281-298.

Pérez-Liñán, Aníbal, "Impeachment or Backsliding? Threats to democracy in the twenty-first century," Revista Brasileira de Ciências Sociais, vol. 33, no. 98, 2018, pp. 1-15.

[22] Pérez-Liñán, Aníbal, Crisis presidenciales: gobernabilidad y estabilidad democrática in America Latina, 1950-1996… op.cit, p.5.

قد يكون لهم دور في نشوء الأزمات السياسية التي تؤدي إلى العزل [23].

وبناءً على ذلك، فإن "الانسجام" بين هذه السلطات قد يستلزم الحاجة إلى تحالفات لضمان قابلية الحكم، إلا أن هذه التحالفات قد تؤدي، في نهاية المطاف، إلى إضعاف السلطة التنفيذية. فهذه التحالفات السياسية تُعد من سمات الأنظمة البرلمانية، لكنها تظهر أحياناً في النظم الرئاسية، ومع ذلك، في كلا النظامين، تُحدِث هذه التحالفات تغييرات جوهرية في هيكل عمل الحكومات وآليات الرقابة السياسية. وهكذا، خلال فترة التحالفات، قد تفقد بعض آليات الرقابة المنصوص عليها في الدستور فعاليتها، لتتحول إلى مجرد نصوص نظرية، في حين قد تظهر أشكال جديدة من الرقابة بوصفها جزءًا من الاتفاقات السياسية التي تدعم هذا التحالف. بمعنى آخر، فيما يتعلق بالرقابة السياسية، تصبح التحالفات توافقات بين النخب السياسية، مما يستبعد الأغلبية الشعبية.

إن هذه التحالفات، من خلال تخفيف التناقضات وإبراز التوافقات الظاهرية أو تعميقها، تساهم في إرساء آليات رقابية بديلة تضمن التزام الأطراف السياسية بالاتفاقات المبرمة عند تشكيل التحالف، لتحل بذلك محل الآليات الرقابية المنصوص عليها دستوريًا. هذه الآليات لا تُناقش حتى داخل البرلمان، بل يتم التفاوض بشأنها داخل دوائر حكومية مغلقة أو حتى خارج المؤسسات الرسمية، فيما يُعرف بـ "الغرف المغلقة" أو "الاجتماعات غير الرسمية" [24].

وبذلك، يمكن للتحالف السياسي أن يضمن قابلية الحكم للرئيس، ويحافظ على التوازن المؤسسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية [25]. لكنه، في بعض الحالات، قد يؤدي أيضًا إلى اختلالات في هذه العلاقة، مما يجعل الرئيس خاضعًا تمامًا لإرادة البرلمانيين، الذين يتجاهلون أو يهمشون شرعيته الديمقراطية في ممارسة ولايته.

وفي هذا السياق، لا يمكن إغفال دور الأحزاب السياسية، فعندما ينتقل محور القوة داخل النظام

---

[23] Pérez-Liñán, Aníbal, Impeachment or Backsliding?... Op.cit, P.11.

[24] Valadés, Diego. El control del poder... op.cit. p. 54.

[25] يمكن تسمية هذا النموذج بـ"الرئاسية الائتلافية"، حيث تتعايش كل من التعددية الحزبية، والنظام النسبي في انتخاب الممثلين، والتركيبات البرلمانية المجزأة. ويُعد هذا الترتيب المؤسسي واضحًا جدًا في الحالة البرازيلية، على سبيل المثال، مما يزيد من مخاطر نشوب الصراعات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

حول هذا الموضوع، انظر:

Abranches, Sergio, Presidencialismo de Coalizão: Raízes e Evolução do Modelo Político Brasileiro, São Paulo, Companhia das Letras, 2018.

Schier, Paulo Ricardo, "Presidencialismo de coalizão: democracia e governabilidade no Brasil," Revista Direitos Fundamentais e Democracia, vol. 20, no. 20, 2016, pp. 253-299.

Schier, Paulo Ricardo, Presidencialismo de coalizão: contexto, formação e elementos na democracia brasileira, Curitiba, Juruá, 2016.

الرئاسي من السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية، يمكن للأحزاب السياسية داخل البرلمان أن تتجاوز وظيفتها التشريعية المعتادة، لتمارس نفوذاً مباشراً على الرئيس أو حتى تتحكم في قراراته، من خلال التلويح بإمكانية تفعيل آلية العزل السياسي المنصوص عليها دستوريًا. وهكذا، يتم إضعاف الإرادة الشعبية التي اختارت الرئيس عبر صناديق الاقتراع، لصالح قرارات تتخذها النخب السياسية داخل البرلمان.

ومع ذلك، من المعروف أن العزل السياسي هو آلية دستورية تنظمها القوانين وتستند إلى مفهوم الجرائم الدستورية، ويُعتبر العزل السياسي وسيلة قوية لإقالة الرئيس، ويجب أن يبقى دائماً إجراءً استثنائيًا، فإذا كان مبرر العزل يستند إلى جريمة دستورية، فإنه يأخذ طابعًا جنائيًا أو شبه جنائي، مما يجعله خاضعًا للقيود الصارمة لمبدأ الشرعية، وعلى الرغم من أن النتائج النهائية للعزل السياسي تعتمد على التوافقات السياسية (من خلال تأمين العدد اللازم من الأصوات لإقالة الرئيس) [26]، إلا أنه لا ينبغي اعتباره مجرد أداة رقابية للبرلمان ضد السلطة التنفيذية. بل على العكس، فإن هذه الصرامة التي يتسم بها النظام الرئاسي، رغم انتقادات البعض، هي التي تحميه من الاستغلال في أنظمة غير ديمقراطية، مثل الأنظمة السلطوية [27].

وبذلك، يجب أن يظل تفسير وتطبيق آلية العزل السياسي محصوراً ضمن الإطار الدستوري، وألا يكون خاضعًا لأهواء الأغلبية البرلمانية داخل التحالفات السياسية. فالعزل السياسي يمثل إجراءً لحماية الدستور، ولا بد أن يستند إلى وجود نية جرمية واضحة من قبل الرئيس، بحيث يُعتبر فعله انتهاكاً جسيمًا للنظام الدستوري وليس مجرد تقصير في الأداء، إن الدستور هو الذي يمنح الرئيس الشرعية في النظام الرئاسي، وبالتالي، حتى لو كان العزل إجراءً سياسيًا من حيث طبيعته، حيث يتطلب الحصول على دعم برلماني واسع لإقالة الرئيس، إلا أن بدءه وتنفيذه يجب أن يخضع للحدود التي يرسمها الدستور بوضوح. ولهذا، لا ينبغي أن تكون الأزمات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وحدها مبرراً لعزل الرئيس [28].

وهكذا، يتبين أن التحالفات التي قد تكون ضرورية لضمان استقرار الحُكم في النظام الرئاسي

[26] Carpizo, Jorge. Op.cit. p. 67.

[27] Pérez-Liñán, Aníbal, Crisis presidenciales: gobernabilidad y estabilidad democrática in America Latina, 1950-1996… op.cit, p.16.

[28] Correia, Helder Felipe Oliveira, Teixeira, João Paulo Allain, "O presidencialismo brasileiro nos trinta anos da Constituição Federal de 1988," en Conci, Luiz Guilherme Arcaro, Figueiredo, Marcelo (coords.), 30 anos da Constituição: múltiplos olhares sobre as suas promessas, Rio de Janeiro, Lumen Juris, 2018, pp. 65-80.

لا يجوز أن تتحول إلى وسيلة للسيطرة غير المباشرة على السلطة التنفيذية، أو أن تصبح أداةً لإخضاع الرئيس لإرادة البرلمانيين. فكل سلطة دستورية تمتلك صلاحياتها ضمن الإطار المؤسسي للدولة، ويجب على كل منهما احترام صلاحيات واختصاصات السلطة الأخرى. في هذا السياق، هناك من يرى أن العزل السياسي يشبه من الناحية الإجرائية المساءلة الإدارية، مما يجعله خاضعًا لجميع الضمانات الإجرائية ووسائل الطعن القضائي[29]، وهو ما يختلف عن آليات الرقابة السياسية التقليدية[30].

رابعا: السيادة الشعبية في مواجهة الرقابة السياسية على رئيس السلطة التنفيذية

تمت الإشارة سابقًا إلى أن النظم الرئاسية، على عكس النظم البرلمانية، تستند إلى شرعية ديمقراطية مزدوجة، حيث يتمتع كل من الرئيس وأعضاء الكونغرس بشرعية انتخابية مستقلة. وهكذا، تعبر السيادة الشعبية عن نفسها من خلال انتخاب شاغلي كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث يودِع الناخبون ثقتهم في شخصيات سياسية معينة عبر الاقتراع [31].

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار العزل السياسي آلية مضادة للأغلبية داخل النظام السياسي. ذلك لأنه، في حال استيفاء شروط تفعيله، يصبح للكونغرس سلطة إقالة الرئيس، حتى لو كان قد انتُخب بأغلبية مطلقة من أصوات الناخبين [32].

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن العزل السياسي، عندما ينتهي بإقالة الرئيس، فإنه يلغي إرادة الناخبين الذين منحوه أصواتهم، كما يؤدي إلى تعطيل المشروع الحكومي الذي تم اختياره من قبل الأغلبية الانتخابية. ويُنظر إلى هذه الآلية على أنها أداةٌ تُضعف البنية الديمقراطية ذاتها، مما يبرر ضرورة أن تظل استثنائية للغاية. وفي هذا الصدد، كلما زادت مشاركة الناخبين في اختيار المرشحين الذين تقدمهم الأحزاب السياسية، كلما ازدادت قوة الديمقراطية [33].

---

[29] Gordillo, Agustín, Tratado de Derecho Administrativo y Obras Selectas. Tomo 1 (Parte General), Buenos Aires, Fundación de Derecho Administrativo, 2017, pp. 9-14.

[30] Zúñiga Urbina, Francisco, "Acusación en juicio político: notas sobre la justicia política," Revista Chilena de Derecho, vol. 20, no. 2/3, 1993, pp. 705-724.

Zúñiga Urbina, Francisco, "Responsabilidad Constitucional del Gobierno," Ius et Praxis, vol. 12, no. 2, 2006, pp. 43-74.

[31] من الواضح أن هناك اختلافات في النظام الانتخابي المعتمد، ومع ذلك، في أي من هذه الأنظمة، يظل التصويت ضرورياً وحاضراً لاختيار هؤلاء الممثلين.

[32] Tavares, André Ramos, Curso de Direito Constitucional, 14ª ed., São Paulo, Saraiva, 2016, p. 1058.

[33] Ibidem.

من جهة أخرى، لا ينبغي الخلط بين العزل السياسي وآليات الرقابة الديمقراطية المعتادة، كما لا يمكن اعتباره أداة طبيعية أو شائعة الاستخدام، وذلك لأنه يقود المواطنين إلى التساؤل حول وظيفة التصويت ومدى قوته الفعلية، ورغم أن خصوصية هذه الآلية قد تُعيد ترسيخ المبادئ الديمقراطية في الحالات التي تتعرض فيها المؤسسات الدستورية لهجوم خطير، إلا أنه من الصعب أن يعزز العزل السياسي الديمقراطية، إذا ما استُخدم لأغراضٍ لا ترتبط بحماية الدستور أو بصيانة ولاية الرئيس (وليس بشخصه نفسه). وعند هذه النقطة، قد يصبح العزل السياسي باباً لانقلابات برلمانية، وهو ما دفع المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان إلى إثارة هذا الموضوع على المستوى الدولي، داعيةً إلى إعادة التفكير في المسألة، خصوصًا وأن السوابق التاريخية تؤكد أن هذه الآلية غالبًا ما استُخدمت بطرقٍ غير ديمقراطية [34].

هنا، من المهم الإشارة إلى أن هذا العمل لا يسعى إلى مساواة العزل السياسي بما يُعرف بالانقلابات البرلمانية. فعلى الرغم من أن هناك تداخلاً بين أسباب الانقلابات العسكرية وإجراءات العزل السياسي المعاصرة، إلا أن هناك تحذير من أن توسيع مفهوم "الانقلاب" (في ظل ما يسميه سارتوري "التوسيع المفاهيمي") ليشمل إجراءات العزل السياسي ذات الطابع القانوني قد يؤدي إلى مشكلة تحليلية، لأنه قد يُهمل عوامل أخرى ذات تأثير، مثل حجم الدعم البرلماني للرئيس داخل المؤسسة التشريعية.

علاوة على ذلك، فإن وصف العزل السياسي الذي يتمتع بشرعية قانونية مشكوك فيها بأنه "انقلاب برلماني" قد يؤدي إلى تصنيف الحركات التقدمية في التسعينيات، بما في ذلك الأحزاب والحركات الاجتماعية التي عارضت الحكومات النيوليبرالية، على أنها داعمة للانقلابات، مما قد يكون حكمًا غير عادل على هؤلاء الفاعلين السياسيين. وأخيراً، فإن المساواة بين الانقلابات العسكرية وإجراءات العزل السياسي قد تُساهم بشكل غير مباشر في تبرير الانقلابات العسكرية الحقيقية، إذ يمكن لأولئك الذين يدافعون عن شرعية العزل السياسي أن يستخدموا ذلك كحجة لتبرير التدخل العسكري في الحكم، وهو أمر لا يخدم بأي حال من الأحوال المسار الديمقراطي [35].

لا ينبغي اعتبار حالات مثل عدم الرضا عن أداء الرئيس، أو الإحباط من سياساته، أو فقدان الثقة

---

[34] Pérez-Liñán, Aníbal, Juicio político al presidente y nueva inestabilidad política en América Latina, Buenos Aires, Fondo de Cultura Económica, 2009, pp. 336-337.

Zúñiga Urbina, Francisco, "Presidencialismo en América Latina puesto a prueba por el impeachment o golpe de Estado parlamentario y por el continuismo o reeleccionismo presidencial en vía judicial," en Gajardo Falcón, Jaime, Zúñiga Urbina, Francisco (coords.), Constitucionalismo y procesos constituyentes. Una revisión crítica al nuevo constitucionalismo latinoamericano, vol. 2, Santiago, Thompson Reuters, 2019, pp. 153-186.

[35] Valadés, Diego. El control del poder... op.cit. pp.8-9.

في برنامجه الحكومي، مبررات لعزله سياسيًا، حيث إن الديمقراطية يجب أن تُفهم على أنها عملية تعلّم مستمرة للناخبين. ويجب أن يكون الاقتراع وسيلة لمكافأة القادة الناجحين أو لمعاقبة أولئك الذين لم يكونوا في مستوى التوقعات. ومع ذلك، فإن هذا القرار يجب أن يكون في يد المواطنين، وليس في يد المؤسسة التشريعية.

من الصحيح أن العزل السياسي هو من صلاحيات البرلمان، وأن قرارات النواب في هذا الصدد قد تكون محصّنة من رقابة السلطة القضائية. ولكن، هذا لا يعني أن دوافع بدء إجراءات العزل يمكن أن تكون غامضة أو غير محددة، أو أن يتم تنفيذها دون احترام مبادئ الدفاع والعدالة الإجرائية. فلا يمكن القبول بأن تستند إجراءات العزل إلى تفسيرات موسّعة لقواعد غير واضحة، أو أن تُترك لمجرد تقدير البرلمانيين غير الراضين عن أسلوب الرئيس في الحكم. فذلك قد يُحدث شرخًا عميقًا في نظام سياسي يعاني بالفعل من أزمة بسبب الصراعات بين السلطات.

علاوة على ذلك، فإن هذا الفهم لمفهوم العزل السياسي هو ما يتوافق مع الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، سواء فيما يتعلق باحترام الحقوق السياسية للرئيس، أو بضمان حقوقه في الدفاع والضمانات الإجرائية التي تنطبق على الجميع [36].

وفي حال تم قبول استخدام العزل السياسي كأداة لمعالجة الأزمات الحكومية المختلفة، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تحولٍ خطير نحو منطقٍ سلطوي، يتعارض مع المبادئ الديمقراطية. فبالإضافة إلى كونه يمنح السلطة التشريعية القدرة على التدخل المباشر في أعمال السلطة التنفيذية دون أي أساس دستوري واضح، فإنه يُحوّل سلطة تعيين أو إقالة الرئيس من الناخبين إلى المؤسسة التشريعية نفسها. وهنا، لا بد من التأكيد على أن البرلمان ليس مخولًا بهذه الصلاحية، ولا يمكنه أن يمارسها في نظامٍ رئاسي.

وبهذا المعنى، يمكن القول إن الاستخدام التعسفي للعزل السياسي بهدف الإطاحة برئيس السلطة التنفيذية يُعد انتهاكًا صارخًا للدستور، مما يؤدي إلى خلق وضعٍ معاكس تمامًا للهدف الذي يُفترض أن تحققه إجراءات العزل السياسي.

في هذا السياق، يقترح كاس سانستين ثلاث اختبارات للتحقق من حيادية استخدام آلية العزل السياسي، وهو أمر ضروري في النظام الجمهوري الديمقراطي:

---

[36] Pérez-Liñán, Aníbal, "Impeachment or Backsliding? Threats to democracy in the twenty-first century," Revista Brasileira de Ciências Sociais, vol. 33, no. 98, 2018, pp. 1-15.

1. ألا يكون الإجراء وسيلة للمهزومين لقلب نتائج انتخابات شرعية، ولذلك يجب التساؤل عما إذا كان مؤيدو العزل سيظلون على موقفهم لو كانوا يتفقون مع سياسات الرئيس.
2. أن يقوم معارضو العزل بفحص مواقفهم لمعرفة ما إذا كانت تقييماتهم للأحداث مشوهة بسبب دعمهم للرئيس.
3. تبني ما يسمى "حجاب الجهل" بحيث يتم تقييم المسألة بشكل محايد دون الأخذ بعين الاعتبار من يشغل منصب الرئيس، والتركيز فقط على مبررات الدعوى ذاتها [37].

يبدو أن هذه الاختبارات تسهم في منع استخدام العزل السياسي كأداة متاحة للأغلبيات السياسية أو المتغيرات السياسية العابرة، وذلك إذا لم يكن العزل مستندًا إلى مبدأ حماية الدستور.

وجدير بالذكر أنه رغم التقارب بين النظم البرلمانية والرئاسية في بعض الجوانب، فإنه من الصعب تبرير المساواة بين العزل السياسي والتصويت بحجب الثقة، إذ إن كلاهما لهما أهداف مختلفة تمامًا، فبينما يُستخدم التصويت بحجب الثقة لإسقاط الحكومات في النظم البرلمانية، فإن العزل السياسي لا يجب أن يُستخدم أبدًا كأداة طبيعية في النظام الرئاسي، حيث يقوم هذا النظام على مبدأ استقلال الرئيس عن البرلمان.

علاوة على ذلك، لا يمكن تبرير معاملة العزل السياسي كتصويت بحجب الثقة عندما لا يوجد نص دستوري يسمح بذلك. إذ، كما تمت الإشارة سابقًا، العزل السياسي يستمد شرعيته وحدوده من الدستور، حتى وإن كان النص الدستوري مقتضبًا أو لم يوضح تفاصيل الإجراء، فإنه يظل محكومًا بأسس ديمقراطية راسخة، حيث يُحدد الدستور التزامات المجتمع والدولة تجاه الديمقراطية [38].

كما تجدر الإشارة إلى أن النظام البرلماني لا يتطلب وقوع انتهاك دستوري لإقالة رئيس الحكومة، إذ يمكن عزله لأسباب مثل عدم كفاءته، أو فشله في تنفيذ اتفاق سياسي، أو فقدانه دعم الأغلبية البرلمانية، أو حتى ارتكابه أفعالًا خاصة تُعتبر غير أخلاقية أو منافية "للمعايير الاجتماعية الجيدة"[39].

---

[37] Sunstein, Cass, Impeachment: A Citizen's Guide, Cambridge, Harvard University Press, 2017, pp. 15 -17.

[38] إنها مسألة انتماء واعتراف بالدستور من قبل المجتمع، ولذلك لا يمكن استخدام الدستور كأساس لاتخاذ قرارات تتعارض مع العمليات الديمقراطية، إذ إن ذلك لا يُقبل إلا في حالات استثنائية للغاية.

Post, Robert C., Siegel, Reva B., "Democratic Constitutionalism," en Balkin, J. M., Siegel, R. B. (eds.), The Constitution in 2020, Oxford, Oxford University Press, 2009, p. 167.

[39] Sartori, Giovanni, Ingeniería constitucional comparada, 3ª ed., México, Fondo de Cultura Económica, 2003. pp. 109 ff

Moraes, Filomeno, Sobrinho, Luís Lima Verde, "Quedas democráticas de governo: o impeachment no presidencialismo brasileiro comparado ao voto de desconfiança nos sistemas parlamentaristas," Revista Direitos Fundamentais e Democracia, vol. 21, no. 21, 2016, pp. 45-71.

وبالتالي، لا يمكن المساواة بين العزل السياسي والتصويت بحجب الثقة.

وبهذا المعنى، فإن مجرد احترام الإجراءات الشكلية للعزل السياسي لا يكفي لإضفاء الشرعية الدستورية والديمقراطية عليه، إذا لم يكن هناك دعم دستوري واضح لبدئه. فالتقيد بالقواعد الإجرائية لا يمنح العزل شرعية تلقائية، وهو ما يجعل العزل السياسي محل جدل مستمر بين مبادئ الدستورية والديمقراطية.

ورغم أن العزل قد يحظى بدعم شعبي في بعض الحالات، إلا أن هذا الدعم لا يجب أن يُستخدم كسبب لتفعيله، خاصةً بالنظر إلى تعقيد العوامل التي تؤثر في مثل هذه المواقف، مثل الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام، أو الديناميات السياسية المحيطة بالعزل. فالعزل هو أداة دستورية لحماية النظام الدستوري ومؤسساته، وليس وسيلة للاستجابة لرغبات الجماهير الغاضبة أو للأوضاع السياسية المتغيرة.

وبالتالي، يجب أن يكون تصحيح نتائج الانتخابات عبر الوسائل الديمقراطية المشروعة، أي من خلال انتخابات تُجرى في إطار قانوني يسمح للناخبين مجدداً بالبتّ في بقاء الحكومة أو إقصائها من السلطة.

يمكن الإشارة هنا إلى أن العزل السياسي الرئاسي أصبح في أمريكا اللاتينية خلال السنوات الأخيرة أداة قوية لإقالة الرؤساء "غير المرغوب فيهم"، دون اللجوء إلى تفكيك النظام الدستوري. ومع ذلك، يوضح البعض أن المعارضة السياسية بمفردها لا تكون قادرة دائماً على تحريك إجراءات العزل ضد الرئيس، مما يدفعها إلى اللجوء إلى وسائل الإعلام لكشف فضائح سياسية، وصياغة خطاب يطالب بتنحي الرئيس، مع استغلال ضعف سيطرته على الكونغرس، إما بسبب صغر حجم حزبه أو بسبب هيمنة قوى معارضة على البرلمان [40].

وفي نهاية المطاف، يعتمد نجاح الكونغرس في عزل الرئيس على مدى التعبئة الشعبية ضد الحكومة. فحين تنطلق حركة احتجاجية شعبية واسعة تطالب باستقالة الرئيس، فإن انهيار الإدارة يصبح في كثير من الأحيان نتيجة شبه حتمية [41].

[40] Hochstetler, Kathryn, "Rethinking presidentialism: challenges and presidential falls in South America," Comparative Politics, July, 2006, pp. 401-418.

[41] Pérez-Liñán, Aníbal, Presidential Impeachment and the New Political Instability in Latin America, Cambridge, UK, Cambridge University Press, 2007, pp. 5-6.

ومع ذلك، فإنه حتى لو حدثت تعبئة جماهيرية واسعة، فإن العزل السياسي يظل إجراءً يتعارض مع نتائج الانتخابات التي أوصلت الرئيس إلى الحكم. فالرأي العام، والمظاهرات الشعبية، وغيرها من أشكال الاحتجاج، لا يمكن أن تضفي شرعية ديمقراطية على العزل السياسي إذا لم يكن مطابقًا للضوابط الدستورية.

خلاصة

من خلال هذا الطرح، يمكن التأكيد على أن المحاكمةُ السياسيةُ /العزل السياسي قد يؤثر على الحقوق السياسية لرئيس منتخب ديمقراطيًا ودستوريًا، إذا تم هذا الإجراء بدوافع وأسباب خارجة عن الإطار الدستوري، أي عندما يكون مدفوعًا باعتبارات سياسية بحتة.

إن حقيقة أن رئيس دولة ذات نظام رئاسي يطبق أجندة حكومية تخيب آمال ناخبيه، أو لا يستجيب لمتطلبات التحالفات التي تضمن استقرار الحكم، أو حتى يظهر عدم كفاءة سياسية في إدارة مهامه، لا تجعله شخصًا يستوجب الإقالة عبر آلية العزل السياسي. ولذلك، لا يمكن المساواة بين العزل السياسي - الذي يجب أن يكون مبررًا دستوريًا في جميع مراحله، من حيث المضمون والدوافع والإجراءات - وبين التصويت بحجب الثقة في النظم البرلمانية [42]، حيث إن التصويت بحجب الثقة هو آلية دستورية أصيلة في النظام البرلماني، لكنها لا تخضع لقواعد تنفيذ مادية موضوعية مثل العزل السياسي.

وبالإضافة إلى ذلك، نظرًا لأن الرئيس والبرلمان يتمتعان بشرعية ديمقراطية مباشرة، فإنه يجب أن يتمتع كل منهما بحماية خاصة لحقوقه السياسية، بحيث لا يجوز إخضاع عملهما إلا للمنظومة الدستورية. فنتائج الحرية في ممارسة الولاية الانتخابية لا يمكن أن تخضع لتقييم عبر آليات رقابة سياسية ذات طابع برلماني، لأن ذلك يتناقض مع طبيعة النظام الرئاسي ويؤدي إلى إبطال الإرادة الانتخابية التي أوصلت الرئيس إلى الحكم.

وفي المقابل، يجب أن تظل آلية العزل السياسي إجراءً استثنائيًا إلى أقصى حد، لأن وظيفتها هي حماية الدستور، ومؤسسة الرئاسة ككيان سياسي، وليس الرئيس كشخص، إضافةً إلى حماية نتائج الانتخابات. فأي توظيف سياسي لهذه الآلية يمكن أن يفتح الباب أمام تحولات غير ديمقراطية داخل النظام السياسي، ويُعَد هذا أحد السيناريوهات التي قد تؤدي إلى انتهاك الحقوق السياسية للرئيس

---

[42] Moraes, Filomeno, Quedas democráticas de governo, op. cit., pp. 45-71.

المنتخب، وفقًا للمادة 23 من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والمادة 20 من الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان. ففي هذه الحالة، يتم اتهام الرئيس لأسباب سياسية بارتكاب أفعال لا تُشكّل أساسًا قانونيًا لعزله، مما يُبعد الإجراء عن الدستور. ونتيجة لذلك، يُمنع الرئيس من ممارسة ولايته التي حصل عليها ديمقراطيًا، مما يحرمه من حقه في المشاركة المباشرة في إدارة الشؤون العامة، وهو الحق الذي تضمنه المادة 23 (أ) من ميثاق سان خوسيه.

كما يمكن القول إنه إذا كانت الديمقراطيات في أمريكا اللاتينية قد اعتمدت سابقًا على الانقلابات العسكرية كوسيلة لإنهاء الصراعات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فإن هذه الوسيلة قد استُبدلت حاليًا بالعزل السياسي، الذي أصبح "إجراءً اعتياديًا"، لا يقل خطورة عن الانقلابات العسكرية من حيث التهديد الذي يشكله على استقرار الديمقراطية [43]. ومع ذلك، لا يمكن تصنيف جميع إجراءات العزل السياسي تلقائيًا على أنها "انقلابات برلمانية"، نظرًا إلى أهمية التعامل الدقيق مع هذا المفهوم، وعدم توسيع استخدامه بشكل يتجاوز معناه التقليدي.

وبناءً على ذلك، وعلى الرغم من أن مسألة "برلَمَنة" النظم الرئاسية في أمريكا اللاتينية قد تُطرح كوسيلة لترشيد العمل السياسي، إلا أن هذا التوجه لا يجب أن يكون مُبررًا لانتهاك الحقوق السياسية للرؤساء المنتخبين ديمقراطيًا. فلا يمكن لأي إجراء يستهدف تحسين الأداء السياسي أن يكون على حساب الحقوق الدستورية الأساسية، إذ إن ذلك ينتهك جوهر المبادئ الديمقراطية ذاتها.

[43] Pérez-Liñán, Presidential Impeachment, op. cit., pp. 5-6.

طبيعة المشاركة السياسية وتأثيراتها على النظام السياسي - المغرب أنموذجا

"The Nature of Political Participation and Its Impacts on the Political System: Morocco as a Case Study."

سعد مرتاح

طالب باحث بجامعة محمد الخامس

ملخص:

تهدف هذه الدراسة التي انطلقت من إشكالية الكيفية التي تؤثر بها التحديات التي تعاني منها المشاركة السياسية بالمغرب على نظامه السياسي إلى تحديد مجمل الأسس الفكرية والعوامل السياسية (نظرية العقد الاجتماعي ونشأة الأحزاب السياسية) التي ساهمت في بروز وتطور المشاركة السياسية في الدولة حديثة وكيف انعكس هذا التطور إيجابا على استقرار النظام السياسي وإكسابه صفة الديمقراطية، ثم إلى إحاطة أهم المعيقات والتحديات التي تعاني منها المشاركة السياسية في المغرب، وآثار هذه المعيقات على النظام السياسي المغربي خاصة في مسألة تطوره وكسبه للمشروعية، لتصل الدراسة إلى أهم الخلاصات التالية:

- ❑ المشاركة السياسية ساهمت بقوة في استقرار وانفتاح الأنظمة السياسية في الدول الغربية.
- ❑ مركزية المؤسسة الملكية في النسق السياسي وضبطها للعبة السياسية يؤثر على دور الأحزاب في تأطير المواطنين.
- ❑ تدني الوعي والثقافة السياسيين للمواطن المغربي ينعكس سلبا على المشاركة السياسية.
- ❑ العزوف الانتخابي هو نتيجة لضعف الاحزاب السياسية وعدم قدرتها على تقديم العرض الكافي لجذب المواطن وتشجيعه لممارسة السياسة.
- ❑ الحركات الاحتجاجية المنبثقة خارج المؤسسات تهدد استقرار النظام السياسي.

كلمات المفتاح: المشاركة السياسية – النظام السياسي – العقد الاجتماعي – الديمقراطية – النسق السياسي – الأحزاب السياسية.

Abstract:

This study, originating from the question of how the challenges facing political participation in Morocco affect its political system, aims to identify the main ideological foundations and political factors (social contract theory and the emergence of political parties) that have contributed to the emergence and development of political participation in a modern state, and how this development has positively influenced the stability of the political system and enhanced its democratic character. The study further examines the main obstacles and challenges hindering political participation in Morocco, as well as their effects on the Moroccan political system, particularly concerning its development and legitimacy. The study reaches the following key conclusions:

- Political participation has significantly contributed to the stability and openness of political systems in Western countries.
- The centrality of the monarchy in the political framework and its control over the political game affect the role of political parties in mobilizing citizens.
- Low political awareness and political culture among Moroccan citizens negatively impact political participation.
- Electoral abstention is a result of weak political parties and their inability to provide sufficient programs to attract and encourage citizens to engage in politics.
- Protest movements emerging outside formal institutions threaten the stability of the political system.

Keywords:
Political participation – Political system – Social contract – Democracy – Political framework – Political parties

مقدمة:

لا يمكن دراسة ممارسة سياسية أو عمل سياسي في نظام سياسي معين دون دراسة طبيعة الثقافة السياسية السائدة فيه، حيث أنه في كل مجتمع من المجتمعات السياسية الحديثة قيم ومعتقدات وتمثلات تؤثر إيجابا أو سلبا على عمل النظام السياسي، ويمكن تحديد المشاركة السياسية بمفهومها العام ذلك النشاط السياسي الذي يمارسهم المواطنين في إطار النظام السياسي عن طريق التأثير في عملية صنع القرار السياسي.

وقد جاءت الثقافة السياسية مرادفة للدولة الحديثة في السياق الأوربي خاصة بعد ظهور منظري العقد الاجتماعي ونشوء الأحزاب السياسي كإطارات سياسية تسعى لإشراك المواطن العادي في الشأن العام سيما بعد نجاح الامتداد الديمقراطي الذي عرفته بعض الدول بعد نجاح ثورات "الربيع الأوروبي".

فترتبط الثقافة السياسية إذا ارتباطا وطيدا بالنظام السياسي، حيث أن تنشئة المواطنين وتأطيرهم داخله هو مؤشر على استقرار هذا النظام، وعلى اكتسابه صبغة الديمقراطية وإضفاء المشروعية عليه.

أما في المغرب ونتيجة لما يقارب نصف عقد من الممارسة السياسية فيلاحظ أن المشاركة السياسية في هذا المجتمع لا تزال تواجه عدة تحديات ومعيقات، منها ما هو مرتبط بطبيعة النسق السياسي المغربي والمهيمنين عليه، وما هو مرتبط بالضعف الذي لا زالت تعاني منه الأحزاب السياسية مما يؤثر بين الفينة والأخرى في عمل النظام السياسي المغربي،

بهذا نجد نفسنا امام إشكاليا جوهريا مفاده كيف يتأثر النظام السياسي المغربي بالتحديات التي يعانيها على مستوى المشاركة السياسية؟

هذا الإشكال الذي يتفرع عنه عدة أسئلة فرعية أبرزها:

- ما العوامل التاريخية المنشئة للمشاركة السياسية في الدولة الحديثة؟
- كيف يساهم تطوير المشاركة السياسية في استقرار النظام السياسي؟
- ما هي أبرز التحديات التي تعانيها المشاركة السياسية في السياق السياسي المغربي؟
- كيث تأثر عمل النظام السياسي المغربي واستقراره بهذه التحديات؟

المبحث الأول: المشاركة السياسية كأساس للديمقراطية

تميزت الدولة العصرية الحديثة ببروز أشكال متطورة من المشاركة السياسية حيث رافق نشوء هذه الدولة تاريخيا ظهور أفكار إيديولوجية وعوامل سياسية مرتبطة بعصر الأنوار انصبت في اتجاه تطوير المشاركة السياسية (المطلب الأول)، تطوير هذه المشاركة السياسية ساهم بشكل إيجابي في تطوير بنيات ووظائف النظام السياسي خاصة بعدما أصبح يتوفر المحكومين على آليات وأساليب لمراقبة حكامهم (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التأصيل التاريخي للمشاركة السياسية في الدولة الحديثة

تعود الجذور الأولى للمشاركة السياسية في الدولة الحديثة إلى أساسين، أساس فكري نظري تمثل في بروز فلاسفة أعطوا مكانة مهمة للشعب في بناء هذه الدولة، وهو ما يسمى في أدبيات علم السياسية ب "منظري العقد الاجتماعي" (الفقرة الأولى)، ثم أساس سياسي واقعي أفرزته التطورات السياسية التي عرفتها بعض الدول خاصة بعد الثورات الامريكية والبريطانية والفرنسية تمثل في نشوء أحزاب سياسية كشكل متطور لإشراك المواطنين في الشأن العام وتعقيداته (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: العقد الاجتماعي كأساس نظري للمشاركة السياسية

جاءت هذه النظرية في خضم تطلع ونضال البورجوازية في إقامة مؤسسات سياسية بدية للسلطة الملكية المطلقة. وقامت على أساس وجود عقد اجتماعي مبرم بين البشر يقيم سلطة سياسية شعبية وليس من تفويض إلهي، وقد تزعمها ثلاثة مفكرين هم توماس هوبز وجون جاك روسو وجون لوك. وقد هيمنت هذه النظرية على مجمل الفكر السياسي خلال القرنين السادس عشر والثامن عشر[1]. كما أن النظريات التي جاءت من بعدها وإلى حدود اليوم لا زالت تنهل منها.

وتظل نظرية العقد الاجتماعي من أول النظريات المؤسسة للمشاركة السياسية في الدولة الحديثة، رغم بعض الاختلافات بين مفكريه الثلاث، خاصة حول من هم أطراف العقد وغايته والكيفية التي كانت عليها الحالة السابقة له (حالة الفطرة).

أولا: العقد الاجتماعي عند توماس هوبز

تزامنت الفترة التي عاش فيها توماس هوبز مع الحرب الأهلية التي عرفتها إنجلترا خلال الفترة

---

[1] محمد الرضواني: مدخل إلى القانون الدستوري، مطبعة المعارف الجديدة بالرباط، الطبعة الخامسة: 2020، ص: 23 – 24.

الممتدة ما بين 1642 و1651 وربما كانت لهذه الأحداث تأثيرا على تأييده للحكم الفردي المطلق حيث كانت إنجلترا في تلك الفترة في حاجة إلى حكومة قوية تحافظ على القانون والنظام[2].

ولهذا يتحدد العقد الاجتماعي عند توماس هوبز في عقد يبرمه الأفراد فيما بينهم دون الحاكم الذي لا يلتزم به، ويتم بمقتضاه التنازل عن حقوقهم الطبيعية للدولة، هذه الأخيرة هي التي تؤمن للأفراد الأمن الداخلي والسلام الخارجي. وحسب هوبز فالدولة تتكون من مجموع المصالح الشخصية وتجمع بين السلطة المدنية والروحية حيث يتم إخضاع الثانية لمقتضيات الأولى، أما ممارسة السلطة فتعود إلى الحاكم شخصا كان أم جمعية. ويمارسها بدون حدود ولا تحق مقاومته مهما بلغت درجة استبداده[3].

هوبز رغم تنظيره بشكل أو بآخر للنظام السلطوي المطلق، وهو ما يتعارض مع الفهم الديمقراطي للعقد الاجتماعي، فإنه بإشراكه للشعب أو المحكومين في هذا العقد وجعلهم طرفا، فقد نظر لبوادر مشاركة سياسية شعبية.

ثانيا: العقد الاجتماعي عند جون لوك

جون لوك كرس حياته للدفاع عن الحرية ومناهضة الاستبداد والتحكم، وكان له الفضل في إعطاء الثورة الإنجليزية سندها الفكري والفلسفي خاصة من خلال الأفكار التي بلورها في كتابه "الحكم المدني".

وانطلق جون لوك من فكرة أن انتقال الإنسان من حالة الفطرة التي كان يسود فيها القانون الطبيعي إلى الحالة المدنية أو المجتمع المدني، كان من خلال عقد اجتماعي يتم بين الأفراد كطرف والحاكم كطرف بكل ما يعنيه ذلك من عدم تنازل الأفراد عن حقوقهم كاملة بالقدر الذي يقيم السلطة، ووجود الحاكم كطرف في العقد والتزامه بكل ما يفرضه عليه من واجبات. ومن هنا تصبح سلطة الحكام مقيدة وليست مطلقة، أما إذا تجاوز الحاكم صلاحياته بموجب العقد واعتدى على حقوق وحريات الأفراد فإن الحق سيكون ثابتا للمحكومين في مقاومة الحاكم وعزله[4].

ويعتبر جون لوك بفكرته المنطلقة من حق المحكومين في مقاومة عزل حكامهم إذا حكموا خارج ما ينص عليه العقد، وهو إذا أول من ربط الحكم بالسيادة الشعبية ومنه المشاركة السياسية من جهة

---

[2] د. أحمد بوز، القانون الدستوري والأنظمة الدستورية، طبع إكسيس ديزاين، الطبعة الأولى: 2018، ص:48.

[3] د. رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية: 1990، ص:30.

[4] د. أحمد البوز، حقوق الإنسان: الأسس المرجعية وآليات الحماية، مطبعة البصرة الرباط الطبعة الأولى: 2018، ص: 41.

وبين المشاركة السياسية والديمقراطية (حكم الشعب) من جهة أخرى.

ثالثا: العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو

يعتبر كتاب العقد الاجتماعي لجون جاك روسو من أبرز المؤلفات الأولى التي تناولت موضوع الديمقراطية والسيادة الشعبية وبالتالي المشاركة السياسية.

ويعتبر هذا الكتاب من أهم المؤلفات التي اعتمد عليها رواد الثورة الفرنسية سنة 1789، حيث أن إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي الصادر في أعقاب الثورة تضمن العديد من الأفكار التي عبر عنها روسو في كتابه خاصة البند السادس منه "***القانون هو التعبير عن الإرادة العامة***"[5].

ومن منظور روسو فإن العقد الاجتماعي يؤسس لهيئة جماعية اعتبارية يرمز وجودها لوحدة مؤسسيها وبما أن الطبيعة تخول لكل إنسان سلطة مطلقة على جميع أطرافه فإن الميثاق الاجتماعي يخول للمجتمع السياسي سلطة مطلقة على جميع أطرافها (الحكام والمحكومين). حيث ينصهر الأفراد لخدمة الصالح العام الذي يتميز عن مصالحهم المتضاربة التي سادت في الحالة الطبيعية. لذلك فإن المواطن يشارك فعليا في تجسيد الإرادة العامة عبر تصويته على القوانين. ومنه تصبح القوانين ملزمة ومطلقة بالنسبة للمواطنين الذين يخضعون لها من باب خضوعه لإرادتهم الخاصة ذاتها[6].

وبالتالي يلاحظ أن أولى التنظيرات السياسية للمشاركة السياسية بدأت مع مفكري العقد الاجتماعي، ويمكن تلخيص أهم الاختلافات بينهم في الجدول التالي[7]:

الفيلسوف	شكل الحالة الطبيعية	منطق العقد الاجتماعي	أهداف العقد الاجتماعي
توماس هوبز	الحرب والعنف بين الجميع (الإنسان شرير بطبعه)	توفير الأمن والسلم للجميع	ضمان الأمن وحياة الأفراد
جون لوك	الحرية والملكية والمساواة (الإنسان خير بطبعه)	ضمان حق التملك الفردي	ضمان وحرية وحق الملكية الفردية
جان جاك روسو	السعادة والحرية والأنانية (الإنسان ليس شريرا ولا خيرا)	بناء الدولة حيث السيادة المطلقة للشعب	تحقيق المصلحة العامة

[5] د. أحمد البوز، القانون الدستوري، مرجع سابق، ص:53.

[6] د. عبد الحميد بنخطاب، مقدمات في علم السياسة، مطبعة شمس برنت بسلا، الطبعة الأولى: 2020، ص:114.

[7] نفس المرجع، ص:115.

الفقرة الثانية: نشأة الأحزاب السياسية وتطوريها للمشاركة السياسية

لم تبقى الأفكار السياسية المنظرة للمشاركة السياسية والكيفية التي يجب أن يدخل بها المواطنون والمحكومين عموما حبيسة الكتب، وإنما بدأت تترجم في أرض الواقع على شكل عدة آليات ومؤسسات تظل أبرزها الأحزاب السياسية التي نشأت في سياق عام اتسم بظهور كتل ونوادي خاصة في البلدان التي شهدت ثورات سياسية، مما أدى ظهورها إلى تطوير وتوسيع المشاركة السياسية.

أولا: نشأة الأحزاب السياسية

شهد المجتمع الفرنسي إبان ثورة 1789 ظهور عدة نوادي وجماعات فكرية تأسست على أساس إيديولوجي كأندية الفايان والكوردلية واليعقوبيين. وهذه الأندية التي اشتقت أسمائها من أمكنة وليس من مرجعياتها وتصوراتها السياسية، مما يبين إلى أي حد لعبت العلاقات الشخصية دورا كبيرا في تأسيسها. قبل أن يتعزز حضور هذه المجموعات القائمة على أساس إيديولوجي مع ظهور ما سيطلق عليها (بالعصب) التي ستشكل في مجلس "الكونفونسيون" مجموعات ستمهد الطريقة فيما بعد لإنشاء الكتل البرلمانية[8].

أما في إنجلترا لم يظهر الحزب السياسي إلا مع الإصلاح الانتخابي لسنة 1832 ومع التنظيم المحلي الذي عرفه هذا البلد، في حين ظهر في أمريكا في فترة الرئيس "جاكسون" في حدود 1830، حيث تطور مفهوم الحزب وذلك بخلق قواعد محلية تدعمها فئات اجتماعية واسعة[9].

وبالتالي لم ينشأ الحزب السياسي بالصدفة، وإنما هذا الشكل من التنظيم السياسي ظهر كجواب عفوي وخصوصي في آن واحد، على الإكراهات الموضوعية للحياة السياسية. بمعنى آخر فقد كان ظهوره مرتبطا بعدد من المتغيرات المؤسساتية والسياسية التي ميزت تاريخ البلدان الأوروبية خلال القرن 19 كظهور الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية واندماجها[10].

وبصفة عامة ارتبط مولد الأحزاب بالديمقراطية وبتبني نظام الاقتراع العام وتقوية مركز المجالس النيابية[11]، ومنه فقد ساهمت الأحزاب السياسية بقوة في تعزيز وتطوير المشاركة السياسية في الدولة الحديثة مستفيدة من تنظيرات مفكري العقد الاجتماعي.

---

[8] د. أحمد البوز، علم السياسية، إشكاليات وقضايا، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، الطبعة الأولى: 2017، ص:159.

[9] د. سعيد خمري، قضايا علم السياسية: مقاربات نظرية، دار المناهل بالرباط، طبعة 2018، ص:114

[10] د. أحمد البوز، علم السياسية، مرجع سابق، ص:161.

[11] د. صلاح بشري، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: النظرية العامة، مطبعة المعارف الجديدة بالرباط، ص:190

ثانيا: الأحزاب السياسية وتطويرها للمشاركة السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية الإطار أكثر أهمية والأكثر ملاءمة لتحقيق المشاركة السياسية، اعتبارا لكونها إطارات سياسية واجتماعية تعمل على تأطير المواطنين واستقطابهم لانخراط في صفوفها، قصد مشاركة سياسية فاعلة. والأحزاب السياسية هدفها عموما الوصول للسلطة أو التأثير عليها سواء بمساندتها أو معارضتها[12].

وقد أعطى ظهور الأحزاب السياسية دفعة قوية للمشاركة السياسية، حيث لم يعد الشأن العام منحصرا في نخبة قيادية صغيرة متقوقعة عموما في العاصمة السياسية[13]، فوجود حزب سياسي على شكل هياكل وتنظيمات محلية وجهوية في مجموع التراب الوطني يضمن إمكانية انضمام أي مواطن له شريطة أن يكون مقتنعا إلى حد ما بالمشروع المجتمعي للحزب مما وسع بشكل كبير من المشاركة السياسية.

وتبقى المشاركة السياسية متوقفة على مدى استعداد الأفراد والجماعات على تفعيلها، فهم كأفراد يمكنهم أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين أو كعناصر داخل الإطار الحزبي سواء كانوا ناشطين داخله أو غير ناشطين، بالتالي الأحزاب السياسية هي إحدى المؤسسات الرئيسية من أجل تحقيق مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية، عبر تزكية الرغبة لديهم في ممارسة السياسية والانخراط الإيجابي في الشأن العام اهتماما وتدبيرا، إذ أن الأحزاب بمثابة قنوات تنتمي أولا وقبل كل شيء إلى أدوات وسائل التمثيل، إنها أداة أو هيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير هن مطالب اجتماعية محددة. وتنمي لدى المواطنين حسن الرغبة في المشاركة والمساهمة في تدبير الشأن العام[14].

المطلب الثاني: أهمية المشاركة السياسية

تطور المشاركة السياسية وبروزها وتعدد أنواعها ومظاهرها انعكس إيجابا في إداء ونجاعة فعالية النظام السياسي (الفقرة الأولى)، إذ لم يصبح الشأن العام والنظام السياسي منحصرا في نخبة محددة

---

[12] نبيل الأندلوسي، المشاركة السياسية بالمغرب – مقاربة للثابت والمتحول في التنشئة السياسية، أطروحة لنيل الدكتوراه في شعبة القانون العام والعلوم السياسية – وحدة التكوين والبحث: الحياة الدستورية والسياسية بالمغرب، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – سلا، الموسم الجامعي: 2014 – 2015، ص: 21

[13] أحمد البوز علم السياسة، مرجع سابق، ص: 162.

[14] نبيل الأندلوسي، المشاركة السياسية بالمغرب، مرجع سابق، 21

وإنما بفضل المشاركة السياسية أصبح يمتد لعموم المواطنين، مما أتيح إليهم مراقبة الفاعل السياسي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: أهمية المشاركة السياسية في بناء النظام السياسي

تعتبر المشاركة السياسية أحد المظاهر الرئيسية لعملية التنمية السياسية والتحديث السياسي، اتسع نطاقها من خلال المتابعة التاريخية لعملية بناء المؤسسات في المجتمعات التي شهدت بناء مؤسسة بيروقراطية متميزة. وقد توصل (إيزنستادت) إلى ان هذا التطور السياسي قد ارتبط بوجود عاملين أساسيين هما: وجود أهداف سياسية مستقلة عن القيم التقليدية للنسق السياسي، ووجود موارد لتحقيق هذه الأهداف، وإن الدرجة العالمية من التمايز الاجتماعي الذي عرفته المجتمعات قد أدى إلى إيجاد مؤسسات سياسية رئيسية وبيروقراطية مركزية أو ما يسمى بقنوات الصراع السياسي، أي إيجاد مؤسسات لتنظيم الصراع والتعبير عنه وتنظيم العلاقة بين الحاكم والقوى الاجتماعية المختلفة وكذلك بين هذه القوى بعضها بالبعض[15].

ومن خلال الأثر الذي تتركه المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي، تبرز أهميتها في الحياة السياسية ومن تم النظام السياسي، فهي معيار لبنائه ونموه من جهة، وتعبيرا عن نمط ثقافة سياسية للنظام من جهة أخرى، وتمثل مؤشرا على ديمقراطية ذلك النظام من جهة ثالثة. وجميع هذه المعطيات تخدم قضية تفاعل الشعب مع النظام السياسي وتجاوبها معه مما ينعكس إيجابيا على استقراره في إطار المجتمع[16].

فالمشاركة السياسية تزود السلطة الحاكمة بمزيد من الآراء والتصورات التي تسهم في إنضاج القرار وترشيده، وتبقى قناة مناسبة لنقل احتياجات الجماهير للحكام. كما أن الشعور الشعبي بالمشاركة في صنع القرار يجعل تنفيذ الخطط والبرامج أكثر سهولة، وبذلك يتعزز استقرار المجتمع وتتكرس شرعية النظام السياسي ويرتفع مستوى القبول له، وتتراجع صور استغلال السلطة. وحيث إنه من الصعب قبول مقولة: إن القمع وحده يمكنه وقف التناقضات الاجتماعية والفكرية والسياسية في المجتمع، وانفجار هذه التناقضات قد يتخذ أشكالا عنيفة تكون نتائجها مدمرة، لذلك فإن تأطير هذه التناقضات العنيفة وفتح قنوات المشاركة أمامها، وإشاعة قيم التسامح مع الرأي لآخر تحفظ المجتمع من

---

[15] د. حسين علوان البيج، المشاركة السياسية: الأهمية – الأنماط – الأبعاد، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية (ألمانيا – برلين)، طبعة: 2020، ص:7.

[16] نفس المرجع، ص:8.

التناقضات العنيفة. وحتى تنعكس المشاركة السياسية إيجابا على النظام السياسي فلا بد أن تكون قنواتها مفتوحة لمختلف التوجهات السياسية في المجتمع، والانتماءات الدينية والقومية والفكرية دون أي قمع لأي تيار أو توجه طالما أنه يمارس أنشطته بوسائل سلمية[17]

ويرى "صمويل هنتغتون" أن المشاركة السياسية تدعم الاستقرار والنظام لعام وتمنع انتشار العنف والفساد، وبالتالي تكون المشاركة السياسية قضية جوهرية من قضايا تحديث وتدعيم بناء النظام السياسي، حيث تضفي المشارك السياسية الطابع العقلاني على السلطة السياسية[18].

في حين أجمل ليونارد بايندر العناصر الأساسية للتحديث السياسي والمشاركة السياسية في علاقتها بالنظام السياسي في[19]:

1. المساواة: بفضل المشاركة السياسية القوية يميل النظام السياسي إلى تحقيق المساواة.
2. التمايز: يعني التخصص بين المؤسسات في أداء الوظائف في إطار النظام السياسي.
3. القدرة: امتلاك النظام السياسي قدرات معينة مثل قدرة الاستجابة لمطالب المشاركة وعدالة التوزيع وقدرته على التكيف الإيجابي مع المتغيرات التي تحصل في المجتمع وإزالة الانقسامات.

وبالتالي فالمشاركة السياسية تؤدي إلى مساهمة المواطنين في إطار النظام السياسي، ويقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار العمومي من طرف السلطات العامة الرئيسية في كل دولة، ويكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد أو المعارضة، وفي تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب أفراد الجماعات.

الفقرة الثانية: أهمية المشاركة السياسية في البناء الديمقراطي

لا يمكن الحديث عن المشاركة السياسية في غياب الديمقراطية القائمة على المساواة وتكافؤ الفرص في مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم والمبنية على العدالة الاجتماعية والإيمان كل الإيمان بالاختلاف وشرعية التعدد، إذ لا يوجد شيء إلا وله النقيض ويجب الاعتراف به[20].

---

[17] د. عثمان الزياني، تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي، سلسلة قضايا لمركز الجزيرة للدراسات، منشور على الموقع الرسمي للمركز بتاريخ 21 أبريل 2015، ص:7.

[18] نفس المرجع، ص:10.

[19] نفس المرجع، ص: 9

[20] حريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا -، منكر مقدمة لنيل شهادة

كما لا يمكن الحديث عن الديمقراطية في غياب أو انعدام المشاركة السياسية الفعلية والحقيقية، وهو فعل يقوم به المواطنون الذين بلغوا سن الرشد للمشاركة في الحياة السياسية، وبذلك تكون صيرورة المشاركة السياسية حقا للمواطنين ويعبر عن مرحلة تطور الحياة السياسية والاجتماعية، وبالتالي خطوة مهمة نحو تأسيس الديمقراطية على الوجه الصحيح[21].

فالهدف من المشاركة السياسية، هو تعزيز دور المواطنين في إطار النظام، وبضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات العمومية والقرارات السياسية أو التأثير فيها، فانتشار المشاركة من جانب المواطنين، يمثل التعبير العملي للديموقراطية، والنظام الديمقراطي، وهو النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة من جانب المواطنين، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، في التأثير في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين[22].

فالبناء الديمقراطي إذا يرتبط ارتباطا وثيقا باليقظة السياسية للمواطنين وتنامي وعيهم السياسي والاجتماعي، كما تتوقف جدية ممارستهم الديمقراطية على مدى حضورهم الفاعل وشراكتهم الايجابية في جدليات العمل السياسي وديناميات العمل العام كذوات مستقلة فاعلة لا كموضوعات مسيرة منفعلة، أي كمواطنين نشطاء فاعلين لا مجرد رعايا هامشيين[23].

من هذا نستنتج أن المشاركة السياسية هدف ووسيلة في نفس الوقت، فهي هدف لأن الديمقراطية التشاركية السليمة والحقيقية ترتكز عليها، ووسيلة لأن عن طريقها يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها وتصبح جزء من ثقافتهم وسلوكهم.

المبحث الثاني: تحديات المشاركة السياسية بالمغرب وتأثيرها على النظام السياسي

إذا كانت المشاركة السياسية الفعلية تنعكس إيجابا على فاعلية واستقرار النظام السياسي، فإن النظام السياسي يتأثر سلبا أيضا إذا كانت هذه المشاركة تعاني مع بعض التحديات والمعيقات، كما هو الحال في المجتمع المغربي، حيث لا زال يعاني من العديد من التحديات التي تواجه مشاركة سياسية فعلية لمواطنيه (المطلب الأول)، مما يؤثر في بعض الأحيان سلبا على النظام السياسي المغربي خاصة في مسألة اكتسابه

الماجستير في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر – باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية: 2010 – 2011، ص:38.

[21] نفس المرجع، ص:38.

[22] د. حسن علوان البيج، المشاركة السياسية، مرجع سابق، ص: 17.

[23] نفس المرجع، ص: 39.

للمشروعية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تحديات المشاركة السياسية بالمغرب

تعاني المشاركة السياسية المغربية من العديد التحديات، يمكن إجمال أبرزها في الضعف المستمر الذي أصبحت تعاني منه الأحزاب السياسية المغربية (الفقرة الأولى)، إضافة إلى ضعف الوعي والثقافية السياسيين للمواطن المغربي مما يؤثر في آخر المطاف على مشاركته السياسية.

الفقرة الأولى: ضعف الأحزاب السياسية

بما أن نشأة وظهور الأحزاب السياسية طورت بشكل كبير من المشاركة السياسية وفق السياق التاريخي السياسي الأوروبي، لدرجة أصبحت معها المشاركة السياسية مرتبطة بمدى قدرة الأحزاب على استيعاب المواطنين، فإن الضعف التي تعاني منه الأحزاب السياسية المغربية قد أثر بشكل سلبي كبير على المشاركة السياسية، هذا الضعف الذي يمكن إجمالا تصنيفه في أزمتين، أزمة موضوعية مرتبطة بمركزية الملكية في النسق السياسي المغربي، وأزمة ذاتية مرتبطة بضعف الديمقراطية داخل بنيات هذه الأحزاب.

أولا: أزمة موضوعية مرتبطة بالملكية كفاعل رئيسي

في النسق السياسي المغربي المعاصر، هناك فاعل سياسي مركزي هو "الملك" بمنزلاته الثلاث (الظهير الملكي – الخطاب السامي – الكلمات التوجيهية) والذي يتمتع بسلطة احتكار القرار السياسي وبالضبط القرار الاستراتيجي الذي يدمج في خانة القرارات المغلقة[24].

وحسب الدكتور محمد شقير فقد أثرت هذه المركزية على الأحزاب السياسية في عدة عوامل من أهمها[25]:

- التحكم المسبق في قواعد اللعبة السياسية، بما فيها الحزبية.
- هيمنة الأيديولوجية.
- تكريس ثقافته المخزنية.

وبالمقابل لم تستطع الأحزاب أن تشكل البديل الأيديولوجي والسياسي الموازي الذي يمكنه التأثير

---

[24] محمد ضريف، النسق السياسي المغربي المعاصر: مقاربة سوسيو-سياسية، إفريقيا الشرق، طبعة 1991، ص: 160 – 161.

[25] نبيل الأندلوسي، المشاركة السياسية بالمغرب، مرجع سابق، ص: 127.

في النسق الحزبي. فالمرجعية الانتخابية المتبناة من طرف أغلب التنظيمات الحزبية في المغرب جعلها أحزاب تكيف وليست أحزاب تغيير.

وبالتالي فقد تحولت أغلب هذه الأحزاب على العموم، إلى قنوات سياسية لنشر "الثقافة المخزنية" بدل تأطير المواطنين سياسيا ونشر ثقافة قوامها مبادئ الديمقراطية[26].

وهذا ما يؤثر على الأحزاب السياسية المغربية (المستوى الموضوعي من الازمة)، فبمركزة السلطة الفعلية في المؤسسة الملكية عن طريق احتكارها للقرار الاستراتيجي يجعل من الأحزاب تهدف إلى الاستلاء على الوظائف وليس السلطة أو على الأقل المشاركة فيها.

وهذا ما ينعكس في الأخير على التحديات التي تواجهها المشاركة السياسية في المغرب، فمن بين أسباب عزوف المواطنين على التنظيمات السياسية هو أن هذه الأخيرة لا تستطيع أن تلعب أكثر من دور وساطة بينهم وبين السلطة الفعلية وحتى هذه الوساطة التي بدورها بدأت تتآكل مؤخرا وهو ما يعرف ب "أزمة الوساطة الحزبية في المغرب".

ثانيا: أزمة ذاتية متمثلة في ضعف الديمقراطية الداخلية

حسب ما هو ظاهري وحسب التصريحات الرسمية لأعضاء المكاتب السياسية لأغلب الأحزاب التي تعطي انطباعا(بنسب متفاوتة) على تفعيلها لقوانينها الداخلية وممارسة نشاطها السياسي وفق المنهجية الديمقراطية، إلا أنه وفق الممارسة الحزبية يظهر أن هذه الديمقراطية لا زالت البعد الغائب في هذه الممارسة، حيث أبانت عن غياب الحركية التنظيمية بشكل تتحول معه إلى ممارسة قيادات أو سلوك نخبة فوقية فقط، دون أن يكون للقاعدة الحزبية أي دور حقيقي وفعال ومؤثر في صياغة القرارات الهامة والاستراتيجية للحزب[27].

ورغم محاولات تقنين العمل الحزبي وتأهيله من خلال القانون المنظم لعمل الأحزاب السياسية[28] لتجنب الممارسات السلبية المختلفة، فإن ذلك لن يمثل لحظة قوية في الحياة السياسية، ما دام التقنين الحقيقي هو التقنين الذاتي التنظيمي للحزب، فالمقاربة القانونية وحدها غير كافية على حل أزمة الديمقراطية داخل الحزب، والذي ما زال يميز الحزب المغربي (مع بعض الاستثناءات

---

[26] نبيل الأندلسي، معيقات المشاركة السياسية بالمغرب: مقاربة للمنطلقات والخلفيات، مقال في العدد 17 من مجلة رهانات، سنة 2010، ص: 16

[27] د. محمد سكلى، الممارسة الحزبية وسؤال الديمقراطية والمشاركة السياسية: قراءة في المحددات الموضوعية والذاتية لقصور التجربة الحزبية المغربية، مقال منشور في مجلة العلوم السياسية والقانونية: العدد 21 مارس 2020- المجلد 04، الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين، ص: 11

[28] القانون المنظم للأحزاب المغربية الصادر سنة 2006

القليلة) هو جمود بيناته الداخلية، حيث لا يسمح بتحقيق طموح سياسي داخله، فمن يوجد في القواعد الدنيا لا يستطيع التسلق إلى الأجهزة القيادية إلا في بعض الحالات السياسية وهو ما يؤثر على دورة النخب داخل الحزب[29].

خاصة أن القواعد التدبيرية التي جاء بها القانون، يمكن القول أنها فرضت على جزء كبير من القيادات الحزبية ولا تعكس لديهم وعيا حقيقيا بضرورتها، لذلك يتم الالتفاف على تلك القواعد أو إفراغها من مضمونها كلما كانت الفرصة مواتية[30].

والجدير بالذكر أن الشق الموضوعي من أزمة الأحزاب السياسية كما تم توضيح فوق، قد أرخى بظلاله وعمق من الازمة الذاتية للأحزاب السياسية المغربية في علاقتها بالمشاركة السياسية.

فقد عملت أغلب قيادات الأحزاب على تكريس ثقافة النظام المخزني داخل هياكلها التنظيمية، وخضوعهم لمراسيمها ومشاركتهم في احتفالاتها واستقبالاتها مما أدى في آخر المطاف إلى اندماجهم في "المنظومة المخزنية". ومن ثمة العمل على إعادة إنتاجها داخل هياكلهم الحزبية نفسها، الشيء الذي أدى إلى تعطيل كل آليات التعامل الديمقراطي الحزبي بين الأعضاء، فالنقد الذاتي والتعبير عن الرأي المخالف والانتخاب الحر.. ما زالت لحد الان كلمات "تؤثث" بها الخطابات الحزبية أكثر ما هي آليات للمراسلة الديمقراطية الحزبية وتجديد النخب وتأطير الجماهير[31].

الفقرة الثانية: ضعف الوعي السياسي للمواطنين

يمثل الوعي السياسي حلقة مهمة في سبيل تحقيق مشاركة سياسية حقيقية، فهذه الأخيرة لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل توافر حد أدنى من الاقتناع والإيمان من طرف المواطنين، بأنهم يشكلون من النسق السياسي، ولهم مصلحة في دعمه أو معارضته، فالمشاركة السياسية لا تنفصل عن الوعي السياسي المتحصل بالتنشئة السياسية، كما لا تنفصل كذلك عن الثقافة السائدة في المجتمع إذ يصعب الحديث عن المشاركة السياسية في ظل غياب الوعي السياسي، وحد أدنى من الاهتمام السياسي من طرف المواطن يمكنه من التجاوب إيجابيا مع المشاركة السياسية، بحث أن عدم درايته بما يجري حوله وجهله بالحياة السياسية وعدم قدرته على التمييز بين البرامج المختلفة للأحزاب السياسية. مما يولد لديه

---

[29] نفس المرجع، ص: 14

[30] محمد الساسي، الأحزاب المغربية وقضية الديمقراطية الداخلية بين الأمس واليوم، مقال مشور في المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية الصادرة عن مركز الأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية كلية الحقوق – السويسي، العدد 8 يونيو 2015، ص:23.

[31] نبيل الاندلسي، معيقات المشاركة السياسية بالمغرب، مرجع سابق، ص: 16

إحساس متمثل في عدم وجود أي دور له في الحياة السياسية[32].

ويمكن القول بأن ضعف الوعي السياسي لدى المغاربة ما هو إلا انعكاس للضعف الذي يعتري التنظيمات السياسية التي تتصف بعدم الاستقلالية والفاعلية، والذي بدوره ما هو إلا نتيجة للإضعاف والإقصاء الذي طال الأحزاب نفسها في فترات الصراع السياسي الحقيقي غداة الاستقلال، قبل تضبط المؤسسة الملكية تفاصيل الحياة السياسية أو اللعبة السياسية إن صح التعبير[33].

الشيء الذي أدى إلى تعاظم ظاهرة العزوف الانتخابات وعن المؤسسات الرسمية، مما يدق ناقوس الخطر وينذر بفراغ سياسي بدأت تنمو وتتوسع دائرته باستمرار، فهو تجريد لمجتمع من السياسية أو التسيس، وهو واقع يجعلنا أمام مجتمع مستقيل أو مقال من المشاركة السياسية، فالعزوف في بعض جوانبه يعد مؤشرا على هشاشة وغياب ثقافة سياسية واجتماعية مكرسة للقيم الإيجابية للعمل السياسي، والبروز اللافت لما يمكن تسميته بثقافة الرداءة[34].

المطلب الثاني: تأثير تحديات المشاركة السياسية على النظام السياسي المغربي

التحديات التي تعاني منها المشاركة السياسية في المغرب، أثرت بشكل سلبي على نظامه السياسي، حيث أدت هذه التحديات إلى ظاهرة أساسية متمثلة في العزوف الانتخابي للمواطنين بشكل يطرح معه بعد الأحيان شرعية النظام السياسي خاصة عندما يتم ربط نسب المشاركة بها (الفقرة الأولى)، وأيضا هذه التحديات أفرزت لنا حركات احتجاجية خارج المؤسسات السياسية والهيئات الوسيطة وتتوجه مباشرة إلى الفاعل الرئيسي في النسق السياسي المغربي بشكل قد يؤثر على استقرار النظام السياسي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: العزوف الانتخابي وسؤال شرعية النظام السياسي

عدم قدرة المؤسسات السياسية على تغيير وتحديث النظام السياسي المغربي، وقدرتها فقط على تحريكه كما تم توضيحه فوق، نتج عنه موقف العزوف وموقف اللامبالاة وعدم الرضى عن النسق السياسي القائم برمته، حيث أن بعض المواطنين وبعض قوى السياسية المعارضة الراديكالية (جماعة العدل الاحسان – حزب النهج الديمقراطي) ينظرون إلى أن الحياة السياسية السائدة لا تستند على مشروعية حقيقية وبالتالي فإن مشاركتها في الحياة السياسية ضمن قنوات العمل السياسي المحدد من

[32] نبيل الاندلسي، المشاركة السياسية بالمغرب، مرجع سابق، ص: 129.

[33] نفس المرجع، ص: 130

[34] محمد سكلى، الممارسة الحزبية وسؤال الديمقراطية، مرجع سابق، ض: 14.

طرف النظام السياسي المغربي، تعتبر تزكية للوضع القائم وتمنحه مزيدا من المشروعية، وهذا قد يولد ضعف الانتماء الوطني[35].

لهذا يعتبر المواطن أن السياسية في إطار قنواتها الرسمية لن تحقق أي شيء ملموس على أرض الواقع ومشاركته السياسية بالتالي لن تغنيه من جوع أو تؤمنه من خوف، فلماذا يشغل نفسه بمشاركة غير ذات جدوى سوى تكريس الوضع القائم[36]، مما يؤدي إلى العزوف عن العمليات الانتخابية.

هذا ما يؤثر سلبا في آخر المطاف عل النظام السياسي المغربي، فالنسب المتدنية للمشاركة قد تحيل إلى أن شرعيته بدأت تتآكل وهذا ما تستفيد منه القوى الراديكالية سواء ذات المرجعية الإسلامية أو اليسارية في تزكية مواقفها وتصوراتها، وبالتالي فأبرز تحدي يواجه النظام السياسي في مسألة العزوف الانتخابي هو ربط مشروعيته بهذا العزوف.

الفقرة الثانية: الحركات الاحتجاجية خارج المؤسسات الرسمية وتأثيرها على النظام السياسي

إذا كانت السياسة تمارس فقط عبر التصويت وفي خضم المؤسسات، كشكل يتيم للمشاركة لسياسية، فإن السياسة تمارس عبر الصراع والتعبئة، ومن ثمة يمكن أن نتحدث عن السياسة الاحتجاجية، فبعدما كانت أدبيات السلوك السياسي الكلاسيكي لا تعترف إلا بالانتخابات كشكل وحيد وشرعي للسلوك السياسي للمواطنين وكانت الحركات الاجتماعية موسومة لمدة كبيرة باللاشرعية والتعاطي معها من خلال البعد الأمني فقط، خاصة عندما توضع بالموازاة مع الديمقراطية التمثيلية، وكذلك بكونها شكلا غير تعاقدي للمشاركة السياسية فكانت النتيجة أن تطورت الحركات الاجتماعية خارج النظريات السلوك الانتخابي[37].

غير أنه بالمقابل ساهمت هذه الحركات اليوم في اكتشاف الديمقراطية، لأنها تستوعب كل الفئات الاجتماعية، وكونها "سلاحا للضعفاء"، ونمطا للتعبير وطريقا للاندماج في الفضاء والنقاش العموميين، وتجسيدا للمطالب المتجاهلة بل في بعض الأحيان بمثابة سلطة توقف سلطا أخرى. لذلك كثيرا ما تحولت دوافع الاحتجاجات إلى عوامل سياسية ضمنها الاحتجاج على الانتخابات المزورة، أو

---

[35] نبيل الاندلسي، المشاركة السياسية بالمغرب، مرجع سابق، ص: 135

[36] نبيل الأندلسي، نفس المرجع، ص: 137

[37] محمد مونشيح، العمل السياسي في المغرب بين الانتخابي والاحتجاجي، مقال منشور في مجلة السياسات العمومية العدد 23 – صيف 2017، ص:

التمديد غير الدستوري لفترات رئاسية أخرى[38].

وفي المغرب أضحت الحركات الاحتجاجية بمثابة سلطة موازنة لسلطة المؤسسات الرسمية، خاصة بعد حراك 20 فبراير، فقد أصبحت ديناميتها لا تراهن على التمثيلية والمحطات الانتخابية بل على فعل سياسي جديد خاصة بعدما قطعت صلتها بالسياسات العمومية الرسمية داخل النظام والمعارضة (البرلمانية) على حد السواء، هذا المسار من شأنه فرض توازنات على النظام السياسي لم يسبق أن عرفها المغرب، فالعملية السياسية لم تعد مختزلة في معادلة الملكية والنخبة الحزبية[39].

وهذا ما اتضح بعد الحراك الاحتجاجي بالريف سنة 2016، فقد خرج الالاف من المواطنين في تلك الفترة في الحسيمة ونواحيها وافعين ملف مطلبي، كما أفرزوا قيادة من الشباب خارج الإطار الحزبي، بل حتى أن هذه القيادة رفضت الجلوس مع الأحزاب السياسية ووجهت مطالبها مباشرة إلى الفاعل المركزي في النسق السياسي المغربي وهو الملكية، مما أدى إلى تجاوز وساطة الأحزاب بشكل كلي، وهو ما اضطر بالسلطة في الأخير إلى استعمال العنف المشروع في وجه هذه الحركة.

وغالبية الحركات الاحتجاجية الاجتماعية التي عرفها المغرب في الآونة الأخيرة عبرت عن نفسها خارج فعاليات الوساطة التقليدية (المجتمع المدني – النقابات – الأحزاب) وهو ما يذكي الهشاشة بين المواطن والمؤسسات والهيئات الوسيطة[40].

ومنه فالحركات الاحتجاجية بشكلها الحالي قد تعد إنذارا بنشوء مشاركة أساها الاحتجاج والتوجه مباشرة إلى المؤسسة الملكية مع رفضها التام الاحتواء داخل أي مؤسسة رسمية، هذا ما قد يؤثر سلبا أيضا على استقرار النظام السياسي.

خلاصة:

بعد تحلينا لمختلف الأفكار الواردة في هذه الدراسة يمكن أن نخرج بالخلاصات التالية:

- ❑ المشاركة السياسية ساهمت بقوة في استقرار وانفتاح الانظمة السياسية في الدول الغربية.
- ❑ مركزية المؤسسة الملكية في النسق السياسي وضبطها للعبة السياسية يؤثر على دور الأحزاب في تأطير المواطنين.

---

[38] نفس المرجع، ص: 54

[39] نفس المرجع، ص: 55

[40] محمد سكلى، الممارسة الحزبية وسؤال الديمقراطية، مرجع سابق، ص: 15.

- تدني الوعي والثقافة السياسيين للمواطن المغربي ينعكس سلبا على المشاركة السياسية.
- العزوف الانتخابي هو نتيجة لضعف الاحزاب السياسية وعدم قدرتها على تقديم العرض الكافي لجذب المواطن وتشجيعه لممارسة السياسة.
- الحركات الاحتجاجية المنبثقة خارج المؤسسات تهدد استقرار النظام السياسي.

لائحة المراجع:

كتب:

- د. محمد الرضواني: مدخل إلى القانون الدستوري، مطبعة المعارف الجديدة بالرباط، الطبعة الخامسة: 2020.
- د. أحمد بوز، القانون الدستوري والأنظمة الدستورية، طبع إكسيس ديزاين، الطبعة الأولى: 2018.
- د. أحمد البوز، حقوق الإنسان: الأسس المرجعية وآليات الحماية، مطبعة البصرة الرباط الطبعة الأولى: 2018.
- د. أحمد البوز، علم السياسية، إشكاليات وقضايا- مطبعة المعارف الجديدة الرباط، الطبعة الأولى: 2017.
- د. رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، دار توبقال للنشر، الطبعة الثانية: 1990.
- د. عبد الحميد بنخطاب، مقدمات في علم السياسة، مطبعة شمس برنت بسلا، الطبعة الأولى: 2020.
- د. صلاح بشري، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: النظرية العامة، مطبعة المعارف الجديدة بالرباط، طبعة: 2014.
- د. محمد ضريف، النسق السياسي المغربي المعاصر: مقاربة سوسيو-سياسية، إفريقيا الشرق، طبعة 1991.
- د. حسين علوان البيج، المشاركة السياسية: الأهمية – الأنماط – الأبعاد، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية (ألمانيا – برلين)، طبعة: 2020.

أطروحات ورسائل:

- ❑ نبيل الأندلوسي، المشاركة السياسية بالمغرب – مقاربة للثابت والمتحول في التنشئة السياسية، أطروحة لنيل الدكتوراه في شعبة القانون العام والعلوم السياسية – وحدة التكوين والبحث: الحياة الدستورية والسياسية بالمغرب، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – سلا، الموسم الجامعي: 2014 – 2015،
- ❑ حريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا -، منكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر – باتنة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية: 2010 – 2011.

مقالات علمية:

- ❑ نبيل الأندلسي، معيقات المشاركة السياسية بالمغرب: مقاربة للمنطلقات والخلفيات، مقال منشور في العدد 17 من مجلة رهانات، سنة 2010
- ❑ د. عثمان الزياني، تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي، سلسة قضايا لمركز الجزيرة للدراسات، منشور على الموقع الرسمي للمركز بتاريخ 21 أبريل 2015.
- ❑ د. محمد سكلى، الممارسة الحزبية وسؤال الديمقراطية والمشاركة السياسية: قراءة في المحددات الموضوعية والذاتية لقصور التجربة الحزبية المغربية، مقال منشور في مجلة العلوم السياسية والقانونية: العدد 21 مارس 2020- المجلد 04، الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين.
- ❑ محمد الساسي، الأحزاب المغربية وقضية الديمقراطية الداخلية بين الأمس واليوم، مقال مشور في المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية الصادرة عن مركز الأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية كلية الحقوق – السويسي، العدد 8 يونيو 2015.
- ❑ محمد مونشيح، العمل السياسي في المغرب بين الانتخابي والاحتجاجي، مقال منشور في مجلة السياسات العمومية العدد 23 – صيف 2017.

الدبلوماسية الناعمة وأثرها في تمكين المرأة: دراسة في المفهوم والممارسة

Soft Diplomacy and Its Impact on Women's Empowerment : A Study in Concept and Practice

مرية الموجه

باحثة في الدبلوماسية الدينية والعلاقات الدولية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس

الملخص

يسعى هذا البحث إلى إبراز الصلة بين الدبلوماسية الناعمة وتمكين المرأة من خلال تحليل طبيعة التحولات التي عرفتها أدوات النفوذ في العلاقات الدولية الحديثة، حيث لم يعد التأثير قائماً على القوة المادية وحدها، بل أصبح مرتبطاً بقدرة الدول على توظيف الثقافة والقيم والصورة الخارجية في صناعة المكانة والتأثير؛ وفي هذا الإطار برزت المرأة كفاعل أساسي في هذا النمط الجديد من الدبلوماسية، نظراً لما تمتلكه من قدرات تواصلية ورمزية تجعل حضورها مؤثراً في مجالات السلم والحوار والانفتاح، وفي تعزيز الجاذبية القيمية والثقافية للدول، كما تبين الدراسة أيضا أنّ تمكين المرأة في المجال الدبلوماسي لا يُختزل في التمثيل المؤسسي، بل يتطلب توسيع مشاركتها في فضاءات العمل الثقافي والإعلامي والتربوي والإنساني التي تشكّل جوهر القوة الناعمة المعاصرة، كما تؤكد النتائج أن تعزيز الدور الدبلوماسي للمرأة يسهم في الارتقاء بصورة الدولة وبناء نفوذها الهادئ داخل المجتمع الدولي، مما يجعل الاستثمار في الكفاءات النسائية خياراً استراتيجياً يفرضه تطور أنماط التأثير في عالم اليوم.

الكلمات المفتاحية

الدبلوماسية الناعمة؛ تمكين المرأة؛ التمثيل الدبلوماسي؛ الصورة الدولية؛ الحوكمة العالمية.

Abstract

This study seeks to highlight the connection between soft diplomacy and women's empowerment by analyzing the transformations that have reshaped the instruments of influence in modern international relations. Power is no longer derived solely from material capabilities; rather, it is increasingly tied to a state's ability to employ culture, values, and external image in shaping its status and influence. Within this context, women have emerged as key actors in this new form of diplomacy, owing to their communicative and symbolic capacities, which enable them to contribute effectively to promoting peace, dialogue, and openness, as well as enhancing the cultural and value-based appeal of states. The study demonstrates that empowering women in the diplomatic sphere cannot be reduced to formal institutional representation; it requires broadening theirparticipation in cultural, media, educational, and humanitarian fields that constitute the essence of contemporary soft power. The findings further indicate that strengthening women's diplomatic roles enhances the state's international image and supports the building of its subtle influence within the global system, making investment in women's competencies a strategic imperative driven by the evolving modes of influence in today's world..

Keywords

Soft Diplomacy , Women's Empowerment , Diplomatic Representation , International Image , Global Governance.

مقدمة

شهد مفهوم الدبلوماسية عبر التاريخ تحولات جوهرية في الشكل والمضمون؛ فقد انتقل من كونه فنًّا للتفاوض بين الدول وحماية المصالح الخارجية، إلى كونه آلية للتأثير والتواصل الثقافي والحضاري. هذا التحول جعل من القوة الناعمة أداة استراتيجية ضمن السياسة الخارجية الحديثة، تمُارس من خلال أدوات غير قسرية مثل التعليم، والثقافة، والإعلام، والقيم الأخلاقية، والتبادل الإنساني. وقد أضحت هذه الأدوات اليوم أكثر تأثيراً من الوسائل العسكرية أو الاقتصادية في تشكيل صورة الدول وإقناع الشعوب بسياساتها واتجاهاتها.

وفي خضم هذا التحول في طبيعة الفعل الدبلوماسي، برزت المرأة كفاعل جديد ومؤثر في مجال العلاقات الدولية. فقد أصبحت المرأة لا تمُثّل فقط رمزا للقيم الإنسانية، بل عنصراً فاعلاً في صناعة القرار الخارجي، وفي تليين العلاقات بين الدول عبر حضورها الثقافي والاجتماعي والإعلامي، وتُعدّ المرأة بطبيعتها أكثر قدرة على توظيف القيم الناعمة في الاتصال والتأثير، لما تمتاز به من مهارات التواصل، والقدرة على بناء الجسور، واستحضار الأبعاد الإنسانية في الحوار السياسي. ومن ثم، فإنّ المرأة الدبلوماسية ليست مجرد امتداد للتمثيل الرسمي، بل هي تجسيد حيّ للقوة الناعمة في بعدها الإنساني والأخلاقي.

لقد أضحت الدبلوماسية الناعمة مجالًا خصبًا لإبراز الكفاءات النسائية في إدارة الحوار الثقافي والحضاري بين الشعوب، وإعادة تشكيل صورة الدولة في الخارج من منظور أكثر توازنًا وتنويراً. فبفضل التعليم، والثقافة، والعمل الدبلوماسي الميداني، استطاعت المرأة أن تثبت قدرتها على تمثيل بلادها بذكاء عاطفي وفكري يختلف عن الأنماط التقليدية، مما جعلها اليوم أحد أبرز وجوه الدبلوماسية الجديدة التي تقوم على الإقناع والتفاهم بدلًا من التنافس والصراع، ولا يقتصر أثر الدبلوماسية الناعمة في تمكين المرأة على مستوى التمثيل الخارجي فحسب، بل يمتد ليشمل تمكينها داخل المجتمع ذاته؛ إذ إنّ الانفتاح الثقافي، وتبادل الخبرات، والمشاركة في المنتديات الدولية، يتيح للنساء فرصًا للتعلم والتأهيل، ويُسهم في بناء وعي جماعي جديد بقيمة حضور المرأة في الفضاء العام. وهكذا تتحول الدبلوماسية الناعمة من مجرد أداة سياسية إلى رافعة اجتماعية تُعيد تعريف أدوار المرأة وتدعم مساهمتها في التنمية والسلم المجتمعي.

إنّ دراسة العلاقة بين الدبلوماسية الناعمة وتمكين المرأة تكتسي أهمية بالغة، لأنها تكشف عن البعد القيمي والأخلاقي في العلاقات الدولية الحديثة، وتُبرز الدور الذي يمكن للمرأة أن تلعبه في

تجسيد الهوية الحضارية للدول، وفي بناء سياسات أكثر إنسانية وتوازناً. كما أن هذه العلاقة تطرح تساؤلات حول حدود الفاعلية النسائية في المجال الدبلوماسي، وحول إمكانات توظيف الثقافة والتعليم والإعلام في تحقيق المساواة وتمكين النساء سياسيًا واقتصادياً في مختلف السياقات الوطنية، وفي هذا الإطار، تبرز إشكالية هذا البحث في السؤال المحوري التالي:

إلى أي حد تسهم الدبلوماسية الناعمة، بأبعادها الثقافية والإعلامية والتعليمية، في تمكين المرأة وتعزيز حضورها الفعلي في المجال الدبلوماسي والسياسي؟

منهجيا، ينطلق هذا البحث من رؤية تحليلية تركيبية، تسعى إلى فهم التداخل بين الدبلوماسية الناعمة وتمكين المرأة من خلال مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن.

فالمنهج الوصفي التحليلي يُستخدم لتفكيك المفاهيم النظرية ذات الصلة بالقوة الناعمة، والدبلوماسية الثقافية، والتمكين، قصد توضيح معانيها ودلالاتها في ضوء الأدبيات المعاصرة في العلاقات الدولية. أما المنهج المقارن فيُوظَّف للمقارنة بين نماذج وتجارب واقعية لنساء فاعلات في المجال الدبلوماسي، سواء في السياق العربي أو العالمي، بهدف رصد أوجه النجاح والتحدي في توظيف الدبلوماسية الناعمة كأداة لتمكين المرأة.

ولذلك سنقسمه إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الناعمة وتمكين المرأة.

- ❑ المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الناعمة وأسسها النظرية.
- ❑ المطلب الثاني: مفهوم التمكين وأبعاده في المجال الدبلوماسي.

المبحث الثاني: المرأة والدبلوماسية الناعمة بين الواقع والممارسة.

- ❑ المطلب الأول: حضور المرأة في الفعل الدبلوماسي الناعم.
- ❑ المطلب الثاني: التحديات والآفاق المستقبلية لتمكين المرأة الدبلوماسية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الناعمة وتمكين المرأة

إنّ تناول موضوع الدبلوماسية الناعمة وتمكين المرأة يقتضي أولا الوقوف على الأُطر النظرية التي تفسّر طبيعة هذا النمط الجديد من القوة في العلاقات الدولية، فالدبلوماسية الناعمة ليست

مجرد أسلوب تواصلي أو مكمّل للدبلوماسية التقليدية، بل هي تحول في منطق إدارة النفوذ والتأثير بين الدول والمجتمعات.

وفي مقابل هذا التحول، أصبحت قضية تمكين المرأة من أهم القضايا التي تستند إلى مبادئ العدالة والمساواة، لكنها أيضًا تستند إلى قيم الحوار والتعاون، وهي نفس القيم التي تقوم عليها الدبلوماسية الناعمة؛

من هنا تتقاطع الفلسفة التي يقوم عليها التمكين النسائي مع الفلسفة التي تحكم القوة الناعمة؛ فكلاهما يسعى إلى إحداث التغيير بالاقتناع لا بالإكراه، وبالإقناع لا بالهيمنة،

ومن ثمّ، فإنّ الإطار المفاهيمي لهذا المبحث يُعنى بتوضيح مفهوم الدبلوماسية الناعمة، وأسسها الفكرية، وأدواتها الرئيسة، تمهيدًا لفهم كيف أصبحت المرأة أحد وجوهها الأكثر تأثيراً في عالم السياسة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الناعمة وأسسها النظرية

في ظل التغيرات الجذرية التي تعرفها العلاقات الدولية المعاصرة، أصبحت الدبلوماسية الناعمة أداة استراتيجية للدول التي تسعى لتعزيز نفوذها دون الاعتماد على القوة العسكرية أو الاقتصادية الصرفة؛ فالتحديات العالمية المعقدة والمتشابكة مثل الإرهاب، الأزمات الاقتصادية، والتحولات الثقافية، تستدعي استخدام وسائل مبتكرة للتأثير في المحيط الدولي بطريقة سلمية وفعّالة.

الفقرة الأولى: تعريف الدبلوماسية الناعمة

تُعدّ الدبلوماسية الناعمة من المفاهيم الحديثة في حقل العلاقات الدولية، وهي تمثّل إحدى تجليات ما يُعرف بـ"القوة الناعمة " التي صاغها جوزيف ناي في تسعينيات القرن العشرين لتدلّ على قدرة الدول على تحقيق أهدافها من خلال الجاذبية والإقناع بدلًا من الإكراه أو القوة الصلبة.

فالدبلوماسية الناعمة لا تعتمد على الوسائل العسكرية أو الاقتصادية، بل تستند إلى القيم الثقافية، الرمزية، التعليمية، والإعلامية في بناء التأثير والقبول لدى الشعوب.[1]

وقد أسهم تطور النظام الدولي بعد الحرب الباردة في ترسيخ هذا النوع من الدبلوماسية بوصفه أداة استراتيجية جديدة تسعى من خلالها الدول إلى تحسين صورتها الدولية وتعزيز مكانتها الرمزية

---

[1] Soft Power : The Means to Success in World Politics، جوزيف ناي، الطبعة الأولى، 2004، ص 11 .

عبر أدوات غير تقليدية، مثل المعارض الثقافية، المنح التعليمية، البرامج التلفزيونية، التبادلات الأكاديمية، والمساعدات الإنسانية.[2]

كما أن جوهر الدبلوماسية الناعمة يقوم على الفعل الإقناعي غير المباشر الذي يتوسل اللغة الثقافية والرمزية للتأثير في الآخر؛ فهي تعكس فلسفة جديدة في ممارسة السياسة الخارجية قوامها التواصل والتفاهم بدل الصراع والمواجهة؛ ولهذا فإنّ نجاحها يرتبط بقدرتها على نشر قيم التسامح، والاحترام المتبادل، والحوار بين الحضارات، بما يجعلها وسيلة فعالة لبناء الثقة والتعاون بين الشعوب.

كما أن مفهوم الدبلوماسية الناعمة يرتبط ارتباطا وثيقا بما يعرف بـ "الدبلوماسية الثقافية"، التي تعد من أبرز أدواتها العملية؛ فالثقافة بما تحمله من رموز ومعان، أصبحت اليوم قناة رئيسة للتأثير في السياسات الدولية، خاصة وأنها تسهم في تكوين صورة إيجابية عن الدول، وتتيح مجالًا للتقارب والتبادل المعرفي والفني.[3]

وتزداد أهمية هذا النوع من الدبلوماسية في ظل عالم تتراجع فيه الحدود المادية أمام العولمة الرقمية، حيث أصبحت القوة الناعمة الرقمية جزءًا من أدوات السياسة الخارجية الحديثة، فالمنصات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي باتت فضاء للتأثير الثقافي والدبلوماسي، كما أصبحت النساء الدبلوماسيات فاعلات بارزات في هذا المجال من خلال تمثيل بلدانهن وإبراز صورتهن الحضارية بطرق أكثر إنسانية وتأثيرا.

الفقرة الثانية: الأسس النظرية للدبلوماسية الناعمة

تقوم الدبلوماسية الناعمة على جملة من الأسس الفكرية والنظرية التي تفسّر طبيعة تأثيرها في السياسة الدولية، وتحدّد مبررات اعتمادها كخيار إستراتيجي بديل عن الدبلوماسية التقليدية.

أول هذه الأسس يتمثّل في التحوّل في مفهوم القوة داخل الفكر السياسي المعاصر، إذ لم تعد القوة تُقاس فقط بقدرات الدولة العسكرية أو الاقتصادية، بل بقدرتها على التأثير المعنوي والثقافي في الآخرين، وجعلهم يتبنّون سلوكيات أو مواقف تتوافق مع قيمها ومصالحها.[4]

الأساس الثاني هو ما يعرف بـ "الدبلوماسية العامة" (Public Diplomacy)، وهي المدرسة التي ترى

[2] الثقافة والقوة الناعمة: حروب الأفكار في السياسة الخارجية، مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، الطبعة الأولى، 2020، ص 37 .

[3] الدبلوماسية الثقافية وأثرها في العلاقات الدولية، عبد الرحمن عبد الله السعيد، الطبعة الأولى، 2018، ص 42 .

[4] Soft Power: The Means to Success in World Politics، جوزيف ناي، الطبعة الأولى، 2004، ص 22.

أنّ التواصل مع الشعوب وليس فقط مع الحكومات أصبح أداة رئيسة لصنع القرار الخارجي، ومن هذا المنظور تمثّل الدبلوماسية الناعمة امتدادًا لهذا الاتجاه، لأنها تَعتمد على مخاطبة الرأي العام الخارجي، وتكوين الانطباعات الإيجابية عبر الثقافة والتعليم والإعلام.

أما الأساس الثالث فهو المنظور الثقافي الرمزي الذي يعتبر أنّ الثقافة والهوية ليست مجرد مظاهر فرعية للسياسة الخارجية، بل هي مصدر للشرعية والقبول الدولي. فكلّ دولة تحمل معها " سرديتها الثقافية " التي تعكس قيمها ونموذجها الحضاري، وهذه السردية هي التي تمنح الدبلوماسية الناعمة قوتها الإقناعية، وتسمح لها بالتأثير بعيدًا عن أدوات الإكراه.[5]

ويُضاف إلى ذلك أساس رابع يتمثل في النظرية التواصلية "Communicative Theory" التي تفترض أن العلاقات الدولية الحديثة أصبحت تقوم على الحوار والتفاعل المتبادل، لا على التلقين الأحادي؛ وبهذا المعنى فإنّ نجاح الدبلوماسية الناعمة يعتمد على مدى قدرتها على خلق مساحات حوار متكافئة بين الفاعلين، بما يُسهم في بناء الثقة وتعزيز القبول.

وأخيرا، يقوم هذا النمط من الدبلوماسية على أساس أخلاقي وإنساني يجعلها أداة لتحقيق التنمية والسلام بدل النزاع والمواجهة؛ فهي تُروّج لقيم الحوار والاحترام المتبادل وحقوق الإنسان، ما يجعلها أكثر انسجامًا مع القيم التي تُجسّدها المرأة الدبلوماسية في سلوكها الاتصالي ومقاربتها الإنسانية للشأن الدولي.[6]

المطلب الثاني: مفهوم التمكين وأبعاده في المجال الدبلوماسي.

يُعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم المركزية في الفكر الإنساني المعاصر، وهو يعبرّ عن تحوّل عميق في النظرة إلى المرأة، من كونها طرفًا تابعًا إلى كونها شريكًا فاعلاً في التنمية وصنع القرار، ومع تطور الفكر الدبلوماسي الحديث لم يعد التمكين يقتصر على المجال الداخلي أو الاقتصادي، بل امتدّ ليشمل المجال الخارجي من خلال حضور المرأة في العمل الدبلوماسي ومشاركتها في صياغة صورة الدولة وهويتها الثقافية.

إنّ الدبلوماسية الناعمة بما تحمله من قيم التعاون والحوار والانفتاح، تشكل أرضية خصبة لتمكين المرأة لأنها تمنحها فضاءات أوسع للتعبير والتأثير والمبادرة، وتُبرز قدراتها في المجالات الثقافية

---

[5] مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، علي جلال معوض، الطبعة الأولى، 2019، ص 41.

[6] الدبلوماسية الثقافية وأثرها في العلاقات الدولية، عبد الرحمن عبد الله السعيد، الطبعة الأولى، 2018، ص 56.

والإعلامية والإنسانية؛ لذلك، يهدف هذا المطلب إلى بيان المفهوم العام للتمكين وأبعاده، ثم إلى تحليل خصوصيته في المجال الدبلوماسي بوصفه مجالًا يجمع بين التمثيل الرمزي والتأثير العملي.

الفقرة الأولى: مفهوم التمكين وأبعاده العامة

يعرَف التمكين بأنه عملية مستمرة تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد وخصوصا النساء على اتخاذ القرار والمشاركة الفاعلة في مختلف مستويات الحياة العامة. ويرتكز هذا المفهوم على تمكين المرأة من أدوات المعرفة والمهارة والمكانة الاجتماعية التي تجعلها قادرة على التأثير في واقعها وتغيير صورتها النمطية.

ويمُيز الباحثون بين ثلاثة مستويات للتمكين:

- التمكين المعرفي والثقافي الذي يمنح المرأة الوعي بحقوقها وقدرتها على التفكير النقدي المستقل.
- التمكين الاقتصادي الذي يتيح لها الاستقلال المادي والاعتماد على الذات.
- التمكين السياسي الذي يمكنها من المشاركة في المؤسسات وصنع القرار.

إنّ تحقيق هذه المستويات الثلاثة يعد شرطا ضروريا لأي مشروع تنموي قائم على المساواة والعدالة، غير أنّ التمكين لا يُقاس فقط بنسبة تمثيل النساء في المناصب، بل بمدى تأثيرهن في السياسات والقرارات، أي بنوعية المشاركة لا كميتها[7] .

وتتلاقى هذه الرؤية مع ما تشير إليه أدبيات العلاقات الدولية من أنّ القوة الحقيقية في العصر الحديث لم تعد في السيطرة المادية، بل في التأثير الثقافي والمعرفي، وهو ما يجعل من التمكين أداة من أدوات القوة الناعمة ذاتها.

الفقرة الثانية: التمكين في المجال الدبلوماسي

يأخذ مفهوم التمكين في المجال الدبلوماسي بعدًا خاصًا، إذ يتصل بقدرة المرأة على تمثيل وطنها وممارسة التأثير في السياسات الخارجية من خلال أدوات الدبلوماسية الناعمة؛ فالمرأة الدبلوماسية لم تعد مجرد رمز للتحديث أو واجهة بروتوكولية، بل أصبحت عنصرا مؤثرا في صناعة القرار الخارجي وفي بناء الصورة الإيجابية للدولة عبر التواصل الثقافي والحضاري.

---

[7] المرأة والعمل الدبلوماسي في الوطن العربي، صباح العمراني، الطبعة الأولى، 2020، ص 52.

وقد أثبتت التجارب الحديثة أنّ مشاركة المرأة في العمل الدبلوماسي تسهم في تعزيز القيم الإنسانية في العلاقات الدولية، مثل التسامح، والتفاهم، وبناء الجسور، وهي القيم التي تشكل جوهر الدبلوماسية الناعمة.[8]

كما أن حضور المرأة في السلك الدبلوماسي يقدّم نموذجًا جديدًا للقيادة قائماً على القدرة على التفاوض اللين والإقناع بالحوار، بدلًا من الصراع والمواجهة. فالمرأة بطبيعتها تميل إلى اعتماد أساليب تشاركية وتوافقية تتناسب مع فلسفة الدبلوماسية الناعمة، مما يجعلها فاعلاً متميّزاً في هذا المجال.

ومن ثمّ، فإنّ التمكين الدبلوماسي للمرأة لا ينفصل عن بناء القوة الناعمة للدول، فكلّما زاد تمثيل النساء في السلك الدبلوماسي والهيئات الثقافية والتعليمية والإعلامية، ازدادت قدرة الدولة على تصدير نموذج حضاري منفتح ومتوازن، يعكس قيم المساواة والتعاون، ويُسهم في تعزيز مكانتها الدولية.[9]

المبحث الثاني: المرأة والدبلوماسية الناعمة بين الواقع والممارسة

لقد أتاح تطور الفكر السياسي والدبلوماسي للمرأة أن تتحول من مجرد موضوع لسياسات التمكين إلى فاعل دبلوماسي ناعم يعبرّ عن قيم التواصل والسلام والانفتاح، وهي القيم التي تمثل جوهر القوة الناعمة الحديثة.

إنّ هذا التحول في موقع المرأة لم يكن وليد الصدفة، بل نتيجة لتغيرّ في منطق العلاقات الدولية نفسه؛ فالدبلوماسية المعاصرة أصبحت تُدار عبر أدوات ثقافية وتواصلية أكثر من اعتمادها على الأدوات السياسية البحتة. وهنا برزت المرأة باعتبارها قادرة على تجسيد القيم الإنسانية المشتركة، وإضفاء طابع أخلاقي على الفعل الدبلوماسي من خلال مقاربتها الهادئة للحوار وإدارتها للعلاقات الدولية بأسلوب قائم على الإقناع والمرونة.

كما أنّ حضور النساء في ميادين الثقافة والإعلام والتعليم والمنظمات الدولية مكّن الدبلوماسية الناعمة من أن تتخذ بعدًا أكثر شمولًا واستدامة، لأنها لم تعد حكراً على القنوات الرسمية، بل أصبحت تمُارس من خلال مبادرات إنسانية وثقافية تُسهم فيها النساء بفعالية. وهكذا يمكن القول إنّ المرأة أصبحت أحد أعمدة القوة الناعمة للدول، لا بوصفها ممثّلة فحسب، بل كصانعة للمعنى وصورة رمزية

---

[8] الثقافة والقوة الناعمة: حروب الأفكار في السياسة الخارجية، مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، الطبعة الأولى، 2020، ص 50.

[9] الدبلوماسية الثقافية وأثرها في العلاقات الدولية، عبد الرحمن عبد الله السعيد، الطبعة الأولى، 2018، ص 61.

لهوية وطنية منفتحة.[10]

وانطلاقا من هذا التصور، يسعى هذا المبحث إلى دراسة موقع المرأة في ممارسات الدبلوماسية الناعمة من زاويتين:

الأولى تتعلق برصد حضورها في مختلف مجالات الفعل الدبلوماسي والثقافي والإعلامي، والثانية تهمّ التحديات التي تواجهها المرأة في هذا المجال والآفاق المستقبلية لتمكينها بشكل مستدام.

المطلب الأول: حضور المرأة في الفعل الدبلوماسي الناعم.

لقد شكّل تطور مفهوم الدبلوماسية الناعمة تحوّلًا جوهريًا في بنية العلاقات الدولية، حيث لم تعد القوة تُقاس بمدى السيطرة أو الهيمنة، بل بمدى القدرة على الإقناع والتأثير عبر الوسائل الثقافية والرمزية؛ وفي هذا السياق برزت المرأة الدبلوماسية كفاعل جديد يسهم في تجديد صورة الدولة وتوسيع أدوات حضورها الخارجي، فقد أتاح الطابع الإنساني والتواصلي للدبلوماسية الناعمة للنساء إمكانية ممارسة أدوار ريادية، تجمع بين البعد الرمزي والعملي، وتجعل من حضورهن عنصراً جوهريًا في بناء الثقة والتفاهم بين الشعوب.

الفقرة الأولى: المرأة فاعل في صناعة الصورة الدبلوماسية للدولة

أصبحت المرأة الدبلوماسية في العصر الحديث أحد أبرز عناصر القوة الناعمة للدول، إذ لم تعد مجرد وجه بروتوكولي يمثل رمزية التوازن بين الجنسين، بل أضحت شريكًا فعليًا في صناعة الصورة الذهنية للدولة وإعادة صياغة خطابها الخارجي. فالدبلوماسية النسائية - بما تتسم به من أساليب مرنة في الحوار والتواصل - تمثل نموذجًا مختلفًا للدبلوماسية المعاصرة التي تقوم على الإقناع بدل الضغط والتفاهم بدل الصراع.[11]

وقد أثبتت تجارب عدد من الدول أن حضور النساء في مواقع المسؤولية الدبلوماسية يسهم في تحسين العلاقات الدولية وتلطيف حدة النزاعات، من خلال التركيز على لغة القيم والمصالح المشتركة.

وتبرز المرأة في هذا السياق بوصفها حاملة لرسائل ثقافية وإنسانية، إذ توظف أدوات الدبلوماسية الناعمة مثل الثقافة، والفن، والتعليم، والعمل الإنساني لإبراز الوجه الحضاري لبلادها؛ فهي تمُثل الدبلوماسية في معناها الاجتماعي حيث تساهم في بناء الثقة بين الشعوب من خلال التواصل

---

[10] الثقافة والدبلوماسية، نيكولاس ريداوت/جيرمي جونز، الطبعة الأولى، سنة 2021، ص 15.

[11] القوة الناعمة في الوطن العربي، مدحت محمد أبو النصر، الطبعة الأولى، 2021، ص 75.

والتقريب، وهو ما يمنح الدولة قوة رمزية قائمة على الاحترام والتقدير بدلًا من الخوف أو المصلحة الضيقة.

كما أن كثيراً من المبادرات الدبلوماسية الناعمة التي تقودها النساء، سواء عبر المنظمات الدولية أو الجمعيات الثقافية، تعكس انتقالًا نوعيًا في ممارسة السياسة الخارجية من الطابع الرسمي إلى الطابع المجتمعي الإنساني، مما يُعزز حضور الدولة عبر قنوات متعددة لا تعتمد على السلطة، بل على القيم المشتركة والتعاون الثقافي .[12]

الفقرة الثانية: المرأة الدبلوماسية وبناء جسور الحضارة الإنسانية

تتجلى أهمية المرأة الدبلوماسية في قدرتها على بناء الجسور بين الثقافات والحضارات، عبر ما تمتلكه من كفاءة في التواصل، ووعي بالتنوع، وحسّ إنساني يوازن بين المصالح والسياسات. فالممارسة النسائية في المجال الدبلوماسي تُبرز الوجه الإنساني للعلاقات الدولية، وتجعل من الحوار والتفاهم أدوات لتحقيق السلام والأمن بدلًا من التوتر والمواجهة.

وقد أظهرت الدراسات أن المرأة أكثر ميلاً إلى الدبلوماسية التشاركية القائمة على الاستماع والتفاهم، مما يجعلها أكثر قدرة على إدارة ملفات حساسة تتطلب مرونة عالية وتوازناً بين القيم والمصالح.

كما أن حضور النساء في المنظمات الدولية والإقليمية مكّن العديد من الدول من تحسين مكانتها الدولية عبر القنوات الثقافية والتعليمية، إذ إنّ المرأة الدبلوماسية تُسهم في تقديم نموذج منفتح عن بلدها، يعكس القيم المشتركة والاحترام المتبادل، ويعزّز صورة الدولة كمجتمع يؤمن بالمساواة والحداثة.

إنّ هذه الأدوار تجعل المرأة ليست فقط أداة من أدوات القوة الناعمة، بل رمزاً لها، لأنها تجسّد في ممارستها قيم الإقناع الهادئ والمبادرة الإنسانية والتواصل الخلاق.[13]

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إنّ المرأة الدبلوماسية أصبحت اليوم عنصراً استراتيجيًا في هندسة القوة الناعمة للدول، لأنها تجمع بين الكفاءة المهنية والجاذبية الرمزية والمصداقية الأخلاقية وهي مقومات لم تكن تحظى بالاهتمام الكافي في النماذج التقليدية للدبلوماسية التي كانت تحتكرها النخبة الذكورية.

---

[12] الدبلوماسية الثقافية وأثرها في العلاقات الدولية، عبد الرحمن عبد الله السعيد، الطبعة الأولى، 2018، ص 65.

[13] القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، علي جلال معوض، الطبعة الأولى، 2019، ص 60.

المطلب الثاني: التحديات والآفاق المستقبلية لتمكين المرأة الدبلوماسية

إنّ تتبّع مسار تطور المرأة الدبلوماسية داخل منظومة العلاقات الدولية يكشف أنّ حضورها في ميدان الدبلوماسية الناعمة لم يكن طريقًا ممهّدًا، بل ثمرة لنضال طويل في مواجهة التمثلات الثقافية والمؤسسية التي قيّدت أدوارها لعقود ،ففي الوقت الذي أصبحت فيه القوة الناعمة أحد أهم مفاتيح السياسة الخارجية الحديثة، ظلّت مشاركة النساء في توجيهها محدودة، نتيجة لعوامل متشابكة تتراوح بين العوائق الهيكلية داخل المؤسسات والتمثلات الاجتماعية التقليدية لدور المرأة، ومع ذلك، فإنّ التحولات العالمية نحو الدبلوماسية التفاعلية، وازدياد الوعي الدولي بأهمية المساواة في التمثيل، فتحا آفاقًا جديدة أمام المرأة لتكون جزءًا من مشروع تمكين دبلوماسي شامل، لا يقتصر على المشاركة الرمزية، بل يمتدّ إلى صناعة القرار والتأثير في صورة الدولة ومكانتها العالمية، ويهدف هذا المطلب إلى تحليل التحديات التي ما تزال تُقيّد تمكين المرأة الدبلوماسية في الواقع العملي، ثم استشراف الآفاق المستقبلية التي يمكن أن تُسهم في تجاوز هذه العوائق، عبر توظيف أدوات الدبلوماسية الناعمة الحديثة لبناء حضور نسائي فعّال في المشهد الدولي.

الفقرة الأولى: التحديات التي تواجه المرأة في المجال الدبلوماسي.

رغم التقدم الذي عرفه العالم في مجال المساواة بين الجنسين، ما تزال المرأة الدبلوماسية تواجه تحديات مؤسسية وثقافية وسياسية تعيق مشاركتها الكاملة في الفعل الدبلوماسي.

أول هذه التحديات هو التمثيل المحدود في المناصب العليا داخل وزارات الخارجية والمنظمات الدولية، إذ غالبًا ما تُحصر مشاركة النساء في المجالات الثقافية أو الاجتماعية دون تمكين حقيقي من مواقع اتخاذ القرار السياسي.

أما التحدي الثاني، فيكمن في هيمنة النمط الذكوري على بنية العمل الدبلوماسي سواء في آليات التفاوض أو في شبكات النفوذ، وهو ما يُضعف فرص المرأة في الوصول إلى مواقع صنع القرار ويجعل حضورها في بعض الأحيان رمزيًا أكثر منه فعليا.

كما تواجه المرأة عراقيل اجتماعية مرتبطة بالصورة النمطية التي تُقصر أدوارها على المجال الأسري، مما يجعل تقبّلها في وظائف التمثيل الخارجي يحتاج إلى وقت وجهد لتغيير الوعي الجمعي.

إلى جانب ذلك، تبرز تحديات متعلقة بطبيعة المهام الدبلوماسية نفسها، مثل السفر المتكرر والبعد عن الأسرة، ما يتطلب تهيئة مؤسساتية تراعي الخصوصيات الاجتماعية وتوفر دعمًا موازِنًا بين الحياة

المهنية والعائلية، كما أن غياب السياسات الوطنية المندمجة في بعض الدول لتأهيل النساء في الحقل الدبلوماسي، يؤدي إلى ضعف تمثيلهن في المؤتمرات والبعثات الدولية .[14]

الفقرة الثانية: الآفاق المستقبلية لتمكين المرأة الدبلوماسية

رغم التحديات السابقة، فإنّ مستقبل المرأة الدبلوماسية يبدو واعدًا، بفضل التحوّل المتزايد في فهم مفهوم الدبلوماسية نفسها، حيث لم تعد حكرًا على التمثيل الرسمي بل صارت فضاءً متعدد المستويات تشارك فيه النساء عبر قنوات الثقافة والتعليم والإعلام والعمل الإنساني، ومن ثمّ، فإنّ تمكين المرأة في المجال الدبلوماسي لا يعني فقط إدماجها في المؤسسات الرسمية، بل توسيع نطاق مشاركتها في أدوات الدبلوماسية الناعمة التي تمنحها مساحة للتأثير والقيادة.

ومن الآفاق المستقبلية أيضًا ضرورة تطوير برامج تدريب وتأهيل تستهدف بناء قدرات النساء في مجالات الحوار بين الثقافات، والتفاوض الدولي، والإدارة الثقافية، بما يتيح لهن أداء أدوار قيادية في التمثيل الخارجي، كما ينبغي تعزيز حضور المرأة في الملتقيات والمنتديات الدولية بصفتها صانعة للرأي، لامجرد مشاركة رمزية.

كذلك يُنتظر أن تُسهم التكنولوجيا الرقمية والدبلوماسية الإلكترونية في فتح مجالات جديدة أمام المرأة للمشاركة في إدارة الصورة الدولية للدول، عبر التواصل الإعلامي والمنصات الافتراضية. فالعصر الرقمي ألغى كثيراً من الحواجز الجغرافية والمجتمعية التي كانت تحدّ من الحضور النسائي في المجال الدبلوماسي، ما يجعل من القوة الناعمة الرقمية وسيلة واعدة لتمكين المرأة وتعزيز صورتها العالمية ،إذا فالمستقبل يتّجه نحو دمج حقيقي للمرأة في هندسة القوة الناعمة للدول ؛ بحيث تصبح فاعلة في بناء السلم والحوار الحضاري، ورافعة لصورة الدولة العصرية التي تقوم على المساواة والتعاون الدولي، وهي القيم التي تُجسّد روح الدبلوماسية الناعمة في أسمى معانيها.[15]

الخاتمة

أظهرت هذه الدراسة أنّ الدبلوماسية الناعمة تمثل أحد أهم التحوّلات في الفكر والممارسة الدبلوماسية المعاصرة، إذ انتقلت العلاقات الدولية من منطق الصراع والإكراه إلى منطق التأثير والإقناع عبر الثقافة والقيم والاتصال الإنساني، وفي هذا السياق برزت المرأة بوصفها عنصراً أساسيًا في

---

[14] مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، علي جلال معوض، الطبعة الأولى، 2019، ص 65.

[15] Soft Power : The Means to Success in World Politics، جوزيف ناي، الطبعة الأولى، 2004، ص 40.

بناء القوة الناعمة للدول؛ لما تمتلكه من مؤهلات إنسانية وتواصلية تؤهلها لأن تكون فاعلاً مؤثراً في الدبلوماسية الحديثة.

لقد بيّن المبحث الأول أن الدبلوماسية الناعمة ليست مجرّد مفهوم سياسي بل هي رؤية متكاملة للعلاقات الدولية ترتكز على الثقافة والقيم والمعرفة، وأنّ تمكين المرأة داخل هذا الإطار يُعدّ أحد أهم مداخل التنمية الإنسانية والسياسية. أما المبحث الثاني فقد كشف أنّ حضور المرأة في الفعل الدبلوماسي الناعم يتجلى من خلال أدوارها المتعددة في صناعة الصورة الخارجية للدولة، وبناء الجسور الحضارية بين الشعوب، رغم استمرار مجموعة من التحديات البنيوية والثقافية التي ما تزال تُقيّد هذا الحضور.

ويمكن القول إنّ المرأة الدبلوماسية أصبحت اليوم رمزاً للقوة الهادئة والعقلانية المتوازنة، حيث تُسهم في تجسيد قيم التعاون والسلام والحوار بين الثقافات، مما يجعلها ركيزة أساسية في بناء صورة الدولة العصرية التي تستند إلى القوة الناعمة بدلًا من أدوات الضغط والتسلط.

ومع ذلك، يبقى تعزيز هذا الدور رهينًا بمدى قدرة الدول على دمج المنظور الجندري في سياساتها الخارجية، وبتوفير بيئة مؤسساتية تُشجع النساء على الانخراط الفعلي في الحقل الدبلوماسي وصنع القرار.

التوصيات

- ❑ إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسة الخارجية، من خلال تبني استراتيجيات واضحة لتمكين النساء في مجالات التمثيل الدبلوماسي، خاصة في المناصب القيادية وصنع القرار.
- ❑ تطوير برامج التكوين والتأهيل الدبلوماسي الموجهة للنساء، بما يشمل مهارات التفاوض، والحوار بين الثقافات، وإدارة الأزمات الدولية، لتمكينهن من أداء أدوار فعّالة في تمثيل الدولة.
- ❑ تعزيز حضور المرأة في مؤسسات الدبلوماسية العامة والثقافية، كالمراكز الثقافية، والبعثات التعليمية، والهيئات الإنسانية، لما لذلك من أثر مباشر في ترسيخ صورة إيجابية عن الدولة في الخارج.
- ❑ دعم الدبلوماسية الرقمية النسائية من خلال تمكين النساء من أدوات الاتصال الحديثة والإعلام الدولي، لتوسيع نطاق تأثيرهن عبر المنصات الافتراضية في نشر قيم الحوار والسلام.

- تشجيع البحث الأكاديمي في موضوع المرأة والدبلوماسية الناعمة، لإغناء الأدبيات النظرية العربية حول هذا المجال، وتوفير قاعدة معرفية تسهم في بناء سياسات أكثر إنصافًا وفاعلية.

لائحة المصادر والمراجع

- Soft Power: The Means to Success in World Politics، جوزيف ناي، الطبعة الأولى، 2004
- مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية، علي جلال معوض، مكتبة الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2019.
- الثقافة والقوة الناعمة: حروب الأفكار في السياسة الخارجية، مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، الطبعة الأولى، 2020.
- المرأة والعمل الدبلوماسي في الوطن العربي، صباح العمراني، المركز العربي للنشر، الطبعة الأولى، 2020.
- الدبلوماسية الثقافية وأثرها في العلاقات الدولية، عبد الرحمن عبد الله السعيد، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2018.
- القوة الناعمة في الوطن العربي، مدحت محمد أبو النصر، الطبعة الأولى، 2021.
- الدبلوماسية الشعبية وتسويق العلامة الوطنية، أماني ألبرت، الطبعة الأولى،سنة 2022.
- الثقافة والدبلوماسية، نيكولاس ريداوت/جيرمي جونز، الطبعة الأولى، سنة 2021.

أزمة القيم في عصر الإعلام الرقمي؛ التجليات وآليات المواجهة

".The Crisis of Values in the Age of Digital Media: Manifestations and Mechanisms of Response"

عبد المجيد المسكيني

الملخص:

إن عصر التكنولوجية الحديث أفرز نمطاً جديدا من الإعلام، يختلف في مفهومه وسماته وخصائصه عن الأنماط الإعلامية التقليدية السابقة، كما يختلف في تأثيراته الإعلامية والتربوية الواسعة النطاق لدرجة أطلق فيها بعضهم على عصرنا هذا اسم عصر الإعلام، لأن وسائله الحديثة قد بلغت غايات بعيدة في عمق الأثر، وقوة التوجيه، وشدة الخطورة، أدت إلى تغيرات جوهرية في دور الإعلام، وجعلت منه محورا أساسيا في تشكيل منظومة القيم المجتمعية.

الكلمات المفاتيح:

أزمة القيم- الإعلام الرقمي- التطور التكنولوجي- التجليات- آليات مواجهتها - القيم الدينية والتربوية...

Abstract:

The modern technological era has produced a new form of media that differs in its concept, features, and characteristics from previous traditional media forms. It also differs in its broad educational and informational impacts to the extent that some have called our time *the age of media*, as modern media tools have reached far-reaching levels of influence, powerful direction, and significant risk. These developments have led to fundamental changes in the role of media and have made it a central pillar in shaping the societal value system.

Keywords:

Value crisis – digital media – technological development – manifestations – mechanisms of addressing them – religious and educational values.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من التغيير الذي أصبح يعصف بهوية المجتمعات العربية، نتيجة تأثرها بموجة العولمة التي تمتد لتغيير قيم الشعوب بمرور الزمن، ومن دور الإعلام الجديد بوسائله المختلفة الذي يشكل في عصرنا الحاضر القوة الأكثر تأثيرا في حياتنا بسبب تماهي التطور التكنولوجي مع عصر العولمة كنتاج حتمي لتداعياتها. ومن النظرة الشمولية في تناول هذا الدور وتلك الوظيفة، فوسائل الإعلام لا تعمل بمعزل عن التفاعل الاجتماعي، فهي لم تعد وسائلا للترفيه ونقل الأخبار كما كانت، بل صارت وسيطا متعدد الاستخدامات، ومن ثم متعدد التأثيرات الاجتماعية، بما فيها من تأثير على القيم التي حوصرت بضروب من الضربات الإعلامية، الموجهة من مختلف منافذه ووسائله. وهو ما يفرض إثارة الانتباه لهذا الموضوع المهم من خلال تسليط الضوء على ما يحمله بين ثناياه من إشارات بالغة الأهمية لالتقاطها من طرف المسؤولين، ومن ثم حسن توظيفها، وفق ما يخدم الصالح العام، ويحتوي الأزمة بتشخيصها ومحاولة الحد من تأثيراتها.

إشكالية البحث:

نظرا لما تشهده المجتمعات الحديثة من ظاهرة تنامي استخدام الإعلام الرقمي بمختلف أشكاله، وتزايد الإقبال على وسائله، لدرجة تطبع الجميع مع محتوياتها، وانساق المجتمع بكل طوائفه مع موجة تيار الإعلام الجارف، الذي اخترق حدود الجغرافيا المكانية، وتوسع ليستلب مكنون العقول، ويتملك الأفئدة ويغشاها بالانبهار والذهول، حتى صرنا على أعتاب أزمة قيم كبيرة أصابت جوهر هويتنا، ومست معالم منظومتنا القيمية، وتعدى مداها ليبلغ محاولة طمس خصوصيات المجتمعات، وهنا تبرز إشكالية الدراسة التي تقتضي البحث في عمق هذه الأزمة، من خلال رصد بعض تجلياتها، وما أفرزته من تحديات على مختلف المستويات. ومن ثم استشراف الحلول الممكنة لمواجهة هذه الأزمة قبل توسع نطاقها، وتجذرها في أنظمة المجتمعات وطباع أفرادها.

فرضيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة عن الإشكالية السابقة بوضع فرضيات ممكنة لتجاوز الأزمة منها:

- ❑ توظيف الإعلام كدور موجه للأزمة ومتحكم فيها، من خلال استغلاله في خدمة القيم وتعزيزها لدى أفراد المجتمع، وضبطه وفق قيود تنظيمية؛ تراعي المصلحة العامة

للمجتمع، وتنصرت للقيم الدينية والوطنية.

- التأكيد على ضرورة إحياء دور الأسرة في توجيه الأبناء، وتربيتهم تربية سليمة، معززة بالقيم الدينية والتربوية، التي تمثل مناعة قوية ضد أي تأثيرات سلبية للإعلام.
- التنبيه على أهمية دور المؤسسات التعليمية في تعزيز القيم لدى أبنائنا، والعمل على إشراك كل المكونات التربوية لتحقيق هذا المقصد الهام، كل من موقعه، وهو ما يؤكد على حتمية إدماج هذه المؤسسات في أي إصلاح قيمي تنشده المنظومة التعليمية.

المنهجية المعتمدة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية وصفية تفسيرية؛ قائمة على تحليل وتفسير أهم التحديات التي تواجه القيم في عصر الثورة التكنولوجية والإعلامية وما أفرزته من تجليات في مختلف المجالات، مع وصف بعض الحلول الممكنة لاحتواء هذه الأزمة، وآليات مواجهتها والحد من أخطارها.

مقدمة:

في ظل التطور السريع للتكنولوجيا الرقمية وانتشار الإنترنت، أصبح الإعلام الرقمي جزءًا لا غنى عنه في حياة الإنسان اليومية، حيث يواكب الأفراد عبره كل ما يدور حولهم من أخبار وأحداث، ويتيح لهم التفاعل مع هذه المعلومات بشكل فوري وسلس. هذا التطور لم يغير فقط وسائل الإعلام التقليدية؛ بل خلق أدوات ومنصات جديدة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية الإلكترونية، التي أصبحت ذات تأثير قوي ومباشر على تكوين الرأي العام، وتغيير معالم المجتمع البنيوية، ويمتد الإعلام الجديد، ليجدد المؤسسات الإعلامية القائمة، ويدفعها نحو المزيد من التواصل مع جمهورها، كما يبتكر خدمات إعلامية متجددة.

هذا التفاعل الرقمي يمكّن الجمهور من الوصول إلى معلومات متنوعة ومصادر متعددة، مما يعزز الوعي العام، ويسهم في تشكيل توجهات المجتمع حيال مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. حيث تعتمد المؤسسات الإعلامية والمنظمات الحكومية والخاصة بشكل متزايد على هذه المنصات للوصول إلى أوسع شريحة من الجمهور، وتوجيه النقاشات بما يتماشى مع أهدافها ورؤاها. وعليه، فقد باتت وسائل الإعلام الرقمي أداة رئيسية في صناعة الرأي العام، والتحكم في التوجهات الاجتماعية داخل المجتمع، وما يتبعها من قرارات مصيرية، حيث يتم استخدامها بعناية للتأثير في القضايا المطروحة، وإيصال الرسائل بسرعة وفاعلية، مما يعكس الأهمية المتزايدة للإعلام الرقمي في

العصر الحديث.

عموما يبقى الإعلام الجديد قطاعا واعدا، من الصعب التنبؤ بمستقبله وتحولاته، ورغم ذلك، فقد تحقق من التراكم ما يكفي لمعرفة توجهه العام، وسماته الأساسية التي تسمح نسبيا بالتعرف على تأثيره على القيم، وما يفرضه عليها من تحولات؛ لكن الحديث عن القيم في الإعلام الجديد ينبغي أن يتوخى أقصى درجات الحذر؛ لأن الأمر يتعلق بمجال جديد في طور التشكل، الثابت فيه هو التغير المستمر. صحيح أننا نتحدث عن الإعلام الجديد بحفاوة بالغة، مردها الانبهار بإمكاناته التي لا تنتهي وتجدده المستمر؛ لكن إعجابنا بالإعلام الجديد لا يخفي عدم إدراكنا لأبعاده الحقيقية وخصائصه، وما يفرضه على أبعاد حياتنا المتعددة من تحولات، معظمها كامن عصي عن الإدراك.

وعندما نتحدث عن القيم في الإعلام الجديد، فإننا نتجه في الغالب نحو النقد الأخلاقي للمحتوى الإباحي أو المحرض على العنف مثلا، للتحذير من أخطاره على الأطفال والشباب. لكن في الواقع، يعد المحتوى غير الأخلاقي للإعلام الجديد أخف الأخطار وأهونها؛ وفي نظرنا، يأخذ إشكال القيم في الإعلام الجديد مظهرين اثنين: أزمة مناهج للتعامل مع هذه القيم وتحليلها؛ وأزمة أشكال ووضعيات تواصلية جديدة، تغير قيم عيشنا وتؤثر فيها؛ فتأثير شكل الاتصال في الإعلام الجديد على القيم أقوى من تأثير مضمون الاتصال، وهذه هي الفكرة الأساس التي ستحاول هذه الدراسة إثباتها من خلال أمثلة ونماذج تتعلق بالتحولات التي طالت مجال القيم حتى صارت أزمة متجذرة في المجتمع، تحولت إلى الانسياق التام مع محتوياته لدرجة التبعية المطلقة.

وسأحاول من خلال هذا المقال تشخيص هذه الأزمة، والوقوف على تجلياتها، وآليات احتوائها، وذلك وفق ثلاثة محاور كالآتي:

- ❑ المحور الأول: مقاربة مفاهيمية
- ❑ المحور الثاني: تجليات أزمة القيم في عصر الإعلام الرقمي
- ❑ المحور الثالث: آليات مواجهة أزمة القيم في ظل التحول الرقمي وسبل تجاوزها

المحور الأول: مقاربة مفاهيمية

أولا: مفهوم القيم

1. لغة: كلمة "قيمة" وجمعها "قيم" مشتقة من الفعل "قوم"، وقد استخدمت العرب هذا الفعل للدلالة على معان عدة أهمها:

أ. الثمن والثبات: «واحدة القيم، فعلها "يُقيِّم"، وماضيها" قيَّم"، وأصله الواو لأنه يقوم مقام الشيء، فالقيمة ثمن الشيء بالتقويم، تقول تقاوَموه فيما بينهم و"ما له قيمة" إذا لم يدم على شيء"[1].

ب. السياسة والرئاسة: ومنه ما قالته العرب عن الذي يرعى القوم ويسوسهم" فقيم: السيد وسائس الأمر"[2].

ج. الصلاح والاستقامة: فالشيء القيم ما له قيمة بصلاحه واستقامته، ومنه قوله تعالى" دينا قيِّماً" (الأنعام: 161) أي مستقيما، لا زيغ فيه، وكتب قيمة مستقيمة تبين الحق من الباطل[3].

وتتفق هذه المعاني اللغوية مع المدلول العام الذي تحمله مفردة " قيمة"، فالقيم تتسم بالثبات، وفيها معاني الصلاح والاستقامة، وتُقَوِّم الأشياء فتجعلها ذات قيمة، وتسوس الناس وتوجه سلوكهم وتصرفاتهم، إلا أن ما يلاحظ على هذا المدلول اللغوي أنه لا يحمل مضامين وأبعاد تَعنيه مفردة " القيم" في القاموس التربوي المعاصر من معان تخصصية دقيقة.

2. اصطلاحا:

نظرا لأهمية القضية القيمية في مختلف أبعادها، وتشعب مكوناتها، وتوسع تفريعاتها، وتعدد مجالاتها، فقد اختلف الفلاسفة والتربويون وعلماء الاجتماع والسياسة وغيرهم في تحديد مفهوم دقيق لها، والخروج بتصور ثابت عنها، تبعا لاختلاف زوايا نظرهم إليها، ومجالات اختصاصاتهم التي تناولتها، بين مضيق لدلالتها أو موسع لها، ففي الوقت الذي رأى بعضهم أن القيم لا تعدو" مجرد اهتمامات أو رغبات غير ملزمة" رآها آخرون أنها تتسع لتكون " معايير مرادفة للثقافة ككل"[4]، وأنها " تلك الأشياء (نشاطات، خبرات...) التي بتوازنها يتحقق الوجود الإنساني"[5].

وفي هذا الصدد يشير ديوي (DEWEW) إلى سعة التنوع والاختلاف الذي صاحب موضوع القيم بقوله:" إن الآراء حول موضوع القيم تتفاوت بين الاعتقاد من ناحية، بأن ما يسمى قيماً ليس

---

[1]الفيروز أبادي - القاموس المحيط - تحقيق مكتب التراث- مؤسسة الرسالة، ط/2005- ص: 320.

[2]ابن منظور، أبو الفضل - لسان العرب- دار صادر، بيروت- 502/12.

[3]الزبيدي، محب الدين محمد مرتضى- تاج العروس من جواهر القاموس- المطبعة الخيرية المنشأة الجمالية، مصر- 1306هـ- ص:37.

[4]زاهر، ضياء- القيم في العملية التربوية- مؤسسة الخليج العربي، القاهرة- 1984، ص:10.

[5]Beck,C- Better Schools: A value Perspective,lo ndon,Falmer Press-1990-p:2

في الواقع سوى إشارات انفعالية، ومجرد تعبيرات صوتية، وبين الاعتقاد بأنها المعايير العقلية الضرورية التي يقوم على أساسها كل من الفن والعلم والأخلاق"[6].

واختلاف العلماء والمختصين في تحديد معنى (القيم) يعود في جوهره إلى ما تتسم به القضية القيمية من عمق معرفي وثقافي وأيديولوجي، فنحن عندما نتحدث عن القيم فإننا ننطلق من ثقافة معينة تنتظم القيم في سلكها، وتدور في فلكها، فالتعاليم الدينية والرؤى الفلسفية والتربوية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، تعد كلها أصولاً فكرية تحكم تفاعلنا مع القضية القيمية وتأثرنا بها.

وفي ما يلي أعرض بعضا من التعاريف التي يتوافق عليها ثلة من العلماء والمختصون في المجال التربوي، وإن اختلفوا في جزئيات منها، وذلك لتقريب القراء منها وتوضيح طبيعتها:

فقد عرفها بعضهم بأنها " موجهات السلوك لكل إنسان، مستندة في تشكيلها إلى عدة عوامل أبرزها العقيدة الدينية، والخبرة الشخصية، والتنشئة الحاصلة، والثقافة الاجتماعية بما فيها من عادات وتقاليد وأعراف"[7].

كما عرفها آخرون بكونها " المعنى الخُلقي الذي يستحق أن يتطلع المرء إليه بكليته ويجتهد في الإتيان بأفعاله على مقتضاه، أي أنه المعنى الذي يجمع بين استحقاقين اثنين: استحقاق التوجه إليه، واستحقاق التطبيق له"[8].

ويذهب التربوي الفرنسي (غي روشيه، متأثرا في ذلك بكل من " دوركايم" و" بارسونز") إلى اعتبار القيمة الركيزة الأساسية التي يستند إليها الفعل، حيث قال:" القيمة طريقة في الحياة أو العمل، ينظر إليها الشخص أو الجماعة بوصفها مفهوما يلتبس ويتشخص به الأفراد وتصرفاتهم ويصبح شعارا لهم"[9].

واعتبرها بعضهم "حالة عقلية ووجدانية، يمكن تعرفها في الأفراد والجماعات والمجتمعات من خلال مؤشرات، هي المعتقدات والأغراض والاتجاهات والميول والطموحات والسلوك العملي، وتدفع الحالة العقلية والوجدانية صاحبها إلى أن يصطفي بإرادة حرة واعية وبصورة متكررة نشاطاً إنسانياً -

---

[6]دياب، فوزية - القيم والعادات الاجتماعية- دار النهضة العربية، بيروت- 1980- ص:16.

[7]علي سعيد إسماعيل- التربية السياسية للأطفال- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - 2008م، ص:219.

[8]النقيب عبد الرحمان، والميمان بدرية صالح – تأصيل المفاهيم التربوية ضرورة أولوية للإصلاح التربوي- دار النشر للجامعات، القاهرة- 2001م، ص:11.

[9]زين الدين، على - الأخلاق والقيم في المعنى والمصطلح والتجربة - مجلة الاستغراب، العدد/4، بيروت- 2016م، ص:138.

يتسق فيه الفكر والقول والفعل- يرجحه على ما عداه من أنشطة بديلة متاحة فيستغرق فيه، ويسعد به، ويحتمل فيه ومن أجله أكثر مما يحتمل في غيره دون انتظار لمنفعة ذاتية"[10].

ولا شك أن القيم فيما نحن بصدده لا تنفك عن محيط الإنسان بمجالاته المختلفة، فهي نتاج تراكمات اجتماعية وتربية بيئية ينشأ فيها الإنسان ويكبر، وتتلاقح بمؤثرات وموجهات متعددة تتجاذب حياة الإنسان في مختلف مراحلها.

وعلى هذا المعنى تدور التعاريف السابقة وتعاريف العلماء المعاصرين. والقيم في مجملها لا تخرج عن كونها محددات لسلوك الإنسان وضوابط موجهة له، وهي المصدر الحقيقي لكل ما يصدر عنه من أقوال وأفعال، وهي المعيار الذي يحدد مكانة الإنسان وقيمته وسط مجتمعه، كما تعد مرجعا يَحكم تصورات الإنسان وتصرفاته وتحميه من الانحراف والسقوط في متاهات العوالم المادية المليئة بالتناقضات، وسياجا للحفاظ على ما يكتسبه الإنسان من إرث تربوي طلية حياته، ودافعا نحو تسلق مراتب الرقي الاجتماعي، والمحافظة على نسق النمو والتطور الإيجابي.

ثانيا: الإعلام الرقمي؛ قراءة في المفهوم والوسائل

1. مفهوم الإعلام الرقمي ومرادفاته:

الإعلام الرقمي هو مجموعة من الأساليب والأنشطة الرقمية الجديدة التي تمكننا من إنتاج ونشر المحتوى الإعلامي وتلقيه، بمختلف أشكاله من خلال الأجهزة الإلكترونية (الوسائط) المتصلة أو غير المتصلة بالإنترنت في عملية تفاعلية بين المرسل والمستقبل[11].

وهناك مجموعة من التسميات مرادفة للإعلام الرقمي ومنها[12]:

- ❑ الإعلام الجديد: وهو العملية الاتصالية الناتجة من اندماج ثلاثة عناصر: الكمبيوتر، الشبكات، الوسائط المتعددة.
- ❑ الإعلام التفاعلي (interactive media): جاءت هذه التسمية لتوافر حالة العطاء بين المستخدمين لشبكة الإنترنت والتلفزيون والراديو التفاعليين، وصحافة الإنترنت،

---

[10]مهدي عبد الحليم أحمد - تعليم القيم فريضة غائبة - مجلة المسلم المعاصر - 1991، ص: 65-66.

[11]قوعيش، جمال الدين، التربية الإعلامية والشبكات الاجتماعية: مدخل نظري لفهم الخصائص والسلبيات، المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون، العدد/09، 2017، ص:273.

[12]علاوة محمد، الإعلام الجديد: المفهوم، الخصائص، والعوامل التي تميزه عن الإعلام التقليدي وطبيعة العلاقة بينهما، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، المجلد 1/ العدد9، 2017، ص: 163-164 بتصرف.

وغيرها من النظم الإعلامية التفاعلية الجديدة.

- الإعلام الشبكي الحي: على خطوط الاتصال online media، جاءت هذه التسمية من خلال التركيز على تطبيقاته في الإنترنت وغيرها من الشبكات.
- الوسائط السيبرونية ((media cyber: جاءت تسمية الإعلام الرقمي بهذا الوصف من تعبير الفضاء السيبروني، والتعبير مأخوذ من عالم السيبرنطيقا المعروف عربيا بعلم التحكم الآلي، ويعني التعبير هنا وسائل التحكم الإلكتروني التي حلت محل الأداء البشري.
- إعلام المعلومات (info media): للدلالة على التزاوج داخله بين الكمبيوتر والاتصال، وعلى ظهور نظام إعلامي جديد يستفيد من تطور تكنولوجيا المعلوماتية ويندمج فيه.
- إعلام الوسائط التشعبية (hypermedia): وصف بهذا الاسم لطبيعته المتشابكة، وإمكانية خلقه لشبكة من المعلومات المتصلة مع بعضها بوصلات تشعبية أو وصلات قاطرة.
- إعلام الوسائط المتعددة (multimidia): سمي بهذا الاسم لحالة الاندماج التي تحدث داخل الإعلام الجديد ذات الأبعاد المتعددة؛ أي بين النص والصورة والصوت.

2. نشأة الإعلام الرقمي:

نشأ الإعلام الرقمي بشكل عشوائي إثر مراحل تطور الشبكة المعلوماتية العالمية (الإنترنت) وتزايد استخدامها، وقد ظهرت ملامحه الأولى مع ظهور الأنترنت عام 1969 في الولايات المتحدة الأمريكية، حينما كلفت وزارة الدفاع الأمريكية مجموعة من الباحثين بمهمة البحث لإيجاد اتصالات تستطيع أن تستمر في الوجود حتى في حالة الهجوم النووي للتأكد بأن الاتصالات الحربية يمكن استمرارها في حالة حدوث أي حرب، وقام مجموعة من علماء جامعة كالفورنيا بتجربة علمية كانت محاولة لربط جهاز حاسب آلي في مدينة لوس أنجلس بجهاز آخر في مدينة ملو بارك بواسطة خط هاتفي، بحيث يستطيع الجهازان العمل معا في شكل نظام اتصال مغلق، كانت هذه التجربة جزءاً من متطلبات إيجاد وسائل اتصال ذات فعالية ومضمونة، لإبقاء الصواريخ النووية الأمريكية قابلة للاستخدام، حتى بعد تعرض أمريكا لضربة مدمرة[13].

وقد كانت هذه الأبحاث بمثابة العمود الفقري للبنية التحتية لشبكة المعلومات العالمية المسماة الإنترنت، والتي بدأت تقدم للناس عمليا في سنة 1985، وكان عدد المشتركين يتزايد بشكل كبير حتى

---

[13] الشمالية، ماهر عودة، الإعلام الرقمي الجديد، دار الإعصار العلمي، الأردن، ط2014/1م، ص: 17-19.

أصبحت أكبر شبكة في تاريخ البشرية.

وبدأ ظهور الإعلام الرقمي ليشمل ظهور عدد من الصحف والمجلات الإلكترونية، والتي شكلت وقتها ظاهرة إعلامية جديدة، مرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبدأ ظهور التطبيقات والمدونات الإلكترونية التي فتحت آفاقا عديدة للجمهور، باعتبارها وسائل إعلامية جديدة؛ سريعة الانتشار وقليلة التكلفة[14].

وهكذا تطور الإعلام الرقمي وتسارع في الانتشار استجابة للظروف والأجواء التي تنادي بضرورة استحضار المتلقي في العملية الإعلامية، ونقله من الاستعمال العسكري إلى الاستعمال العام، ما جعل العالم أمام ثورة معلوماتية، أرخت بظلالها على كل مناحي الحياة؛ الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية... وأنتجت تحولات مجتمعية عميقة كان لها الأثر في تغيير معالم العالم وبنيته التركيبية، وأصبحت المجتمعات تعيش في تطوير مواردها على وقع مسايرة ركب التطور المعلوماتي، بما يحمله من تحديات تستوجب الانفتاح على خبايا عوالمه وأسراره.

3. وسائل الإعلام الرقمي:

يشهد الحقل الإعلامي الرقمي الجديد تحولات وتطورات تزداد بين الحين والآخر، هذه التحولات أسهمت في ظهور أدوات ووسائل عدة ومتنوعة، جعلت العالم في حضرة الإعلام قرية صغيرة يتجول الفرد بين ثنايا فضاءاتها بكل سهولة، باحثا عن المعلومة أو الرفاه النفسي، ومن هذه الوسائل نذكر:

- ❑ الصحافة الإلكترونية:

مع توالي الأعوام وتطور الإعلام وانتشار الإنترنت وتضاعف مستخدميه عبر العالم، ظهر ما يعرف ب " الصحافة الإلكترونية"، فأصبحت غالب المؤسسات الصحفية على الصعيدين العالمي والعربي تمتلك مواقع إلكترونية لمطبوعاتها الورقية، فرضتها الثورة التكنولوجيا التي أفرزتها العولمة.

وتعرف الصحافة الإلكترونية بأنها "منشور إلكتروني دوري يحتوي على الأحداث الجارية سواء المرتبطة بموضوعات عامة، أو بموضوعات ذات طبيعة خاصة، ويتم قراءتها من خلال الكمبيوتر عبر شبكة الإنترنت، وتتمثل الفكرة الأساسية في الصحيفة الإلكترونية في توفير المادة الصحفية (خبر،

---

[14]المصدر نفسه.

تعليق، مقال، تقرير، تحقيق...)، على إحدى شبكات الخدمة التجارية الفورية"[15].

❑ الراديو الفضائي الرقمي:

يعد البث الإذاعي الفضائي ثورة في عالم الراديو، حيث تنقله من النظام القديم والموجة المتوسطة والقصيرة إلى عصر الفضاء، وتربطه بتكنولوجيا الاتصال الحديثة، مما يشكل بعثا جديدا لجهاز الراديو يعتمد على الاستقبال المباشر من القمر الصناعي، دون اللجوء إلى محطات تقوية عالية التكاليف ومحدودة الأثر.

ويتميز الراديو الفضائي بأنه مؤمن من التداخل والتشويش، كما أن عملية اختيار المحطة التي يراد الاستماع إليها لا يتم بتحريك المؤشر كما هو الحال في الأجهزة التقليدية، وإنما بتحديد رقم المحطة المعنية، كما تسعى هذه الوسيلة الإعلامية إلى تحقيق التنمية في عديد البلدان الفقيرة من خلال تخصيص بعض القنوات للبيئة، والصحة والتعليم الجامعي...[16] للاستفادة مما يقدم بشأنها من معلومات تهم المجتمع، وتسعى لتنوير أفراده بما يحتاجونه من إرشادات ونصائح، تغني رصيدهم المعرفي والصحي.

❑ التلفزيون الفضائي الرقمي:

يعتبر البث الرقمي نقلة مفصلية في تاريخ التلفزيون، لأنه أنهى عصر مشاكل البث الإذاعي والتلفزيوني أو محدوديته التي ميزت البث التناظري من جهة، وفتح الأبواب على مصراعيها أمام تطور البث الفضائي من جهة أخرى.

"وقد برزت الأنترنت كفاعل جديد في مجال البث السمعي البصري، وهذا ما يثبته تزايد عدد القنوات التلفزيونية التي تبث عبر شبكة الأنترنت، بجانب الشركات الاقتصادية، والمؤسسات الإدارية، والهيئات الثقافية والاجتماعية والسياسية والمهنية التي أصبحت تبث شرائط الفيديو في مواقع الأنترنت لغايات تجارية وتواصلية"[17].

وصار البث الفضائي والرقمي معادلة صعبة في عصر التكنولوجيا، إذ صار ينافس مختلف وسائل الإعلام في تقريب صورة الواقع من المتلقي صوتا وصورة، مع الحرص على تبليغ الأخبار في

---

[15]أبو رشيد نهلة، الصحافة الإلكترونية والنشر الإلكتروني، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ط2020/1، ص:91.

[16]الهاشمي مجد هاشم، تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط1/ 2004، ص: 139-141. بتصرف

[17]خافع كريمة ولقرع مريم، الانتقال المفصلي من التلفزيون التقليدي إلى التلفزيون الرقمي، وتأثيراته على الشباب، مجلة الصورة والاتصال، المجلد 5/ العدد 17، 2018، ص: 197.

وقتها، وهو ما شكل قيمة مضافة في عالم يسير بسرعة قياسية، تطلبت مواكبة وتطورا إعلاميا بنفس السرعة.

- الشبكات الاجتماعية:

تعد مواقع الشبكات الاجتماعية من أبرز أنواع وأشكال الإعلام الرقمي، فقد أسهمت التطورات التقنية التكنولوجية بإنجازات هائلة غير مسبوقة في مجال وسائط ووسائل الاتصال، وكانت شبكات التواصل الاجتماعي أهم وأولى تلك الإنجازات، والتي فتحت بعدا جديدا في عمليات الاتصال التفاعلي؛ حيث قربت بين الأفراد المسافات، وقصرت الحدود الجغرافية بين المجتمعات، ويسرت طرق وصيغ المعاملات.

وتعرف شبكات التواصل الاجتماعي بأنها: " تلك المواقع الاجتماعية التي تمنح لمتصفحيها إمكانية مشاركة الملفات والصور وتبادل مقاطع الفيديو، وتمكنهم كذلك من إنشاء المدونات الإلكترونية، وإجراء المحادثات الفورية، وإرسال الرسائل، وتصدرت الشبكات الاجتماعية هذه ثلاثة مواقع هامة ورئيسية، هي:" الفيسبوك"، " التويتر"، "اليوتيوب"، وقد أصبحت الوسيلة الأساسية لتبادل المعلومات والأخبار الفورية في متابعة مسار وتطورات الأحداث"[18].

وقد جعلت شبكات التواصل الاجتماعي العالم قرية كونية، تدار على موائدها مختلف المحادثات والتجمعات، والمعاملات، بل تجاوز مداها أن صارت مضمارا للتنافس في صناعة المحتوى والتجارة الإلكترونية، واختُرق حواجز الممكن منها بالتعمق في خبايا كنوزها، للتنقيب عن أسرار أخرى، قد تجود بها في قادم السنوات على عالم متعطش للمزيد من المفاجآت المنتجة للمعلومة، وللإبداع الإعلامي والتواصلي.

غير أننا في خضم الانبهار الذي نعيشه في هذا العصر الإعلامي، وفي عز الانفتاح الكامل على عوالمه، افتقدنا لكثير من القيم التي انفرط عقدها بتوالي السنين، الأمر الذي كلفنا ثمنا باهظا، في مقابل الاستفادة والتمتع بما جادت به علينا القوى الكبرى من وسائل ومنتوجات إعلامية، بما تحمله من تحديات وأزمات، أرخت بظلالها على مختلف المجالات.

---

[18]المنصور محمد، تأثير شبكة التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين، رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال، الأكاديمية العربية، الدن يمارك، 2013، ص: 85.

المحور الثاني: تجليات أزمة القيم في عصر الإعلام الرقمي

أولا: على مستوى مركزية الإنسان وطبيعته

أول ما تتميز به هذه الرؤية في ظل التحول الرقمي، هو تجاوزها الطابع الإنساني في الإنسان وتعويضه بالآلة الميكانيكية... من هنا، لم نعد نتحدث عن الإنسان، وإنما عن الكائن الاتصالي الذي يتميز بقدرته على إنجاز العمليات العقلية، وهي رؤية ذات طبيعة مادية ومستقلة عن الجسد البيولوجي في نفس الوقت...

يتم هنا تسوية الإنسان بالآلة، ويبرز الحديث عن "الكائن الاتصالي" بدل الإنسان. ويستنتج فيليب بريتون "أن الإنسانية الجديدة تخص كل الناس، لكن يمكنها أن تتوسع أيضا إلى كافة الكائنات المرشحة لكيان (الشريك الاتصالي) كامل الحقوق"[19].

فأفضى الحديث عن محاكاة الذكاء الإنساني إلى ابتكار آلات تحاكيه، لترقى تلك الآلات إلى مرتبة الإنسان، فيتحدد هو على ضوئها، ويدافع فاينر عن هذه الفكرة قائلا: " أؤيد أن اشتغال الفرد الحي واشتغال بعض آلات النقل الحديثة على وجه الدقة متكافئان"[20].

وعملية تسوية الإنسان بالآلات تركز على التقارب الوظيفي بين التفكير البشري والعمليات المنطقية التي يقوم بها الحاسوب، ولإكمال عملية التسوية هذه، لابد من إلغاء السند البيولوجي للإنسان..

ولهذا حتى عندما نريد أن نفرد الحديث حول الإنسان تحديدا -لأن مفهوم الكائن الاتصالي يشمل الآلات والحيوانات أيضا- لا نستعمل كلمة إنسان، بل نتحدث عن "الإنسان المتواصل" (Homo Communicant) وهو "كائن من دون داخل ومن دون جسد، والذي يعيش في مجتمع دون أسرار، كائن متوجه بكليته نحو الاجتماعي، وهو لا يوجد إلا عبر المعلومة والتبادل، في مجتمع أصبح شفافا بفضل آلات الاتصال"[21].

ولا شك أن تعويض مكانة الإنسان بالآلة، قد فرض توجهات جديدة على الساحة الإعلامية اقتضتها الثورة التكنولوجية، وهو ما حجم من دور الإنسان في مقابل فتح المجال على مصراعيه للآلة لتنافس عمل الإنسان، وتحاكيه في مختلف المجالات.

---

[19]Philippe Breton ; L'utopie de la communication : Le mythe du village planétaire. Paris, La Découverte, 1997, p : 52.

[20] Norbert Wiener ; Cybernétique et société, Paris, UGE 10/18, 1971, p : 28

[21] Philippe Breton ; L'utopie de la communication, p :50.

وإن كان يظهر للكثير أن هذا التطور مفيدا للبشرية، ويوفر لها زادا مهما من الإنتاج واليد العامة، بما يتماشى مع متطلبات السوق العالمية، ويواكب عصر التحول الرقمي المتسارع في شتى المجالات، ولهم وجه في تعليل موقفهم، فإنه بالمقابل أفرز ظواهر سلبية كثيرة مرتبطة بالجانب القيمي والإنساني الذي يترجم في الأحداث والمواقف الإنسانية، والتي تنبع من إحساس داخلي ينطلق من الفطرة الإنسانية وطابعها القيمي المتكامل، وهو ما لا يستقيم بحال في الطابع التركيبي للآلة، والذي يتحدد وفق معادلات توظف آليا وتشتغل وفقها، وتتجاوز الشعور الإنساني الذي يضفي معنى حيويا للعمل، يرتقي به إلى مصاف الإتقان الذي طُبع به الإنسان ببصمة ربانية عظيمة.

وهذا ألقى بظلاله على القيم الإنسانية؛ المرتبطة بالعمل في إطار العلاقة الأخلاقية الناظمة له؛ فجُرد الإنسان من الإحساس بقيمة عمله، بعدما نُسب الفضل الكامل للآلة، مما أثر سلبا على عقليته وسلبه هويته، وأوصد أمامه فرص الإبداع وأبواب الابتكار الخادمة لإنسانيته والمطورة لقدراته وملكاته، وهو ما جعلنا نتحدث عن أزمة قيم إنسانية أفرزها التطور التكنولوجي الرقمي، وقد تتنامى لتتحول إلى معادلة يصعب حلها إذا ما صرنا إلى مرحلة يُستغنى فيها عن الإنسان بالمرة، ويعتمد كليا على الآلة، وتنتقل معاملاتنا بذلك إلى علاقات آلية محضة، فاقدة للإحساس وللمعاني الإنسانية؛ التي تطبع القيم بطابع الأصالة، وتحولها إلى واقع ينبض بالحياة، تعيش تحت ظلاله الوارفة الإنسانية حياة طبيعية بعيدة عن التعقيدات الآلية.

ثانيا: على المستوى الأخلاقي (الإنساني)

إن ربط تعريف الإنسان بالمعلومة يحيل على الخاصية التبادلية لهذه الأخيرة، إذ أن المعلومة لا قيمة لها إذا لم تدخل في شبكة من التداول والاستعمال... وكذلك الإنسي الاتصالي: لا يتحدد بفردانيته وتعبيره عن ذاته؛ وإنما بانتظامه ضمن السلوك الاتصالي الاجتماعي، وانخراطه غير المشروط ضمن شبكات التبادل...

يقول فاينر: "أن تكون حيا، يعني أن تشارك في تيار مستمر من التأثيرات الواردة من العالم الخارجي ومن الأفعال المؤثرة على هذا العالم، والذي لا نمثل فيه غير مرحلة وسيطة. إن امتلاك وعي كامل بالأحداث في العالم، هو مشاركة في التطور الثابت للمعرفة ولتبادلها بشكل حر"[22]. وقد يوحي هذا المقطع بداية بأن "الإنسان الاتصالي" فاعل في عمليات الاتصال، وناقل إيجابي للمعرفة... لكن قراءة أكثر تبصرا ستوحي بالعكس تماما:"فالتيار" عادة ما يسوق أمامه كل ما يقع في طريقه،

[22] Norbert Wiener ; Cybernétique et société, p : 173.

ولا يترك للأشياء التي يجرفها حرية التوقف أو تغيير الاتجاه...

وهنا نتساءل عن مكانة الإنسان الذي شغل مركز الكون في كل الفلسفات الموالية لعصر النهضة، ووصف بأنه متميز عن سائر المخلوقات، وهو سيد لها، بفضل سلطان العلم والتقنية، ذلك الإنسان أصبح الآن مجرد وسيط، أو مرحلة في تيار تبادل المعلومة، مثله مثل باقي الكائنات الاتصالية الأخرى التي قد تتفوق عليه في مستوى تعقيد أدائها.

من جهة أخرى، يؤثر الإعلام الجديد وتكنولوجيا الاتصال بشكل عميق في كل أبعاد حياتنا الإنسانية، والأمثلة كثيرة ولا مجال لحصرها. فحين يجرد الإنسان من مركزيته، ويصبح مجرد وسيط مادي في شبكات الاتصال، وأحد العناصر التي تدعم جودة الاتصال، يفقد الإنسان بالتالي قيمته الإنسانية، وكل أشكال التكريم الإلهي الذي طُبع به مقتضى وجوده الكوني، وهذا ما يظهر في توظيف الإعلام الجديد للمآسي الإنسانية وتحويلها إلى مجرد معلومة للإثارة والتشويق، نقصد بالتحديد فيديوهات الهواة، والتي تصور مشاهد الغرق أو حوادث السير وتبثها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومختلف منابر الإعلام الجديد، في حين الأولى هو المبادرة إلى المساعدة ومد يد العون للمحتاجين، وليس الانشغال بالتصوير، والتجارة بجروح الناس ومآسيهم لرفع نسبة المشاهدة على قنواتهم الإلكترونية، والتي تزداد كلما زاد المشهد ألما وقتامة، وحتى في حال استحالة مد يد العون، لا يبرر ذلك تحويل الإنسان الآخر إلى موضوع معرفة أو تسلية وتشيئه على حد تعبير الفيلسوف الفرنسي سارتر، في غياب أي مسؤولية أخلاقية وإنسانية.

أما رواد الإعلام الجديد، فيكرسون قتل المسؤولية الأخلاقية والتعاطف الإنساني، حينما يسارعون إلى الفرجة والمشاركة، في غياب أي إحساس بالمسؤولية عن محتوى الفيديو، فنحن نشاهد جميعا صور المجاعة بإفريقيا ونشاركها منذ مدة، ونشاهد ما يرتكب من مجازر في غزة وغيرها... ونتبادل الصور المرتبطة بالحروب والأزمات ... بل وقد تفوز تلك الصور بجوائز عالمية، والمجاعة والحروب قائمة لا تنتهي، وكأن أمرها لا يعنينا، ويكفينا وضع تعليق حزين أسفل الصورة، ثم مشاركتها مع الآخرين لنتحرر من ذنب الخذلان الذي يصمنا، ثم نطوي تلك الصفحة في اليوم الموالي، ونتناسى ما تحمله من آلام أصحابها، لنبحث عن وقائع جديدة نثبت بها وجودنا، بنشرها والتعليق عليها من جديد.

ومن مظاهر تحول القيم الإنسانية أيضا، تراجع مكانة الإنسان إلى مجرد وسيط لسريان المعلومة، وهو ما نفعله فعلا حينما نشارك محتوى أعجبنا في الفيسبوك مثلا، إذ نصبح مثل سلك كهربائي يمرر التيار فقط. وهكذا تتوالى أيامنا ننشر ونشارك ونعلق، لا الحال تغير ولا القيم استقامت،

ولا الضمير استيقظ ولا سحابة الظلم انقشعت...

وهذا أفرز لنا أزمة أخلاقية خطيرة في المجتمع؛ حيث صار الناس يعيشون على تتبع الأحداث والمستجدات، وينشغلون بعدد المتابعات، ويقتاتون على ما يقع من مصائب وأزمات، وتصويرها وبثها على قنواتهم ونشرها على مدار الساعات، هدفهم استمالة قلوب المشاهدين، واستجداء عطفهم، طمعا في تعليقات مسترسلة، وزيادة نسب المشاهدة، لرفع أسهم قنواتهم في أسواق البورصة المادية، المتجردة من كل القيم الإنسانية. ثم يمهدون بذلك لتوسيع مساحة اهتماماتهم، لتشمل عددا آخر من الضحايا لاستدراجهم، فتزداد نسبة المشاهدة وترتفع الأرباح، وتتهاوى معها القيم والمبادئ، لدرجة أصبحنا نشاهد تراجعا أخلاقيا كبيرا وانحلالا خطيرا انتشر بين وسائل الإعلام، مس عراقة الأسر وأصالتها، وأصاب قيمها في مقتل، أثر ذلك في تربية الأبناء وسلوكهم، وأفرز بوادر انحدار قيمي، سيهوي بالمجتمع إلى عمق سحيق من التخلف والتقهقر، إذا استمر على نفس الحال.

وقد زاد من استفحال هذه الظواهر وتعمق الأزمة تنوع الإعلام الرقمي وتعدد أشكاله، مع سهولة الولوج إلى مواقعه، حيث صار الأنترنت في متناول الجميع بعدما كان إلى وقت قريب صعب المنال، وهو ما شجع الكثير على الخوض في تجربة التفاهة المربحة، ولو كلفهم التضحية بكرامتهم وقيمهم، فصرنا نتخبط خبط عشواء وسط واقع ينتصر للضحالة والتفاهة على حساب العلم والثقافة، مما أفقدنا هويتنا وأسقطنا في دوامة يتجاذبها حنين دائم إلى الماضي المضيء، وتطلع مستمر إلى مستقبل مشرق، مع استنكار وشجب متكرر لواقع مظلم يعيش على أنقاض ذكريات، لن تغير منه إلا صورا في مخيلتنا نرسمها لما نتطلع إليه في مجتمع مسلم، يستحق أفراده الأفضل.

هذا غيض من فيض فقط، لا يعطي ملامح دقيقة، بقدر ما ينبه إلى التغييرات الجوهرية التي يحدثها الإعلام الجديد في القيم الأساسية التي تقوم عليها إنسانية الإنسان.

ثالثا: على المستوى التواصلي

نتوهم في الغالب أن الإعلام الجديد هو مجرد وسيلة يوظفها البعض للتأثير في الآخرين، أو يستخدمها لدوافع ذاتية مثل الترفيه والتثقيف والتواصل؛ في حين إن الإنترنت بكل تطبيقاته التي يشكل الإعلام الجديد أبرزها، يُبَنيِنُ الحياة الاجتماعية، وعلى حد تعبير "بيير ليفي": "ليست الإعلاميات مجرد أداة، بل هي تقنية منظِمة للبنيات. فهي تحاول أن تغير تشكل الزمان والمكان

الاجتماعيين، والحياة اليومية، تبعا للتوازنات الجيوبوليتكية."[23]

فالإعلام الجديد يعيد تشكيل جغرافيا العلاقات الاجتماعية، ويعيد تأثيثها وفق قيم وأولويات جديدة؛ فالاتصال يستغرق الإنساني، ويعيد تشكيله. وفي مجتمعات الاتصال، نتحدث عن "الإنسان الاتصالي" (Homo Communicant) وهو على رأي فيليب بريتون (Philippe Breton) " كائن من دون داخل ومن دون جسد، كائن متوجه بكليته نحو الاجتماعي، وهو لا يوجد إلا عبر المعلومة والتبادل، في مجتمع أصبح شفافاً بفضل آلات الاتصال"[24].

وعليه، فإنسان الاتصال يتحدد أساسا بوجهه الاجتماعي: أي باندماجه في السيرورة الاتصالية، وهويته أيضا تتحدد باعتباره وسيطا لسريان المعلومة... لذا فالإعلام الجديد ومواقع التواصل الاجتماعي خصوصا تشكل تدريجيا عالما اتصاليا منغلقا، يصبح فيه الاتصال أهم من مضمون الاتصال، ضمن أفق قيم نفعية وأداتية لا تنشغل بالبعد الأخلاقي، وهذا التحول التدريجي، يظهر من خلال كثافة الاتصال التكنولوجي عن بعد بمختلف قنواته التكنولوجية وأشكاله، مقابل تراجع الاتصال الإنساني المباشر. وهو ما أثر سلبا على العلاقات الاجتماعية التي تراجعت بشكل كبير، وأصابها جفاء وفتور تواصلي، تناسل ليشمل حتى العلاقات الأسرية، فتحولت التجمعات إلى فضاءات استغراقية للوقت عبر الهاتف، عوض أن تكون تجمعات تفاعلية انتفاعية؛ تُناقش فيها المصالح والأعمال والمستجدات والحلول، في إطار حوار نفعي تبادلي، يكسبنا دفئا شعوريا، ويقوي أواصر المحبة بيننا، لتتعزز في علاقات مثمرة، تعود على المجتمع بالنفع والازدهار.

وهكذا برز نمط حياة جديد؛ عالم يعيش فيه الناس لوحدهم، كل فرد منهمك في اتصالات افتراضية، حيث لا لقاء للأجساد، حوارات وتفاعلات متواصلة أمام الشاشة والآلات، اتصالات هاتفية لا تتوقف، تعليقات مستمرة على محتويات مواقع التواصل الاجتماعي، إبداء الإعجاب على بعضها مما تستحسنه النفس أو مشاركته مع الأصدقاء... لكن في المقابل تراجعت اللقاءات المباشرة، وزيارات الأهل والأصدقاء المتحلقين حول كؤوس الشاي الساخن، وتلك التجمعات الدافئة بدفء صدق المشاعر، حيث تتهادى الكلمات من معاقلها، وتنساب في شكل نقاشات وقفشات ودعابات مسترسلة لا تنقطع إلا بانتهاء المجلس...

---

[23]بيير ليفي، ميتولوجيا، سلسلة ضفاف، سلسة تعريبيات يشرف عليها الدكتور محمد سبيلا. الكتاب الخامس عشر: إشكاليات الفكر المعاصر، ترجمة محمد سبيلا، ط/1، 2009، ص: 217.

[24] Philippe Breton ; L'utopie de la communication, p :50

هنا نتساءل عن أي قيم تواصلية تجمع المتواصلين في الإعلام الجديد؟ هل هي قيم التواصل والتعارف المؤطرة بالسياق الإنساني؟ أم أنه تواصل شكلي فقط، لا يرقى إلى المأمول في التواصل الإنساني الذي يقوم على قيم التعارف والتعاون والتكامل؟

إن واقع التواصل في الإعلام الرقمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ حيث تنتشر عمليات تبادل الصور والفيديوهات والمنشورات... وحيث يتم إعلاء اللهو والترفيه إلى أقصى درجاته... يمكن وصفه بعبارة مقتضبة ومعبرة؛ إنه اتصال بدون مضمون أو معنى، حيث تجد نفسك في بعض الأحيان قد قضيت مدة طويلة على أحد مواقع التواصل الاجتماعي، وأنت تشارك مضمونا حينا، وتثمن مضمونا آخر حينا آخر؛ ثم تقوم في الأخير مع إحساس صارخ بأنك لم تفعل شيئا، فتؤنب نفسك وتلومها على تضييع الوقت فيما لا نفع فيه.

فلا يهم أن تتبادل محتوى إيجابيا، أن تتواصل فعليا مع أصدقائك ومعارفك وتتبادل معهم الأفكار والمشاعر، بل الأساسي أن تكون مرتبطا بالمو (online)، فتجامل معارفك بالضغط على عبارة (j'aime) على كل ما يتداولونه، وأحيانا تعلق ببعض عبارات المجاملة والتي قد تكون بالعربية العامية...

إنه تواصل بلا مضمون، يستهلك الوقت فقط، ويدعم روابط وهمية مع أصدقاء افتراضيين، لا هم بالأصدقاء الفعليين الذي يعول المرء عليهم في تقلبات الدهر ونوائبه، ولا المرء استنفد وقته في التعرف على أصدقاء حقيقيين في العالم الواقعي، واستمتع معهم بدفء الحياة الحقيقية وحلاوتها.

إن منطق التواصل في الإعلام الرقمي، هو منطق إقصائي يُكرَّس ضمن ما يفرض عليك من محتويات مقصودة، وتتبع أحداث بعينها وأخبار محددة، وفيديوهات خاصة، وصور توجه إليك بشكل غير مباشر، حتى تُسلب إرادة الاختيار والتعبير، وتصير كالآلة تنشر بلا إدراك وتشارك وتمرر، ولا تتواصل أو تعبر، هي حدود موضوعة بدقة للتحكم في حرية الإنسان وفق معادلات آلية وميكانيكية، تقلص فرص الإبداع والتواصل وتَقبُّل ما ينشر باقتناع، وهو ما يؤثر في سلوكاتنا اليومية وعلاقاتنا الحياتية، حيث تضيق علينا حدود التواصل وفضاءاته بحسب ما تلقيناه، وتأثرنا به في تواصلاتنا الافتراضية، فنعيش عزلة تواصلية تزداد بكثرة استعمالنا للإعلام الرقمي، ونجد أنفسنا قد أوغلنا في أزمة قيم تواصلية انهدم أساسها، وصارت تتعمق يوما بعد يوم وتتجذر في المجتمع، وهذا ما أشار إليه الباحثان "جورج لايكوف" و"مارك جونسون" بقولهما أنّ "التصورات التي تتحكم في تفكيرنا ليست ذات طبيعة ثقافية صرفة. فهي تتحكم، أيضاً في سلوكاتنا اليومية البسيطة بكل تفاصيلها. فتصوراتنا تُبَنين ما ندركه [أي تضفي عليه بنية]، وتبين الطريقة التي نتعامل بها مع العالم، كما تبين كيفية

ارتباطنا بالناس(...) وإذا كان صحيحاً أن نسقنا التصوري، في جزء كبير منه، ذو طبيعة استعارية؛ فإن كيفية تفكيرنا وتعاملنا وسلوكاتنا في كل يوم، ترتبط بشكل وثيق بالاستعارة"[25].

المحور الثالث: آليات مواجهة أزمة القيم في ظل التحول الرقمي وسبل تجاوزها

أولا: التربية الإعلامية

فالتربية الإعلامية هي "مجموع من المدخلات المنهجية المنظمة ذات طابع تربوي وتعليمي تهدف إلى تمكين المتعلمين من مهارات العرض النقدي الواعي، والهادف لمضامين ووسائل الإعلام والاتصال، مع القدرة على الاستخدام الأمثل والآمن والإيجابي لوسائل الاعلام وتكنولوجيا الاتصال، من خلال التوفر على مهارات التلقي، والتحليل النقدي، والتذوق الجمالي"[26].

وعليه فإن من أبرز أهداف التربية الإعلامية:

- ❑ تربية احترازية، تمكن المتعلم من تحصيل مهارة النقد والانتقاء للمحتويات الرقمية.
- ❑ هي تربية تمكن المتعلم من القدرة على التحليل، والوصول إلى المحتويات الرقمية الحاملة لمضامين ومحتويات تعليمية هادفة.
- ❑ تنمية مهارات الإنتاج للرسائل الإعلامية، وبثها في المواقع التربوية.
- ❑ تربية تمكن المتعلم وتؤمنه من عدم الخوف من التعامل مع المضامين والمحتويات الرقمية والإعلامية[27].
- ❑ مساعدة المتعلم وتمكينه من التحليل النقدي، والتذوق الجمالي للمحتويات الرقمية.

فهي إذا تربية مثمرة جدا؛ تشكل شخصية المتعلم، وترسم ملامح نضجه التواصلي والنقدي، من خلال مده بالمهارات الأساسية للتعامل الإيجابي مع الإعلام، وتزويده بآليات التفاعل الهادف مع وسائله؛ بالشكل الذي يجعله قادرا على إبداء الرأي والتعبير الصحيح، وتحليل مختلف المحتويات الإعلامية بطريقة نقدية وتربوية، تزكي جوانب الإبداع لديه، وتربيه على روح المسؤولية، والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، بما يُقوِّم تصوراته، ويوجه تصرفاته، ويؤطر اختياراته.

---

[25]جورج لايكوف ومارك جونسن، الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة: عبد المجيد جحفة، المغرب: دار توبقال للنشر، ط/1، 1996م، ص: 21.

[26]المكي هشام - تدريس التربية الإعلامية بالقيم - مجلة عالم الفكر الكويتية- إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت- العدد/186- 2022 - ص: 247.

[27]مجموعة من الباحثين- الاعلام الجديد، تكنلوجيا جديدة لعالم جديد- منشورات جامعة البحرين ج2007/1، ص:13.

ولا شك أن قطاع التربية والتعليم، لم يكن بالمستثنى من التحول الذي شهده عالم التواصل والإعلام، وإنما تأثرت فضاءاته، ومرافقه الحيوية، ومؤسساته الكبرى بهذا التحول العلمي والتكنولوجي، وهو ما يستوجب مسايرة منظومة التعليم لهذا التحول الرقمي الكبير، بأن تتحول الفضاءات المدرسية، لأن تكون فضاءات مفتوحة للتطوير والإبداع والابتكار، وتقديم خدمات توعوية وتربوية، تحتضن من خلالها المتعلمين وتمنحهم فرصا عديدة، وإمكانيات جديدة للتعلم الذاتي، وتطوير القدرة الذاتية على الفهم والتحليل والتركيب والاستنتاج، وإثارة الحافزية والدافعية بين المتعلمين في بناء وإعداد أنشطتهم الصفية، وأنشطتهم المنزلية، ومن ثم تأهيلهم للاندماج الإيجابي في المجتمع، وتحصين هويتهم وقيمهم من تأثيرات الإعلام السلبية.

وتعتبر الحياة المدرسية فرصة لتطوير هذه المهارات وتعزيزها، بما يواكب التطور الرقمي، ويساير العصر التكنولوجي الحديث، و"تهتم الحياة المدرسية بالتنشئة الشاملة لشخصية المتعلم، وذلك بواسطة أنشطة تفاعلية متنوعة تشرف عليها هيئة التدريس والإدارة ويسهم فيها مختلف الشركاء، حيث تروم تحقيق تربية تقوم على تعدد الأبعاد والأساليب والمقاربات والمساهمين، في إطار رؤية شمولية وتوافقية بين جميع الفاعلين في المنظومة التربوية على مستوى المؤسسة، منفتحة على محيطها الخارجي باعتباره امتدادا طبيعيا لها..."[28].

ومن بين أنشطة الحياة المدرسية نجد الأنشطة الصفية التي تتم داخل الفصل الدراسي والأنشطة المندمجة خارجه، وتضم هذه الأخيرة أنشطة التربية على القيم والأنشطة الثقافية والفنية والرياضية، إضافة إلى التربية على حقوق الإنسان والمواطنة والتواصل والدعم النفسي والاجتماعي...وكلها أنشطة تخدم الحس النقدي للمتعلم وتعزز المهارات الحياتية التواصلية والتربوية لديه.

وعليه، فالتربية الإعلامية في عمومها ينبغي أن تنطلق من المدرسة وتتوجه للمجتمع بكل فئاته، فالوقاية من مخاطر وسائل الإعلام والتحسيس بآثاره السلبية؛ لابد أن يواكبهما الكثير من الإجراءات الفعلية؛ كاتخاذ حزمة من القرارات الحازمة فيما يتعلق بالمخالفات الأخلاقية التي ترتكبها بعض وسائل الإعلام، مع وضع ضوابط تربوية توجه الإعلام وتقنن استخدامه، وتجعل التربية على الأخلاق والمواطنة على رأس أولويات أي إصلاح أو تغيير يستهدف المجال الإعلامي. لأن تأثير الإعلام كبير على الناشئة، ومختلف أنواع الانحراف والجرائم يتم استيرادها مما يقدم في وسائله...

---

[28]وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المملكة المغربية، 2019، ص:9.

ثانيا: التربية الفكرية

يمثل الفكر انعكاس صادق لحياة الجماعة الإنسانية، وعليه فإن نوعه يتحدد بنوع هذه الحياة وبالإطار العقائدي الذي يوجه مسارها، وطالما أننا نعيش في مجتمع إسلامي، فإن الفكر الذي يعكس حياتنا الثقافية والأخلاقية هو الفكر التربوي الإسلامي؛ بكل أصوله وركائزه، ومحدداته ومقوماته وأساليبه، النابعة من شريعتنا الغراء من ناحية، ومن واقعنا الإسلامي من ناحية ثانية، ومن تطلعاتنا المستقبلية من ناحية ثالثة.

والإسلام أحدث ثورة فكرية وأخلاقية، وثورة قيمية أظهرت حقائق وأقرت تعاليم، وتتميز هذه الثورة بكونها مستمرة ومستجدة، آية ذلك إقرارها قيما إنسانية تضع الإنسان في أسمى منزلة على الأرض، وتحله مرتبة منفردة لا يضاهيها سواها لدى سائر الكائنات الحية، ومنها القيم الفكرية.

والتربية على القيم الفكرية من الأهداف المنشودة في العملية التعليمية التعلمية، إذ تُستثمر في بناء شخصية المتعلم من الناحية العلمية والمعرفية من خلال ما يوظف في المناهج الدراسية والمقررات المدرسية من كفايات قيمية مهمة تخص هذه الجوانب، جادت بها المناهج الجديدة على المنظومة التعليمية، إذ جعلت من التلميذ محور العملية التعليمية، واستهدفت مختلف الجوانب البنيوية لديه؛ ومنها ما هو فكري معرفي، فتدرجت في بناء المعارف لديه عبر مستويات تعلمه، وارتقت بدرجات الوعي لديه إلى أسمى المراتب، وساهمت في مده بأساسيات التعلم الذاتي، ومفاتيح التعامل مع مختلف الوضعيات المعرفية، وحسن توظيف المعرفة فيها، وحررت عقله وفكره من قيود التبعية، ومن تحديات وتأثيرات الإعلام السلبية، وأهلته لأن يكون فردا واعيا ومسؤولا، وعضوا منتجا وفاعلا اجتماعيا، بما يراكمه من خبرات علمية ومعارف تنويرية.

ولا تتحقق هذه الأهداف إلا برؤية واضحة للقيمين على العملية التعليمية تضع المستجدات التربوية، والظروف المتغيرة، بعين الاعتبار وتؤسس بناءً على ذلك لمخططات تدبيرية تواكب التطور التكنولوجي والإعلامي، وما يفرزه من تحديات على مختلف الأصعدة التعليمية والتربوية، فيختارون تبعا لذلك أنسب المناهج والوسائل التي توائم البيئة التعليمية للمتعلم، وتتوافق وتوجهاته الفكرية، وطبيعة ما يحتاجه من علوم معرفية، وقيم تربوية تناسب مرحلته العمرية، وإلا كان التخطيط المُنظَّر له أجوفاً مفرغا من معانيه، وإن بدا للعيان منمقا في الشكل، فالواقع قد يلفظه ولا يحتويه.

ثالثا: التربية الدينية

لا شك أن أزمة القيم التي أصابت المجتمعات تمتد إلى الفضاءات التربوية والتعليمية، وينعكس على مناخها " فالتربية ليست سوى صورة المجتمع وانعكاس له، فهي تحاكيه وتعيد إنتاجه بنحو مجمل، وهي لا تكون سليمة إلا حين تكون الشعوب ذاتها سليمة ومعافاة، ولكنها تفسد بفسادها دون أن تتمكن من التغير من تلقاء ذاتها"[29].

وباعتبار المتعلم فردا من أفراد المجتمع المسلم فإن للقيم الدينية والتربوية حضور وازن في ضبط سلوكه وتشكيل شخصيته، وترشيد علاقاته داخل المؤسسة وخارجها، وهي تهدف إلى" تقوية قيمه الروحية، وتنعكس عمليا على سلوكه من حيث الالتزام بالواجبات والمسؤوليات تجاه نفسه وغيره، وهي تحدد شخصيته وتوجه وتحكم تصرفاته وسلوكاته وخياراته في كافة مجالات الحياة، وتساعده في بناء وتشكيل شخصيته، وهي معيار لتقييم سلوكه، وحمايته من الانحراف..."[30].

وما دامت القيم الدينية تشكل أهمية كبيرة في حياة المتعلم (المسلم)، ولها دور بارز في بناء شخصيته، وصونه من مختلف تأثيرات الإعلام الرقمي، وحمايته من السقوط في سلبيات عوالمه، فإن المسؤولية الملقاة على عاتق أساتذة مادة التربية الإسلامية وباقي الأطر التعليمية عظيمة في تربية النشء على هذه القيم، والحرص على تمريرها إلى المتعلمين في قوالب ملائمة، ومن خلال وضعيات مناسبة، حتى تستقر في وجدانهم فتشرئب لها النفوس، وتتطلع إليها الأفئدة، وتؤتي أكلها ثمارا طيبة الآثار، بما يحقق الصلاح والإعمار.

والعلاقة بين القيم الدينية والتربية وثيقة، فالقيم أهداف نسعى إلى تحقيقها، والتربية أداة ووسيلة منفذة لها، من خلال مناهج تربوية مخططة ومصممة بعناية، تمكنها من تحقيق نتائجها التربوية السلوكية بفعالية.

والتربية في الإسلام تعني بلوغ الكمال بالتدريج، ويقصد بالكمال هنا كمال الجسم والعقل والخلق والدين؛ لأن الإنسان موضوع التربية. وهو خليفة الله في أرضه، كرمه على كثير من خلقه، ولذلك يجب أن تأتي تربية الإنسان متماشية مع مطالب هذه الخلافة، فالتربية عملية مقصودة وموجهة تختلف عن التعلم الذي يكون داخل المؤسسات أو خارجها؛ فالإنسان يتعلم طوال حياته، بينما

---

[29]إميل دوركايم، الانتحار، ترجمة: حسن عودة، منشورات الهيئة السورية للكتاب، سوريا، ط2011/1، ص:486.

[30]عقل، محمود، القيم السلوكية لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في دول الخليج العربي- دراسة نظرية ميدانية- مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 2001م، ص:70. بتصرف

التربية تتضمن جهدا مقصودا وتفكيراً نقدياً[31].

والأنشطة الدينية في المؤسسات التعليمية مجالها فضفاض واسع، يمكن من خلالها تهيئة الفضاء المناسب لتربية النشء على القيم الدينية، وتوفير بيئة خصبة تنمو فيها تلك القيم وتترسخ، إلى جانب ما تتضمنه دروس مادة التربية الإسلامية من حمولات قيمية قيِّمة تساعد الأساتذة على تحقيق مقاصد تربوية عظيمة، لو أحسنوا توظيفها واستثمارها من خلال الدروس المقررة، سيما وأن المتعلم في حاجة ماسة إلى فضاء يشعر فيه بالانتماء، وقيم تشبع روحه وتجدد فيه الدماء، وأياد ممدودة إليه بسخاء، في زمن تقاذفته وسائل الإعلام بما تتضمنه من محتويات، وتجاذبته الملاهي والمُغريات، ولفظته أمواج الحياة، وأهواء الماديات.

ولا شك أن للمسجد دورا كبيرا في تعزيز التربية الدينية لدى أفراد المجتمع، وهو ما يستوجب على القيمين الدينين أخذ المبادرة في مشروع التغيير الإيجابي القيمي "تسديد التبليغ"، الذي يستهدف الشباب، من خلال تخصيص بعض خطب الجمعة للتوعية بأخطار الإعلام وسلبياته، والتحسيس بأهمية الاستخدام المعقلن لوسائله، حتى لا يقعوا فريسة للدعوات التضليلية التي تمرر في بعض قنواته، وحتى يكتسبوا الآليات الكافية لمواجهة رياحه العاتية.

وتمثل القيم الإسلامية في عصر الإعلام الرقمي والثورة التكنولوجية مرتكزاً حقيقياً، لقياس قدرة المجتمعات على مواجهة التغيرات والتحولات الفكرية والثقافية، فتعدد منافذ الهجمات الفكرية، وأدوات التضليل الإعلامية، يحتم على المؤسسات أن تنتظم في ظل إستراتيجية شاملة طويلة الأمد، تتوحد فيها الجهود والموارد لتحقيق الأهداف في مواجهة التحديات الخارجية، كما تمثل هذه القيم الأركان الحيوية والأسس الراسخة التي يقوم عليها أي مجتمع، نظراً للدور المؤثر والفاعل الذي تؤديه في بناء حياة الفرد، ولما تقدمه من وظائف متعددة لضبط السلوك وتوجيهه، بل ولها أهمية بالغة في تطوير ورقي الدول والمجتمعات، واستقرارها في جميع المجالات.

رابعا: التربية الأسرية

إن الوقاية من مخاطر الإعلام وتأثيراته السلبية، لا تتعلق فقط بالعوامل التي ذكرناها، ولكن سبل الوقاية منها يجب أن تمس كل العوامل الخارجية الأخرى المؤدية للأزمة، لاسيما الأسرة؛ إذ هي المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن تكوين شخصية الطفل من النواحي العقلية والأخلاقية

---

[31]مرسي محمد منير، أصول التربية، عالم الكتب، القاهرة-ط/1999م، ص:21.

والاجتماعية. وقد اهتم العديد من الباحثين بالأسرة، لما لها من دور مؤثر وفعال في التربية؛ إيجابا أو سلبا "وذلك لما تحتله من أهمية حيوية في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد، فعن طريقها تغرس في نفس الصغير خلال سنوات طفولته المبكرة، أنماط ونماذج أفعاله واستجاباته، تجاه التفكير والإحساس والقيم والمعايير"[32].

وتفعيل دور الأسرة يقتضي العمل على إيجاد الحلول للمشكلات الأسرية؛ من خلال توفير بيئة صحية مناسبة ينشأ فيها الطفل خالية من النواقص والمؤثرات السلبية، وتنظيم حملات تحسيسية موجهة للأسر لتوعيتهم بالأخطار الناجمة عن سوء استخدام وسائل الإعلام، وتحذيرهم من العواقب الوخيمة لكثرة استعمالها من طرف الأطفال، ومن واجب الأسرة الالتزام بتلك التعليمات، والاهتمام بمختلف الجوانب التربوية في تربيتهم لأبنائهم، والالتفاف حولهم واحتضانهم بكل حب ودفئ خصوصا في مراحل طفولتهم، لا سيما في عصرنا الحالي الذي اختُرقت فيه القيم الدينية والأعراف الأسرية، وتجذرت الثقافة الغربية في أذهان الأطفال حتى اعتلت فطرتهم، ولأن ترك الأبناء عرضة لتربية الإعلام مخاطرة كبيرة، غير محسوبة العواقب، إذ قد تجعلهم يعيشون هشاشة بنيوية، وغربة قيمية، وتجردهم من هويتهم، بما يُفرض عليهم فيها من محتوى يجرهم إلى الانفتاح الكلي جرًا، ويهوي بهم إلى عوالم الماديات والتناقضات السحيق.

خـاتمـة:

يبدو أن تأثير الإعلام الجديد امتد وتوسع ليشمل قيم المجتمع أيضا، بتعزيزها ودعمها، أو بتعديلها أو إلغائها نهائيا، أو بإبداع قيم جديدة وإحلالها في المجتمع. هذا يقتضي الانتباه إلى هذه المستويات من تأثير الإعلام الجديد على القيم، فننتبه إلى مقدار التغيير والتعديل الذي تحدثه تكنولوجيا الإعلام الجديد على القيم الاجتماعية السائدة، حتى حولتها إلى أزمة متجلية في كل علاقاتنا الإنسانية، إنه مجال قيم يخضع لتحول سريع وخطير.

وقد حاولت من خلال كل الأمثلة السابقة أن أنبه إلى مسألة بالغة الأهمية، يغفل عنها الكثيرون حينما يتناولون تأثير الإعلام الجديد على القيم: إن التأثيرات السلبية لبعض محتوى الإعلام الجديد على القيم، لا تصل إلى أهمية وخطورة تأثير شكل التواصل عبر الإعلام الجديد على القيم الاجتماعية والإنسانية عموما.

---

[32] السعايدة، علي جهاد، أسباب العنف المدرسي ووسائل الحد منها...، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج41/ع1، 2014، ص: 58.

لذا فنحن في حاجة إلى مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تدرس كل القيم الجديدة والممارسات الاجتماعية المستحدثة، التي تتسلل خلسة إلى حياتنا الاجتماعية، فتؤسس لممارسات وقيم وتفضيلات جديدة وأحيانا ثورية، دون أن ننتبه لها. لسنا هنا أمام إشكالات ترتبط بالمحتوى (على أهميته)؛ بقدر ما يتعلق الأمر بالأشكال وعادات الاستخدام. ولعل "ميشيل مافيزولي" يلخص هدف هذه الصفحات بدقة حين يقول: "وإذن، فإننا بانتباهنا (لعلامات الزمن)، وبمعرفتنا تأويل كل هذه الأحداث العارضة ذات الطابع السديمي، والشحنة الانفعالية العظيمة التي تشكل الحياة اليومية، يمكننا أن نكون قادرين على إدراك قيمة الأسلوب الجديد للحياة الذي ينمو خلسة في جلدة الجسم الاجتماعي"[33].

وعليه، تتأكد أهمية إحياء القيم الدينية وإعلاء معانيها لدى أفراد المجتمع الإسلامي، في عصر طغيان التفكير المادي، وغياب التفكير الأخلاقي (الإسلامي) الصحيح الذي يتسامى على المادية والنفعية ويحترم مصالح الآخرين، حيث أنها تساعد في بناء شخصية إنسانية متزنة لها أهدافها وغاياتها، تحمي الفرد من الانحرافات والتجاوزات التي قد تنال من إنسانيته وكرامته، وتمنحه القدرة على التكيف والتوافق الإيجابيين، وتحقيق الرضا عن نفسه لتجاوبه مع مبادئ الجماعة وعقائدها الصحيحة، وفي الوقت ذاته تسهم هذه القيم في وضع قوانين التعامل والتعاطي بين أفراد المجتمع الواحد وبين المجتمعات بعضها البعض، وتقي المجتمع من الأخطار المحدقة التي تهدد أمنه واستقراره ووحدته، وتحفظ له هويته ومعتقداته وثقافته.

وهنا يبرز دور التربية الفاعل في محو المعوقات التي تحول دون استثمار تلك القيم في النشء، أو تحاول تغيير مسار تلك القيم من خلال ربطها بالموروث الثقافي الإسلامي العربي، أو عبر توفير أرضية خصبة لنمو القيم المرغوب فيها، والتي عن طريقها يمكن تكوين الإنسان العربي المعاصر القوي؛ الذي يتمسك بهويته، ويعتز بموروثه الثقافي، ويتفاعل بشكل خلاق مع متغيرات العصر الحديث الذي يعيشه.

---

[33]مافيزولي ميشيل، تأمل العالم: الصورة والأسلوب في الحياة الاجتماعية. ترجمة فريد الزاهي، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، سلسلة الترجمات، الرباط، 2005، ص: 125.

المصادر والمراجع:

أولًا: المراجع العربية:

- أبو رشيد نهلة، الصحافة الإلكترونية والنشر الإلكتروني، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ط2020/1.
- إميل دوركايم، الانتحار، ترجمة: حسن عودة، منشورات الهيئة السورية للكتاب، سوريا، ط2011/1.
- بيير ليفي، ميتولوجيا، سلسلة ضفاف، سلسلة تعريبات يشرف عليها الدكتور محمد سبيلا، الكتاب الخامس عشر: إشكاليات الفكر المعاصر، ترجمة محمد سبيلا، ط/1، 2009.
- ابن منظور، أبو الفضل، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- جورج لايكوف ومارك جونسن، الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة: عبد المجيد جحفة، المغرب: دار توبقال للنشر، ط/1، 1996م.
- خافع كريمة ولقرع مريم، "الانتقال المفصلي من التلفزيون التقليدي إلى التلفزيون الرقمي، وتأثيراته على الشباب"، مجلة الصورة والاتصال، المجلد 5/ العدد 17، 2018.
- دياب، فوزية، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
- زاهر، ضياء، القيم في العملية التربوية، مؤسسة الخليج العربي، القاهرة، 1984.
- الزبيدي، محب الدين محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الخيرية المنشأة الجمالية، مصر، 1306هـ
- زين الدين، علي، "الأخلاق والقيم في المعنى والمصطلح والتجربة"، مجلة الاستغراب، العدد/4، بيروت، 2016م.
- السعايدة، علي جهاد، "أسباب العنف المدرسي ووسائل الحد منها..."، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج41/ع1، 2014.
- الشمالية، ماهر عودة، الإعلام الرقمي الجديد، دار الإعصار العلمي، الأردن، ط2014/1م.
- عقل، محمود، القيم السلوكية لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في دول الخليج العربي- دراسة نظرية ميدانية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 2001.
- علاوة محمد، "الإعلام الجديد: المفهوم، الخصائص، والعوامل التي تميزه عن الإعلام التقليدي وطبيعة العلاقة بينهما"، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، المجلد 1/ العدد9، 2017.

- علي سعيد إسماعيل، التربية السياسية للأطفال، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2008م.
- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تحقيق مكتب التراث، مؤسسة الرسالة، ط/2005.
- قوعيش، جمال الدين، "التربية الإعلامية والشبكات الاجتماعية: مدخل نظري لفهم الخصائص والسلبيات"، المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون، العدد/09، 2017.
- مجموعة من الباحثين، الإعلام الجديد، تكنلوجيا جديدة لعالم جديد، منشورات جامعة البحرين، ج2007/1.
- مافيزولي ميشيل، تأمل العالم: الصورة والأسلوب في الحياة الاجتماعية، ترجمة فريد الزاهي، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، سلسلة الترجمات، الرباط، 2005.
- مرسي محمد منير، أصول التربية، عالم الكتب، القاهرة، ط/1999م.
- المكي هشام، "تدريس التربية الإعلامية بالقيم"، مجلة عالم الفكر الكويتية، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد/186، 2022.
- المنصور محمد، تأثير شبكة التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين، رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2013.
- مهدي عبد الحليم أحمد، "تعليم القيم فريضة غائبة"، مجلة المسلم المعاصر، 1991.
- النقيب عبد الرحمان، والميمان بدرية صالح، تأصيل المفاهيم التربوية ضرورة أولوية للإصلاح التربوي، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2001م.
- الهاشمي مجد هاشم، تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط2004/1.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المملكة المغربية، 2019.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Beck, C., Better Schools: A value Perspective, London, Falmer Press, 1990.
- Norbert Wiener, Cybernétique et société, Paris, UGE 10/18, 1971.
- Philippe Breton, L'utopie de la communication : Le mythe du village planétaire, Paris, La Découverte, 1997.

خطوات تاجر أمازيغي نحو الشمال: فهم التجربة الأمازيغية في الهجرة والتجارة من خلال قراءة كتاب "الهجرة إلى الشمال: سيرة تاجر أمازيغي" لجون واتربوري

"Tracing an Amazigh Merchant's Northward Journey: Analyzing the Amazigh Experience in Migration and Trade through John Waterbury's 'North for the Trade: The Life of an Amazigh Merchant'."

رحال كريش

باحث مغربي في سلك الدكتوراه بجامعة محمد الخامس- الرباط

تخصّص أشكال الكتابة عن الذات في المغرب

ملخص:

تقدم هذه القراءة تحليلاً لكتاب "الهجرة إلى الشمال: سيرة تاجر أمازيغي" لجون واتربوري، من خلال تتبع تجربة الحاج إبراهيم، تاجر أمازيغي من حاضرة سوس، كنموذج لفهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المغرب الحديث. يوضح الكتاب كيف شكّلت الهجرة إلى الشمال مسارًا للتجارة، وبناء السمعة، والصعود الاجتماعي، وكيف ارتبطت هذه التجربة بالهوية الأمازيغية، والقيم الدينية الإسلامية، والخبرة العملية في التجارة، لتنتج شخصية متكاملة تستطيع مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية لعصر الحماية الفرنسية وما بعده.

تسلط القراءة الضوء على الأخلاقيات التجارية للسوسيين، وطرق تسييرهم للتجارة، وانخراطهم في الحياة السياسية، ومساهمتهم في إعادة تشكيل المجتمع المغربي بعد الاستقلال. كما تعكس الدراسة الصراعات القبلية، التنظيم الاجتماعي للقبائل، والجانب الديني والتربوي في حياة الحاج إبراهيم، موضحة كيف أن هذه العناصر تشكلت لتنتج شخصية متماسكة بين التقاليد والحداثة، بين الأخلاق والتجارة، وبين الدين والسياسة.

من خلال الاعتماد على المقابلات، الإحصائيات، والتحليل الاجتماعي الدقيق، يظهر الكتاب كيف أن السيرة الذاتية تتحول إلى أداة لفهم المجتمع ككل، متشابكًا بين الهجرة، التجارة، الدين والسياسة،

والحياة اليومية للأفراد والجماعات. تؤكد هذه القراءة أن السيرة لا تكتفي بسرد الأحداث، بل تقدم منظورًا متعدد الأبعاد لفهم دور الفرد في تكوين المجتمع، وتبرز أهمية التجار الأمازيغ في بناء الاقتصاد المغربي ونقل خبراتهم عبر الأجيال.

الكلمات المفتاحية: التجار الأمازيغ – الهجرة – التحولات الاجتماعية – التجارة – الهوية – المغرب

Abstract:

This study presents an analysis of the book *Migration to the North: The Biography of a Berber Merchant* by John Waterbury, tracing the experience of Haj Ibrahim, a Berber merchant from the Sous region, as a model for understanding social, economic, and political transformations in modern Morocco. The book illustrates how migration to the North provided a pathway for trade, reputation building, and social advancement, and how this experience was intertwined with Berber identity, Islamic religious values, and practical commercial expertise, producing a well-rounded individual capable of facing the economic and political challenges of the French Protectorate era and beyond.

The analysis highlights the commercial ethics of the Sous region, the methods employed in trade, political engagement, and their contribution to reshaping Moroccan society after independence. It also reflects on tribal conflicts, social organization within clans, and the religious and educational aspects of Haj Ibrahim's life, showing how these elements coalesced to form a coherent identity balancing tradition and modernity, ethics and commerce, religion and politics.

By relying on interviews, statistics, and detailed social analysis, the book demonstrates how autobiography can serve as a tool for understanding society as a whole, interweaving migration, commerce, religion, politics, and the daily lives of individuals and communities. This reading confirms that biography does not merely recount events but provides a multidimensional perspective on the role of the individual in shaping society, highlighting the significance of Berber merchants in building the Moroccan economy and transmitting their knowledge across generations.

Keywords:
Berber merchants – Migration – Social transformation – Trade – Identity – Morocco

مقدمة:

يشكل كتاب الهجرة إلى الشمال "سيرة تاجر أمازيغي" الصادر عن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (2020) للباحث الأمريكي جون واتربوري تأريخا لحياة فئة من فئات المجتمع المغربي ودراسة منوغرافية دقيقة من جهة المنهج ومنظور التحليل وخطوات بلوغ النتائج، وعامة من جهة الأحداث والشخصيات.

لقد بنى واتربوري دراسته على عدد من الأدوات المتاحة آنذاك كجمع الإحصائيات، وعقد اللقاءات والمقابلات مع المعنيين بالأمر... يمكن أن نَعُدَّ كلا من التمهيد والفصل الأول "مقدمة" مدخلا عاما يوضح الأرضية السياسية والفكرية والاجتماعية لدراسة شخصية من شخصيات المجتمع المغربي الأمازيغي، كما يمكن أن نعتبرهما أيضا بمثابة مسار كرونولوجي للتاريخ المغربي الإنساني والاجتماعي من خلال التركيبة البشرية التي يتشكل منها المغرب كما رسم صورة عامة وضح من خلالها السيرورة السياسية المضطربة وما لحق بها من تغييرات وإعادة هيكلة للشأن السياسي في المغرب. ففي ظل هذه الأجواء انبنت شخصيتا الحاج إبراهيم التاجرة والسياسية فتأثر واتربوري بهذه الشخصية الأمازيغية الفريدة. ففرادته وكما جاء في المقدمة تكمن في انخراطه الكامل في السياسة ومشاركته في عدد من المحطات المفصلية رفقة عدد من زملائه "الرائد المنوزي وشقيقة سعيد المنوزي"، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجاحه الباهر والاستثنائي في التجارة بالتقسيط ففي ظل الأزمات المتوالية على الاقتصاد إثر الانقلابات والحياة الصعبة أثناء الاستعمار، وعندما خرج المغرب من براثنه (الاستعمار) بدا وكأنه طفل حديث الولادة ومنهك في الآن نفسه استطاع الحاج إبراهيم أن يبني تجارة لن تبور.

الفصل الثاني والذي عنونه واتربوري بـ"وادي أملن" يعتبر مسحا جغرافيا من جهة، وديموغرافيا من جهة أخرى للمنطقة التي ولد فيها الحاج إبراهيم سنة 1914 أي سنتين بعد إقرار الحماية الفرنسية على المغرب. قبيلة أملن، الواقعة في وسط المغرب الغربي ضمن إقليم تيزنيت، تشكل شبكة من القبائل المترابطة بروابط الدم، وقد حرص الكاتب في هذا الفصل، بوصفه الجغرافي، على تحديد موقعها بدقة، ووضح ما يرتكز عليه الاقتصاد فيها كما بين الأسباب الرئيسية لمغادرة الأهالي والشباب منهم بالخصوص وادي أملن؛ وكان الجفاف وقلة الأمطار سببا رئيسا من بينها، فجر مشكل الماء في المنطقة الحديث عن تنظيم الري فيها، وما تعتريه من مشاكل، وقد اعتبره واتربوري مظهرا من مظاهر الحياة القبلية في أملن. قدم الكاتب تصورًا واضحًا للبنية المعمارية لقرية أملن، مع إبراز الجانب الإداري المتمثل في مركزها الواقع بتافقراوت، كما خصص صفحات عديدة لتسليط الضوء

على الصراعات والمشاحنات بين القبائل، موضحًا أسبابها، وأبرزها النزاع القائم بين قبيلتي "تاحكوات" و"تاكوزولت"، وكانت هذه النزاعات متفشية بشكل كبير بسبب الثأر أو بسبب الإرث بين الإخوة الأشقاء وهو الأكثر شيوعا، وهناك نزاع قد ينشب بسبب امرأة ويمكن أن يفوق هاذين وأكده أحد أصدقاء الحاج إبراهيم. فالنزاع بالنسبة لهذه القبائل يشكل عنصرا في تكوين السلسلة الاجتماعية، ويكون في أحايين كثيرة سببا في عقد روابط متينة بعد الصلح.

لم يغفل واتربوري الجانب العقدي والديني في القبيلة فأفرد له صفحات وعرفنا كقراء على مناهج حفظ القرآن وطقوسه والوسائل المستخدمة في الكتابة بالإضافة إلى المراحل التعليمية المختلفة ففصل كثيرا في هذه الأمور، وكل هذا كان عبر طرح أسئلة على الحاج إبراهيم والذي حفظ القرآن وتعلم دروس الشريعة على يد فقيه القبيلة، واختتم واتربوري الفصل بالحديث عن زواج الحاج إبراهيم.

نجد صلة واضحة بين عنوان الفصل الثالث "مزاولة التجارة في الشمال" واسم الكتاب "الهجرة إلى الشمال"، إذ كان أهالي القبيلة يغادرون مسقط رأسهم متجهين نحو الشمال هربًا من الجفاف، وبحثًا عن السمعة والمكانة الاجتماعية. شكل الشمال بالنسبة لهم فرصة لا تُعوَّض، سواء لممارسة التجارة والاستفادة من وفرة الإمكانيات واللقاء بتجار من مناطق مختلفة، أو للهجرة إلى ما يمكن وصفه بـ"دول شمال شمال" بدل البقاء في المدن الكبرى مثل الدار البيضاء أو الرباط أو طنجة، فكان الحاج إبراهيم من السوسيين المنخرطين في هذه الموجة والذين اختاروا التجارة فمارسوها بقواعدهم ونجحو فيها أيما نجاح، بدءا من التقسيط وبيع المواد ذات الأصل الذهني كالزبدة والسمن إلى التجارة بالجملة، لقد كان جد الحاج إبراهيم من أوائل البقالين الناجحين سنة 1865، وفصل واتربوري في طرق السوسيين لتسيير تجارتهم من جانب الشراكة أو كراء الدكاكين وحساب المدخلات والمخرجات والقروض وكيفية التعامل مع ديونهم، كما استنبط جملة من القواعد الأساسية في التجارة بشكل عام أو تجارة أهل سوس بشكل خاص، كل هذه المسائل وأخرى جعلت منهم أساتذة في التجارة والتعامل مع الزبناء ولذلك أسباب عدة أهمها ما جاء في حديثه: "لقد كان للسوسيين الأوائل مثلي الذين التحقوا بالتجارة وهم أطفال ميزة مقارنة مع الآخرين، لأننا تعلمنا أصول التجارة في وقت مبكر..." (ص. 76).

انخرط الحاج إبراهيم في التجارة مبكرا فمارسها بمعية إخوانه فانتشروا انتشارا في مختلف ربوع المملكة في طنجة والدار البيضاء وتزنيت وغيرها من المناطق. لا ننكر أن الاستعمار أثر على

التجارة المحلية وأنهكها من جهة، ومن جهة أخرى لم يصبح المغرب وإلى حد ما بلدا آمنا لممارسة أي نشاط تجاري نظرا للحروب والغارات التي كان يشنها مقاوموه في المدن والقبائل على المستعمر، ورغم ذلك فقد تمكن الحاج إبراهيم من بناء تجارته خلال سنوات الطفرة التجارية التي تلت الحرب العالمية الثانية. فكان السوسيون إلى جانب اليهود والفاسيين مُلاك لرؤوس المال التجارة في المغرب منذ القدم وإلى حدود اللحظة.

التشبع بمبادئ التجارة وخوض غمارها منذ الصبا كان سببا في نجاح الفاسيين السوسيين واليهود كذلك ولم يكن هو الوحيد فإلى جانبه نجد أخلاقيات المهنة والتي تشكل فيها كل من الثقة والسمعة النسبة الكبيرة إلا أن تلك الثقة توضع في حدود، فالتاجر السوسي ربما لا يستأمن أي أحد ولا يثق في أي كان، كما أنهم يتعاونون فيما بينهم لتسديد ديون بعضهم البعض ويفضون النزاعات فيما بينهم دون اللجوء إلى الشرطة أو المحاكم فيسمو بذلك العرف بينهم فوق القانون. وهذا يدفعنا إلى استنتاج أن التجارة ليست فقط رؤوس أموال وتسويق وبيع بل هي كذلك أخلاقيات وبناء سمعة وبحث عن اسم خالد في المجال.

لعل أهم فكرة تروج في المخيال الشعبي عند المغاربة حول حاضرة سوس هي ارتباطهم الوثيق بالدين الإسلامي، وكثرة المعاهد الدينية عندهم وكثرة الطلبة التي تتخرج من هذه المعاهد. ورغم أن السوسي يترك حاضرته هجرة إلى الشمال بحثا عن رزق محتمل يظل مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتقاليد الدينية التي كبر عليها في حاضرته، ولا يغيرها بل لا يزيد إلا تشبثا فيها رغم توجهه إلى إديولوجيات أخرى. ولعل الحاج إبراهيم نموذج مثالي يعبر عن ارتباط أبناء حاضرة سوس بالدين الإسلامي. وهذا ما نجده في حديثه مه مع واتربوري؛ حيث يفصل مستفيض رؤيته الدينية وفهمه العميق للدين الإسلامي المغربي المتسامح، عكس ما عهدناه من تشدد مشرقي في الدين، فهو يتقبل كافة الإثنيات الدينية من مسيحية ويهودية، إضافة إلى هذا فإن الحاج إبراهيم لا يقبل المزايدة على إسلامه المتين والقوي، فهو "لا يتنازل ... أمام أي مسلم، سواء أكان عربيا أو غير عربي، بخصوص الصفة المتميزة لتقواه وورعه. ويدرك جيدا أنه يتبع الدين الصحيح، ويعتبر نفسه من أتباع السلفية التي ظهرت لاحقا، علما أنه فكر مليا في هويته كمسلم" (ص. 191). فمن هذه القولة يتضح جليا بأن الحاج إبراهيم لا يفرق بين إسلام عربي ولا إسلام أمازيغي فالكل سواسية أمام الله، لإن الإسلام هو مصدر راحة وسكينة وسط أتون الحياة. كما أنه يحمل أفكارا عميقة حول علاقة المنتسبين إلى دين معين مع دينهم، فهو يعتبر أن الدين في واحد ومنتسبوه في واد يهيمون. وحول الخير والشر وتواجدها معا داخل سريرة

الشخص معا. والعديد من الأفكار التي تعطي رؤية واضحة عن اطلاعه الواسع، وهذا ما يوضحه بقوله: "قرأت كل الكتب السماوية من توراة وإنجيل وقرآن، ... وهذه هي الكتب المقدسة للديانات الحقة الثلاث. والأهم في هذه الديانات هو روحها، أما الشعائر فتأتي في الدرجة الثانية. المعتقدات أولا ثم الأفعال بعد ذلك". هنا يتضح لنا بجلاء عمق تفكير الحاج إبراهيم، فعلا عكس من يركز على الشعائر ومدى تطبيقها في حياة الشخص، فإن الحاج يعطي الأولوية للمعتقدات وللإيمان، بداية من الإيمان بجميع الأنبياء والكتب المنزلة عليهم والإيمان بوحدانية الله، وبعدها تأتي الصلاة والصيام والزكاة وغيرها من الأفعال الواضحة للعيان التي يركز عليها أغلب المسلمين متناسين الإيمان الحق. وتبقى هذه نظرة عامة حول قناعات الحاج إبراهيم حول الدين والتدين بصفة عامة. ورغم تبنيه للفكر السلفي الذي بدأت بوادره تظهر في المجتمع المغربي في تلك الفترة، إلا أن هذا الأمر لم يمنع الحاج من الارتماء في أتون الحياة السياسية، سواء مع الفاسيين حين أخذوا زمام السياسة في المغرب بعد الاستقلال، أو مع الاشتراكيين بعد الانقسام الذي حدث في حزب الاستقلال، وتشكيل المهدي بنبركة لحزب تقدمي ثوري اشتراكي.

يشكل الحاجة إبراهيم عينة من السوسيين الذين انظموا إلى الحزب الجديد؛ لأن "التوجهات الإيديولوجية التي حددها المناضلون الشباب لحزبهم الجديد تتناغم مع الخطاب الاشتراكي في العالم الثالث، لكن اللغة المستعملة والأهداف المعلنة للحزب لم تكن عناصر رئيسية في أذهان السوسيين الذين انضموا إليه. إذ كانوا يرون انخراطهم في صفوف هذا الحزب كوسيلة للتخلص من هيمنة البورجوازية الفاسية، وإثبات ذواتهم في مغرب عهد الاستقلال، والتصرف باستقلالية" (ص ص. 169- 170). من هنا نلاحظ أن التجار السوسيين كانوا يعانون من التمييز من طرف البورجوازية الفاسية التي كانت تعتبرهم أشخاصا ثانويين، لا وزن لهم إلا من خلال الأصوات التي يقدمونها من أجل الحصول على مقعد في غرفة التجارة أو في البرلمان. وهذا ما كان يحز في نفس السوسيين وخاصة الحاج إبراهيم، لذلك ومن الوهلة الأولى التي ظهرت بوادر التغيير مع حزب جديد، حزب يدعي انتماءه إلى الطبقة الكادحة، حزب يوجه كل إيديولوجيته لها، إلا وارتمى الحاج ومن معه في خضم عضويته وتبنوا أفكاره الاشتراكية. إلا أن التناقض بي النظرية والممارسة بدأت تظهر علاماتها في صفوف الحزب، فرغم أن مثقفي الحزب وقيادييه كانوا من ألمع الفاهمين للنظرية الاشتراكية، إلا أنهم كانوا يفتقرون إلى الاحتكاك بالطبقة الكادحة، وإلى ممارسة التجارة أو الصناعة التي تجعل الشخص ينظر إلى الأوضاع السياسية السائدة بزاوية أخرى. وهذا ما جعل الحاج إبراهيم يعارض القيادات الاشتراكية في بعض الأحيان؛ فالمثقفون الاشتراكيون حالمون، بينما التجار السوسيون الذين عركتهم الحياة واقعيون. ولعل

هذا النقطة هي التي جعلت الحاج إبراهيم يكتسح الانتخابات في دائرة تافكانت، إذ يقول: "لم أتطرق إلى موضوع الاشتراكية هناك، لأن ذلك لا يعني أي شيء بالنسبة إلى الأهالي الذين قابلتهم، وقد نظمت في الواقع حملة هادئة... كان أغلبهم من الفلاحين الفقراء الذين تواصلت معهم عبر الطلبة، ... ووعدتهم بالقضاء على البغاء وتعاطي الكحول، وحدثتهم عن رغبتي في تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، وهي الأمور التي يسهل عليهم إدراكها". (ص. 178)، فمن خلال ما قاله الحاج إبراهيم يتضح أن الأهالي البسطات لا يحتاجون إلى نظريات ثورية وشعارات رنانة ووعود بالتغير الجذري والشامل، بقدر ما يحتاجون خطابا بسيطا، يخاطب وجدانهم وتطلعاتهم وهمومهم اليومية، خطاب يخاطب الروح قبل العقل. لهذا نجد أن الحاج فاز بفارق ألفي صوت عن أقرب منافس له، وهو فرق شاسع وله ما له من دلالات.

يمكن القول إن كتاب "الهجرة إلى الشمال: سيرة تاجر أمازيغي" يقدم نموذجًا متميزاً لدراسة السيرة الذاتية كأداة لفهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المغرب الحديث. من خلال تتبع مسار الحاج إبراهيم، نلمس كيف تتشابك الدين والأخلاق التجارية والانخراط السياسي لتشكيل شخصية متكاملة في سياق اجتماعي متغير، وكيف يمكن للفرد أن يكون مرآة لفئة كاملة من المجتمع. كما يبرز الكتاب أهمية الجمع بين المنهج الميداني والتحليل الاجتماعي في إبراز تفاصيل الحياة اليومية، والصراعات القبلية، والهجرة الداخلية، والتجارة، مسلطاً الضوء على الدور الحيوي للتجار السوسيين في بناء اقتصاد المغرب الحديث، ومظهراً في الوقت نفسه التفاعل المعقد بين الفرد والمجتمع والدين والسياسة. بهذه القراءة، يتضح أن السيرة الذاتية لا تكتفي بسرد الأحداث، بل تتحول إلى أداة لفهم السياقات الكبرى التي تشكل حياة الأفراد والجماعات على حد سواء.

Une génération expressive Face à une classe politique peu communicante : Le paradoxe de la réception à l'ère de la protestation numérique.

Zineb mazouze , Ilham Et Babi , Dr mounir serhani

Introduction:

Le concept de protestation numérique se manifeste comme une réaction contemporaine, transformée par la génération numérique en une arme communicationnelle pour exprimer les besoins de l'individu appartenant à une communauté politique, laquelle a brisé son horizon protestataire par un silence chargé de refus. Non pas parce qu'elle ne dispose pas de réponses à leurs questions et exigences, mais parce qu'elle n'accepte pas le mode de protestation numérique, qui échappe à l'autorité microphysique organisant les relations entre les institutions et les individus. Ainsi, il apparaît clairement que la problématique encadrant la scène politique actuelle touche profondément l'acte de réception entre les deux parties, chacune rejetant l'horizon de l'autre. D'ici émerge la problématique de cet article, qui peut être formulée ainsi : comment expliquer l'écart de réception entre la génération Z, qui proteste numériquement, et les politiciens, qui s'appuient encore sur un horizon traditionnel pour comprendre l'acte protestataire ? Cette problématique fondamentale ne se limite pas à explorer les horizons et à interpréter la scène politique actuelle ; elle confirme l'idée que nous n'acceptons toujours pas les divergences de visions liées aux générations, ce qui nous conduit à un conflit d'horizons plutôt qu'à une communication politique efficace, capable de rapprocher ces horizons jusqu'à les rendre complémentaires. Cette problématique peut être déclinée en plusieurs questions : comment la génération Z redéfinit-elle le concept de protestation dans l'espace numérique ? Comment les politiciens reçoivent-ils ces protestations? En comprennent-ils les dimensions et les significations symboliques ? Dans quelle mesure la théorie de la réception peut-elle expliquer le malentendu entre l'acteur numérique et l'acteur politique? Comment construire de nouveaux ponts entre les politiciens et la génération Z pour surmonter la crise de compréhension mutuelle?

Cet article s'appuie sur un ensemble d'hypothèses de recherche formulées avec précision pour tester les variables liées à notre problématique, à savoir:

- ❑ La génération Z ne pratique pas une protestation traditionnelle, mais produit un discours communicationnel nouveau, basé sur des symboles numériques et l'ironie, ce qui complique sa lecture par les politiciens dans le cadre des anciens modèles de réception.
- ❑ La faible interaction politique avec les protestations de la génération Z reflète une crise de l'horizon de réception politique, les politiciens continuant à envisager l'acte protestataire à

travers le prisme de la rue, et non de l'écran.

- Le paradoxe de la réception entre les deux générations engendre une rupture symbolique et communicationnelle, menaçant l'efficacité de l'action démocratique et affaiblissant la confiance dans les institutions politiques.

1. La génération Z et la protestation numérique

En observant la scène marocaine ces derniers mois, on ne peut que constater l'émergence de nouvelles formes de protestation inédites. La protestation est une forme d'expression du refus, de l'opposition ou du mécontentement, qu'il s'agisse d'une décision, d'une position ou d'une situation donnée, que ce soit dans le domaine politique, social ou économique, dans le but de provoquer un changement et de faire entendre la voix du refus et le désir d'impact.

Le terme « génération Z » a été introduit par les sociologues. Après la génération X (née entre 1965 et 1980) et la génération Y, également connue sous le nom de milléniaux (née entre 1981 et 1996), la génération Z désigne les individus nés entre 1997 et 2012. Cette génération est reconnue comme étant la génération numérique, qui utilise intensivement ces outils. Cela s'est également reflété dans ses protestations, initialement numériques, à travers l'utilisation de plateformes de médias sociaux telles que Facebook, X et Discord, qui incluent des espaces de discussion adoptés par les jeunes de cette génération pour créer des débats sur les conditions politiques et économiques, notamment dans les domaines de la santé et de l'éducation. Comment la génération Z redéfinit-elle le concept de protestation dans l'espace numérique?

La génération Z, ou Génération Z, a ajouté le numéro 212 à son appellation, en référence directe au Maroc, ce numéro correspondant au code international du pays. On ne peut pas dire que Gen Z 212 a inventé l'idée de la protestation, mais elle l'a redéfinie selon ses spécificités, en la façonnant de manière numérique et en la déplaçant de la rue à l'écran, puis à nouveau vers la rue. Selon l'Encyclopédie Britannique, l'activisme numérique est une forme d'activisme politique qui repose sur Internet et les médias sociaux pour mobiliser les masses et faire pression pour le changement (Gittell, s.d.)[1].

2. Définir les concepts de réception:

La réception est définie comme un acte à double sens : d'une part, elle renvoie à l'accueil, à la possession ou à l'échange ; d'autre part, le terme *Rezeptionsästhetik* en allemand désigne un malentendu inévitable, tandis que *réception* en français est souvent utilisé dans le domaine de l'industrie hôtelière. Ici, la réception dépasse le sens usuel lié à l'esthétique et à l'essence de l'art, pour renvoyer à une question longtemps négligée: « Comment comprenons-nous l'art en nous y exerçant, c'est-à-dire par l'étude historique de la pratique esthétique sur laquelle il repose, dans le processus de production – réception – communication, à travers

toutes les manifestations de l'art ? » (Jauss, 2004, p. 109).[2] L'acte de réception ne se limite pas nécessairement à la réception du beau, mais s'étend à divers domaines sociaux, y compris le politique et l'économique. Aujourd'hui, la réception est liée à la scène politique marocaine : en examinant les protestations qui se sont imposées, on constate que leur aggravation est principalement due à une réception négative vécue par les jeunes de cette génération après avoir produit un discours légitime autour de leurs revendications. Le résultat fut bien différent de leurs attentes, probablement en raison de l'absence d'une communication efficace entre le pôle des jeunes et celui des politiciens[2].

Dans ce contexte, Iser affirme que le concept de lecture est apparu au XVIIIe siècle avec Laurence Sterne dans son roman *Tristram Shandy*, lorsqu'il déclare : « Il n'existe aucun auteur qui comprenne les véritables limites des conditions de la courtoisie et de la bonne origine, et qui oserait prétendre qu'il imagine tout ; le respect le plus juste que l'on puisse accorder à l'entendement du lecteur est de partager équitablement cette imagination avec lui, de manière amicale, et de lui laisser quelque chose à imaginer à son tour, tout comme on se le permet à soi-même » (Iser, 1995, p. 56).[3] C'est ce qui est arrivé à la génération Z, dont le discours revendicatif n'a pas trouvé d'oreille attentive. Au contraire, les protestations ont été confrontées à des comportements visant à stopper les formes de protestation, même pacifiques, sans qu'il y ait une véritable lecture ou réception du discours revendicatif de la part des politiciens, ce qui a conduit à une escalade de la situation[3].

Examiner précisément le concept de réception nous amène à souligner qu'il se forme à travers deux dimensions principales : d'une part, l'effet créé chez le lecteur en tant que sujet passif ; d'autre part, la manière dont le lecteur reçoit l'œuvre en tant que sujet actif, à travers sa critique, son admiration ou son rejet. À cet égard, la réception soulève trois problématiques fondamentales:

- ❑ La problématique de la réception et de l'impact.
- ❑ La problématique de l'imitation et de la sélection.
- ❑ La problématique de l'horizon d'attente et de la fonction de la communication (Jauss, 2004, p. 110)[4].

À ce sujet, Jauss précise que « l'esthétique de la réception n'est pas une théorie indépendante reposant sur des axiomes permettant de résoudre seule les problèmes auxquels elle est confrontée, mais un projet méthodologique partiel, susceptible de s'associer à d'autres projets et de compléter ses résultats grâce à ceux-ci » (Jauss, 2004, p. 130)[5].

En lien avec ce qui précède, on peut traduire ce qui s'est passé sur la scène marocaine à partir de la première dualité, celle de la réception et de l'impact. En effet, l'acte de protestation de la génération Z n'est

pas né par pur hasard, mais a été reçu du contexte mondial, et en retour, il a été influencé par les conditions spécifiques des secteurs de la santé et de l'éducation au Maroc. Cela a conduit cette génération à imiter le modèle urbain et à choisir une forme pacifique de protestation, ce qui l'a amenée à définir un horizon d'attente axé sur une réponse immédiate à ses revendications. De son côté, le gouvernement a reçu ces protestations et en a été affecté de manière négative, imitant ainsi d'autres gouvernements mondiaux qui perçoivent souvent les protestations comme une menace à leur existence. Il a donc opté pour une approche répressive, fondée principalement sur un silence injustifié, définissant ainsi un horizon d'attente selon lequel ces jeunes n'ont pas le droit de manifester dans la rue sans un cadre légal structuré, et que leur répression conduirait directement à leur peur et à leur recul. Dans les deux cas, la communication a été négative, le gouvernement ayant démontré un manque de bases communicationnelles fondées sur une réception positive du discours, sa compréhension, son analyse et un impact positif visant à trouver des solutions. Le sens communicationnel des politiciens a été absent, tout comme leur interaction avec le premier intermédiaire, à savoir les médias. Cela est illustré par la déclaration ferme de la journaliste marocaine Sanaa Rahimi, sur la deuxième chaîne, lors d'une émission en direct : « Ce n'est pas possible que le ministre ne nous appelle que pour les inaugurations, et quand un événement comme celui-ci se produit et qu'on veut un commentaire, on appelle tous les ministres, certains coupent leur téléphone, et la directrice de communication dit : 'Désolée, il viendra plus tard' » (Rahimi, 2025).[6] Cette vigilance médiatique, inhabituelle dans le paysage médiatique marocain, a mis les politiciens marocains, de diverses positions, dans l'embarras[6].

3. La réception selon Iser:

Comment un texte peut-il avoir un sens pour le lecteur ? (Mohammed, 2002, p. 23).[7] Cette question, posée par Iser en définissant les concepts de réception, est reprise ici pour interroger la manière dont la protestation numérique a eu un sens et un impact pour les politiciens. Ce sens est principalement déterminé par un concept central de la théorie de la réception, celui du répertoire (*repertoire*), lié chez Iser à différentes perspectives. La protestation numérique repose fondamentalement sur la présentation d'une vision perspectiviste du monde (Mohammed, 2002, p. 31).[8] Elle est composée de perspectives variées qui dessinent la vision de la génération Z et facilitent la réalisation de leurs exigences, ce que le lecteur – ici, les politiciens marocains – doit concevoir. Ainsi, le lecteur se trouve confronté à des perspectives différentes dans ses angles de vue. Selon Iser, les lectures les plus réussies sont celles où il y a un accord total entre le sujet créateur et le sujet lecteur, ce qui est difficile et incertain en raison du répertoire des normes, des valeurs historiques et des croyances authentiques du lecteur : « Le sacrifice par le lecteur authentique de ses propres croyances peut signifier la perte de l'ensemble du répertoire des normes et valeurs historiques. Cela

conduirait à son tour à la perte de la tension, qui est une condition préalable au traitement et à la compréhension qui s'ensuit » (Mohammed, 2002, p. 33).[9] Iser souligne un point important : l'absence de symétrie entre le texte et le lecteur, due à l'absence d'une situation commune et d'un cadre de référence partagé. Il considère que « l'asymétrie, la probabilité et le 'rien' sont différentes formes de blanc constitutif et déterminant, qui forme la base de toutes les opérations d'interaction... L'équilibre ne peut être atteint que lorsque les blancs sont remplis » (Mohammed, 2002, p. 98).[10] Iser ajoute : « Dès que le lecteur comble les blancs, la communication commence. Les blancs fonctionnent comme une sorte de pivot autour duquel tourne l'ensemble de la relation entre le texte et le lecteur » (Mohammed, 2002, p. 101).[11] Ainsi, nous pouvons dire que le lecteur de la protestation numérique – le politicien marocain – n'a pas réussi à combler pleinement les blancs pour construire un horizon commun avec la jeunesse marocaine, ce qui lui aurait permis de réussir la communication et, par là, de réaliser les réformes souhaitées[11-7].

Références

1. Gittell, R. (s.d.). *Digital activism*. Dans *Encyclopædia Britannica*. Consulté le 24 octobre 2025, à partir de https://www.britannica.com/topic/digital-activism
2. Jauss, H. R. (2004). *Esthétique de la réception : Pour une nouvelle interprétation du texte littéraire* (R. Benhaddou, Trad.). Le Caire : Centre national de traduction.
3. Iser, W. (1995). *L'acte de lecture : Théorie de l'effet esthétique en littérature* (H. Lahmidani & J. Kadia, Trad.). Fès : Publications Menhal.
4. Rahimi, S. (2025). *Discussion spéciale sur les protestations des jeunes avec un invité de GenZ* [Vidéo YouTube]. Consulté le 24 octobre 2025, à partir de https://www.youtube.com/watch?v=AD2xh-AYdFM
5. Mohammed, A. N. (2002). *La théorie de la réception entre Jauss et Iser*. Le Caire : Dar Nahda Arabia.

L'éducation aux médias et à l'information : le cas du Maroc

OUBACHIR Rafik

Ecole Supérieure de l'Education et de la Formation – Université Mohammed Premier - Oujda

Personne ne semble ignorer aujourd'hui les défis et les dangers causés par les médias sur la vie des jeunes et des enfants. Les éducateurs ne cachent pas leur mécontentement à l'égard de l'usage effréné, démesuré et déraisonnable des nouvelles technologies dans l'exécution des tâches éducatives accomplies par des machines à la place des élèves. Pour eux, l'intelligence humaine a abdiqué devant l'intelligence de la machine. Les parents, quant à eux, se plaignent des débordements remarqués au niveau des comportements, des habitudes et des routines de leurs enfants. Ils déprécient leur addiction à la machine en l'accusant d'avoir accaparé tout leur temps.

Devant ce constat, on essaiera de mettre l'accent sur l'Education aux médias et à l'information comme étant un concept opératoire qui peut apporter des solutions aux problèmes soulevés par les nouvelles technologies et leurs impacts délétères sur la vie des enfants et des jeunes. Cela nous amènera à interroger le système éducatif marocain vis-à-vis de cette thématique qui fait l'objet de profondes réflexions dans un certain nombre de pays .[1]

Ceci étant, l'objectif principal de cet article reste celui de plaider pour une insertion urgente et résolue de l'éducation aux médias et à l'information dans les programmes éducatifs de l'école marocaine à un bas âge pour initier les enfants avec les nouvelles technologies et développer les compétences requises pour affronter le monde numérique avec assurance et tranquillité.

Pour mener cet objectif à bonne fin, il est judicieux de mettre l'accent tout d'abord sur la définition du concept-clé et sa légitimité. Chemin faisant, nous nous attardons sur les objectifs et les caractéristiques de ce nouveau type d'éducation. Nous terminons cet article par quelques propositions et recommandations concernant l'introduction de l'EMI[2] dans les programmes éducatifs marocains.

1- Définitions et légitimité

De prime abord, il est intéressant de dire que l'Education aux médias et à l'information acquiert

[1]On se réfère ici au Canada et à la France qui a même créé Le CLEMI (Centre pour l'éducation aux médias et à l'information) qui est chargé de l'éducation aux médias et à l'information (ÉMI) dans l'ensemble du système éducatif français.

[2]Dans le reste de cet article on utilise le sigle EMI pour désigner Education aux médias et à l'information.

plusieurs définitions selon les instances qui l'ont disséquée et les angles de vision selon lesquels elle est perçue. Les définitions qu'on passera en revue insistent donc, chacune, sur un aspect mais cela n'empêche pas leur complémentarité et leur alliance. L'UNESCO tâche de souligner le caractère général et transversal de cette éducation qui porte tous les outils qui permettent aux individus de se situer et de naviguer sans grands risques dans l'univers de l'information et de la communication. Elle stipule donc que l'«EMI est une expression générique qui englobe diverses compétences qui permettent aux individus et aux groupes de naviguer sur les mers turbulentes que forme l'environnement actuel de l'information et des communications. Elle couvre un large éventail de connaissances, d'aptitudes, d'attitudes et de valeurs.»[3]. Cette définition met déjà en avant les risques et les dangers du monde numérique et la nécessité de s'outiller pour y faire face sans pour autant déterminer avec exactitude quels types de moyens mobiliser et s'approprier.

Dans une autre définition, l'UNESCO précise la compétence requise pour maitriser cet univers numérique. Il s'agit bel et bien d'aiguiser son esprit critique face aux médias et aux informations. Elle affirme à ce propos que «L'éducation aux médias et à l'information (EMI) est un ensemble de compétences indispensables pour favoriser la pensée critique dans un paysage numérique en constante évolution[4]«.

Ces deux définitions de l'UNESCO sont à même de nous rappeler que le monde numérique est débordant de défis et de risques et que le moyen indispensable pour s'y situer est de disposer d'outils permettant de préserver son identité. L'esprit critique est la compétence principale, à la disposition des individus et des groupes, pour se tailler une place de choix dans ce monde.

Hormis cette première compétence, d'ordre général en l'occurrence, le CLEMI[5] resserre davantage la définition en la projetant dans le secteur scolaire et en l'opérationnalisant tout en spécifiant ses diverses composantes. Le but de cette éducation devient clair dans cette définition. C'est celui de cultiver la citoyenneté et la responsabilité. Ce centre en donne la définition suivante : «Par l'éducation aux médias et à l'information (EMI), les élèves apprennent à devenir des citoyens responsables dans une société marquée par la multiplication et l'accélération des flux d'information. Ils développent leur esprit critique et sont capables d'agir de manière éclairée pour chercher, recevoir, produire et diffuser des informations via des médias de

---

[3] UNESCO, Citoyens éduqués aux médias et à l'information, l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, Paris, 2023, p.60

[4] https://www.unesco.org/fr/articles/outils-innovants-de-lunesco-pour-leducation-aux-medias-et-linformation

[5]Ce centre est présenté précédemment.

plus en plus diversifiés. »[6]

Selon Sonia Livingstone, spécialiste de la littératie aux médias numériques, «plus les médias imprègnent tout dans la société, notamment le travail, l'éducation, l'information, la participation civique et les relations sociales, plus il est essentiel que les gens soient informés et capables de juger de manière critique le contenu qui est utile ou trompeur, de comprendre comment les médias sont réglementés, qui sont les médias dignes de confiance, et quels intérêts commerciaux ou politiques sont en jeu. Bref, l'éducation aux médias est nécessaire non seulement pour interagir avec les médias, mais aussi pour interagir avec la société par le biais de médias. » [7]

Les deux points les plus importants qui émergent de ce propos est que l'EMI dote, d'une part, les personnes d'un tamis pour cribler les contenus, les médias et même la société et d'autre part elle affûte leur regard sur la société et influence leur interaction avec elle.

L'encyclopédie canadienne, quant à elle, insiste sur un aspect très important de cette éducation. Il s'agit en fait de démêler les enjeux qui sont derrière les contenus et les médias, c'est-à-dire que ces derniers sont généralement conditionnés par des objectifs et des intérêts qui sont loin d'être neutres et innocents. Ce point est perceptible dans la définition qu'elle en donne : «L'éducation aux médias désigne l'habileté d'interpréter et de comprendre la façon dont fonctionnent les différentes formes de média ainsi que l'influence que ces médias peuvent avoir sur l'opinion des gens par rapport à une personne, un événement ou un débat de société. Être éduqué aux médias signifie comprendre que les médias sont des entités construites, que le public produit du sens à partir de ces constructions, que les médias ont tous des intérêts commerciaux, sociaux et politiques et que le contenu des médias dépend en partie de la nature de ceux-ci»[8]

Pour détenir le fil d'Ariane de ces définitions, on ne trouve pas mieux que cette citation de Sonia Livingstone qui résume l'EMI à «la capacité à accéder aux médias, à les analyser, les évaluer et à créer des messages sous des formes variées»[9]

Après avoir fait ce tour d'horizon définitionnel, on se concentre maintenant sur les défis et la légitimité de l'EMI. Dans ce sens, il importe de préciser d'emblée que cette éducation n'a pas de cadre institutionnel

---

[6] Éducation aux médias et à l'information | éduscol | Ministère de l'Éducation nationale

[7] le Centre Canadien de littératie aux médias numériques, https://habilomedias.ca/litteratie-numerique-education-aux-medias/informations-generales/principes-fondamentaux-de-la-litteratie-aux-medias-numeriques/quest-ce-que-leducation-aux-medias

[8] L'encyclopédie canadienne, https://www.thecanadianencyclopedia.ca/fr/article/education-aux-medias

[9] Définition adoptée par l'Union Européenne, Education aux medias Demeler l effet mediatique l importance de l education aux medias - FasterCapital

précis et qu'elle est promue grâce aux initiatives de quelques acteurs. Elle ne fait nullement partie des matières et des activités indépendantes dispensées par l'école et l'université. Elle est donc présentée de manière implicite et transversal, c'est-à-dire qu'elle ne fait pas l'objet d'un enseignement clair et explicite. La preuve incontestable de ce propos est que l'EMI n'a ni programme ni professeurs spécialisés ce qui veut dire que «ce processus reste très fragile»[10]

A notre avis, ce domaine en construction nécessite la mobilisation de toutes les forces vives de la société pour instaurer ensemble un modèle développemental et démocratique digne de ce nom. Les valeurs de base de la démocratie peuvent être assurée par cette éducation car «il devenait essentiel de former les plus jeunes au rôle de la presse dans une société démocratique et à la notion de liberté d'expression. »[11]

Le défi de la professionnalisation s'érige en grand écueil à cette éducation vu que les autorités éducatives n'ont pas investi dans la formation d'enseignants spécialisés en EMI et n'ont pas confectionné de programmes réservés à cette matière. Le cas de la France est très parlant. Cet enseignement n'y est pas généralisé et ce pays souffre de «l'éparpillement des acteurs et des actions. »[12]

Pour clôturer ce point, il est intéressant de mentionner que cette éducation est en quête de légitimité même dans les pays qui ont fait de grands pas dans le processus de l'institutionnalisation de ce type d'enseignement. Cette matière est encore à la recherche de référents théoriques et de pratiques légitimes

2- Objectifs et caractéristiques

Comme les définitions de l'EMI, il n'y a pas de consensus concernant ses objectifs. Les différences sont dues en grande partie à la diversité des points de vue des concepteurs de cette éducation. Pour l'UNESCO, l'objectif principal de l'EMI est de maitriser les outils numériques en faveur du développement durable et des politiques publiques. Pour elle, «L'éducation aux médias et à l'information peut contribuer à améliorer notre compréhension de sujets clés pour le développement durable, notamment la gouvernance de l'internet, le pluralisme des médias, la transformation numérique et l'IA. L'apprentissage et l'application de l'EMI sont essentiels pour la conception des politiques publiques relatives à ces domaines» .[13]

Quant à Laurent Petit, l'EMI a pour finalité ultime de former un bon citoyen responsable, libre et critique : «L'objectif d'une éducation aux médias consiste alors à susciter un apprentissage critique à

[10]Marc Capelle, l'éducation aux médias et à l'information : un état des lieux, Fauves Editions, Paris, 2022, p.13

[11] Marc Capelle, l'éducation aux médias et à l'information : un état des lieux, Fauves Editions, Paris, 2022, p.23

[12] Marc Capelle, l'éducation aux médias et à l'information : un état des lieux, Fauves Editions, Paris, 2022, p.19

[13]Tawfik Jelassi, Sous-directeur général pour la Communication et l'information, UNESCO, https://www.unesco.org/fr/articles/outils-innovants-de-lunesco-pour-leducation-aux-medias-et-linformation

l'information pour garantir la responsabilité et la liberté du futur citoyen en s'appuyant sur deux piliers, la réception active et la production des messages» [14]

Il s'avère donc très clair que l'EMI permet de développer les quatre compétences clés (Les 4C) du XXI ème siècle telles qu'elles sont conçues par les modèles internationaux à savoir l'esprit critique, la créativité, la collaboration et la communication .

Les objectifs de l'EMI sont donc tellement divers et profonds qu'ils dépassent l'usage technique des outils numériques et leur appropriation par les utilisateurs. L'EMI consiste en fait à «concevoir un nouveau paradigme qui dépasserait l'approche technique et critique des médias actuellement dominante.»[15] . De là, les individus bien initiés à l'EMI explorent pleinement leur potentiel et améliorent leur qualité de vie puisqu'ils disposent des moyens requis pour ce faire.

Il importe de signaler un certain nombre de faits qui sont en rapport avec l'EMI. Il s'agit d'abord d'un engagement social et économique plutôt qu'une simple discipline. Les objectifs de cette éducation illustrent parfaitement ce premier constat car elle cherche à cultiver la bonne citoyenneté et elle dote les individus des moyens nécessaires pour le développement durable comme on l'a vu précédemment. Pour cette raison, on peut déduire facilement que l'EMI n'a pas d'objet spécifique. Elle peut donc être enseigné dans l'éducation civique comme elle peut faire l'objet d'un texte de lecture ou le sujet d'une réflexion orale ou écrite. Elle peut aussi meubler l'espace des activités de la vie scolaire et des activités parascolaires. L'entrée la plus adéquate pour l'insérer dans les écoles est d'opter pour une posture interdisciplinaire pour économiser au niveau des ressources financières et humaines. Son intrusion de cette manière dans les systèmes éducatifs ne demande qu'une profonde appréhension des enjeux de cette éducation et sa capacité à protéger les citoyens et les préparer aux défis issus d'un monde devenu hyper médiatique. Il s'agit donc d'un changement de paradigme qui peut bouleverser de fond en comble le système éducatif.

Un autre point mérite d'être explicité : l'EMI ne peut nullement se baser sur des contenus théoriques et des méthodes transmissives. Elle repose sur la pédagogie de l'action et du projet. Les apprenants et leurs actions se placent donc au centre de cette éducation. Dans cette perspective, l'UNESCO estime que le projet d'établissement est «l'acte fondateur de la politique de l'EMI. »[16]

Pour ce qui est de la mise en œuvre et de la réussite de cette éducation, toute la société se trouve

[14]Laurent Petit, l'Education aux médias et à l'information, PUG, octobre, 2020, p.48

[15]Valentine Favel-Kaoian, Eduquer aux médias et à l'information : Quelles formations et collaborations pour les acteurs scolaires ?, Nouveaux enjeux de l'information, BBF 2021-1, p.11

[16] VADEMECUM, Education aux médias et à l'information, Ministère de l'Education Nationale, de le Jeunesse et des Sports, France, p.27

interpelée et responsabilisée. Elle mobilise la communauté enseignante et éducative, les parents, les associations, les instances officielles, la presse… Cette interpellation est urgente comme on le lit dans cette citation : «Afin que les citoyens puissent participer efficacement et réussir dans toutes les étapes de leur vie, il est urgent que l'EMI soit intégrée à tous les niveaux de la société dans l'éducation formelle, non formelle et informelle. »[17]

Pour boucler cet axe, il est à rappeler que l'EMI est un engagement citoyen qui s'inscrit dans la durée. Il s'agit donc d'une formation qui se fait le long de la vie. Ce caractère général de l'EMI nous fait penser à la définition qu'en fait l'Union Européenne qui la conçoit comme : «une expression étendue qui englobe toutes les capacités techniques, cognitives, sociales, civiques et créatives qui permettent à tout citoyen d'avoir accès aux médias, de faire preuve d'esprit critique à leur égard et d'interagir avec eux. »[18]

3- L'EMI au Maroc

La situation de l'EMI au Maroc se résume dans ce titre à caractère pompeux et alarmant : Éducation aux médias : Au Maroc, tout reste à faire[19] . Cependant, cette noirceur est dissipée par l'émergence de quelques initiatives associatives et populaires ces dernières années. Dans le système éducatif marocain, les débats, les circulaires, les programmes et la pratique de la classe ne font aucun signe explicite de cette éducation. Elle paraît quasi-absente du discours pédagogique de manière générale. Le curriculum scolaire (2021), la plus haute référence pédagogique et didactique du cycle primaire, ne fait aucune allusion à l'EMI. Toutefois, les grands chercheurs dans le domaine du numérique mettent en garde contre les effets dangereux des nouvelles technologie. Dans la Fabrique du Crétin Digital, Michel Desmurget, par exemple, dénombre leurs abus en ces mots : «la consommation numérique récréative des jeunes générations n'est pas seulement «excessive» ou «exagérée» ; elle est extravagante et hors contrôle. Parmi les principales victimes de cette orgie temporelle, on trouve toutes sortes d'activités essentielles au développement ; par exemple le sommeil, la lecture, les échanges intrafamiliaux, les devoirs, les pratiques sportives ou artistiques, etc. »[20]

Cette entrée pédagogique reste au niveau des intentions des autorités compétentes au Maroc comme le laisse entrevoir le discours de ce responsable marocain. En effet, dans son allocution, M. Mohamed Mehdi Bensaïd, Ministre de la Jeunesse, de la Culture et de la Communication du Royaume du Maroc, a mis en avant l'engagement du Maroc à participer aux questions des médias et de la communication pour

[17] UNESCO, Citoyens éduqués aux médias et à l'information, l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, Paris, 2023, p.60

[18] https://www.ritimo.org/L-education-aux-medias-une-necessite

[19] LesEco.ma 22/11/2017

[20] Michel Desmurget, la Fabrique du Crétin Digital. Les dangers des écrans pour nos enfants, Editions du Seuil, Paris, 2019, p.356

promouvoir une culture médiatique critique parmi toutes les catégories de la société, notamment les jeunes, et de les habiliter à utiliser les médias de manière positive. En outre, il a passé en revue les efforts du Royaume afin d'intégrer l'éducation aux médias dans les programmes éducatifs .[21]

D'après ces constations, il semble que le Maroc est encore très loin de ce type d'éducation dont les enjeux et les intérêts sont incontournables dans un monde plein de défis numériques et dans lequel «l'apprentissage de la citoyenneté numérique»[22] devient une nécessité voire une urgence. L'UNESCO pense à ce propos que «l'EMI a toute sa place dans un projet de vie scolaire. »[23]

Vu l'intérêt grandiose que revêt l'EMI dans la vie des élèves et de la société de manière générale, son introduction dans le système éducatif marocain devient plus urgent que jamais. Tout le monde est conscient des dégâts et des défis d'un monde hyper connecté mais personne, les autorités compétentes comprises, n'a pris l'initiative de défendre cette entrée pédagogique et de la mettre en application. Cette intrusion sera à même de contribuer à développer les compétences du XXI ème siècle et à réaliser les objectifs du développement durable. Elle nous épargnera également les coûts financiers et moraux de la cybercriminalité. En effet, «l'EMI permet de prévenir les cyber violences et les cyber harcèlements. »[24]

L'entrée en vigueur de cette éducation est un impératif de l'UNESCO qui appelle inlassablement les autorités éducatives à «ancrer l'EMI dans toutes les disciplines.»[25]. De ce fait, l'Etat marocain est appelé à mettre en application cette incitation juridique puisqu'il a ratifié les conventions internationales.

Ce chantier, d'ailleurs accessible et rentable à tous les égards, ne nécessite que la conscientisation de la société et la mobilisation de l'université et des élites. C'est un chantier prometteur qui peut rallier les chercheurs et les amener à capitaliser leurs expériences et leurs études pour guider le changement social et éclairer ses pistes tortueuses. Il s'agit même d'une occasion dorée pour que l'Université se réapproprie son rôle critique et anticipatoire par rapport aux problématiques sociales.

Les journalistes et les politiques devraient, eux aussi, taper fort pour faire réussir ce projet sociétal de grande envergure. Leur rôle est de le placer au centre de l'espace public par le biais de vrais débats politiques et de mécanismes juridiques et législatifs œuvrant pour son institutionnalisation et sa vulgarisation.

[21]La Conférence internationale de l'Organisation du Monde Islamique pour l'Éducation, les Sciences et la Culture (ICESCO) sur : «l'Éducation aux médias : horizons et aspirations», le 21 février 2024)

[22]VADEMECUM, Education aux médias et à l'information, Ministère de l'Education Nationale, de le Jeunesse et des Sports, France, p.15

[23] VADEMECUM, Education aux médias et à l'information, Ministère de l'Education Nationale, de le Jeunesse et des Sports, France, p.29

[24] VADEMECUM, Education aux médias et à l'information, Ministère de l'Education Nationale, de le Jeunesse et des Sports, France, p.30

[25] VADEMECUM, Education aux médias et à l'information, Ministère de l'Education Nationale, de le Jeunesse et des Sports, France, p.31

Dominique Wolton[26] a beaucoup insisté sur la légitimité de ces trois logiques dans le changement social.

Une fois acceptée et stabilisée dans les esprits, l'EMI trouvera facilement son chemin vers les salles de classe. Sa pratique sera assurée par une formation initiale qui sera dispensée dans les écoles et les centres de formation des enseignants comme elle pourra faire l'objet de sessions de formation continue. Les chercheurs et les autorités éducatives peuvent, de leur part, élaborer des guides, des fascicules et des contenus qui mettent en pratique cette éducation. Pour terminer cet axe, on pourrait dire que ce changement de paradigme éducatif est coûteux pour l'Etat mais le retour d'investissement de cette éducation couvrirait largement les déficits de toute nature.

Pour conclure, il est intéressant de rappeler que l'EMI est un projet sociétal de taille puisqu'il concerne tous les membres de la société et tous les secteurs de la vie. Son implémentation dans le système éducatif ne passe pas sans résistance mais la réussite de ce projet exige la mobilisation et le ralliement de toutes les forces vives de la société. Sa légitimité, très fragile pour le moment, provient de son pouvoir à changer le modèle sociétal, démocratique et développemental. Pour toutes ces raisons, toute hésitation et tout retard concernant sa mise en œuvre immédiate seront très coûteux pour le Maroc de demain.

Cédons la parole au Fondateur et Président du Forum Economique mondial qui lance cet appel : «Assumons donc la responsabilité collective d'un avenir dans lequel l'innovation et la technologie sont centrées sur l'humanité et l'impératif d'être au service de l'intérêt général ; veillons à les utiliser de telle sorte qu'elles nous orientent tous vers un développement plus durable. »[27]

---

[26]Lire à ce propos Il faut sauver la communication de Dominique Wolton aux Editions Flammarion, Paris, 2005. Le conflit des légitimités (pp.39-52) est très éclairant dans ce sens.

[27]Klaus Schwab, la Quatrième Révolution Industrielle, Dunod, Malakoff, 2017, p.111